



إليه حبيبة رضي الله عنه فاني حبيبته عمر بن الخطاب وطالعت عليه
كتاب يخرج الأحاديث كتاب البداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب
الشرح ترايت أدلت رضي الله عنه وأدلة أصحابه قايين صحيح أو
حسن أو ضعيف كثرت طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح أو الاحتجاج
به من ثلاثة طرق أو أكثر المعتبرة وقد أحجج جمهور المحدثين بالمحدث
الضعيف إذا كثرت طرقه والمخبر بالصحيح تارة وبالحسن تارة أخرى
وهذا النوع عن الضعيف يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي
التي فيها يقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فإنه إذا لم يجد
حديثا صحيحا أو حسنا يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد من
مقلديه بغيره يروي الحديث الضعيف من كذا كذا طريق ويكتفي بذلك
ويقول وهذه الطرق يروي بعضها بعضا يستغنى وجود ضعف
في أدلة أقوال الإمام في حبيبة أقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك
بل الأئمة كلهم يشاركونه في ذلك ولولم الأعلى من يستدل بحديث زوام من
طريق واحد وهذا لا يكاد واحد يحده في أدلة أحد من المجتهدين فعلا
منهم استدل في حبيبة الأئمة بأحسبه من عدة طرق وقد قد منا إلى لم أحب
عن وإنما أحب عنه بعد التتبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه
وكتايب المسمى بالمناهج المدين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كما دل بذلك
فاني جعلت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسية قبل
دخولي في محبة طريق التوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفرع
منها أقوال جميع المجتهدين ومقلد منهم وقد من الله تعالى على مطالعة
صانيد الأئمة أي حبيبة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط
الحفاظ آخرهم الحافظ الهياطي فرائده لا يودي حديثا إلا من حصار
التابعين العدول التقات الذين هم من خير القرون بشهادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأشود وعلية وعطاء وعكرمة ومجاهد
وسبحرول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم أجمعين نكل
الرواة الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول نقات
أعلام أخبار نيس فهم كذاب ولا منهم يكذب ونأهيك بأحجج جدد
الذين ارتضاهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لأن يأخذ عنهم
أحكام دينه مع شدة تورغه بحذرة وشققة على الأمة المحمدية وقد
بلغنا أنه سئل يوما عن الأشود وعطاء وعلية إمام أفضل قتال والله
ما نحن أن نذكرهم فكيف نقاضل بينهم على أنه روي رواة المحدثين
والمجتهدين كلهم الأول وهو بعد الحرج كما يقتل التعديل لأصنيف الأئمة
ماعد الصحابة ولقد كذا التابعين وعند بعضهم لعدم العصمة أو الحفظ

٥٦٧
١٩١٧
م

في بعضهم ولما كان العلم رضى الله عنهم ائمة على الشريعة وقد مو الجرح
 على التقدير بل محتمل مع قبول كل رواه لا وصف به الاخر احتمال وانما
 قد جرحهم وهم التعديل على الجرح وقالوا الاصل العدالة والجرح طاري
 لعل محالب احاديث الشريعة كما قالوا البصائر احسان الظن بجميع الرواة
 المستورين اوله وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط رويته
 فلا بد من التحصن عن حاله وقد خرج الشيخان خلق كثير ممن يكلم
 الناس فهم اشارة الاثبات ادلة الشريعة تصحها الجرح والناس
 وقيل العمل بها فكان في ذلك فضل كبير للائمة افضل من تحريمهم
 كما ان في تصحيحهم للاحاديث ايضا رحمة للائمة بتحقيق الامور
 بالعلم بها ولم يقصد الحفاظ ذلك فانهم لو لم يصحوا انما من الاحاديث
 وصححها كما كان العمل بها واجبا وعقد عن ذلك محالب الناس
 فاعلم ذلك قال الحافظ المزي و الحافظ الزبيدي رحمهما الله تعالى
 ومن خرج لها بفتحان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان
 الضبي والحارث بن عبيد بن رافع بن مائل الحنسي وخالد بن محمد
 القواكلي وسويد بن سعيد الحديثان ويونس بن اسحاق السعدي
 واي اونس لكن للشيخين شروط في الرواية عن من تكلم الناس فيهم
 منها انهم لا يرون عنه ما انفرد به او خالفه في الثبوتات وذلك كحديث
 ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول ابي عبد الله
 قسم في الصلاة بيني وبين عبد الله بن مسعود الحديث
 مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الامام مالك ومعه
 ومن عنده رضى الله عنهم وصار حديثه متايعا فان الحافظ الزبيدي
 والله مياطي وهذه العلة مدارج على كثير من الحفاظ لا سيما من استدرج
 على الصحيحين كابن عبد الله الحاكم فكثيرا ما يقول وهذا حديث
 على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه العلة اذ ليس كل حديث اصح
 بروايته من الصحيحين بل هو صحيح اذا ائتم من كون رواية صحيحا
 في الصحيحين ان يكون كل حديث وجدناه له تكوينا صحيحا على شرط صاحب
 ذلك الحافظ كما قد شافنا فان احدا غير صاحب ذلك الصحيح لم يلقه هذه
 الشروط في الصحيح انتهى فبيان ذلك انه ليس لنا حديثك كل من تكلم
 الناس فيه مجرد تكلمه فربما يكون قد سوي عليهم فظهرت سواه وقد كان له
 اصل وانما نذكر ما انفرد به وحاله من الساعات ولم يظهر له سواه هل
 ولو اتنا محسنا باب الترك حديث كل راو فيه لذهب نعلم احكام الشريعة
 كما مر فاذا ادي الامور الي مثل ذلك فالحاجة المحب على جميع المجتهدين

احسان

احسان الظن فرواه جميع ادلة المذاهب المتخالفة لذهبهم فان جميع
 ما روه لم يخرج عن موافق المصنفات الشريعة اللتين هما التخصيص
 والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي اني الطبقات الكبرى
 ما نفعه ينبغي كذاها المستتر ان انفسك بسبب الازد مع جميع
 الائمة المصنفين وان لا تنظر الي كلام بعض الناس فافهم ثم ان قد روت
 على التاويل وحسن الظن بحسب قد ورتك فافهم والافاضة
 صحتها عاينة بينهم فانك يا ابي لم تخلق لمثل ذلك وانما خلقت للاشغال
 بها يعنيك من امرد ينك قال ولا يزال الظالم عندي بيلا يبدل حتى يحوي
 فيما يجري بين الائمة فاحمد العامة وظلمة الوجود فانك يا ابي ان
 تصفي لما وقع بين ابي خزيمة وسفيان الثوري وبين مالك بن ابي ديب
 اوبن احمد بن صباح والشافعي اوبن احمد بن حنبل والحارث بن الحارثي
 وهلم جرا الى سائر الشيخين الذين بن عبد السلام والنفسح لقي الذين
 ابن الصلاح فانك ان فعلت خفت عليك الهلاك فان القوم اغتالوا
 ولا توالم بحامل رعايتهم فليشك لنا الا لرضي عنهم والسلوك
 عما جري بينهم كما يمكن عما جري بين الصحابة رضي الله عنهم قال وقد ان
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذ بلغك ان احدا من الائمة شدد
 الكبير على احد من اقراؤه فانما ذلك خوف على احد ان يلزم من كلامه غير
 مراده لا سيما علم العقائد فان الكلام في ذلك اشد وقد اخشى احد من
 في دار اسما عمل ان اسحاق الشراعي وكان الحارث بن ابي اسحق قدوة
 واصحابه فلما وصلوا العشاء تذكروا في الطريق وبكوا فبكى احمد
 معهم فلما اصبح قال ما رايته مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم
 الخفاف شيئا يعقوب كلام الرجل ومع هذا فلا اري كذا اسما عمل بحديثهم
 خوفا عليك ان تفهم غير مرادهم الكهن كلام السبكي فعلم ان كل دليل
 وملائكة وصاروا لئلا يعرف ليس هو بما قضى حقيقة وانما هو محمول
 على جانب من وجوب وتدريب او تحريم وكراهة او احد الحديثين
 منسوخا ان ذلك لا بد من ذلك اذا التفتا قض في كلام الشارح متبوع
 كما مر ومن قال ان من حديث من مس فيهم فليستوا بما قضى حديث
 هل هو الا بصيغة فملك فما حقه لا يخطر ان حديث النقص عن
 العرج باكاير المؤمنين وحديث هل هذا الا منك خاضع بالموافاة ساني
 بسطه في توجيه كل م الائمة انه ثباته تعالى فان قيل اذ امكن
 بان ادلة مذاهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه تعالى عنه
 ليس فيها شي صنف لكثرة كثرة الرواية بينه وبين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح فاجوابكم

عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف فالجواب
يجب عليه حمل ذلك جزما على الرواية التي ذكرها عن الإمام في السند بعد
موتهم رضي الله عنه إذا أرادوا ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام
لأن الكل حديث واحد ما استدل به ولا يخفى بقدح فيه وجود كذا باب أو منهم
بكذا مثلا في سنده الثالث عن الإمام وكذا أنا صحة الحديث
استدلوا بخلافه به تنهيه عليا العمل به ولو لم يرد غيره فتأمل
هذه الدققة التي نهتكم عنها فلم تملك أخذها في كلام أحد من المجتهدين
وإياك أن تفتا دريئة بضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
الأنفة ان تطالع مسانيد الثلاثة ولم يجد ذلك الحديث فيها ويجعل
أن يكون مراد القائل في شيء مما أدلة مذهب الإمام أنه ضعيف أدلة مذهب
المتنزه الذي ولدوه بغيره وقهوه من كلامه الحكيم هذا بحقيقة المذهب
أو مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن ما لا ما فيه
من كلامه كما مر راجل الفصل وهذا الجمل يقع فيه كثير من طلبة العلم
فصلا عن غيرهم فنقول عن مذهب أصحاب الإمام أنه قد ذهب له مع أنه ذلك
الإمام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عداوا مثل ذلك من قلة الورع
في المصنف وسوا التصريف وقالوا من ترك العلم وقلة المعرفة وكل قول
أبي قاله على التبعين لنسبوا العلم فيه ويكونوا على نقه في عسرة
إليه بخلاف قولهم قال بعض العلماء إذا قلنا عزونا نقص ونسب من العلماء
من الله تعالى على كلامه المصول ومنهم من لم يجعل الله عليه نسبا
فيطعن بنية وهما أنا قد أثبت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام
الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وإن جميع ما استدل به لمذهب
أخيه عن خبايا لنا يبين وإن لا نترك في سنده محض قل ذلك الضعيف
إنما هو بالنظر للدلالة التي لا يترك عن سنده بعد موته وذلك بقدح فيما
أخذ به الإمام عند كل من استنهج النظر في الدوا وهو صاعدا
إلى أبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك يقول في أدلة أصحابه فلم يستدل أحد
بما هو حديث ضعيف فردا لم يأت إلا من طريق واحد أي كما تسعنا
ذلك إنما استدل أحد منهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرق
حتى ارتسم درجة الحسن وضعيف فربهم ما ترك ذلك الأمر لا يختص بأصحاب
الإمام أبي حنيفة فأنكر بأخي النفس على الإمام أبي حنيفة وأصحابه
رضي الله عنهم أجمعين والآن أن فعلهم الجاهل في باحوا له وما كان
عليهم من الاحتياط في الدين فنقول في أدلة ضعيفه بالتقليد
فكسر مع الحاشرين ونوع أدلة كما تتبعنا هاهنا في أن مذهب

رضي

رضي الله عنهم أجمعين وإن ثبت أن تظهر صحة مذهبه كما لشئ من الظاهر
ليس دونها حجاب فأسلكه طريق الله تعالى على الإخلاص في العلم واعلم
والعمل حتى تقف على عين الشريعة التي قد ساءت كرهاني أدلة الكتاب
فصالح تروى جميع مذهب العلماء واتباعهم يتفرع منها وليس مذهب أبي
بها من مذهب ولا تروى من أقوال المذهب قول واحد خارجا عن الشريعة
فرحم الله تعالى من لزم الأدب مع الأئمة كلهم واتباعهم فإن الله تعالى
قد جعلهم قدوة للعالمين في تباين الأقطار والأرض فإنها كلها هدى من
الله تعالى وبور طريق إلى دخوله الجنة وعن مرسد مذهبهم في الآخرة
من لزم الأدب معهم ويتطهر ما يحصل له من الفرح والسرور فذكر حسن
بأخذون بعده ويسمعون فيه ما يحصل لمن ساء معهم الأدب والحديث
زب العالمين **قص** في بيان ضعف قول من قال أن مذهب
الإمام أبي حنيفة أفد المذهب احتياطا للدين أعلم يا أخي أن هذا قول
مفصّل على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوه في العلم فإن
محمد الله تنهت لمذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام
صحة المذاهب وقد أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة
احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا ينبغي عنه إياك أن على تأمل
حالته على أنه ما من علم إلا وقد شد في شيء وترك التشديد في شيء آخر
فوسعه فلا ممة كما يعرف ذلك من سيرته وأهمهم كلها مقدما سيرة أتبعه
بر وجود فله الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
بلا خصوصية له في ذلك وإنما نحن يا أخي ما قلناه لك في جميع أبواب
الفقه يعرف صدق قولنا في أسما في أموال الأصابع فأنه احتياط الإمام
للمشرك في احتياطه له لئلا يقع وأن احتياط الإمام لم يوقع الطلاق من الروح
قل احتياطه لمن تزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك
اللفظ الذي قاله الخالف وقس على ذلك ما يرمس إلى الخلاف ثم إن ما معا
المفترض هذا المقرر من قلة احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
ليس هو بيلة الاحتياط وإنما هو ليس بمرئ تسهّل على الأمة لتعلم ما بلغه
عن الشارع صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول بسروا ولا تفسروا
يوفي في كل شيء لم يصرح به شريعة ولا فكل شيء صرح به شريعة ليس
به تضييق ولا مشقة على أحد أيد أفرج الأمر إلى من يمتني المتراوات
أن تخفف وتشد يد ما ورد عن الشارع سواء قد كان صحة من مضروفا
والله وسفهاات الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف
بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توابعه
العلماء وقد قال تعالى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه النبي فيجب على مقلد

ان لا يجرى على قول مجتهد خفف او شدد فانه ما خرج عن قواعد الدين
 ولا عن مرتبة المنزلة السابقة الجامعة لجميع اقوال المجتهدين وانما عزم
 وقد نكح علينا الاعتقاد الحازم بان ذلك الامام خفف او شدد على هدي
 من ربه في ذلك حتى عن الله تعالى عليه بالوقوف على عيني الشريعة المطهرة
 التي يخرج منها كل قول من اقوال العلماء الشريفة وقد جمع اهل الكشف
 على ان الامام رفع الحرج عن الامة اولى من ان يرفع الحرج عليهم لان رفع
 الحرج هو الحال الذي ينتهي امر الخلافة اليه في الجنة فينبغي فيها حيث
 شاء ولا يجزى على احد عكس الحال في الدنيا والمحمد لله رب العالمين **فصل**
 في بيان ذكر من في النفا على الامام ابي حنيفة من به دلائل على خصوصه وبيان
 توسعته على الناس وسعة علمه وثبوته ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روي
 الامام ابو جعفر السمراماني عن شقيق الحلبي انه كان يقول كان الامام ابو
 حنيفة من اروع الناس واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكثرهم
 احبا طاهرا بعد هذا القول بالبراهي في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة
 في العلم حتى يجمع اصحابه عليها وينقد عليها مجلسا فاذا انفق اصحابه
 كلمهم على صوابها الشريفة قال لابي يوسف او غيره ضروا في الباب
 القلبي انتمي وقد مر ذكره في الفصول السابقة فانظر يا اخي شجرة ورع
 هذا الامام وحنونه من الله ان يريد في شرعه ما لم تقبله شريعة نبيه صلى
 الله عليه وسلم روي ايضا بسنده الى ابي ابراهيم بن عكرمة الحروي رحمه الله انه
 كان يقول ما رايت في عصري كله علما اروع ولا ازهد ولا اعبد ولا اعبد
 من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وروي السيرماني ايضا عن عبد الله
 ابن المبارك رضي الله عنه انه قال دخلت اكنوفة فسمعت علما حيا
 وقلت من اهل الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة
 فقلت لهم يا ارحم الراحمين فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم
 اعبد الناس فاستشهدوا لا يبايعكم فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة
 فما سالتهم من خلفه من الاخلاق امسدا الا وقالوا كلهم الامام ابو حنيفة
 فقلت له الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وشقيق البجلي
 يمدح ابا حنيفة ويشتي عليه كثيرا ويقول على رؤسنا استهاد في الملا العظم
 مثل الامام ابي حنيفة في الودع كان اذا اشتري احدا منه ثوبا فخلط
 ثمنه على القلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع القلة التي
 يد راحها عنده ويقول قد اختلط دراهمي فبد راحها فخذها كلها وانما كنت
 يا اخي ودي واحدي وهذا ورع لم يبلغنا وقوعه من غيره رضي الله وروي
 الامام ابو جعفر السمراماني ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكيله في بيع ثياب

من خروجه في ثوب معيب فقال للوكيل لا يبيع هذا الثوب حتى تبين
 عيبه فباعه ونسي ان تبين عيبه وخطب عنه على بقية الثياب
 حتى تبين عيبه فباعه ونسي ان تبين عيبه وخطب عنه على بقية الثياب
 الثياب فلما اجتره الوكيل بذلك نفدق بطن الثياب على الفقرا على
 الفقرا والمساكين وبما وقع اهل الذمة وقال وزويبا عن شقيق الحلبي
 ان الامام ابي حنيفة رضي الله عنه لما لا يجلس قط في ظل جذار ويقول
 ان لي عندة قرضا وكل لترض قنورا وجلس في ظل جذاره الشفاعة في بطل
 جذاره ومن دققت ورعه رضي الله عنه ان ابا جعفر المنصور الخليفة
 لما منع الامام ابي حنيفة سألته ابنه في الليل عند النوم ان يخرج من تحت الامان
 هل سقض الوضوء فقال لقا سبي عكر جارا عن ذلك بكرة التمار فان اصاب
 متقى الثياب ولم اكون ممن يحوت امامه بالقيس انتهى فانظر يا اخي
 الى مراقبته الله عز وجل وكان قد منع الامام رضي الله عنه كل اجتماع
 به ومعرفة مقام الامام في العلوم وروي ابو يوسف وغيره عن الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح يوموا العشا ثم من حين سنة
 ولم يكن يصعد حبه الى الارض في الليل بد او انما كان شام فبصدادة
 الظهور وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقيموا
 علي قيام الليل بالليل لولة يعني النوم بعد الظهر وروي الثقات
 عنه انه رضي الله عنه صرت وحس لي انما وهو على ذلك ولم يزل
 وكان سبيته اكرامه على القضا انه لما مات القاضي الذي مات فلم يجدوا له
 يصلح لذكره غير الامام ككثرة عمله ورعه وخوفه من الله تعالى وقده انه
 مات في الحبس وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد قتلنا العظماء
 فاوجده فاحد اخوه ولا ورع من الامام ابي حنيفة وبلغه سعيان التوري
 ووصلة بن اشم فنتجما من كونهما واما ان شريك قتل فكان الامام
 كما قال الامام فان شقيقتا لبيس الثياب به العشا واخذ بيدي عصا وخرج
 الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حتى خرج واما شريك بن قنول فاما وصلة
 فدخل على الخليفة اخرجوه فانه محبوت فلما ابراماري وبلغت
 ان الامام ابي حنيفة وسقيان ووصلة انهم شربوا حتى ماثوا وقالوا
 كان يكره على الخليفة ويخلص من هذه بعض ومن الله نعم اخصص
 واما قنوسفة الامام رضي الله عنه فكثرة لمن سمعها رسا وعالها
 في توجيه اقوال الائمة الثلاثة ان سأل الله تعالى مني ذلك قوله
 رضي الله عنه بصحة الطهارة من ما لحامات المسححة بالمسححة
 وعطا والهيئة فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال يمتنع
 الطهارة من ذلك الماء ومع اكل الخبز المحبوز بالجاسة وان كان ذلك كل من

المذهبين يرجع الى مرتبتي الميزانين وتشد يد ومن ذلك
قوله رضي الله عنه بطلها رة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان
النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة ولو كان هذا القول
ما كان يجوز لنا استعماله في الآداب والارباب والشفق والبراري
والعلم والكبريات والطواحي والحقايق وما جاز النجاسة الذي يبيد به
وقد بلغنا ان جميع ما ذكرنا لا بد من خلط بالترجيب كسهم تأسس به
بل رابنا ذلك وشاهدنا من باب الفخار والشفق فلو كان تقليد الناس
للأمام الى حبيبة رضي الله عنه في قوله على استعمال الفخار المذكور لكان
عيش الناس من وفاء عتصمهم وقد استسقط لقوله رضي الله
عنه في ذلك دليلا وهو ما روي من ظهور عصاة المسلمين بالشارع
بعد ذلك ليدخلون الجنة لان من شئت الجنة ان لا بد حلقها الا المظهرين
من اهل الدنس الظاهر والباطن فكانت النار مطهرة من الذنوب
المعنوية فلذلك تكون مطهرة الامور المحسوسة كالسرحين الذي يجوز
الفخار فان قلت مما تقولون وما كان يحسن من اصل خلطته لنظام الحزن
وبغية اجرا به اذ احرقت عنه من يقول بنجاسته من اصل الخلقة اذ وضعت
فالجواب مثله ذلك لا ينبغي صفاة الى الامام في حبيبة لانه فخر احكام الكفار
فلا يطهرها احرارها بالنار كما ينبغي بسطه من توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى
فعلما انه يجب على كل عقالة ان يشكر الله تعالى على ايجاد مثل الامام في حبيبة
رضي الله عنه البوسع على الناس ببعث الشريعة الفقه فها هو رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجميع ما سكت الشريعة عليه ولم ينقر من بده بلا يفي فيه ووضعة
على لانه قد بين ان بحره عليهم ثم ان وقع من عامه بحرس في مثل ذلك كان على سبيل
الشريعة السور كما ينبغي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن اثنين المختصين مع قوله
صلى الله عليه وسلم لانا شدة درن لردان العلماء الشارح على شريعتهم بعد
لا تراض عليهم بشا بنوه المخلق واستنطوه من الشريعة لاسيما الامام ابو حبيبة
رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الا عتراض عليه لكونه من اجل الامة واقدامهم
تدوينا المذهب واقترانهم سند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاهدنا
الفصل كما برالتابعين من الامة رضي الله عنهم فكيف يليق بامثالنا الاعتراض
على امام عظيم اجتمع لنا من عاي جلالته وعلي ورعه وزهده وعفته وعبادته
وكثرة مراقبته الله تعالى عز وجل وخوفه منه طول عمره ما هذا والله الا في
البصرة لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم بعد سر
عدم كفرنا الشريعة ذلك فهو من باب اجتهاده ويزور رده وتورق قلبه وامام
عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة ورعه واجتهادنا في دينه وخلق
اجتهاده الى ما وسع به علينا كيف يسوع لم يغل ان يعترض عليه من شدة اجتهاده

الي

الي ما وسع به علينا كيف الامام عليه السلام وفخارنا علمه ذلك وتامله فانه نفس وياك
ان تحوّل مع الخاضعين في اعداء من الامة فتخسر الدنيا والاخرة فان
الامام رضي الله عنه مودنا بكتابيه والسياسة مودنا من الراجح كما قد منا
ذلك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتنش مذهبه رضي الله عنه وحده
من اكثر المذاهب احب احبنا طائفي الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين
المنقصين المتكبرين على امة المهدي بنهمه السقم وحاشا ذلك الامام الاعظم
من مثل ذلك حاشا له بل هو امام عظيم منيع الى انقراض المذاهب كلها كما الخبر في
بعض اهل الكشكف الصحيح وانبأ عنه لم يزلوا في ان يادك ما تشاء رب الزمان
وفي مزبه اعتنق دين اقواله واقوال انبأ عنه وقد قد منا قول ما عت
النفا نعي رضي الله عنه الناس كاهم عبال في الفقه على في حبيبة رضي الله
عنه وقد ضرب بعض انبأ عنه وحليته ليتقلد غيره من الامة فلم يفلح وما
ذلك والله سدي ولا غيره بكلام بعض المنقصين في حق الامام ولا يترفع
من اهل الرأي كلام من بطله في هذا الامام كان له قدم في معرفة متابع
المجتهدين ورفقة استنباطهم الامام ابا حبيبة في ذلك على عامة المجتهدين كما
قد روى رضي الله عنه واعلم يا اخي ان ما سطى لانا على كتاب الامام ابو حبيبة
كثير من غيره الامامة بالسويدي في ذلك منهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة فافهم
وقموا في تصديق شي من اقواله الخفا مدركه عليهم بخلاف غيره من الامة
فان وجود استنباطهم من الكتاب والسياسة ظاهرة لغالب طلبة العلم
الذين هم قدم في الفهم ومعرفة المبادئ واذ بان ذلك تترك الامة كاهم من الرأي
فاعلم بكلما بحره بانفسهم صور ولولم يقر مدركه فانه لا يخرج عن احدي
مرتبتي الميزان بحوارات يكون انت من اهل مرتبة مدركه وياك والوقوف
من الغل بكلام احد من الامة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا
قولا من اقوالهم الا بعد المسالفة في الاحتياط لانفسهم وبلائة ولا فرق
بين امة المذاهب بالاحمل والقصص فان من فرق بين الامة فكانه فرق
بين الرسول كما مر بنا في الفصول قبله وان تفاوتت اثاره فان العلم
ورثة الرسول وعلى مدرجهم سلكوا في مذاهبهم وكل من اتسع نظره
واسرى على عينه الشريعة وعرف متابع اقوال الامة وداهم تفرقوا
كلهم اقوالهم من غير الشريعة لم يبق عنده تعريف في العلم بقول امامهم
كما بينا من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الحكيم
ونس عند توفيق في العلم برخصة قال بها امام اذ حصل شرطها
ابدأ من لم يصل الى هذا المختار من طريق ولكن وجب عليه
اعتنق ذلك في الامة من طريق الايمان والتسليم فمما ذكرناه
من هذا السياق العظيم لم يبق عنده عذر في التخلي عن اعتقاده ان

بإدراكه المسلمين على هدي من ربه عز وجل إذا العلم أصناه على الله عليه وسلم
ان هؤلاء الأئمة الذين في كتبهم لا يتابعهم وإن ادعيت أنك أعلم منهم بنسب الناس
إلى الجور والظلمة فخذوا وعناها وقد اتفق على سلكه هؤلاء الأئمة التي تراها
أنت ضعيف ودانوا الله بها حتى ما توافلا يفتوح في علمهم وورعهم خيل مثل ذلك
من أزعجهم وخفا مداركهم ومعلوم بل يشاهدان كل عالم لا يضع في مولفه مادة
الامانة في تحويره ورزقه بمبررات الأدلة وتواعيد الشريعة وحسبوه
تخريباً للذهب والجواهر فأبأ أن تنقض بنفسك من العمل بقوله من أقوالهم
إذا لم تعرف منزعه ما أنك عاصي بالنسبة إليهم والعاصي ليس من مرتبة الانكار
عليه العلماء لأنه جامل بل على ما أتى بجميع أقوال العلماء ولو مرجوعة أو رخصنة
بشرطها المعروف بين العلماء وتساكل بعضك بعضاً وفتش نفسك فرعاً
رائها يقع في الكياس من عل وحسد وكد ومكر واستهوا بالناس وخيبة
فيهم وأكادهم فضلاً من السهوان وغير ذلك من الكياس بقصد لا عن الصغار
والكبر وهات ومن يقع في مثل ذلك فابث دعواه الوريث وصده فيه حتى
يتورع عن العمل بقوله لا يفتقد لا يعرف دليله ما هذا والله الجاهل والجهل
جاهلية يقع فيها عرف دليل تحريمه من الكتاب والسنة واجتماع
الامة ويتورع بما يراه من ائمة الهدى فانا ما اتى نراك تنكدر من وقوعك
في هذه الكياس نراك تنكدر من تقليد غير ما فكرت او كنت امر
نا لا نتقال من مذهبك الى غيره وبأيت ذنوبك كلها مثل ذنوب
انكفالك من هذا طبعها الى مذهب اد مثل علمك بقوله اهام لم تعرف
دليله او عمل بقوله ضعيفاً فاعرف انك يا احمى العجوة في كلام ائمة الهدى
ولعبه عليك ما دمت لم ينكشف لك الحجاب ولم تقف عين الشريعة
الاولى التي تنفع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الاشارة
المحسوسة وكل من نظره من الانطاف وصحة الاعتقاد وجد جميع
مذاهب الائمة كما انها نمت من الكتاب والسنة سداها والحمد لله
والحمد لله رب العالمين **فصل** في احوال العلماء المحققين قال العلماء
وضع الاحكام بحثاً لنا واما الاجتهاد بحكم الارشاد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكما ان الشارع صلى الله عليه وسلم ان يصح ما نشأ لقوم ويحرمة على
قوم اخرين فكذلك للعلماء ان يفعلوا ما قبل ذلك ليعموا صحة الشريعة
او ليعموا غيرها فاما ما وبه ويقضي ذلك في باب اخر مع اتحاد التخييل
في التباين نظير ذلك قولهم بوجوب الفسل اذا الفت المرأة بداء او خلا
فقط مع ان البداء الرجل متى شققت بلا مثلك فمن اعترض عليه في ذلك
فلنا ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بل لا يتقلدوا في الخصايص
النسوية من انه صلى الله عليه وسلم او غيره على نفسه ما اباحه على ائمة وحرر عليهم

ما اباحه

ما اباحه لنفسه ما ذن من ربه عز وجل اذا العلم أصناه على الله عليه وسلم
من بعده فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب
الفقه مع اتحاد العلل والحمد لله رب العالمين **فصل** في
بيان ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان الشريعة
لتتقدي على ما اتى في ذلك ان طلبت الاحاطة بها في وقا اذا العلم في
يتخلق من ضائقة وتنج عن غلابة الذوق ولعل قابلاً لمعوله من ابن
أطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثات من الاحاديث
والفقه من المذاهب في ما يرا فقط لا يرا حتى قد ران يروها كلها
الى مرتبة الميزان تخفى وتشد فاذ اطلع على الكتب التي طالعها
وحفظتها وسرختها على العلماء من الاجتهاد من الشريعة فرعاً منهم
لي واقتدى في في مطابقة هذه الكتب التي اذ كرها ان شاء الله تعالى وكلها
ترجع الى ثلاثة اقسام حفظي منقوت وشرح لها ومطالعة ليعني مع
مراجعة العلماء في المسائل التي القسم الاول في ذكر الكتب التي حفظتها
على ظهر قلبي وعرضتها على العالمة في ذلك كتاب المنهاج للذوي وقا
الروض لابن المقري ومختصر الروضة الى باب القضاء على العايب وكتاب
جميع المجموع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه في مالك في النحر
وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وكتاب الفقيه الدواني في علم
الحديث وكتاب التوضيح في النجولان هشام وكتاب الشاطبية في علم القرآن
وعبرة لك من المختصرات القسم الثاني ما شرحت على العالمة فقرات
بحمد الله شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مراراً فقرأت بحث
وتحقيق حسب طاقتي ومررتي فقرات شروح المنهاج للشيخ جلال
الدين المحلي على الاشياخ مع تصحيح من قاضي محزون مع مطالعة شروحه
المؤخدة في مبصر مختصر مراراً فقرات شرح الروض على مولفه
سيدنا مولانا شيخ الاسلام زكريا كاحلا وقراءت عليه شرح المنهاج
له ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير وشرح الفتاوى وشرح
رسالة الفتاوى وشرح اداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
وشرحه للولي وشرحه للشيخ شمس الدين الجرجاني وكتاب الفتوى
للادري والقطعة والفلكة للزركشي وقطعة السامي على المسهاج
وكتاب التوضيح لولد وشرح من المتفق على المنهاج في القسم
وشرح من قاضي شويبة الكبير والصغير وقراءة الروضة على الشيخ
سحاب الدين الترمذي وكتب اكتب على كل درس منها ورايد شيخ الروض
وزوايد غنيته الخادم وزوايد المهمات وزوايد شرح المنهاج وغير
ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعته هذه الكتب ويقول لا

كتمانك سر وادبره الكتب لا ظننت انك طالعت كتابا واحدا اطالع عليه
 جميع المرات ففسرت لي زمن الغزاة وتحرير جميع قريته من اعدائه من اصولها
 حتى احطت علما باصول الكتاب التي استخرج منها في الشرح كالمهمات والتمام
 وشرح المذهب والفقه والكلام وشرح بين قاصي تجارب والراعي الكبير
 والسيوطي والرحيبي وفتاوى القفال وفتاوى القاسمي وفتاوى
 ابن الصلاح وفتاوى الفرائدي وغير ذلك ولت اني اتيه على كل عبارة نقلها
 مع اسقاط شي منها واظلمت على تسعة عشرة مسيكة ذكرها من زيادة
 الروض على الروضة والحال الغامض كونه في الروضة في غيرها والحقها
 الشيخ لشرحه واظلمت على مواضع كثيرة ذكرها من انحاء التزكية
 وغيرهم في الخادم طحال النعمان قول الاصحاب فاصلها في الشرح وقرأت
 شرح الغيبة بن مالك بن المصنف والاعراب والصيد والام قاسم والمكودي
 وابن عقيل والاشعري مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره
 وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالدة وكتاب المغني وحواشيه
 وقرأت عليه وقرأت شرح الغيبة العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف
 على الشيخ شهاب الدين الرضائي وشرحها للبخاري على الشيخ ابن
 الدين الامام جامع الغريب ثم اختصرته وقرأت شرحها للجلال
 السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وذكره على
 لحدت لامين الصلاح وختصر النووي وقرأت شرح جميع اجرام
 للشيخ جلال المحلى وحاشيته لابن ابي شريف على الشيخ نور
 الدين المحلى وحاشيته وكنيت اقر الخاشية والشرح عليه على
 ظهر قلبي اذا نسيت الكراسي في البيت والشيخ نور الدين ماسن
 الخاشية وكان يشجع من سرعة حفظي لذلك وحسن خطا لعتي
 وقرأت المصنف وحواشيه على الشيخ عبد الحق الباطني وقرأة
 المطول وختصره على الشيخ العلامة علي المحيبي باب الفرافة
 وحواشيه وقرأت شرح الساطية للبخاري وكتاب القاضي
 وغيرهما على الشيخ نور الدين البخاري وغيره وقرأت من كتب
 التفسير وموادها تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشافعي
 المحلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير السجستاني وحاشيته
 للشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام زكريا واحدة وكنيت
 اطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عاقل وتفسير الكواخشي
 وتفسير ابو جدي التلخا وتفسير الشيخ عبد الغني بن زكريا
 التلخا وتفسير التلخا وتفسير جلال السيوطي المسمى بالدر المنثور
 وغير ذلك ونسأ من امراة الخاشية التي وصفتها شيخ الاسلام المذكور

علي

علي تفسير ومراة شرح البخاري للشيخ شهاب الدين الغسطلاني على
 مؤلفاته كور وكنيت اطالع عليه تفسير القرات العظيم لاهل ماني
 البخاري من الايات لا عرف مقاصد التفسير من فيها واطالع عليه
 ايضا شرح البخاري للحافظ بن حجر وشرح الكرماني وشرح
 للقبني وشرح الدرماوي وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للامام
 النووي وشرح الفناضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب
 الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحاديث على شرح الترمذي
 لابي بكر القرقي المالك وكذا قرأت عليه كتاب الشفا لعتي عياض
 المذهب اللدني في المذاهب المجرية الفقه الثالث ما طالعته لعتي
 وكنيت اراجع الاشياء في مشكلاتها بعد فداي علي الاشياء جميع
 الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض بن حوشن عشر مرات وطالعته
 كتاب الام للامام الشافعي رحمه الله عنه ثلاث مرات وكنيت اطالع عليه
 استدراجا في الاصحاب ونقيداته عليه في شروحه وتمامها
 وطالعته مختصر المزني وشرحها الذي رتبته عليه شيخ الاسلام
 كذلك مرة وطالعته مستند الامام الشافعي مرارا ولما وري مرة واحدا
 وطالعته كتاب المحلى لابن حزم في الخلاق العالي وهو ثلاثون مجلدا
 وكتاب الملل والاعمال وكتاب المعلا مختصر المحلى للشيخ محي الدين ابن العربي
 وطالعته الحاوي للماوردي وهو عشر مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية
 له مرة واحدة وطالعته فروع الحداد وكتاب الشامل لابن الصباغ وكتاب
 العدة وكتاب العدة لابن محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة
 واحدة وطالعته الراعي الكبير والتصغير مرة واحدة وطالعته شرح
 المذهب للنووي والقطعة للسبكي عليه نحو خمسين مرة وطالعته شرح
 مسلم للنووي خمس مرات وطالعته المهمات والتفقيات عليه مائتين
 وطالعته الخادم مرتين ونصف الفوت للاذري والنووي
 والفخ له مرة واحدة وكتاب العدة لابن الملقن والعمالة وشرح
 التنبية له مرة واحدة وطالعته التفسير الجلال بن حوشن ثلاثين مرة
 وشرح المتهاج للجلال المحلي نحو عشر مرات وطالعته فتح الباري
 على البخاري مرة وشرح الغيبة مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات
 وشرح الدرماوي مرتين والتفقيح للمزكشي ثلاث مرات وشرح
 الغسطلاني ثلاث مرات ونقبت من زهرة ومكي مرة واحدة
 ونقبت جلال السيوطي الماثور نحو ثلاث مرات وطالعته الكشاف
 نحو اثنى عشر مرة وحاشية الطيبي وحاشية التفتازاني وحاشية بن
 المنير عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي واقف عليها اهل الاعتراف

وجمعتهما في جزء واحد وطالعت اكتشاف ايضا لابي حبان وطالعت
 تفسير البصراوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات
 وطالعت تفسيرين النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت
 تفسير الواحد في الثلاثة وطالعت تفسير الشيخ عبد العزيز
 الدبرقي الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب اخذت
 مالا احصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد والاحكام وطالعت
 الامام مالك ومسنده الامام احمد ومسانيد الامام ابي حنيفة الثلاثة
 وكتاب البخاري وكتاب مسلم وكتاب ابي داود وكتاب الترمذي
 وكتاب النسائي صحيح بن خزيمة وصحيح بن حبان ومسنده الامام مسند
 ابن عبد الله الازدعي ومسنده عبد الله بن حنبل والفيلاط ومسنده
 الفردوس الكبير وطالعت عليهم الطبراني الثلاثة وطالعت من
 الجوامع للاصول كتاب الاثر وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم
 اختصرها وقد قال في الفصل ما سمعته في السنة اجمع الادلة
 من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكان لم يترك في بابها قطار الارض
 حد بشا الا وقد وصفت في كتابه اشهر وهو من اعظم اصول التي
 استمدت منها في جميع بين الاحاد يقتضية هذه المرات كما سبق في
 الفصول وطالعت من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن
 الاثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب الاسماء واللفاظ للنوري
 ثلاث مرات وطالعت من كتب اصول الفقه والدين على سبيلين مولانا
 واحطت علما ما عليه اهل السنة والجماعة وما عليه المولوية والقدرية
 واهل الشيعي من علامة المتصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت
 من فتاوي المتفكرين والمناظرين مالا احصى له عدد الفتاوي
 القفال وفتاوي الفاضل حسين وفتاوي الخوارزمي وفتاوي الغزالي
 وفتاوي ابن الجداد وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي ابن عبد السلام
 وفتاوي الكسبي وفتاوي التلغيني وغير ذلك كفتاوي النووي
 الكبرى والمصنف وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي ابن ابي يوسف
 وغير ذلك وجمعتهما في مجلد باسقاط المداخل منها وطالعت
 من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد
 العدلي وقواعد السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها وطالعت
 من كتب السير كتب كسبر من هشتاد وسيرة الكلاعي وسيرة
 ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي وهي اجمع كتاباته السير
 وكتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرتها
 وطالعت من كتب التصوف مالا احصى له عدد الان كالقوس

للاذري

للاذري والرعاية للحارث المحاسبي ورسالة القشيري والاجيال القراني
 وعوارق العارقي ورسالة النور لسيدي احمد الزاهد وهي مجلدات
 وكتاب مبخ الفقه لسيدي العمري وهو ست مجلدات وكتاب
 الفتوحات المكية وهو عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب
 الملل والنحل لان حرم كذا مرة وعرفت جميع العقائد الصحيحة والقائمة
 ثم ترقى اليها الى مطالعت كتب المذاهب الاربعة وطالعت من كتب
 المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها وطالعت
 الصغرى وطالعت كتاب بن عروة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن
 زبير لفتاوى والشيخ جلال الدين بن قاسم وطالعت شرح المحضر
 لهرام والمفتي وغيره وابن الحاجب وكنت اراجع مستحباتها في عام
 والشيخ شمس الدين القفاري واجيد الشيخ تاج الدين واعطت على ما عليه
 الفتوى في مذهبهم وما انفرد به الامام مالك عن بقية الامة من مسائل
 الاختصاص وطالعت من كتب الحنفية شرح القدر في شرح مجمع
 البحرين وشرح الكتروفتاوي قاصد خان ومنظومة الشافعي وشرح
 الهداية وتحرير احاديثها للمحافظ الزيلعي وكنت اراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الكفري وغيرهم وطالعت من كتب الحنابلة الطرابسي
 والشيخ شهاب الدين بن التليبي والشيخ شمس الدين المقرئ وغيرهم
 وطالعت من كتب الخنابلة شرح الحزني وابن بطه وغيرها من الكتب
 وكنت اراجع في مشكلاتها شيخ الاسلام السبسي وشرح الاسلام
 الفتوح وغيرهما كل هذه المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك
 الله تعالى في وقتي وهذا ما سمعته في هذا الوقت من الكتب التي
 طالعته ومن شكري مطالعتي لها من الاوران فلما بقي كل كتابه شاكرا
 من هذه الكتب ويعتز به على وانا اقروا على غير مطالعتي فان الله تعالى
 على كل شيء قدير ولقد اختبر في ~~مدى~~ على الخواص رحمة الله
 تعالى انه قد اتي يوم وليلة ثلاث مائة الفاضل وستين الف وستمائة
 هذا كلامه لي رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
 ان محمد بن حرس الطبري اذ حاسده ابن رطل بخر وثمانية اطفال وقد
 كتب اطالع الحرك لامل من شرح المذهب والكتب زوايد على درسي في الروضة
 في ليلة واحدة وكان غالب اقرا في بطن ابي تركت الاستقبال فاعلم
 لتكون كنت لا احضره من اشياخي وتقولون اني فلانا داعيا الاستقبال
 بالعلم لكان من عظيم الغيبين في مصر لان وكذا احضره رؤسهم في
 بعض الاوقات فلا تحت ولا تكلم ولا استقبل كل مسيلة من المسائل فكوني
 اعرف المنقول في مطالع باخي ما طالعت من هذه الكتب ان اردت الا حاطة

١٦
يا قوال العلماء كلها والمحمد لله رب العالمين ولنشروع في الجمع
بين الاحاديث الشرعية وتنزيلها على مرتبتي المشركين
المتطهرين من تخفيف وقسده عملا بقول الامام الشافعي وغيره
ان اعمال الخدين يثنى بعلمها على جاليتين اولى من الفاحض ههنا
قا قوله وبالله التوفيق الاحاديث التي اختلفت العلماء في الله عنهم
في معانيها حديث البيهقي ايضا عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه
انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البنيذ غزوة طيبة وما ظهر
ثم توفوا صلى الله عليه وسلم وصلى مع حديث بن حبان وعبد الوهاب
لا يجسه شي الا ما غلب على طبعه اولونه اوردته ومع حديث البيهقي
مرفوعا الضعيف الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين حتى يجد المأ
فاذا وجد طبعه بلسه جلده فان حرقه فالحديثان الاولان متخففات
والحديثان الاخيران مشددان فرج الاسراي مرتبتي الميزان فليس
لمن قدر على الما الخالص او المتغير بغيره ايطرح عمرا وزبيب فيه يتيم
بالتراب فان اراد باليسير الذي قال به الامام ابو حنيفة بصحة الوصية
تبعنا للشارع لم يخرج الي هذا الفتاع كما ان المروءة ماله يتغير باجماع
لقوله في حديث بن عبد الله بن مسعود غزوة طيبة وما ظهر فافهم
ذلك وقص ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة
الميتة هل لا اخذتم اهابها فديتموه فانتفعتهم به مع قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهرا واربعين يوما لانتفوا
بشي من الميتة باهاب ولا غصب فالحديث الاول فيه التخفيف
على من احتاج الي مثل ذلك الجلد بقدرينة ان الشاة كانت كالموتة وهي من
الفتحة كما في بعض طرق الحديث وكانوا يقتدوا بها عليها والحديث الثاني
محمول على من لم يحتاج الي مثل ذلك من الاعتياد واصحابه الرفاهات فرج
الحديثان الي مرتبتي الميزان من تخفيف وقسده ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم في حديث البيهقي ايضا مرفوعا اذ فتوا العظام بالدم والشر
فانه ميتة مع حديث البيهقي مرفوعا لا بأس بجلد الميتة اذ ادب ولا
باس بشعرها وصوفها ووبرها فاعمل بالما في الحديث الاول بخاسة
الذي على الجلد المدبوع وفي الحديث الثاني انه متجسس بظفره فيله الما
وبه قال الحسن واجبه له حديث مسلم في ذبائح الجوس من قوله صلى الله
عليه وسلم في جلد ذبائحهم دبا عده طهورا قبل الشاة الذي على الجلد فيخل
الحديث الاول على اهل الركن ههنا الذي من الاحتاجون الي مثل ذلك لكل
لنا على المحتاجين الي مثل من ذي الحاجة نظير ما يتعدهم في شعر الميتة

فرج

١٧
فرج الحديثان في شعر الميتة الي مرتبتي الميزان التخفيف والتشديد ومن
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لادهان يمانى عظم الحاج ما رواه مسلم وغيره
عن ابن عباس قال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع
مع حديث البيهقي عن ثوبات قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اشترى لفاطمة فلادة من عصب وسوار من عاج ومع حديث البيهقي
ايضا عن ابن عباس قال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بها الحاج فالحديث
الاول منع استعمال عظم الغيل وفي الحديث الثاني وما بعد جوار استعماله
فيجل الاول على الذين يجدون غيرة او على استعماله فيمارطوته وجل الثاني على
اهل الحاجة اليه واستعماله في السواك فرج الاسراي مرتبتي الميزان تخفيف وقسده
ومن ذلك الحديث المشهور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة من غزواته
المشركين فاسقى اصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كذا فمروا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيجب من ائمة المشركين واسقيتهم وقتلهم بها فلا يعاب
عليها مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يني التراب في اواني النصارى وفي رواية للشيخين ان ابا القلب
قال ما رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من ائمتهم فقال صلى الله عليه وسلم
ان وجعت غير ائمتهم فلا تأكلوا فيها واما لم تجد واعترها فاعسلوها وقلوا فيها فني
الشاة الاول التخفيف وفي حديث بابشيشة التشديد فقط وفي حديث في
تغلبة التشديد من وجهه والتخفيف من وجهه في حق من وجد غير ائمتهم
والتخفيف في حق من لم يجد غيرها فرج الاسراي مرتبتي الميزان فليس
في حديث باب داود ما يدل ما يدل على ان الامير وقع حيث علم بتخاسة
ائمتهم فليتناقل ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضو لمن لم يذكر اسم
الله عليه مع حديث ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تم صلاة احدكم حتى يسبح الرضو كما امر الله انتمي والمراد بلفظ كما
امر الله يعني في القران ومن ثمة امر الله تعالى به بالتسليم لتسليمته
على الرضو فني الحديث الاول التشديد على الصلابة والكمال وفي الثاني
التخفيف فرج الحديثان الي مرتبتي الميزان كما سياتي بسطر في الجمع
بين اقوال المجتهدين ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
البيهقي من توفوا فليستعصموا ويستمسكوا مع حديث مسلم مرفوعا
عشرون من العطرة وعدم منها المعصنة والاستساق فالحديث الاول
مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني تخفيف فرج الاسراي مرتبتي
الميزان ومن ذلك حديث بن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس
كان اذا توفوا فليستعصم من ما ثم نقص يده فمسح بها راسه واذنيه
ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفوا مع حديث ايضا صحيح

عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنا مع حديث
 ايضا كان ياخذ لادنيه ما حلق الذي اخذته لراسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يعيد اصبغيه في الماء لم يمسح بها اذ فيه فالاول فيه تخفيف
 والحديث الثاني وقيل بن عمر مقابلة فيها تشديد ترجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن الترمذي عن علي
 بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 وسلم عليه السلام فاخذه ما كثر وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه
 وسلم من وضوئه قال انه لم يعني ان اراد عليك الا اني كرهت ان اذكر
 اسم الله تعالى الاعلى طهارته مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل احياء فالحديث الاول مشدد
 والثاني معتق فيجعل الاول على اهل الكمال في الادب والثاني من دونهم
 ترجع الامور الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال قاتلوا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يقول وهو جالس وقال لفرس الخطاب لا تبطل قايما بالامر
 قايما حتى مات فالاول فيه تخفيف لبيان الجواز والحديث الثاني الاخران
 فيها تشديد بالنظر الى حال اهل كمال الادب والحيث حال غيرهم ترجع
 الامور الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مروي عن اسحق
 فليوتر وحديث البيهقي اذا استجمر فليوتر من قبل بعد احسن والا فلا
 يخرج بالحديث الاول فيها تشديد بالحديث الثالث فيه
 تخفيف فترجع الاحاديث الى مرتبة الميزان ومن اجل الترتيب في
 الحديث الثالث على ما يكون من الترتيب بعد الثلاثة فهو يرجع الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك الاستحباب بالترتيب لم يثبت فيه شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الجاهل الصالح والثاني تعين
 في بعضهم منعه مشدد وبعضهم جوز تخفيف ومن ذلك حديث البيهقي
 وغيره مروي عن العيان وكالسف فمق نام فليبتوضأ مع حديث البيهقي
 عن حذيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه
 وهو بالنسب تخفف راسه فقال يا رسول الله وجب علي الوضوء قال لا حتى
 تضع جنبك فالاول في وضوء التيام ولو جالس مستكفا والثاني فيه عدم
 تقص وضوء من نام جالسا وعليه فيجعل الاول على الاكابر من اهل الذي
 والورع ويجعل الثاني على حال غيرهم ومن ذلك تفسيره صلى الله
 عليه وسلم قوله تعالى اولاستم الشايعير الجاهع بقوله لما غر لعلك قبلت
 اولست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل
 بعض ثيابه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يسير الى تقص

الوضو

الوضو بالمس والتقييد والثاني صريح في التقص فيجعل التقص
 على حال من لم يملك اربعة وعدم التقص على من يملك اربعة ترجع
 الامور الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من
 قبله الضام وذلك للحكم في الملبوس ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 حديث البيهقي وغيره مروي عن اذامس احد كره فليبتوضأ
 وفي رواية فلا يبتذل حتى يتوضأ وفي رواية له من فسد ذكره
 فلا يبتذل حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي وايا امرأة مست
 فترجها فليبتوضأ مع حديث طلق بن عطاء الله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال له حين سألته عن من ذكره هل هو الا
 بضعة منك فالحديث الاول مشدد ويحمل على حسن الايمان
 وخير طلق تخفف بمحمل على حسن غيرهم بدليل كون
 طلق لا عيال الا بل قوم وقد كان الامام علي بن ابي طالب رضي الله
 عنه يقول ما انا في مسست وكري اواذ في ترجع الامور الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احكم فضلي ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مروي عن اذ
 قام احكم في الصلاة او فليوتر وعف والثاني مشدد وذلك القول
 في حديث التقص في الصلاة الذي رواه البيهقي من اعمى وقع
 في حجرة والبيهقي صلى الله عليه وسلم فتمسك طوائف الصحابة
 قاتلوا بي صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة مع
 قول فمما المدسة وغيرهم من القائلين انه يعيد الصلاة
 دون الوضوء فهو راجع الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عمر رضي الله
 عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم
 فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي انه صلى بوضوءات
 بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره وعن انس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة وكان احدا يكفمه الوضوء
 ما لم يحدث والحديث الثاني الاولان فيها التخفيف والثاني فيه التشديد
 لمن يتبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك ترجع الامور الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابن عباس من ترك المصنعة والاستنقاء
 في غسل الجنب اعادة الصلاة مع قول حسن لا يعيد الصلاة قالان
 الاول مشدد والثاني تخفف ومن ذلك حديث الشيخين ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتفسل وهو عابثة من انا
 واحد وفي رواية يخلف الله بينا فيه فكان بعد اقبلي مع حديث
 البيهقي وقال رجال ثقاة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

مهي ان تغسل المرأة بغسل طهر الرجل او بغسل الرجل بغسل
طهر المرأة فالحديث الاول بعلي التحقن والتحقيق الثاني
يعطي التثنية فترجع الامري مرتين الميزان وكذلك قول
عبد الله بن حسن رضي الله عنه تنوضا المرأة وتغسل من غسل
غسل الرجل وطهور ولا عكس هو يرجع الي السند والحقين
ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يغسل النساء قبل ان يتأمر وتارة ينوضا ثم يتأمر مع حديث
ابيهي عن عابضة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان تأمر
وهو جنت ولا عكس ما اصلا ويجعل انه لا عكس ما للغسل فالحديث
الاول مستند والثاني مخفف ومن ذلك حديث البيهقي
عن عمار بن ياسر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اغتسل
بمسح الوجه واليدين وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لعلماءي يا سرحتي ما له عن التيمم بعد ان كان يمسح في
التراب انا كان يكفيك هكذا ثم صوب بيده الارض ثم نزع يدها
ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي
ايضا انه مسح يده الى المرفقين فالحديث الاول مخفف والثاني
مستند وهو ولي اذ الكفاية ان يكون البذل من التيمم على مائة
ترجع الامري مرتين الميزان المستند والتحقيق ومن
ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل
جماعة من الصحابة في طلب فلانة لما شته كانت فتنة فها
فا دركتم الصلاة فغسلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه
وسلم وشكوا ذلك ابد لهم بغير غلهم صلى الله عليهم صلى الله عليه وسلم
مع حديث البيهقي وغيره لا تغسل الله صلاة بغير طهور مع انه
صلى الله عليه وسلم لم ينكر غلهم حين صلوا الحزمية الوقت فليد
غيره اذا عدم الماء والترايب والحدث الاول تحقن في امر الطهارة
مستند في امر الصلاة والحديث الاول ثان مستند في امر الطهارة
ولكل منهما فوجه ترجع الامري مرتين الميزان ومن ذلك
حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اليوم التيمم
المؤتمنين ذكوة ذلك علي بن عمير ايضا مع صلاة ابن عباس في جماعة
من الصحابة وهو متبجهم وفيه قال جبريل بن جبريل وعط
والزهري فالاول وما معه مستند ولا يثار فيه فيهما التحقن فترجع
الامري مرتين الميزان ومن ذلك حديث بن داود وفي امر غسل
ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فزاري لفة على منكبه لم يجبه الما فاحد

حصوله

حصوله من شمر راسه فغسلها على منكبه ثم مسح بيده ذلك
المكان وحديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح
راسه بغسل ياكات في يده مع حديث بن عطاء عن بن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياخذ لكل عضو ما جدي فالاول
فيه تحقن والثاني فيه تسديد ويحتمل ان الما الذي غصوه صلى
الله عليه وسلم كان من شعره كان من ما الفسلة الثانية والثالثة
فترجع الاحاديث بهذا لاحتمال الي واحدة ومن ذلك حديث
مسلم مرفوعا اذا ولغ الكلب في اياهكم فطهره فليغسله سبع
مرات احداهن بالتراب وفيه كانت عابضة ومن حبان وابو هريرة
يعتون الناس مع حديث البيهقي يا غسلون ثلاثا وخمسا او سبعا
فالاول مستند والثاني مخفف فليغسل الاول علي القادر عليه السمع
ويحتمل الثاني علي العاجز عنها ومن ذلك حديث مالك وغيره
مرفوعا ان الفرة لمست بخمسة وقول عابضة رضي الله تعالى عنها
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينوضا بغسلها مع قول
ابيهي يهرق بغسل لانا كما يغسل من الكلب وفي رواية عنه اذا
وقع الكلب في الانا غسل مرة او مرتين بعد ان تيممات فالحديث
الاول فيه التحقن ومقابلته من قول ابيهي هرة تبتل تسديد
ان كان ابواه هرة راي في ذلك سباعا النبي صلى الله عليه وسلم
ترجع الامري مرتين الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعا ما اكل كنة فلا تأمن بغيره وسروا به له ايضا لا تأمن
بول ما اكل لحمه مع الاحاديث التي تقطعي الجاسسة في سائر ابواب
الحوانات فالاول مخفف والاحاديث مقابلته مستندة فترجع الامر
الي مرتين الميزان ومن ذلك حديث الما طهر ولا يخمسه شي وفي
رواية الما طهر ولا يخمسه شي وفي رواية البيهقي وغيره ثم قال
وهو مخصوص بالاجماع ان تغتربا للجاسسة فتوحيق فليلا كان
او كثيرا فترجع الامري مرتين الميزان ومن ذلك حديث مسلم
وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المسح على الخف ثلاثة
ايام وليلتهن للمسافر ويوما واما للقيم الحديث فجميع طرقه
مع حديث البيهقي عن خزيمة قال لما رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاثة ولوا استوردته المرادي يعني المسح على الخفين وفي
رواية له عن اي عمار قال قلت يا رسول الله امسح علي الخفين
قال نعم فقلت يوما قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة فقلت
يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما ندال وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية

قال نعم وما يدرك في رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم
حتى يدرى ما يدرك قال صلى الله عليه وسلم ما يدرك في حديث مسلم وغيره
قوله تشددت وحديث البيهقي في جميع طرقه فيه تخفيف ويعلق حمل الأول
على حال الأكل من الشاة في غير وقتها وبالعكس من حيث قوة
حياته الأبدان وضعفها بفعل الطاعنات أو المعاصي فخرج الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن مقرر إذا تخفف أخف
وخرج منه لنا من مواضع الرضوخ ولا عسى عليه مع قول الثوري أصح
على التخفيف ما يعلما بالقدم وإن تخرفا قال وكذلك كانت خصال
المجاهدين والأوصياء بخبره عن حقيقة تقول بعضهم فيه تشدد
وقال الثوري فيه تخفيف ولما حدث في ذلك سبعا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أما وردي خبر المحرم يعطىها أصل من المكسب قال في ذلك
دلالة على أن الحق إذا لم يعطها جميع القدم وليس هو خوف خوف الله
عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن
الجمعة واجب على كل محله وحديث البخاري إذا جاهدكم الجمعة فليغسل
مع حديث البيهقي من نكضاً لرم الجمعة فيها ونهت ويخزي من
الفرقة ومن الغسل قال فصل أفضل ما الأول فيه التشدد والثاني فيه
التخفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت رغبته في الدنيا والثاني
على من ليس راجع كرهية فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فلا يعظم
وإنما خص صلى الله عليه وسلم وحجوب الغسل بالاختلاف لأنه هو
الذي يظهر منه الصبات الذي أبو ذلك الناس أو يصدق جميعه بل كان
المعاصي ومن شأن الغسل أن يرتكب العبد ويغسل البدن فلهذا أمر
بالحمل ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحايض أصح ما كل شيء
الأجتماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يمسح
الحائض إلا من رداء الثوب أو لارار رواه البيهقي وعكره قال الأول
فيه التخفيف والثاني فيه التشدد وحمل بعضهم على من لم يكن إرضاه
والثاني من يملك إرضاه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وهو قد
قول بن عمر وغيره في المبيحة أنما تقتل من الظاهر إلى الغصير
وفي رواية عن عائشة تغسل كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن
عباس بن يوسف المسحاضة عند كل صلاة وكانت امرجيبه بنت
جحش تغسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا يمسحها من الظاهر إلى الغصير
وسلم فهو يفرج ويغفر ويشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فصل
في أمثلة مرتبة الميزان في الأجزاء والأجزاء أمثلة الميزان
من ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس في أمارة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم

عن

عن جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء من غاب الشفق والله على
به في المرة الثانية فحين مضى الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين
بعض ما بين معتب السقف إلى ثلث الليل الأول ومحدث بن عباس
أيضا وقت العشاء إلى العصر فالحديث الأول فيه تشدد لا يخفى منه خروج
الوقت إلى متى تلتك الليل الأول وفي الثاني التخفيف إلى طلوع الفجر
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك ذكر في حديث أمارة جبريل
ما بين وقت إلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله في الوقت
ما بين هذين مع قوله صلى الله عليه وسلم في العصر وقت العصر
ما لم يعرف الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصبح وقت الصبح
ما لم يطلع الشمس هو يرجع إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
صلى الله عليه وسلم لا يؤذيكم إلا مقتضى وقتك من قول أبي هريرة
مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر أحوانه
ومع قوله ابن عمر التخي كالأرواح ما إذا يؤذي الرجل على عني
طهره وفي رواية وصوت أحدك الأول مشددا والثاني وماسقة
مختلف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو نعم
وفي رواية إنما يغفر من أذن مع حديثه مسكرو حجة الأول أن الغفر
الله قال ما رسول الله أرى الروايات في تشدده الأذان يؤذي بلال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبضت في الحديث الأول تشدد
وفي الثاني تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الأذان
والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا أنه صلاها
بأذان واحد وأقامت مع حديث أبي داود أنه غطى الله عليه وسلم
صلى المغرب والعشاء بآقامة واحدة لكل صلاة واحدة ولم يناد في الأول
وفي رواية واحدة منها قال البيهقي وهو أصح الروايات عند أبي عمر
فأحدث الأول وما وافقه فيه التشدد ومما يله منه التخفيف
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة
رضي الله عنها أنها كانت تؤذيه وتقم مع رواه أفعا كانت تغسل
وعزها أنه بالرواية الأولى مشددة والآخرى مخففة فخرج الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
وقوله من قول ابن عباس أنه يؤذي الصبح في السجود ونحوها
في أصوات ما أنه يغفر لها فغط مع ما صح من الأحاديث في الأذان
في المسفر للجماعة والمختلعة فالحديث الأول لا أثر مختلف والثاني مشدد

فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث النبي عن امرئ الا ان
 سمع الاذان ويدير الاذان من حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا تتركوا حديثي حتى علمه الاذان ولا إقامة مثني متني
 وبعضهم جعل قوله منفي على قوله قد قامت الصلاة فقط فالاول
 فيه تحريف في صفة الاقامة والثاني مستدرك واما قول البعض المذكور
 فممنه سند في لفظه قامت الصلاة فقط فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام
 الصلاة رفع يده باليمين ثم وضع اليمنى على ناصبه على صدره مع
 قول علي رضي الله عنه السنة وضع اللغ على الكف تحت السرة فالاول
 مستدرك ومن حيث كون مراعاة تحت الصدر من مراعاة تحت السرة
 تدليل ان الله تعالى وتعالى وتعالى ان يكون على يده راي الله في الصلاة تحت
 السرة ومن وضعها تحت السرة ابتداء الحال اعم وضعت تحت الصدر
 اولا ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم جئت ومعه قوتها في حديث الشيخين
 للمسي صلاة فلهذا ذكره في اذنت الي الصلاة فذكر ثم اقرأ بغير
 معك مع الحديث البيهقي وعنه عن ابي هريرة قال امرني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان اناذي الصلاة الا فاخذ الكتاب فادركه فالاول
 محض الثاني مستدرك وما ثم لم يمتنع عليه لاحد الحديثين فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وعنه من فروع الصلاة لمن
 لا يقربا من الغدا وضاع مع روايته اقرارا من الغدا اي فقط فالاول
 مستدرك والثاني محض فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
 الشيخين عن انس رضي الله تعالى عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فكانوا يستعملون الحمد
 لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم الا في اول قراءة
 ولا في اخرها وفي رواية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم الا في اول قراءة
 بسم الله الرحمن الرحيم من غيره من الاحاديث مع حديث البخاري
 وعنه عن انس قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم دائما بغير اسم
 الله الرحمن الرحيم وفي رواية قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن عمر
 وروى ايضا عن عمر وعنه علي وابن الزبير رضي الله عنهم قال حديث
 الاول بجميع طريقه والثاني بجميع طرقه مستدرك فخرج الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال
 سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا ولك الحمد في رواية البيهقي انما اذا قال
 اللهم سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا ولك الحمد مع ما احمده آشا به جيب سجد

للمؤمنين

للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالاول محقق والثاني مشكوك وبالمظهر لما عده
 المصلي فمن راي الامام واسطه بينه وبين الله تعالى في احوال كونه تعالى
 قبل حمد الله مؤمنين قال ربنا ولك الحمد في ذلك ومن يجب على هذا المسند
 قال سمع الله لمن حمده نعم ولا يقول الحمد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جرت له مصاب
 في جبا هذا وكفنا في ذلك فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
 البخاري عن العروا الطن في الذكرين المسند في اخراج يده وكان النبي يقول كان الصلاة
 يصلون في مثلنا نعم وبالله السهم ولما لم يسمهم ما يخرجون ايديهم وروي البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانا ملتفتين به يضع يده عليه فيعيد سره الخصة
 وفي رواية له سبي بالكنيسة ارض يديه فيجله فالحديثان الاولان
 مستدركان ومقابلهما محقق فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث البخاري وعنه في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجالس
 عن مالك بن الحويرث انه قال يصل للنااس صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا رفع راسه من المسجد الثانية جلس ثم اعتمد اذا رفع راسه يرفع
 من سجدين من الصلاة على صدره ورقد بينه وبين راسه صلى الله عليه
 وسلم يقول بغيره على يديه من اشفق به فالحديث محقق فالاول محقق
 والثاني مستدرك فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا فعد في الصلاة وضع ذراعه
 اليمنى ورفع اصبعه لسياه ففاحاها شيا وهو يدنو لا يحركها مع حديثه
 ايضا عن نافع بن هجران راي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه
 يحركها يدنو بها مع حديثه ايضا يحركها الا يصبع في الصلاة مدعى للسلطان
 فالاول محقق والثاني مشكوك وبسبب موضوعها في الجمع بين احوال
 لا يرفع فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين
 عن عبد الله بن مسعود قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة كيف
 ما بين كيف بينه كما يعلم في سورة صفه لقرآن المجات له مع حديث بن عمر
 وابن عباس رضي الله عنهما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا فعد الامام اخر
 ركعة من صلاة ثم اخذت فقل ان يسجد ففعد ركعة صلاة في رواية
 فاخذت فقل ان يسجد ففعد ركعة صلاة في رواية مشكوك والثاني محقق
 ففعل الثاني على حال اهل الصلوات والاول على غيرهم كما هو اقول
 على الناس فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن
 ابي موسى الاشعري قال كان اول ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا جلس في الشهادتين للتحية لله في اخيه مع حديث البيهقي عن جابر عن عمر
 في حديثه ابو يونس عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشهادتين

بسم الله وبالله الحيات لله ولاول تخفف يترك لتشهده والثاني مشدد
بقرينة فرجع الامراء مرتين الميزان وقال البخاري حديث جابر
فعل ذلك بوجه الامراء مرتين الميزان مرتين واحدة كالحديث
الذي ورد في ذلك حديث البيهقي وغيره السابق لاصلاة الا
بما خلة الكتاب مع حديث الامام في حجة مرفوعة عن علي بن ابي طالب
فان قراة الامام له قراة بالاول والاول فان عياضه واثبت مسعود راي
عمر وجها عنه من الصحابة والتابعين ومن حديث البيهقي مرفوعة
ابي اركم تفردت راي ما ملتم فانوا احل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا ما امر
الفران فانه لاصلاة لمن لم يقرأ بها وفي رواية لا تفروا بتشي اوجهرت
الامام من الغزاة الثاني وقال عطاء بن روعان ان عليا لما سمع الغزاة ان علي
الامام من الغزاة فيما ييسر فيه من ما يجي مرفوع فرجع الامراء مرتين الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
فكنت شرا يدعوا علي قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يركب فقلت حتى تارق
الزيتاوي رواية البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت بيده
الرفعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال عن سمع الله من حديث
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما كنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم من شي في صلاة وعنه بن خلف قال سمعت علي بن عبد الله بن عمر صلاة
الصبح فلم يقنت فقلت له لا راك تقنت فقال ما احفظه عن احد من
الصحابة قال الاول مشدد والثاني تخفف عنه من لا يقول بالصبح فرجع
الامراء مرتين الميزان ومن ذلك حديث البخاري مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جرد الاربع الحجة قال الاول
مشدد والثاني تخفف فرجع الامراء مرتين الميزان ومن ذلك حديث
الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الكوفة الواحد
فقال ولكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعة عن ابي بصير احدكم في الثوب الواحد
قال الاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامراء مرتين الميزان ومن ذلك
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي الصلاة
تسبا فقال لا يضر في حتى يسمع صوتا او رجعا مع حديث البيهقي مرفوعة
ادان احدكم في صلاة ثم اذلت فليصبر فليصبر حتى يسمع صوتا او رجعا
ما لم يسمع في الاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامراء مرتين الميزان
والقائل هو عليه الف معنى الحديث اذا استعفا احدكم او عليه فهو مطر
حديث من ذرعه الق فلا بأس واذا اختلف حكم الصبح مع الصلاة
ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابر ادرك رجلا من بني النضير
وسلم وهو يصلي فسلم عليه فاستار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يريد

عليه

عليه مع حديث البيهقي ان امصلي يردد بعد السلام قال اول تخفف والثاني مشدد
فرجع الامراء مرتين الميزان ويصح حمل الاول على لا يركب الملك والامراء
على غيرهم من لا يركب يردد السلام عليهم ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الرجل اذا سجد في سجدة وبوخرة الرجل والحمار والكلب الاسود
مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة فانت كتاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة من الليل والامامة منة بينه وبين العملة كما عواض الخيانة
ومع حديث المنذر بن ابي ربيعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وسجدة
بين يديه لم يركبها ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا تقطع صلاة
مسلم يتي قال لا بد مشدد والثاني تخفف عنه من لا يقول بالكتبة
فرجع الامراء مرتين الميزان ومن ذلك حديث البخاري الامام الثاني
رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل صلى في بيته ثم
في المسجد اذا اجبت فصلي مع الناس وان كنت قد صليت في بيته ثم تطاير
من الاحاديث الامارة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين في رواة
لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان من عمره اذا دخل في الناس في
صلاة مكتوبة فادى مرتين او لا تصلوها مرتين خوفا ان ياتي بعد ذلك
مفقد انها عليكم من او لا تصلوها مرتين على اعتقادها فرض حديثكم
ثانيا والحديث الاول الذي يامر باعادة في الجماعة مشدد والثاني تخفف
فرجع الامراء مرتين الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن ان كان يقول
من سبي القنوت في القنوت لصح او في القنوت فليست له الشهادة ما من قال
من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الصبح بالناس فلم يقنت قال ان البيهقي ولم يقل عن احد من الصحابة
انه ترك القنوت فليست له الشهادة الا لا ترا الاول مشدد والثاني تخفف
فرجع الامراء مرتين الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب
ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجدتين السجدة ثم سلم مع حديث
البيهقي ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد وسجدتين ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم تشهدت عقب السجدة من قال اول مشدد والثاني تخفف
فرجع الامراء مرتين الميزان وسببا في توجيه القولين في الجمع بين
القولين لا يمتنع ان يقال ان من ذلك حديث البيهقي مرفوعة لاصلاة
لم لا يركب ولا يركب لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم ونزل الشعا من لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد فليعد صلاة او قال لا تجز به صلاة مع قول بن مسعود
العدوي بوجوب صلاة الا يصلي فيها علي محمد وال محمد راي لا تشتم

فالحديث الاول وما موه بشير الى الوجوب والشرعية وقول ابى مسعود بسبيل
 الى الصحة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامري مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور
 واخواتها التكبير واحلاها السلام في قولنا مستحلي سلام عليكم مع قول الامام
 ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه المراد ما نسلم صحة صلاة فاحديث الاول
 غير المتصور الاول مشدد والاول من بعده مخفف فراجع الامري مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث الامام مالك وشاذلي رضي الله عنهما عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم
 فيها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال ابى كفف احب الي اني اتم
 ان لا تجعل انما انزلها من غير صلاة حتى قدمت الى الشام بها فبقيها
 وقتها واخلاها وارجعها قال البيهقي فاعاد عمر واعاد في معرواية
 البيهقي عن عمر انه قال حين اعلموا بانهم لم يقرأ شيئا في المغرب فكيف كان
 الركوع والسجود قالوا حسبا قال فلا بأس اذا او معرواية ابى البيهقي عن علي
 ان رجلا قال يا صليبتك لم افراف لا مخففت الركوع والسجود قال نعم قال
 تنص صلاة بك قال لا ترا الاول مشدد والامران الاخوات مخففان فراجع الامري
 مرتبتي الميزان وسببا في توجيهه كقوله في قول الامام ابى حنيفة رضي الله تعالى
 عنه بخلاف ان سور المواد بالقرآن قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا هذه القابض
 الاحاديث ولاعادة كانت باخباره عنه ومن ذلك حديث البيهقي في باب امامه
 جبريل الخبث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم بالقتل ان يقرأ في صلاة
 فظهر من حديثه ان الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في صلاة الا بغير
 رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جالس
 فاعاد واعاد واوبه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروي البيهقي
 ان عمر صلى بالنوم انصحب وهو جالس فاعاد ولم يقرأ في صلاة الا بغير
 نصح انهم كانوا دخلوا في الاحرام فالاول مخفف وروي مثله عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الاصف والثاني مشدد علي بن ابي
 علي ومع سجادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب فراجع
 الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول السور بن جهمه كمار ولة البيهقي
 ان من وجبه في ثوبه او ثقل حسا وهو في الصلاة الفاء عند واستأنف
 الصلاة مع فوجئ الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اول مشدد علي بن ابي
 علي ومع سجادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب فراجع
 مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 اذا اجاب احدكم بجمعة لمسجد فليقبل ثقله فليقبل فيها حيث كان وجده
 فيها حسا لمسجد كما بالارض ثم ليضل فيها وحديث البيهقي عن ام سلمة انها

سبيلت عن المرأة تطيل ويلها ونهي في المكان العذر فتاوت ام سلمة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ظهر ما بعد في رواية عن ابي هريرة عن رسول
 الله انا ربنا السجود سطا الطرف بحسبه قول البيهقي رضي الله عنه وسلم
 لطرف ظهر بعضهما بعضا وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا وطئ احدكم
 بنعله في الارض فليان انما له ظهر رقبته مع اما اخذ به الامام انس بن مالك
 مما يوجب الفصل الثوب وسئل ابي حنيفة عن العذر في الارض قال الاول
 مخفف والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
 مسلم عن عائشة قالت انكرا بيبي اميركا لبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فركا وني رواية له فاحتمه وفي رواية البيهقي في العذر يعني وانا نصحه
 لعبي القتي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا جفحت مع رواية
 البيهقي من عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه
 المني غسل ما اصاب منه ثوبه ثم اذا خرج الى الصلاة وبالنظر الى امر
 انفع في ثوبه ذلك في موضع الفصل فالاول مخفف والثاني مشدد سوا
 كتاب الفصل بخاتمة المني والنظافة فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن
 ذلك حديث البيهقي وغيره ان اعرابا بال في المسجد فامر النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يصيب عليه ذنوب من ما مع ثوبه فلا يبه من ثوبه ولا يبين
 ومع قول الامام ابى حنيفة اذا كان الارض بغيرها فالحديث الاول ولا يشر
 مخفف ولوريل باحنيفة واية فلا يبه واية في ذلك سباع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما قاله وصريح بعضهم برفعه فراجع الامري مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الحاكم وقال انه علي بن ابي طالب رضي الله عنه سمع الله امن
 خيران المسجد وهو صليح من غير عذر منهم بحسب الصلاة له وكان رضي الله
 عنه يقول لا صلاة الحار المسجد الا في المسجد فليل له من جلى المسجد فقال من
 سمعه المنادي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تفريده
 صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلاة في حجره في بيته ولم يأمه بالعادة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك اثر
 عمر بن العوف في بيته من لا يعرف ابوه ان يوم الناس مع قول الشعبي رضي
 والبرهري انه يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامري
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن عباس لما رآه ابى البيهقي لا يوم اعلام خبي
 يتعلم مع حديثه عن عمر بن الخطاب انه كان يوم ثوبه في العذر يعني وانا نصحه
 في المساجد وكان ابن سيع او شت سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
 فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصنف وحده فامره ان يجيد
 فضله ومع حديث ابى حنيفة ان ابانك دخل المسجد واسبى صلى الله عليه وسلم

زاد كل ما حصره في هذا القول مشدد والثاني محقق فراجع الاموال مرتين
 الاولى من ذلك حديث حنيفة بن يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم
 الامام ويبقى الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الا ما امر عارض
 اعلى مما عليه اصحابه مع ما رواه ابي بصير عن صالح بن ابي ابي عن ابي
 بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال اول مشدد والثاني محقق ويصح حمل الاول على من فعل ذلك والثاني
 على من تركه فراجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 حاكم من الصحابة والتابعين وحديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الحسن بن محمد مع حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 صلى الله عليه وسلم بركة واجبة على كل فريضة من ركعتين الى اربعة وقال
 علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تسعة الا في مسرعة ورجع
 ذلك من الاموال الاول وما معه مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وما
 معه مشدد ومن حيث الوجوب فراجع الاموال مرتين الميزان
 ومن ذلك حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كبري الصلاة في غير الطهر والاضحية في الاولى وحسب في الثانية سوى كبري
 الصلاة مع حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اربعة كبري على الجنين من عبد الله بن مسعود يقول انكبر من الصلوات
 الخمسة الاولى رابعة في الثانية والخمس الاولى مشدد والثاني مخفف في العدد
 فراجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية
 ثلثة ركعات مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الكسوف للثلاثين
 يوم ما تابه اياه ابراهيم في كل ركعة ركوع واحد وقال بن عباس المراد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف للثلاثين في كل ركعة ركوعان فالاول
 بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف فراجع الاموال مرتين الميزان ومن
 ذلك حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لا يصلي اذا وقعت ولا غيرها من الايات كالظلمة او موت
 احد مع ما رواه الامام اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ست ركعات في اربع سجدة وخمس ركعات وسجدتين في كل ركعة
 وسجدتين في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابي بصير عن ابي بصير
 عنه انه خرج ما جدد المألفه ان امرأة من اهل الجاهلية نزلت
 وسلم

وسلم

وسلم ما ثبت في ذلك فقال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا رايت اية فاسجد واورد اية عظم من ذهاب
 ارجاج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس
 فاثر عمر رضي الله عنه مخفف واثر علي وما معه مشدد وبصح
 حمل الثاني على بن يوسف في الايات ويعظم عنده الخوف من ربه
 فيكون السجود كما الذي يجب على ائمة يخفف حره الاول على من
 عنده كل ذلك الخوف فراجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
 وفي رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بعد ذكره الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الاموال
 مرتين الميزان ومن ذلك حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وسلم عن شمس احمد بن ابراهيم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا مع حديث
 ابي بصير وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى شهدا احدا فان كان
 الحديث الاول هو الثابت كان مخفيا وان كان الحديث الثاني هو الثابت
 كان مشددا وان كان الحديثين ثابتين حملت الصلاة على انها جامعة
 ما تواجد انفصا الحرب وعلى الدعاء فراجع الاموال مرتين الميزان
 ومن حديث الشيخين مرفوعا اذا رايت الجارة تقوم واجتي محللكم

رواه في روايه البيهقي وان لم يكن ما نثيا منها روي
 وروي الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به جنازة
 فقام لها فصل افجا جنازة تصودي فقال لبسنا غشا وفي رواية
 للبيهقي اما انت للملك ومردك من الامارات الامره بالقياس
 ومع حديث الثاني وما لك وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يوم الجنازة ثم ترك القيا م فلم يكن يقوم لها اداها وان لم
 يشب ان هذا ما سمعنا الاول فهو مخفف والاول فهو مشد وفرجه الامر
 الي ترمذي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى على الجنازة وكبر اربعين مرة وروي البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كبر خمسين صلاة صلى على قبر وكبر اربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه
 وسلم على علي رضي الله عنه على سبيل بن جعفر فكبر عليه سائة التفت
 الي الناس وقال ايها اهل بدر في رواية البيهقي ان عليا صلى على ابي
 فناداه فكبر عليه سبعين وقال يدبر يا قال الاملاء والكوا القحاة على ان التكبير
 اربع فان لم يقبضت شح ما اذ على الاربع والا فالاول مخفف والثاني مشد
 ترجح الامالي مرسي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عتبة بن
 عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها
 ان يصلي فيها او تغرب مونا قد كرمها وحسن تصيف الشمس للفرقة حتى
 تغرب بعدت مسلم وغيره ايضا من دئنه صلى الله عليه وسلم
 كبر من الصلاة للعبادة ليللا وتقر به لم على ذلك ومع ما نقل عن عتبة انه قال
 انه في الليل فقال قد من اوكري الليل فالاول مخفف والثاني مشد ومن يحيى
 للشقة في السيل فرجح الامالي مرسي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه
 ايضا عن عبد الله بن ابي ازي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة
 فقام عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني

مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي معة ان سهيل بن ابي اكار صلى
 على جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه ان عمر كان اذ اصبح على جنازة مسلم
 من بني قريظة لا مري مرسي مخفف وسند به كافي الميزان ومن حديث الميزان
 عن ابي ذؤيب ان من وعده المجر على من ارفقه الحرب على من كان المني وعنه
 الخمسة واخرون فلم يسجد مع المجر كما كان عليه المشكك المني حتى رما في
 حوضه اذ صلى على جنازة لا يفسد على النبي ويرجعون به في العيش ومع ذلك
 حديث مسلم وغيره موقوف عن عتبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على
 شهيد من مجنا في المسجد فقاموا كبر بعد ان من ذلك ما اسرع ما في الناس
 وروي البيهقي ان بكر وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث التومة عن ابي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فابتعد بها
 هريرة اذ لم يجد موضع الا في المسجد فصرق ولله بصيرة فالتفت الاول
 ومعه مخفف والثاني مشدد فرجح الامالي مرسي الميزان اذ لم يثبت مع
 لاحد الحديث وساني فخره في الجمع بين قول ابي هريرة عن ذلك حديث مسلم
 موقوف اذ اوجب فلا تسكن ما كية والو وما الوجوه ما رسول الله قال
 اذ امام مع حديث البخاري عن اسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في جعفر وردي حارته وعبد الله بن رواحة وعنه تد رفا ومن حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر امة فبكى وابكى من معه
 ومع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب بكى مع ابي بكر فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فان القيس ما كية د معه ولفس
 مصابة والعهد ووب ومع حديث التذي عنه صلى الله عليه وسلم ان الله
 لا يحب من مع القيس ولا يحزن القلب ولكن يغضب لهذا وان رالي لسانه
 ويرحمه فاحديث الاول مشدد بيان حه لبيك الج الموت فقط والى في
 مخفف ما حاجة البكا قبل الموت وبعد فرجح الامالي مرسي الميزان
 ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن ام عطية قالت نكبت عن ساء الخمار
 ولم اعزم علت مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راي نسوة حلو شاستن بجانته فقال احبهن مني فحملن في الاول
 قد لبس فبمن يدل قال لا فيفسلس فبمن يقبل قال لا في ارجح
 مروي رات غير متجاوزات ومع حديث انفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راي فاطمة من ثمرته لاهل بيت فقال لذي نفسي سره لو بلغت معهم
 الكد العني العنور رات الجنة حتى يراها احد ابكر وقول ام عطية ولم يعرف عبا
 عسا فنه تخفف وقول ما روي رات غير ما جوارات وما نعت فبما الشريد
 في الكهي فرجح الامالي مرسي الميزان فثبت في رواية مرسي الميزان
 من الركا الى القنوم فمن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر قال لفس في

ما ان العبد ولا الكتاب ركة حتى يفتق مع قوله ان صاحب سبل جل في مال المسووك
 ركة قال قال كل مسلم ركة في ما بين حمسه ما اراد بها الحساب اي في ما بين
 درهم بعة فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من كان عبد الاهل
 الشح والخل والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبد الاهل لكرمه ولتسحا
 من حيث ان الركة منقصة بغير ذلك المال لا بالمكلف مع ان الركن عند الله ان
 سيد عبد الله وكان سيد العبد مسجون في قال الله فكذلك العبد مستحق في مال
 سيده الا صغر فرج الاموال مرسى الميراث وعن ذلك حديث ابي داود والبيهقي
 وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعته
 الي اليمن قال خذ الحب من الحب والفاضة من العنم والنعيم من الابل والبصرة من البقر
 مع حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل استولي على بصرى ولبس من
 احدهم ثوب من ثوب الصدقة وجره في مكان بخرية فابداهون عندكم وجر
 للمقربين بالصدقة فالاول مشدد ولتخصصه على احد الواجب من غير
 كرجس ونقله في بعض الاحاديث الى بدل من بعض الحيوانات والثاني
 مخفف لاحد عين اجس من المنقومات فرجع الامر الى مرتبة الميراث
 ان لم يست نسخ ونسخ لاحد الروايتين لرواية الجزية ما كان الصدقة
 وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقة مسنة في ابل الصدقة
 فغضب وقال فابل الله هذه الناقة فقال تارسل الله اني ارجعها لبيعه من
 من حواني الصدقة قال نعم اذن وفي رواية انه راي في ابل الصدقة ناقة كوثا
 فقال عنها فابل المصدق اني احدها بابل فاستبعت فواتر احد العمة
 في الزكاة ومن ذلك حديث الشيخ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ليس على المسلم في عبده ولا في مريته صدقة وفي رواية البيهقي في
 وغيره مرفوعا ليس في الجبل والرفيق زكاة الاركة العطوف الرفيق
 مع حديث مسلم وغيره مرفوعا ما من صاحب ذهب ولا فضة لا
 يورث منها حنفا الى ان قيل يا رسول الله قال الجبل تلافى
 هي الرجل وزر الرجل اخر الرجل سرفا ما الذي هو له شرف رجل
 ونظما في سبل الله لم لم نفس حق الله في ظهورها ولا قاربها وفيه
 رواية لابن حبان في ظهورها وبطونها في عسرها وسرها مع حديث
 البيهقي مرفوعا في الجبل السامة في كل من سدا وداود سارا فالاول
 وما معة مخفف بالعموم والثنائي وما معة مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميراث ومن ذلك حديث البيهقي عن ابي موسى ومعاذ
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بعتهما الي اليمن لا ياخذ اي
 الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشجر والحسنة والرييب
 والثر مع حديث السنائي وما لك عن ابن شهاب الزهري في الربون

العشر

العشر يؤخذ من عشر ديناره من يوم يعصره فيما سقت الاهار
 والسما وكان بطلا فما سقى من الماء نصف الفسور به قال عمر
 ابن الخطاب اذا بلغ حبه خمسة او سقى فيعصر ويؤخذ عشر ربه
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث
 ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال العمل في كل عشرة رفاق وفي رواية ان رجلا قال يا رسول الله
 ان لي نخلا قال انك تشق لئلا تشق الله اخوي حيلة فجاه له مع ما رواه
 السنائي وما لك ان رجلا جاء الى عمر بن عبد العزيز قال هل في القسمل
 صدقة قال ليس في الجبل ولا في القسمل صدقة وفيه قال علي ومعاذ بن
 جسر قال اول مشدد والثاني وما معة مخفف ان لم يثبت نسبه ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله عنه ليس في الخضر اوان صدقة
 وفي رواية عن علي بن ابي طالب في الخضر والنخل صدقة وفيه قال عطاء بن
 ليس في شيء من الخضر اوان صدقة والمواكف كلها صدقة في فيها صدقة
 مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السما والعمون او كان عبد ما اي يسقى
 من السحاب العشر ثم كل ما في الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميراث ومن ذلك رواية مالك والسنائي والبيهقي عن عمر
 ابن الخطاب انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان من فيك نسبا المسلمين
 ان تصدق عليهم قال عبد الله بن مسعود اذا بلغ ذلك ما في درهم
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل
 الاول على جلي المرأة الغيرة عرفا والثاني على اهل الثروة والفاضة في
 رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره انهم كانوا يقولون من اسلم ما لا يملك
 ركة في كل عام اذ كان في يد يده وفي رواية عن ابن عمر وعثمان
 ما كان من دين في يد نفعه فهو عترة ما في ايدكم وما كان من دين
 مطعون فلا ركة فيه حتى يقبضه مع قول عطاء وغيره ليس عليك في
 دين لك زكاة وان كان في يد مالي وفيه قال عمر وعائشة وعكرمة
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك
 ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر بن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير
 وفي رواية صاعا من طعام او صاعا من تمر او صاعا شعير او صاعا من
 تمر او صاعا من اقط او صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وابي داود
 ان صاعا او صاعا من دقيق فالاول مشدد من حيث التقبيح اذ اخبر
 الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا

اظهرت المرأة من بنت روجها غير مصدقة فالحق اخرها وله مثله وفي رواية
 للحازن من ذلك مما اكسب ولها ما انفقت لا يبعث بعضهم اجزئ بعض
 شيئا مع رواية البيهقي عن ابي هريرة انه سئل عن المرأة تصدق من
 بنت روجها قال لا الا من قوتها والاخرى بينهما ولا يحل لها ان تصدق من
 مال روجها الا ما به وغير ذلك من الامار فالاول مخفف على المرأة والثاني
 مسدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان وبصح حمل الاول على روجحة
 الرجل الكرم الكراخي بذلك وجرى الثاني على روجحة التخييل ومن ذلك حديث
 مسلم وعنه الا نساوا الناس شيئا فتن سال الناس قوا لهم مكررا فاما
 بسال جمرات فليسفعل منه اولئك ثم مع حديث البيهقي وعنه عن الفريسي
 رضي الله تعالى عنه انه قال للبيهقي صلى الله عليه وسلم لما بال رسول
 الله قال الاول كنت سائلا ولا بد فاستل الصالحين وفي رواية التاميل
 كد وح في رواية حموس في وجه صنفها يوم القيامة فمن شئنا ان
 على وجهه ومن شئنا ترك الا ان يسأل الرجل في امر لا يجد منه بد الا وادى سلطان
 ومع حديث البيهقي ايضا يا فضل من الاخذاء كان تحتها كفا فالاول فيه تشديد
 ومثاله فيه تخفيف فارجع الامر الى مرتبة الميزان فحصل مما يذكر
 لم يرتبني الميزان من القيام في الحج فمن ذلك ما روي مسلم عن عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتيها فيقول ه ليعبدكم من عبادي فقول لا يقول
 ابي صابم وفي رواية اخرى ادنا صوم مع رواية التاميل والبيهقي عن حديث
 حديث رضي الله عنه انه كان ان ابد الله الصوم بعد ما رأت المصيبة ثم ومع
 قول ابن مسعود واحكمكم بالخير ما لم ياكل وتشرب ولا اول مسدد بشرط
 السبه قبل الروال والباقي مخفف بحمل البه نيل الروال وبعد الى قريب
 العروب ودليل من اوجب بيئت البه في صوم المنقر قوله صلى الله عليه وسلم
 من لم يبيت الصيام نيل العبد والاصام له فارجع الامر الى مرتبة الميزان وفي ذلك
 حديث البيهقي عن عائشة انها سالت عن صوم ليوم الذي يتكفر فيه فقالت
 لا اصوم يوما من شعبان احب الي من راد طر يوم من رمضان مع حديث
 البيهقي عن ابي هريرة مروي عن ابي امي المصنف من شعبان فاستحو
 عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية البيهقي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان تحفل شهر رمضان تصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صياما يري
 على صيامه ومع قول ابي هريرة من صام الشهر الذي يشكر فيه فقد عظمي
 ابا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني
 مسدد في منع صيامه وسأني توجيه مداصب الامة الاربعة في الحج بين اقوالهم
 فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة

قالت

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح حساني رمضان من جماعهم
 احتلام فبدركه الفجر فيسفل ويمسح مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي
 من صام حنينا فطر ذلك البوم ولم يمت نسخ قول الخضر بنه والاذخ
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث ابي داود والبيهقي مروي عن
 زرعه الفريسي وهو ضابط لم يفسر عليه فصا وان استقامت فمفسر مع رواية
 البيهقي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطم وطره مع رايه
 ايضا مروي عن الانطط من قالا من احتلم فالرواف باللب تخفف ومشدد
 ومفصل فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ليس من
 لبر الصيام من السهو مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر
 والحر والشدة ومع رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري عن كنانة عن ابي هريرة
 الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصا القبر ومما انطط ولا يجد الصائم
 على المنطر ولا ينطط على الصائم يرون من وحد قرة فصام فان ذلك حسن
 ويرون من وجه صمعا فاططط فان ذلك حسن ولا انشرب ما كلك يقول التاميل
 اذا فطرته برحمة الله وان صمت هو افضل فالاول تخفف والثاني مشدد
 ولو في احد شئ لتفضل فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي عن حسن بن الحارث الجولي قال سمعت خطيبا كذا يقول عهد
 السالما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسكر للرؤية فان لم تراه
 وشهد شاهد عدل سكتا شربا وانه قال ان تياكم من هو اعلم بالله ورسوله
 مني وشهد هذا هو الامور رسول الله صلى الله عليه وسلم واوما بيده الى
 رجل قال البيهقي وهو في عمرو مع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب
 والبرابن عازب فلا شربا دة رجل واحد من هلاك رمضان وامر الناس
 بصمت في الاول مشدد ومن حيث اشتراط العدد في الشهور مخفف من حيث
 بصوم والباقي بالعكس فارجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عائشة مروي عن ابي مأت وعنه صياما مريته ولبيد مع رواية
 البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصم احد من احد وفي رواية لا تصوموا
 منكم والاطموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالاطعام وبصح
 ان يكون الامر لعكس في حق اهل الرفاهية فان الطعام عندهم اهل
 من الصوم فارجع الامر الى مرتبة الميزان وفي ذلك رواية البيهقي عن
 عائشة وابي عبيدة بن الجراح بها كاتا بنول ومن كان عليه قضاء من رمضان
 فان شافضاه من قالا وان شافضاه مع حديث البيهقي عن ابي هريرة
 مروي عن ابي هريرة كان عليه صوم من رمضان فليس رده ولا يعطى وبتك قال
 على وابي عمر رضي الله عنهما فالاول مخفف والثاني مسدد فارجع الامر الى مرتبة

من

كان مختلفا ولا يؤمنه فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث السبعين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة في ليلة الجمعة فخرج من مكة في ليلة الجمعة
رواه الاكابر يا ابا الاول مسدد ولساني مختلف بخرج الاموال مرتين الميزان
ومنى ذلك حديث مسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة في ليلة الجمعة
رواه بن عيسى عن المروزي قوله عطاء ان كان ببلد في ذلك مني عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا بأس به من السنن والاول مسدد ولساني مختلف بخرج الاموال مرتين الميزان
الخير او كراهة التوبة فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك رواية البيهقي
عن بن عباس وغيره ان كره بيع المصحف وان جعل للتجارة مع روايته عن الحسن
والشعبي ايضا كما لا يوافق به لك ما في الاول مسدد وعطاء الكلام الله
تعالى والثاني مختلفا طبع الموصول الى الاسماع به تلاوة او غيرها من التران
فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث ابى داود وغيره ان رجلا
حالي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شعرك فقال ان الله تعالى
يقبض ويرفع واي لا رجوان التي الله تعالى وليس لاحد عدي مظهره في رواية
تقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو السعد الفاضل الماسط الرارق
مع رواية ذلك والسابع عن عمر رضي الله عنه ان عمر سعد في ذلك مختلف والثاني
مشدد وان لم يكن عمر سعد في ذلك من قبل نفسه فخرج من طريق انه خرج الصغير
وقال اما فصدف بذلك الخبر السليم فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك
حديث البيهقي مرفوعا لا يصح الراعي من صاحبه الذي يرويه
وعليه غرضه والموايد بغيره وباده وعرمه هلاكه او نقصه مع حديثه
انما مرفوعا اما ما فيه في ما داره من شخص فوشا مثلا فتقف في بده هه
حو الميراث فالاول مشدد في النص والثاني مختلف لعدم النص فخرج الامر
الى مرتين الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن بن عباس قال عرضني
رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وانا ابي اربعة عشرين فله عري فلتنا
كان يوم الخندق وانا ابي خمسة عشرين فاجازني مع حديث رواه محمد بن ابي
مرفوعا فخرج العالم عن ثلاثة من العالم حتى يجهل فاد لم يجتمعت فيكون ابن
ثمان عشرين سنة فالاول مشدد والثاني مختلف ان صح حديث فقد قيل انه موضع
فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة
عطية في مالها اذا ملك زوجها عصبها في رواية ان امك الرجل المواق
لم يجز عطيتها الا بانه في رواية لا يذود والمحكم مرفوعا لا يجوز للمرأة
عطية الا باذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاحكام مختلف فخرج الاموال مرتين
صح الحديث الاول الى مرتين التمسك به والاحكام الى مرتين التمسك به ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعا مطلق المعنى ظلم وان اشع احدكم على بلطع
مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرء مسلم بؤاذهي

حوالة

حوالة لحي تعدد من ذلك عن عثمان قال الامام الشافعي فذاحتج
محمدا بن الحسن بان عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها
لانواعا على مال امرء مسلم بسعد بن مسعود هذا عن عثمان فلا حجة فيه لا يري
قال ذلك في الحوالة والكفالة فان صح ما ذكره عن عثمان رجح الاموال مرتين
الميزان بخلافه وختمه يد محمد بن الشافعي لا يري الرجوع على المجبلي
ومعالمه يري الرجوع على المجبلي ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي
مرفوعا على اليد ما اخذته حتى ترده وروي البيهقي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسفار من صنعوان ابن امية ذرعا فقال اعصم
يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى يود بها اليه فاعادها اليه فقد
ذرع فقال صلى الله عليه وسلم لصعوان شئت عنناها لك فقال يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان في قلبي من الامان ما لم يكن يوم اعزتك وكان
ابن عباس يضمن العارية وكذلك كان ابو اهريرة نعتهم من استعار
بغير مغط عند ه وعبر ذلك من اثار مع انما البيهقي عن شريح
الغاضي انه كان يقول علي المسعير غير المتكفل الضمان فالاول مشدد
في الضمان والثاني مختلف فيه فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك
حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفقة في كل امرئ يسلم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق
فلا شفقة لاحل مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الجار ارحم بالشفقة قال الاصمعي والسقيب اللزني ومع حديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جارا لدار ارحم بالدار
من غيره فالاول مشدد والثاني مختلف بحمل الشفقة للجار وسباق
توجيهه في الجمع بين العلم فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك
حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفقة ليهودي ولا نصراني مع
رواية البيهقي عن امان ابن معاوية انه قضى بالشفقة كذا في
فالاول مشدد ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وميله
مختلف فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
وقال انه منكر لا شفقة لقارب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا سبغ
بالسرا مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي علي
شفقة حتى يذرك فان شأخذا وان شأخرك فالاول مشدد والثاني
مختلف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرفوعا الشفقة فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك حديث مسلم
مرفوعا الشفقة في كل شريك ربه او جاري لا يصالح ان سبغ حتى يوذرك
شريكه فان باع فهو احرى به حتى يوذرك شريكه مع ما رواه البيهقي بوضوح

منها

لرسول الله صلى الله عليه وسلم في كل شيء ومع روايته أيضا الشفقة في العبد وفي كل شيء فالأول مستند في أنه لا شفقة في الجيوب وفي كل شيء فوجه الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن شرح قال الشفقة على قدر الانصاف مع ما رواه عن القضاة الذين يسمونهم في المديونة أنهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فسلم الله الشقة الرجل واحد واحد أن يأخذ بعد رجعه من الشقة فقالوا ليس له ذلك أما أن يأخذها جميعا فالأول مخفف والثاني مستند بالزاهد أن يأخذ لكل واحد نظر فوجه الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح العاصم أنه قال في بعض الأحكام عمارا احترق بيته فقال يصني وقد احترق بيته فقال سرحا أرايت لو احترق بيته هل كنت تتركها في المال الذي عليه لك مريحة متاملة في أو غيرها وما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه أنه كان يضمن القصار والصا ويمنع الألباع للباس إلا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن رضى الله عنه وعي عطاها كما لا يصح أن يصنعها ولا يجبرها فالأول مستند والثاني مخفف فوجه الأمر في مرتبة الميزان في ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه بعث إلى امرأة من اليمن في حفرة يدعوها إلى محله فعدت فالتفت ما في بطنها فأتى بعض الصحابة أنه لا صبر على عمر وقالوا له إنما أنت مع أئمة معجزة على بن أبي طالب من القمان فالأول مخفف والثاني مستند ويتبع الإمام في الحدود والعلم في الشافعي فوجه الأمر في مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن يكون المادي بعد ما حدثت له السرعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الرايد الحيوان دون الأصل لا ذلك حدثت في السرعة لأصناف فيه وفي ذلك حديث البخاري مرفوعا أحق لما أخذتم عليه أحرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة ابن الصامت علف رجلا العزان فأهدي إلى فوسا فذكرت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا كنت تخب أن تطوق وطوق من نار فأقبلها في رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال له جوده نعلد بها بين كنفك أو قال يطلعها فالأول مخفف والثاني مستند ويصح حمل الأول على من به خصاصة والثاني على أصحاب البروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك فغلبت العبادة على الأحوال بيو كما فيه من حرم البروة فوجه الأمر في مرتبة الميزان في ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام والعصاب والصانع مع رواية أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرة وتوكله حنينا لم يعطه فالأول مستند والثاني مخفف بحمل النهي للتزويد فوجه الأمر في مرتبة الميزان وفي ذلك حديث البيهقي أن

رسول

ع

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع المديونة وقال من قطع مديونة شرب الله ما سبه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره أنهم قالوا يقطعون المديون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره اعسوا الميت ما وسدوه لركاب قطع المديون عيبا عنه لذاته لم يأمروا صلى الله عليه وسلم بفعل الميت به فالأول مستند والصحيح والثاني مخفف فوجه الأمر في مرتبة الميزان وفي ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من ماله جاره أن يغير خشية جداره فلا يعمه فالأول مخفف والثاني مستند ويؤيد على أخبار الجار على تمكن جاره مع أنه مشترك المذلة على أن قوا عدا السرعة تشهد بأن كل مسلم أحق بماله فوجه الأمر في مرتبة الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قصاص عمر رضي الله عنه في امرأة الموقود من هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر في المرأة أن كان الضرر عليها من من صبرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقالت امرأة أبتليت فلم يصبر لانسج ختي بأنها تدين موت زوجها فوجه الأمر في مرتبة الميزان في هذه المسئلة التي تخفف بالنزوح وتسد بالقبور التي تمنع موته كما في مرتبة الميزان وفي ذلك حديث اللفظة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالها دعوى سنة مع حديثه أيضا الفائق وقفا واحدا ثم بالها أو شفع بها فالأول مستند والثاني مخفف أن لم يصح وجود الاصططار الواحد واستند لوالينا في بيان عليا رضي الله تعالى عنه وجد دينار فاني به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساد الله اليكم واشترى على الحجاد قنقا وطخنا وأطواق هذا يدل على أن عليا أتق الله تبارك وتعالى فوجه الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من ثوريت ذوي الأرحام مع حديثه منه كالحاكم من عدم ثوريتهم فالأول مخفف على ذوي الأرحام مستند على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديث يبين قصته طويلا تركها اختصارا فوجه الأمر في مرتبة الميزان وفي ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذبح أحد ما أحب لنفسه لا يذبح ما لم يذبح مع حد يذبح البخاري أنا وكافل البسم في الحنة واستأثر بالسبا به والى نيلها فالأول مستند بشدة الأول في الصغير ترك الولاء على ماله البقيم والثاني مخفف فوجه الأمر في مرتبة الميزان الميزان وفي ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا يمان علي وبيع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه من صدق الوديع

والاول ضعف والثاني مشدد ان شئت الله منه من غير تفريط فرجع الامر
الى مرتبة الميراث ومن ذلك حديث النخعي مرفوعاً صدقة توتخ من
اقتبهاهم من رد علي فغلل بهم مع حديث البيهقي مرفوعاً انه رفعه
تقدموا على هذه الاديات فالاول مشدد بصريحها فقط والثاني غثف
ان لم يجر على صدقة التطوع فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك ما رواه
البيهقي وغيره مرفوعاً وموقوعاً لا مكاح الا يولي مع ما رواه البيهقي
ايضا مرفوعاً وموقوعاً الاسم الحق بنفسها من ولها والمكره منادى في
نفسها الحديث وفي رواية القلب بدل الاسم والولي ثم قدما بقوله
الحق وقد صح المقدم منه فوجب ان يرفع بها فرجع الامر الى مرتبة الميراث
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً قال الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر
عن تحليل المرأة لزوجها فقال ذلك المسحاح مع ما عليه الجمهور من الصحة
اذا لم يشترط ذلك في صلب المقدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما سمى محمداً دل على صحة النكاح لان المحلل هو المصحب لعل فان كان فاسداً
لما سمى محمداً فلا فرجع الامر الى مرتبة الميراث غثف وصد بدو بعض حمل
الاول على ذوي المروءة من العلماء والاكابر والسامع على غيرهم كاحاد
القوائم ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طبر ولاهامة مع حديث
البيهقي وعمر بن الخطاب من الاسد فالاول مشدد واليائي محقق
ويصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول على سركان
كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك حديث النخعي
عن حماد بن عمار قال قال العزرا بنزل زاد البيهقي بلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم ينها عنه مع ما رواه البيهقي عن عمر وعلي
وعنه ما من النخعي عنه فرجع الامر الى مرتبة الميراث تخفيف وتشدد
وكذلك الموقوف في رواية البيهقي المتصلة بين الحرة والامة وهما
صلى الله عليه وسلم يفي عن العزل عن الحرم الاباد لها خلاف الامة هو يرجع
اليه تخفيف وتشدد ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فانت ولم يدخل بها ولم يعرض
لها بان لها الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا
عن ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها فالاول تشدد بحمل الصداق
على الزوج والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك
حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ابا عبد الله
عليه السلام خيف تزوجها الا بعد ان يعطى شيئاً اي من صداقها وانه
اعطاها درعه الخطبة فدل دخوله بها وكان بن عباس يقول اذا نكح
الرجل امرأة تسمى لها صداقاً فادان بدخل عليها فليلق لها حريراً او
خاتماً

خاتماً ان كان معه حديث البيهقي ان رجلاً تزوج امرأة على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمهرها صلى الله عليه وسلم لنفسه اليه من قبل ان يتزوجها
سبا وفي رواية ذلك من معمر بن ابي حمزة في اليها بشاق لا اول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي
وعمر بن الخطاب قضى في امرأة يزوجه الرجل انه اذا ارخت الستور فقد
وجبه الصداق مع قول بن عباس انه عليه نصف الصداق وليس لها اثر
من ذلك اي لانه لم يثبت انه مسها وقضى بذلك سرياً خلف الزوج انه لم
يقربها وفيه لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى عن العلم مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
تزوج بعض نسائه فمشر عليه الثمرة قال نعم صوم من ثبات قلبته
فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح بخبر فرجع الامر الى مرتبة الميراث
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن كل الطلاق حارس لا صداق المنة وكان سعيد
ابن المسيب وسيدان ابن يسار يقولان اذا طلق كسرا حاروا فسر ولا
للكسر ان طلق فالاول مشدد واليائي مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميراث ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه
ورث من طلعت في مرض الموت طلاق مبسوط مع ما رواه البيهقي عن
الريبراه افي بعد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميراث ومن ذلك ما رواه السافني والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه قال
انكراه المنة لا تزوج فاد اقدم وقد تزوجت في امرائه ان شاطي
وان سا مسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن علي رضي الله
عنه عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة فخذت زوجها لم يد ران
بموت فاتها تنتظر اربعة اشهر وعثره ايا موبه قضى عثمان
بعد عمر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث
ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كانت مما انزل
من القران عشر رصعاً من معلومات بحرم من سم فتحت بحرمها
بحرمين مع ما رواه البيهقي عن علي بن ابي حمزة عن مسعود وان
عمر بن ابي بكر قال لو انك تخرج من بين الرصع فليد وكثيره فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث فصل
في بيان امثلة مرتبة الميراث في الاحاديث الفقهية من ذلك حديث
البيهقي وغيره مرفوعاً لا يفضل مسلم بكافرو في رواية عمر بن الخطاب
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بسطة عماه وقال
انا لكم من وني بد منه ان صح الحديث ولا تشار من الصحابة في ذلك فالاول

مخفف والثاني مسدد فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديث البهيقي
 مرفوع من قتل عبيده قتلناه ومن خدعه جرعناه ومن خصاه حصيناه
 مع حديثه مرفوعا لا ينادى بمولاه من ماله ولا ولد من ولده وكان ابو بكر وعمر
 بمول لا يفتل لمسلم ببيده ولكن يصرب ويطلب الحبيسة ويحرم من يده ان يصح
 الحديث ولا يروى الا في مسدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتين الى ابي رافع
 ومضى ذلك حديث الشيخين وعمرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في
 امراء مصر فتطرح حبيشها بغيره عند اوامر مع حديث البهيقي وعمره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الحبيب بغيره عند اوامر ومضى ابو بكر
 ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في حبيب المواة
 بمائة وفي رواية ثالثة وعشرة مائة فالاول والثاني يرواه مسدد وان
 من حيث الخصم فقد تكون الفتاة على فحمة من العبد والامة والثاني روي
 مخفف من حيث الخير فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديثه ايضا
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال عاب علي بن قتل
 الساجر فالاول مخفف والثاني مسدد ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اعامل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ قالوا لا اعصوا امرى
 وما هم واموالهم لا يحسن الا سلاما وحسانا على الله فرجع الامري مرتين الى ابي رافع
 ومضى ذلك حديث البهيقي وعمره مرفوعا من يده فاقبلوه يعني في الحال
 يعني مع حديثه عن علي رضي الله تعالى عنه انه قضى ثلاث مرات
 فاذ لم يثبت قتل ومع حديث مالك والثاني والبيهقي عن عمر بن الخطاب
 ايام ويستتبر بالاول مسدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتين الى ابي رافع
 ومضى ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يرويه عنه انه لا يحد الا في
 في ذمهم من مع ما رواه الشيخين وعمره مرفوعا من يده كان حديث النبي
 فالاول مخفف والثاني مسدد فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك
 حديث البهيقي ان رجلا قال يا رسول الله ما نرى في حرمسة الجمل فالت
 هي وقلنا في الكمال قال يا رسول الله ما نرى في التمر المعلق قال هو وقلنا
 منة واسكال مع حديث الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 في مائة المبراب عارب على اهل الاموال حفظا بالتمار وما اشد
 الكواشي بالليل ويومنا من على اهلها قال الثاني وايضا يروى ذلك بالقيمة
 ولا يفتن ولا يبعيل نول المدعي في مقدار الثمن بمول النبي صلى الله
 عليه وسلم السنة على المدعي والبيبي على من انكر فالاول يقتضي الغرامة
 والثاني يقتضي عدم تصغيرها وان عفو هذا السارق اعماهي في الابدان
 لا في الاموال فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديث البهيقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس ولا على المتهب ولا على

الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لحر وعنه ان
 كانت تسعير الحطب والمسا على السنة الناس لم يحداه بالاول مخفف
 والثاني مسدد وان ثبت ان الحزمية قطعت بسبب الخيانة وقد تكون انما
 قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك
 حديث البهيقي وعمره مرفوعا انما كعب بن ليل ما استركبوه وفي رواية
 ما استركبوه فقليلة حرام مع حديث البهيقي مرفوعا استركبوا ولا استركبوا
 فالاول مسدد والثاني مخفف ان مع لاد علمه لا يحد من عند من قال بذلك
 اما في الاسكار فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديثه ايضا
 في بكر الصدوق لما ارسل له من صفات امير على الفتاة انه قد استجد
 اذ امارهم اعم حيسو بموسمهم لله قد رقيم ومارعوا بهم حيسو انفسهم
 له وفي رواية ثالثة ومضى حيسو اليه انفسهم مع ما رواه البهيقي ايضا عن
 الصحابة انهم قتلوا اسحا كبرا قد طعن في السن لا يستطيع ان يمشي
 بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه فالاول مخفف عن ابي رافع والثاني
 مسدد عن عمر بن الخطاب مرفوعا من يده وفي ذلك ما رواه البهيقي عن عمر
 انهم من عمره كان يقول ايام لصبيته يوم غيبه وتوفي بعد ذلك قال بن عباس
 الصبيته ثلاثة ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البهيقي مرفوعا الصبيات
 الى اخر الشهر لمن راد شاة في ذلك فالاول مسدد ومثله مخفف فرجع
 الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديث البهيقي مرفوعا يدعي عن ابي رافع
 ساتان مكاتبات وعن الحارث بن سفيان لا يصركم ذكورا ام انما مع حديث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف عن الحسن كسبه وعن الحسن كسبه بالاول
 مسدد في عقيقة الغلام والثاني مخفف عنه فرجع الامري مرتين الى ابي رافع
 ومضى ذلك ما رواه البهيقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع
 مع حديث البهيقي انه قضى عليه وسلم قال في الاربع لا تاكلوا ولا احرموها
 والاول مخفف والثاني يروى عن مسدد يحد فرجع الامري مرتين الى ابي رافع
 ومضى ذلك ما رواه البهيقي وعمره ان الصبي اكل على مائدة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بنظر ابنتهم وهم ياكلون مع حديث البهيقي ان رسول الله
 عليه وسلم من عن اكل الصبي فالاول مخفف والثاني مسدد فرجع الامري مرتين
 الى ابي رافع ومضى ذلك حديث البهيقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن
 كسب الحمار وفي رواية عن من الدم مع حديث البهيقي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخطبه واحرم الحمار بها عين من طعمها فالاول مسدد والثاني
 مخفف فرجع الامري مرتين الى ابي رافع ومضى ذلك حديث البخاري وعمره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في شاة من ذنوبكم حرام في شرطه
 الحرام او سرقه غسل او دعه بنار موافق لما رواه ما احب ان يكون مع حديث البهيقي

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوي سعيه ورايه وآلوه من عهده كوي ايده
 فالاول كالمشدد والثاني مخفف فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم
 والسهمي الرسول الله صلى الله عليه وسلم من عهده ورايه وآلوه من عهده كوي ايده
 وما حوّلها وكلوا بما فيها ميسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان السهم ما يبيع فقال سمعوا
 به ولا يكون مع حديث البخاري والحاكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر
 والميسرة والخمر مرفوعة بارسول الله صلى الله عليه وسلم من عهده كوي ايده
 السهم وبيعه من بيع الخمر وبيع السهم بها الناس فقال لا هو حرام في الاول
 مخفف والثاني مشدد ويصح في الاول على اجل المصداقة والثاني على اهل المصداقة
 والمزودة فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم من عهده كوي ايده
 صلى الله عليه وسلم من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يبيع على الصلاة
 وعبرها فليح وانيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الاموال من
 من بيتي الميراث من كسب الحاكم من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده
 شهادة العاقل انما انما مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن الخطاب انه كان يفتل
 كاليانولون لا تخور شهادة العاقل في اداءه من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده
 مخفف والثاني مشدد فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم من عهده كوي ايده
 عن مجاهد انه لا تخور شهادة العاقل في اداءه من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده
 مع ما رواه عن اسس والوسيعين وغيرهم ان تراءوا العبد بيرة وقالوا لكم
 عبيد واما فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم
 في شهادة الصبيان فقد سمعها ابن عباس وجوزها اسس الربيعيين منهم
 من الجراح ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
 كان لا يخلو مع الصبي ويقول ما هذا اوجبه مع ما رواه البخاري
 والبيهقي ان علي رضي الله تعالى عنه كان يرى الخلف مع البينة وبه قال
 شرح وغيره في الاول مخفف والثاني مشدد ولا سيما ان قامت البينة على
 صحت او غابت وطفل او محبوب فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم
 حديث الشيخين وغيرهم مرفوعا انما الاول ليس اعنف قال الحسن بن محمد
 لفيظا مسودا ان لفيظه لم يست له عليه ولا ومراثة المسلمين عليه خبره
 وليس للمنفق سني مع حديث البيهقي عن عمرو بن الخطاب انه قضى لسعد
 ابن الحسن في التقاطه مسودا ان به خدم لسعيد ولاه وعلى عمرارض حبه
 في الاول مشدد والثاني مخفف اذ صح فخرج الاموال من بيتي الميراث من كسب الحاكم
 ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعنف من لو كان من مذبذبكم
 له مال غيره ناعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محتاجا مع ما رواه الحاكم
 مرفوعا الحديث لا يباع ولا يرهب فالاول مخفف بان ما لك بعهده من شيا والثاني

مشدد

مشدد اذ صح رفعه فانه لا يباع ولا يرهب فخرج الاموال من بيتي الميراث
 من كسب الحاكم من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده من عهده كوي ايده
 امهات الاول والثاني عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر فلما
 كان من عمره ناعه ذلك فانه ناعه فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكانت كالا لاجماع منهم على عزم بيع
 امهات الاول والثاني وقال ابنه يفتن بروت السيد والله تعالى اعلم
 وليسكن ذلك رجلا ما ان الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها
 التناقض عن بعض العلماء ما يستدل كبريتي الميراث من التحقيق والسد يد
 ونقبة الاحاديث مجمع عليها على الاخذ بها من الامة ليس فيها الامرين
 واحدة بعد حصول مسقة فيها على حد من المكلفين واعلم بخبر الله رب
 العالمين واعلم ان يا اخي اني من بركت اجمع بين ايات القرآن التي اورد
 فيها الائمة واخلفوا في مقامها جهالا بها واما ذلك لتمام مدارك المحققين
 فيها بخلاف احاديث الشريعة فانها جات منسقة فاعلم ان في الفوائد
 وايضا فان قسم الشريعة في القرآن الذي هو اخذ به العرفيون نفوسهم
 لا يكاد يعرفه احد من علماء الزمان فضلا من غيرهم وقد وضعت
 في ذلك كتابا يشتم على الجوهر المصنوع في علوم في كتاب الفقه المثلوث ذكرت
 فيه نحو ثلاثة الاف علم وكل علم عليه شياخ اسلام على وجه الامان
 والتسليم لاهل الله عز وجل من حملة ما كتب الشيخ باصرا الدين اللث في
 المالكي ولعله فقد اطلعت على هذا الكتاب القريب المثال فراه مشهورا
 ما نحواهد والمعارف الربانية وعلمت انه ينجم للاكتفاء بضعة قطاف
 النطق عن وضعه وكل الفكر عن ادراك كتفه انفس واخيت عن طيه
 مواضع استنباط من الساب والمنة غيره على علوم اهل الله تعالى ان ذاع
 بين المحققين وقد اخبره الشيخ شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم
 العصر فسلكت عنده سيرا وهو ينظر في علومه فبعد عن معرفة
 موضع استخراج علم واحد منها فقال له وضعت هذا الكتاب في هذا
 الزمان لاي شي فعلت وصغفه بصورة لاهل الله عز وجل لكونه عالم
 الناس ينصتهم الى الجليل والكتاب والمنة فقال لي انا قول في نفسي
 انني عالم مصر والشام والحجاز والروم والحرم وقد عجزت عن معرفة
 استخراج نظير علم واحد منه في العراق ولا فئت محافيه شامعة كل
 فلا ادر على رده من كل وجه لا بصولة الكلام الذي فيه ليست بصولة
 مبطل ولا غايي انتهى وقد استخرج احق افضل الدين من سورة الفاتحة
 ما بين الو علم وسقفة واربعين عكلم فسمي بانه نسخة ونسخت على
 وقال هذه امهات علوم العراق ثم ردها كلها الى السلسلة ثم الى البائس الي

النقطة التي تحت الماء كان رضى الله عنه يقول لا تكسر الرجا عند نائي مقام المرقه
 بالقرآن حتى يصير تسخير جميع احكامه وجميع مدارج المجتهد من هذا من ان
 خرق شام من حروف الهمزة ويؤيده في ذلك قول الامام علي رضي الله
 عنه لو شئت لا وفرت لكم من يجهل من علوم النقطه التي تحت الماء
 هذا كان سبب عدم جهلي بين ابيات للمراتبي حسب المجتهد وبني فاعلم
 بين مخفف ومشتد وتحت من مرسية الشذوذ الذي في الفراء فتجرب
 لا تكسر على علم بالله وباحكامه وما وصفت هذا بمراتب مجتهد في
 الاسد الباب لا تكسر على لاجنه فاعلم ذلك واعاد كرمنا لحدوث الحقيقة
 عند بعض القدر من احتسابها لهم بعلومها فقد تكون صحيحه في بعض الامور
 فاقابل لحدث صحيح في بعض المواضع الذي احدهم يخبره اخر كل ذلك
 مع انهم المذاهب رضى الله عنهم على ان من نظر بعين الا بصق فاعلم بالقرآن
 ان ذلك لحدث من الضعيف الذي احديه المجتهد لواقع غرضه ما سدر
 به وكما ما صححه حديث اسد لال مجتهد لخدمه ومن اعين النظر في هذه
 المراتب لم يجد دليلا ولا قد لا من ادلة المجتهدين واقوالهم يخرج عن احدي
 مرتبة الشريعة وكل من المراسين رجال مناسبهم لا غبار في بؤسهم
 طوبى بالهلل بالسديد ومن صمد طوبى بالرحضة لا غير في الصاحبه
 في القول الاول وختم الله رب العالمين امي جميع من لا حاد وبولس
 في المجتهد من انوال لاجنه المجتهد من وبيان كفيه وردة الى مرسى من
 من تحقيق وتشد يد من باب الظاهر الى اخر ابواب الفقه وساد باب
 الشريعة بوجه اهل الحقيقة وعكسه عالما وساد لاجنه المجتهد من كوا علمنا
 ما حقيقة كما هم علما بالشريعة فاهم كلام ما سواق علمهم داعي الحقة
 والشريعة معادل اخبر ببعض اهل الحقيقة اهم لاجنه الحق ايضا وان كل
 هذا من طلبه من الحق يتقدمون به لا يرحمون عنه كما لا فتن شاعلم ان هذا
 الاموال الذي سد منه في هذه الكرامة لا اعلم احد اسقى الى الدراهم من
 اول ابواب المعاد ان اخرها ساد او اخر لفصول الدنيا وقدم هذا كرات
 حقيقة لا حاد في شريعة ابي اعلم اهل الكسوف لا سريفة الحقيقة فكيف
 نفس الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بنفسه
 فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه واما ما تارا من كذا زعم فاعلم ان
 حال وجود نور الشريعة وبما يطهر بها العلم كما احكم بحكمه بوجه دورى
 نفس الامر وحق الحكم صدق نسبة لا غير من ابواب البنية كانت صدق
 باطن الامر لظاهر الحكم صهر وباطن في الدنيا والآخر معلوم ان
 قول الامام ابي حنيفة ان الحكم بالحكم ينبغي فاعلم ان طبع مجتهد عن
 المحققين على ما احكم بينه عادة ان ذلك من شخص لطن بالله عز وجل

وانه

وانه لا يوادعه الشرب ويوم القيامة يسموع بحكمه بوجه حكمه في لاجنه
 كما مشتاق في لاجنه الراجل وسعد في النظر واما من بعضهم ان حكم الحاكم
 بعد في الدنيا والاخرة ولوان لينة زور فقد شابه قواعد الشريعة وان الله
 تعالى فقال لما سجد ادعيت ذلك فاقول وبالله متوفيق **كتاب الطهارة**
 احج لاجنه على وجوب الطهارة في الصلاة مع انهم من استعماله
 في احكامهم وسرى كما اجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقهه واما ما ورد
 في الخلاف لا يصح مع الحدث وعلى ان المتخير بطول المكث ظهور وعلى ان السواك
 ما موربه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب وما اخصموا فيه لاجنه الاربعة
 وغيرهم فكل من ذلك قوت فيها الا انها كلهم ان ما لاجنه كل غرضه ووجوب
 مسرعة واحدة في الطهارة واستمرار ما حكى ان اقواما منعوا لوضوء بالخر
 ولو ما احده للصورة وبما اجاروا التيمم مع وجوده قالوا لا تخفف
 وما بعد مشتد في جميع الاموال مؤتمني الجواب ووجه الاول خلاف لما وجدنا
 من المالك شي جيب ومعلوم ان الطهارة مشتركة بالاصالة لا لاجنه من ذلك لضعف
 العدد من الضعف الى صل بالمعاصي او كل التهورات والروائح في العقلاء فيقوم
 العبد بعد الطهارة اي متاجرة ربه في تساجده بوجه كذا وبما لا يشترط
 الشريعة الطهارة ووجه ساد ان فاجنه لم يسلمه حديث هو ان يطهر
 ما هو المحل مبنية مع كونه للمخارج عني لاجنه التزويج وما لا يثبت الرزق لاجنه
 فيه طهارة حتى يهتق بدين ومع حديث السمرارة والشارع في ولا يثبت في
 للفقيد ان يفتح بما قارب محل العصب ثم يقوم بياحي ربه فهو نزل في مفتي
 من مياه قوم لوط الى سبي السارح عن الرضوخ منه ومن هذا قدم بعضهم
 التيمم عند سكر مرول في الدرام من روجه انه هو عكار المالك ساد
 بسطه في ساد التيمم ان شاق الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على انه لا
 يصح الطهارة لاجنه لما مع قوت من الى وراجهي بخوارا بطهارة تسارح
 كذا حتى المقصد والارشد ووالثاني تخفف من حوال الاموال مؤتمني الجواب
 ووجه الاول انما له من الى لاجنه ما لما في عورتك تعالى وانزل عليكم
 من السواك ما سطرتم به هذا لما المقنى ووجه الثالث كونه كذا الماء صيا من الى
 سواك ذلك ما الاستجار والسفر والارهاق فكل اصله من الماء الذي سريته يروق
 من الارض كونه ضيق برحانه جدا ولا كذا يفسر الا عضو عسا عسا في
 المولى وذلك مع جهل من الطهارة ومن ذلك قول الامام لاجنه لاجنه
 لا تزال الى ساد الا لما مع قول مع قوت الامم وحقيقة ان الحائضه تزال
 بكل ما مع غير الادوية والاول مستند في ثوب تخفف ووجه الاول ان
 الطهارة اما شربة لاجنه لاجنه و الشرب في لاجنه اصل و الشرب بوجه التيمم
 ومعلوم ان المايح هو في رجايته لاجنه لاجنه لاجنه و لاجنه فان انقوة

والسعاية ويحذرك من عسائه الشرا لا الاخسة او القلة لها او مواعدا
على العاقبة او الوفوع في العبة وام عسائه هو مذكور الاحيرة
من عسائه اسمي المكر وانه لا سجد ما لم يجر من عدر وتعدم غسل
البدن السرى عدا لحيي مالا وكذا ذلك الحكم في عسائه خلاف الاول في كون
الاكام بصريحه وتكبير الجملة والنسب بالماكل والمقارعة وبها
الدور ويحذرك كذلك لخصول الغلبة في حين من حيث الاحاق من شئ من
الامور لا حرة انتهى فقلت له قد حكى اهل الكسب واهل الانبياء
الكامل ما حكم لصعابي ذلك فقال لهم ما يقوم عندهم من سهو
ذلك الذي يربى في الحرث في الما والادبي احتياط الاول فيهم فيحتجب
احدهم العسالة لذلك لا عظم عسائه كما في عسائه من عسائه صغير
من غير انشاف من عسائه وهو عسائه وذلك بان يقال ذلك عسائه ما من
ابن الكباير والصفا من غير ان يعقد ويوعده في ذلك وسبعة مرة
اخرى يقول الاول لكل مقلد ان يحسب عسائه الما المستعملة كان عسائه
مغلطة اخذ اما الاحتياط وان تزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة
ككون البهايم الاحقار ان يكاين صاحبها شيئا من صفات كراهي لعالم وان
تزل عن هذا الما جعلها كالنجاسة المحقة مما لا يعلو ان ذلك للظهور
انكسب مكر وهما من المكر وهات دور الكباير والصفا مروي عن ذلك
احسبه في الاستعمال كما يحتب استعمال ما يبيح وما يفسد ومعه هو
ظاهر في نفسه لغيره الاحتمال ان يكون المظهر انكسب خلاف الاول فقط
ومثل ذلك لا يخفى بالنجاسة المحقة فصلا بما يوقها انتهى وسبعة مروي
يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل الكسب وكان ياره مروي عسائه
الكبيرة في الما فيحكم باحتياده او كسفه بالنجاسة المغلطة وتارة
مروي عسائه الصغيرة في الما يقول الما كالنجاسة المتوسطة لان الصفاير
متوسطة بين الكباير والمكر وهما في مرتبة بين النجاسة المغلطة
والنجاسة فيما لا يملكها فليست اقواله الثلاثة ان ضحت عند في عسائه
واحدة كما نوهه بعض مقلديه وانما ذلك في عسالات متقدمة
انتي فاعلم ان الامة الاربية بين جعفر وحنيفة مستند في الما المستعملة
اخذت طائفة من عسائه متوسطة بين ما يبيح وما يفسد كذالك وبوجيد
ما ذكر في شام من النسخ حديث عايسة رضي الله عنها قالت فقلت
يا رسول الله حبيبي من صفة هذا يعني قصيرة فقال ما عايسة
لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته او كما قال صلى الله عليه وسلم
ان لو قد رمت حجرا وطرحته في البحر المحيط لغمرت طهره او لو مدارجه
لو فلا شئ ما والله فاداك مثل هذه الكلمة تعبد البحر المحيط بل هذا

لتعبد

لتعبد المصطفى الذي يوف به العطاء محرم من جميع المواقف في مظهره اسجد
مثله فوجم الله تعالى على الامام ابو حنيفة رضي الله عنه حيث سجد
المطهر من ما الطاهر الذي لم يستعمل فيهما من خطايا المؤمنين وامرو
ابا عيم بالوصف الايقاد والامار والترك للمنزاة من الحد من المظاهرة
ان لا يعود في الما المنظر من فاب هذا الما النفس لا عطا لطهارة لنظافته
والثوب جدي لاسي اعفنا امثالها التي كانت ان تحوت من كبره الما لعا
فيهم تان سمعنا الما الذي لم يستعمل وصل عن المستعمل ولو كثر اعرف
فمن والله ما فعل اصحاب هذه الامام رضي الله عنه فكان اولي بكل حال لانه
ان كان هذا كصنف الحد او شور وموي وانتهى وان لم يكن هذا كصنف
اراد ان يحد حسا ووضا وكان سدي على حواص مع كونه ساهبا
لا يوف من مطاهر المساحد في الكثر او قاتمه ويقول اما هذه المطاهر
لا يفسد حسا امثال لغيرها بالخطايا التي خربت فيها وتارة كان يتوضا
فيها ويقول الذي اعطاه الكسب ان هو لا المتوضا لم يفسد في ذلك
فمن كثر تارة ما ظهرا وهم كما كان الصفا به يفعلون مع بعضهم توضا
في المطاهر وبذلك قال مالك وبارق يكسب له عن ماهر في ذلك من البرك
فتحسبه على علم وبيان وكان يربى عسالات الذنوب ويعرف عسالة
الحرام من المبرودة من خلاف الاول ودخلت معه مرة مصابة الزهر في
فاراد ان يستنجي من الموطس فسطر فيه ورجع فقلت لم لا تظهر فقال
رايخية عسالة ذنبا كبير عومته في هذه الوقت وكنت اياها رايي
لستحضر الذي دخل في الشح وخرج فتبعته واخبرته الخبر فقاما في
الشح وروعت في رياتي حال الشح وبات وهذا مرشده قد
من الشح وان قيل هذا حكم من يظهر من الذنوب فما حكم من لم يفسد منه
ذنب قبل ذلك الوصف الجواب لا في ان ترك مثل هذا سئل مرة فام
ظاهري نفسه غير مظهر لغيره لصنف روحانية بانه الما مانع
الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في ما طهر من الصبي فان
قبل لا يبي شئ شد الامام ابو حنيفة في ما طهر من عسالات وحقق
في ما ان النجاسة وقال انها تزيل بكل ما يزيل من الجواب
ان باب الحد اصنف وباب النجاسة اوسع يزيل ما يزيل في الما الذي
نفسه نجاسة من ان يظهره استخاف بالتراب اذ احله فيه لو سئل
عليه وفي رواية يظهره ما يزيل من الارض اذ ازال العنبر
بدلك فان قلت فتاوحه من قبل ان النار النجاسة اما حوت بها
فالجواب وجه القتالي على يظهره النجاسة من المرحدين بانارهم
يدخلون الجنة بعد ذلك فلما اعطاه طهره النجاسة من الذنوب

المطهرة

العودة لذلك نظير التي منه الحسنة وسمعت سيري على الخراب رحمه الله
 من سكر من ان مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه اول ما لا مانع من غيره
 من الامتناع من المظهر من مديونة للملحة فليتنوضا من الايار والانهار
 والمياه التي لم فتحت وتظن انفسا من لخصا منه فانه عدها قد انقضت
 لذكا كثر من الماء الذي يختلف فيه ابدى الناس ومن هذا يفرح بكراحي
 اسرار الامور لطهارته بالماء والبراق عند فقده والمفكر عن اسماء الله
 ولذلك انه اما سرع لنا الطهارة به لاحبابها من حقائق ان ما نشت
 من المعاصي والعملاء كما سر قد يعاين وحديث من اكل شي من اولا
 نومون ولم يطلع بوجهه على هذه العلة فقال انه تخصيص اسماء
 الماء في الطهارة لعنه في الايقول معناه انتهى ولكن ان تخلطه معقولة
 مشهود في العاين الدوت والاعضاء واخا وهابعد فتورقا او موتها
 قاجه ما في قلنا من الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب
 المستعمل وهل يخرج طيا للسمه بالتراب في التراب كما ورد في الماء الخراب
 لم يترسب ابعده في ذلك ولعله لصفى روحا منه التراب من وجه
 في كلامهم انهم اجروا ذلك في التراب المستعمل فيلحق به هذا الموضع من كتابي
 هذا فممكن فاستقر مسارع المحدثين والحمد لله رب العالمين ومن ذلك
 قول الامية الثلاثة بافتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهر كغفران
 وخوره مع قول الامام ابي حنيفة واصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطلع
 او يفت على احرا به فالاول مستند في كتاب الله والثاني مخفف ورجع
 الاموال من رتبتي الميزان ووجه الاول ضعف روحانية الماء المذكور
 عن اجبا الاعضاء وانما سمى من نظيره فكان لم يظفر ووجه
 الثاني النظر الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع
 الماء يطلع في من الطاهرات او كثره التغير بحد بحيث يعلب على اجرايه
 وتوفيد الاول بحد بحد الماحي ولا يحسد في الاما على على طهارة لونه
 او ريحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاي المحدث وقولوا لا يحتاج الى حمل
 المطلق على المفيد لان الماء في ذاته لا يدخله شي غيره فاذا صفت على
 الماء غيره بسببه مؤرجع مانع من وجوب احدهما في الاخر ولولا ذلك
 ما كانا فاشين ولكن ما كان يكرم من اعتراضا الماء لطهران لغرف
 معه تيا من ذلك المحارطة به اسعد استماله واقفا علمه اسم
 بحس مثلا بسطر طه نوسا كما ان اهل الكشف يظلمون عليه اسم
 الطاهر لذلك نوسا وفي الجملة الاختلاف بين اهل الكشف وغيرهم
 الاس حيث اعلقة باهل الكشف يقولون عليه منع استماله اعتراضا
 ذلك الحس منه لا يحسد في ذاته وجبر اهل الكشف يقولون اعلقة في ذلك

بنجسه

والنجس

تنجسه ما فهم ومن ذلك اتفاق الائمة على ان النجس الماد طول الملك الاصر
 في الطهارة مع قول محمد بن سريته منع الطهارة به فالاول مخفف
 والى في مستند ورجع الاموال من رتبتي الميزان ووجه الاول عدم
 حد وقت على في الماخالك عنه الصف له روحانية ووجه الثاني
 وجود النجس من حيث هو كالتطام المنس لطول الملك ما نه قدر
 سرعا وعرفا فلا يبقى لظهوره كما لا يسمى اكل الطعام المستور ولا يسي لا
 بكنه اهل الاطباع للسلطنة فيه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان النجس والبار لا يورثان في النجاسة بظهوره مع قول الامام ابي حنيفة
 ان الماء والنجس يظهران بعض في بعض الاحوال فادخلوا حنيفة
 المستند عند ظهوره بالاربع وادخلوا النجس الارض مخفف في المنسوط من موقو
 وحاتر السلافة فلما لا التبرع فيها فالاول مستند والثاني مخفف ورجع
 الاموال من رتبتي الميزان ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان يكون
 سائما في الحد من النجس ووجه الثاني ان المراد روال ذلك العذر
 في راي المعين فلا يوجب عذر من عرف عنده بين ارايه بالماء من ان الله
 بطول الملك او غيره ذلك وبدل قوله صلى الله عليه وسلم في ديل اسرب
 القوم من المراتب قد بينه غامضه بظهوره فغيره يعني من التراب الذي يجر
 به ويستقيه ما فهم ومن ذلك غامضه لما راكدا لقليل يدون العلفين
 اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يغير عند الامام ابي حنيفة واست على
 واحد في احدي روايه مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى
 انه طاهر ما لم يغير فان تغير نجس وان بلغ فليس فالاول مستند
 والثاني مخفف فرجع الاموال من رتبتي الميزان وكذا خلا في الجاوي
 فانه لا يراك عند الامام ابي حنيفة واحد وهو احدى من مذهب
 الشافعي وقال مالك لا نجس ما لتغير قليلا كان او كثيرا واختاره حماد
 من اصحابه السائ فلي في ليعوي واما ما جرمين والقوال فالاول مستند
 والثاني مخفف فرجع الاموال من رتبتي الميزان ووجه المستند في
 هذه المسئلة والى فيها وجود نجاسة في الجملة فتزور عنها ولو لم يظهر
 لما ادبا مع النجس الى ان تقوم بين يديه متطهرين بما نجس ادا الباطل
 عند ما ظاهره عنده تعالى في مستند راي ما عنده تعالى ومن خفف
 راي ما عند للعباد ما فهم ومن ذلك قوله الائمة الادعية ان اسماء الله
 او الله الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال
 والسائ لا في قوله لست في مع قول داود اما حرم الاكل والشرب حرام
 فالاول مستند والثاني مخفف وافق على حد ما ورد مرجع الاموال من رتبتي
 الميزان ووجه الاول كما قال الضعفة على من الائمة والاخذ لها بالخط

ضحاها

الله تعالى الى العود ومن الطاهر ومن الادب قولنا يطهره عيبها ثم ان رابعا
 افتادها بصورا استثنى لها في بدب اورد ب احتشبا ما وقد اجمع اهل الكسب
 على ان الاكل والغريب من شربوا كلب يورث القسامة في الغلب حتى لا
 يصيبوا العبد بحسبه لا موعظته ولا فطرته من الخيرات وقد جرح ذلك بحسب
 من اصحابنا لما كلفه فمترى من لبن شرب منه الكلب فسكت بشفعة
 اشهر وهو مفوض الغلب عن كل خنر حتى كاد ان يصحك وليس الذي يحصل
 منه ما ذكر بحسب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء ردت القاذورات
 مع الصفة او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرحمن على المشركين
 من حيث صفتهم التي هي الكفر ما اعلم احد منهم ظهوره فكأنه انت الذي منه
 عيبه لك ان لا يظهره الا بالاسلام في سمحت سبدي على الخواص رحمه الله
 يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما لقي عيبه الشارح من
 بيبه او اكل ثمنه وامان جهة صفة وهو بحسب من حيث دستور سميت
 الغلب بحسب نجاسه كما تحسب اسم الاصحى بحسب صورته في البدن
 مع القول بطهارة ذاتها بل هو اولي الاحتشاب لانه يصبر في الدين قال ولا
 يدع في تسمية الكلب بحسب من حيث اثره وطهره من حيث عيبه كما متى الله
 تعالى المشرعين بحسب والميسر والاصحاب والارلام رحمتهم اجمع العباد
 الاربعة على طهارة جسم المسرك وتذكر تلك الاعراض والاصحاب والارلام
 قال ولما كان رسول الكلب يورث في الغلب ان يذرى عليه مدار تحمده موتا او
 صعب بمصر من قول المواقظ التي تدخله الجنة بالغ الشارح صلى الله عليه
 وسلم في الفصل من اثره سبعا احداها بنزاع دعه لذكر الاشياء الكسبة فانه
 جمع فيه بين الماء والتراب اللذين ان احدهما استأثر بالزرع فعلم ان امر الشارح
 بالفصل من اثره سبعا لاني في القول بطهارة جسمه كما لقيت ان مع سمه
 كما مر فلذلك بالغ الشارح في الامور الفصل عنه سبعا احداها بنزاع
 مبالغة في الصفة على دست والرحمة بنا وتذكر القول لا يبا في القول
 بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه لعدم انتكاس الصفة المذكورة من
 الذات انتهى فلما اطلق الامام الشافعي ومن وافقه بنجاسة الكلب فاما
 وصفة بنسبة ذلك لما ذكره ومن وافقه الطهارة على الكلب ذات وصفة
 فوسا وتعليق لعدم انتكاس الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر بقول
 التحقيق ان الخطب طاهر العبد بحسب الصفة وسمعت سبدي على الخواص
 رحمه الله تعالى يقول لا غيرا صديقي من قال ان وجوب الغسل من الكلب
 واستحبابه غلبة على غلب الناس لانه ما اطلع فيما علمت الا بعض اهل
 الكشف فقط وقد اذم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تعدي لا يغفل
 معناه بان ذلك يودي الى ان الشارح خاطب الامة لا يفهمون له معنى وذلك

وكاذا ان يقرب منه العيب الذي يتره من صبب الشارح عنه وقد امره الله
 تعالى ان يبين للناس ما نزل اليهم اي ما امروا به بان يبلغهم وذلك
 لا يكون الا بان يبلغهم اللفظ والمعنى فيلق استا فبا حيث يتجلى لهم
 اثره فلا يلبس عليهم منه شيء وقاله كذا ان يعمل فمأ بلغت رسالته
 وهو مفوض من عدم البيان مطلقا انتهى وقد يرد هذا الارام بان
 مثل ذلك قد يكون حاشا من اجل ان الايمان بعض الناس بالمعنى المتصور
 في القفا سبب هل يبادر روت الى امتثال الامور بمعية كل الشئ ولو لم
 يعملوا علمته ويتخلفون عن المبادر حتى يعلموا حكمه ذلك وقد قال اهل
 الكشف ان الغل اذ لم يعمل بشيء كان اخوم في مقام الايمان واعظم
 احراميه اذا علم لانه ربما يكون معطما الباعث الى كل حشدة على العمل
 بحكمه تلك العلة من ثواب وعبرة لا محض امتثال امر الله تعالى ورسوله
 بعض عن مقام الكمال والله اعلم وسمعت سبدي على الخواص رحمه
 الله تعالى لا بعد والقابل بطهارة الكلب على رد النفس الوارد في الغسل
 من ولو غره بل يري العلة به واعا ونفع الاخلاص بين العباد فاما ذكر اخلاق
 في العلة او في الشيع وعنده فاما الاختلاف في العلة والعدد فان
 ذلك لا يندرج في الدين فان الغلب بطهارة الكلب قابل الغسل منه
 ورد وامنه ما التمسع قاتن ولوحيلنا الامر فيه للاستحباب بعد بهن
 الاحتشاد الى الوجوب فاعلمه الما يلبون بنجاسته فاعلم ذلك فله نفس
 المعاني في ذلك موقفا ذكرنا فيه ما يري على ذلك من لطف الاسئلة والقرآن
 عنها **وخاصة** ذلك ان اهل الكشف يفتقرون مع اهل النقل على
 الحكم بنجاسة الكلب والفصل منه وانما اختلفوا في العمل فقط ومعلوم
 ان الاختلاف في العلة لا يندرج في الاحكام فعلة الاصلية عند اهل الكشف
 بنجاسة صفة من حيث انها تجتث الغلب كالحجر والميسر والاصحاب
 والارلام وقصده عن ذكر الله وعن الصلاة وعليه عند اهل الكشف
 اما بنجاسة عيبه وصفته معا وعلته علة اهلا للكشف لا تغفل
 عنه من قال بطهارة رجا والغسل منه تعدي ولا يخفى ما في هذا
 بان الامر بالفصل منه سبعا يقتضي نجاسته ولا ينفك كلام
 الشارح كالعيب ولا يرد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة
 الصفة من ذلك قول الامام الشافعي والى حنفية بنجاسة
 الحشيرة وانه يغسل منه غسل الشافعي ومرة عند الامام ابي
 حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى
 بطهارته حيا فالاول مسدد والثاني مخفف مرجع الامر الى مربي
 الميزان وقد اختار الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال

في شرح الهدى الرابع من حيث القابل ان يكتفي في قول المختبر به غسل واحدة
بلا تراب وهذا قال العلماء وهو المختار لان الأصل عدم الغسل مرة كالغسل
حتى يبرد في السرع الحارة بالطلب انتهى ووجه من الحجة بالكلب في وجوب
الغسل منه كونه أحب حياء وكما جسا وكما في الطلب فقاسه على الطلب
واصبح ووجه من قال بظهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع
مرات كالكلب واما عدم تحريمه فلا بالحجة بالكلب في الخامسة فقد حرم
الله تعالى الميتة والحمر ولم يامر بالسارغ بالغسل سماعا احدهم بتراب
فاهم ووجه عدم وجوب الغسل في رواية مع الرواية الاخرى عندنا انه
وما لك والشافعي واحد في رواية واحدة مع الرواية الاخرى عندنا انه
يجب غسل الاما سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى
اسقاط العدد وما عدى الكلب والخنزير والاولى مخفف ومما له مستند
فرجع الامري مرتين المبررات ولا احتياص بعوام الناس الذين لا يراعون
الورع ولا احتياط والساني حصر ما كان من الناس كالعلماء والصالحين
ظهور ما روي في المنع من المرح وعدم التمس به فاسبب بسطه في ما
ابننا الله تعالى من ذلك قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها
تظهر بالدماء الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احد همتا
وهو احدي الروايتين عن احمد مع قول الامام ابي حنيفة ان جلود كلهما
تظهر بالدماء اجلد الكلب والخنزير ومع قول الربيعي يمنع يرد
الميتة كلها من غير دماء فالاول مستند ومن حيث استبراط الذبح وكثرة
الاستنات والساني فيه تخفيف فرجع الامري مرتين الميزان ووجه
الاول زيادة التنزه عن استئصال ما سماه السورغ عكسا دبا مع الله تعالى
ابن الحاشية العبد وهو ملاصق لشيء من شرب ووجه الثاني انما مثل
بان جلد الخنزير لا يظهر بالدماء المبالغة في التنزه عنه وكونه يستحب
تخله مطلقا بخلاف الكلب قال فيه بقدر ان كانت احذ حكا من المختبر حرس
هذه الوجه ووجه الثالث المايل بحوار الانتفاع بجلود الميتة
من غير دماء احاديث الدباغ على الاستحباب الوجوب فالاول حاصر
بالا كما يبرس العلماء والساني خاص بمردوهم في التنزه والمالئك
خاص باهل الضرورات كما يدل بعض الآثار فافهم ومن ذلك قول
الشافعي واحمد اب البركاة لا يمس شيئا مما لا يؤكل مع قول ابي حنيفة
وما لك انما يغزل في المختبر يروا في عند همتا سبع او كلت طر جلد واحد
كل جلد احرام عند ابي حنيفة ومكره عند مالك فالاول مستند والثاني
مخفف فرجع الامري مرتين الميزان ووجه الاول انه لا يؤكل لحمه
جست ولا يؤسرفه الركاة طهاره ولا يطيبا بل حكمه حكمه موته قال تعالى

في مدح بيبي محمد صلى الله عليه وسلم وعمرهم عليهم الحب بن ووجه الثاني
انه لا يلزم من طهارته جلد ففقد جرم الشيء الطاهر لصنوعة في يد او غسل
ولحمه لا يؤكل وان قال بل يطهرا رتبة بعض في اليد كما حوت ومن شك في تجرب
لولا يكن الا انه يورث الكلد الملاذة حتى لا يتكاد بهم طواطر الامور فصلا عن
بواطنها ومن ذلك قول ابي حنيفة نالهموع من مقدار لدرهم من الدر
في الثوب واليد مع قول الشافعي في الجديدا انه لا ينعى عنه ومع قوله في
التقديم انه يعني عن ما دون الكلد فالاول مخفف والثاني مستند فرجع
الامري مرتين المبررات ومن ذلك قول الامام الشافعي بخامسة
سعر الميتة غير الاذي وصفها وورثها مع قوله ابي حنيفة واحمد
دخلها في الشفرة الصوف والورز والابو حنيفة فتاب بطهارة القرب والس
والعظم والربس اذ لا روح فيه مع قوله مالك بطهارة الشفرة والصوف والوبر
مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنعيم ولا يؤكل كالكلب والخنزير ومع قوله الاوزاعي
ان الشعر ويحرم يحس بطهره بالغسل في الاول مستند والثاني في ما يورث
مخفف فرجع الامري مرتين المبررات ووجه الاول قوله تعالى حرمت
عليكم الميتة ووجه الثاني ان شياق الآية فيه يؤكل لا فيما راى على الاكل
من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل عادة فيستعمل في غير الاكل كالنيس
والاوتراش ولولا غسل عند الاوزاعي على ان يقتصر على الشعر والربس ويكرها
ان لها في جلد الحيوان وحدها الى الحياة من حيث انها الموروجها الى الموت
من حيث ان الامساك او غيره لاما ثرا اذا قطعت فافهم ومن ذلك قول الامام
ابي حنيفة ومالك بخوار الخنزير بشعر المختبر مع قوله الشافعي يمنع ذلك
وقول مالك واحمد بكرهه ومع قول الربيعي باللبس تحت اليد فالاول مخفف
والثاني مستند والرابع فيها رايحة تشبه بان لم يرد احد بالكرهه لمنعه
فبما اخذ به الا كما يبر من اصل الورع وسامح به الاضا غر فرجع الامري
مرتين الميزان ووجه الاول الساع على القول بخامسة ووجه الثالث
والداع الاخذ بالاحتياط فرجع الامري مرتين الميزان ومن ذلك قول الامام
مالك واحمد والساني في ارجح قوله بطهارة الاذي اذا مات مع قول
الامام ابي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بانه يتعس بكنه بطهر
بالغسل في الاول مخفف والثاني مستند فرجع الامري مرتين المبررات
ووجه الاول شري ذات الاذي روحا وجسا ووجه الثاني شري
روحه فقط ما واخرج من جسده تنحس لانه ما كان طاهرا الا بتربات
الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طهره فسد بالاجزاء
فكذلك ماها ورث فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال
الامام ابو حنيفة رضي الله عنه في سنة الاذي مع حد يث الموت لا يتنجس

حيا ولا ميتا والحوادث غير ان هذا الحديث لم يلقه او سمعه ولم يسمع عنه ومن
 ذلك قول الامامة الطاهرة عليه السلام في سورة النمل والجار والله يصير على وفق
 لا حنيئة في كونه مطهرا ومع قول النوري والاوزاعي انما لا يؤكل لحم
 صور في خمس فالاول ومقابلته مسند ورجوع الامور الى مرتبتي المبررات
 ووجه الاول كون مع الطهارة علمه مع الطهارة في سورة النمل والجار
 ولا يطلع عليها الا انما من العلماء بعد جمع الامور على كموام بخلاف
 الاكام وروى ذلك حصل توجيه الثاني فافهم ومن ذلك قول المشافعي في حاشية
 البول والروث مطبقا مع قوله ما لك واحد يطهر ربه انما عاى كقول الآخر
 ومع قول الخفي جميع الال الحيوانات الطاهرة طاهرة ومع قول
 ابي حنيفة زوال الطير من صفة كذا اللحم كالحام والعصاة طاهرة
 وما عدا ذلك من ولا ولا مشدد ومقابلته مخفف ولو بالتفصيل لا حدم مع
 التفصيل بوجه الامور الى مرتبتي المبررات ووجه الاول ان الهام من شافعي
 حواشيا كل مع الفعلة عن الله تعالى ولا ذكر تذكره ولا بد من راسه
 الله عليه من شدة الطهارة التفاضل بين حلال الاصاغر التي تغلب عليهم
 العظم وانهم لا يتروك بفضلات هذه الفعلة لعدم تدرس اراهم
 وبذلك حصل توجيه الثاني وقرجات الشريعة على رتبة الحواش
 ومرتبة العوام اي الشريعة وللعلماء مع لها ومن ذلك قول الامام
 ابي حنيفة وما لك بجانسة المني من الا وهي مع قول الثاني في واحد
 انه طاهر وان الشافعي وكذا في كل طاهر حيوان وانما حكم التنزه
 عنه يجب غسله عند ما ذكر وطبا وبما كانا ورد فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامور الى مرتبتي المبررات ووجه الاول كونه
 يخرج مع الفعلة عن الله تعالى غاليا وان كانا في الشافعي بذكراته
 بين يدي الله تعالى انما لم يقيم حسده الفعلة بغير العموم اللبنة
 ومعلوم ان اللذة النصفية تلي كل محل موت عليه ومنها ما يتارح
 بالعسل من حروم المني لكل الذب الذي فترو ضيف من شدة
 الجباب عن الله تعالى في سائر بسطه في باب الفصل الثاني الله
 تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو رجب عند الاكام بخلاف الاصاغر
 وكلام ابي حنيفة وما ذكرها من تألا من العلماء والصالحين وكلام
 الامام الشافعي واحدا خاص لعوام المسلمين ولقد غسله النبي
 صلى الله عليه وسلم تارة وفكره تارة فسرهما للاكام ورواها عن
 فافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في البيهقي الذي توفينا عنها اذا
 خرجت منها مارة مبينة اليه ان كانت مستنقة اعاد صلاة ثلاثا
 ايام وان لم تكن مستنقة اعاد صلاة يوم وليلة مع قوله الشافعي واحد

ان كان

ان كان الما في سائر العباد من الصلاة ما يجعل على طهارة الله توفيا منه
 بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يتغير شيئا وان تغير اعادة من
 وقت التقير وقال ما لك ان كان معيا ولم يتغير احدا وصاوه ولا
 اعادة وان كان غير معين فغير روايات فالاول مشدد والثاني وما
 بعده مخفف فرجع الامور الى مرتبتي المبررات في توجيه ذلك ان
 التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر ثم لا يتطرب منها
 في الطهارة والتعديس ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا استنقظ طاهر
 ونجس احده ونظيرهما على طهارته من الاوانج مع قول الامام ابي
 حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كانت عدلته لظاهر اكثر ومع قول
 احمد انه لا يجوز بل يوجب الجمع او يخلطها ويضمها فالاول مخفف
 والثاني وما بعده مسند فرجع الامور الى مرتبتي المبررات وهو محمول
 على جالس فالاول بالعوام والثاني وما بعده بالاكابر لشدة نور عنهم
 واعتقادهم **باب اسباب احدث اجمع**
 على نقض الوضوء الخارج المفاد من السيلين وهو البول والغائط وانفقوا
 على ان من مس ذكره او دبره يعضو من اعضائه غير بدنه لا ينقض وانفقوا
 على ان يوم المني والمني بشرطه ينقض الوضوء وعلى ان العفصة
 في الصلاة ينطهر دون الوضوء خلافا لابي حنيفة كما وعلى ان اكل الطعام
 المنيوخ بالبارواكل الجوز لا ينقض الوضوء وعلى ان من ينقض الطهارة
 ونسك في الحداث نوبيا في علي طهارته الا ما حكى عن بعض اصحاب ما لك
 وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز الحديث من المني ولا حمله الا ما حكى عن
 داود وعنه من الحواش وقد اما وجدته من مسائل لاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامامة الثلاثة لا ينقض الخارج
 انما ذكره لدود والخصاة والريح من الفيل مع قول الحنيفة ينقض الريح
 الخارج من الفيل وهو الرابع من مذهب الشافعي انه قال لا ينقض باللائنة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشدد فرجع الامور الى مرتبتي المبررات
وجه الاول ان اللذة حكمة الحياة والخصاة من الاكل كسب من الطبيعة
 المتولد من الطعام والخصاة من حنيفة انما هو شفا من الطعام وما ينقض
 بالخصاة فانما هو من حيث ما طاب عليها من الطبيعة كما هو القالب لا
 له انما كاسيا بسطه في اوائل جامعة الكتاب ووجه الاول من
 قال لا ينقض الريح الخارج من الفيل بدنه حيا انه ربما لا ينقض للعبد
 في عمومه موه والحد فافهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان النبي
 يافق للطهارة مع الاصاغر من مذهب الشافعي انه لا ينقض الطهارة
 وان اوجب العسل فالاول مسند والثاني مخفف فرجع الامور الى مرتبتي المبررات

ووجه الأول انه لا بد من خروج المني من بين يديه لانها المذمة من ملازم
ذلك سدة العقل والفتنة عن الله تعالى وهو اول ما ينقض من حر وج
الموت والمناط من حيث المذمة لان حيث عساه ووجه الثاني كون
ذلك خاص بالانسان الاول الذي بعث به وب العقل على الله تعالى حذرا
في منته لموته والطهارة فالاول خاص بالانسان والآخر خاص بالانسان
واعلم ذلك وما قبله لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة ما لم يلبس
الا كونه مستالا لا يلا غير فان من خرج منه المني صبوح من الصلاة
ويكونا اسد من مع المحدث الحد من الاصغر فافهم ومن ذكر قوله الامام
ابن حنيفة لا ينقض من العرج مطلقا اي وجهه كان مع قول المتأخرين
والقول الارجح من مذهب احد بانفس الوضوء به طيب الكف وراى احمد
نقض الطهارة لم يلبس الذكر بظهر الكف ايضا ومع قوله ما ذكر ان من مسه
شهوة انتقض الاصل الاول بمحمود الثاني مشدد وانما الثالث مشدد
فرجع الاموالى مؤنس المبررات فالاول خاص بموام النساء ومما يله خام
بالاخر وقد لا نسا وقص السابق حقيقة هو طهارة قوله من الاكل واما
النقض بالعرج فاما هو المحاور في الفرج المجازي بل ورواه في الله عليه
وسلم كان ينقض سر او يله المحاور في الخارج من الفرج في الشهوة ولم يلبس
به خواص أمته دون عوامهم كما اشار الله حديثه هل هو الا بصحة منك
وقال ليس عليه اهل المكشوف من ان النافض حقيقة انما كان هو لاداء الطعام
والشراب وخروج من العرج لامي ذات العرج وكان يطلق من عند الله
هذا راجي لابل يوم تخلف الشارح عليه رحمة به بخلاف الا كما من العلى
والصالحين يوم من عودهم من منى الذكر مستأكله لمقامهم في النورع
والشهوة عن منى المحاور والخارج على العلاء والبراس ونحوهم
فان مما هم لا ينقض هذا الشهوة الوطيم فرجع الاموالى مؤنس المبررات
فان قال المتأخرين ان حديثه هو الا بصحة منك مسوخ فلما السادة
الخصية لا يقولون بيشهر بل هو محكم عندهم فلا بد من وجه يحمل عليه وقد
صح عليه على احوال العوام دون العلماء والصالحين فيشعني لكل من منى الشهوة
ان يرضى من منى العرج خروجا من خلاف الامة ولا ينبغي له ان يمس وجهه
ويصلي بلا حذر من الطهارة فان قال قائل انكم قلتم ان عليه النقص لم يمس العرج
انما هو كونه محاورا للخارج لا لاداءه فلم لم يوجب الوضوء عن نقض الخارج
فلما لم يلبس ما الشارح بالوضوء من رخصته من الخارج لانه لا بد
في مسه بخلاف حر وجهه فان العبد يجد لذة وراحته من وجهه ونعيم البدن
فذلك كان فيه الوضوء ملا بخلاف من الخارج للوثة ووجه واما وجه
نقض الطهارة لم يلبس الذكر بظهر الكف او اليه الى المرفق فهو لا حياط للور

اليه

اليه يظن على ذلك في حديثان اقضى احدهم ليدله في وجهه وليس بينهما
بعض ولا حياط فليسوا من راحته غير اصل فوجدنا هذا صحيحا وصحفته
مرة اخرى بقوله ليس لنا ما قضى بالطهارة الا وهو متولد من الاقا في العهدة
عنه بقوله ما فيها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لانه لو لا سبع ما فيه
فان الحيات لا يكاد ينقسم فضلا عن المهنة التي واما من حلقه الدر
فقال ان حنيفة وما كان لا ينقض وذلك الصافي في الجمع قوله واحد ينقض
الخضار وابنة من منى راحته فمثل القبل والدر فرجع الاموالى مؤنس المبررات
المبررات ومن ذلك قول المتأخرين واحد ينقض طهارة من منى فرج غيره
صغيرا كان للموس او كبيرا حيا كان او ميتا مع قوله ما ذكر ان لا ينقض منى
فرج الصغير وهذا من باب قولهم حسنا في الامور ريبات المبررات
ومع قوله اي حنيفة انه لا ينقض مطلقا فرجع الاموالى مؤنس المبررات
ووجه الأول ان الحلق نقض الطهارة عنى الانساب فرجته ففهم عليه
من فرج غيره يجامع على القبح في ذلك فكما نقض طهارة العبد من بقية
كذلك ينقض من غير اخذ بالاحتياط ويوجد من ذلك ترجية قوله الامام
اي حنيفة والمتأخرين واحد ينقض طهارة الممس مع قوله ما ذكر ينقض
في الاول ينقض والمتأخرين مشدد وان الاول خاص بالاصغر والثاني خاص
بالاخر من مثل المسور عيب وقد اجمعت اهل الكشف على انه ليس لها نقض الا لعلم
سوادب وفيه راحة من سوالا ومع الله تعالى ومن هذا ورد الاستفجار
عنه الخروج من الخلق فلا ينفع العبد في نقضه لا وهو غاي يسأل سألته
ربه عن رجل ولا يكاد يحصر مع الله تعالى في حال حور وكن الحد او قوله
اندا و ذلك اي عدم الحضور حدث عند الانكاح بظهره وان معه احبا
لا بد انهم الذي ما نث ما د مارهم عن شهوة كونه في خضرة ربيهم فافهم
وهذا من باب قولهم حسنا في الامور ريبات المبررات ومن ذلك قوله
الامة الفلانة لعدم نقض الطهارة بالمس الامر بالخيل مع قوله ما ذكر
بانجاب الوضوء لمسه وحكي ذلك ايضا عن الامام احمد وعنه في الاول
مخفف والمتأخرين مشدد ووجه الأول عدم ورود شي من الشارح في
ذلك ولو كان ناقضا لورد لما حكه ولو في حديث واحد في حقه
الثاني كون الاحكام دايمة مع المتلغا ليا فلما كانت العلة في البعض لم يمس
المرة للشهوة للاس والتمس ولها عادة احتياط الامام ما ذكر لامة وقال
ينقض الامر الذي يشعني بغيره مثلا لانه رضى الله عنه من امهم
الشارح بعبه من بعده وكل امر حدث بعد موت المتأخرين من مستحسن
او مستفح عرقا ولا يستحب ان يلمحه بما يشاكله في الشهوة فالنقض لا مرد
خاص ما رادك السام وعدم النقض خاص بالشر فالسالم الذي لا يشهد

الامان احد الله في حبه فانما يتولد لا بد من امره في قوله في قوله
ان عدم النقض من الامور خاص برعاي الناس والبقول بالنقض خاص بالامر
العلماء والنقض ليس تناقضه لقامهم في القواعد من كل ما ذن به الله تعالى
ومنى ذلك قوله الامام الساماني ان ليس بمتابع المراه من غير حائل بنقض كل
حائل الا ان كانت المرأة محرمة للامس مع قول مالك واحمد انه كان قد
يشهون نقضه والافلا ومع قول الجب حنيفة رضي الله عنه انه كان قد
الاستقرار المذكور بينك بنقضه بالنسب والاشياء رعايهم مع قول عطاء بن رباح
لا عمل له انتقض وان لمس زوجته وان لم يتنقض فالاول مستند ومعاله
محمم على التفسير المذكور فيه فزجج الاموال من بني المراء خاص بالامر
الدين لمقول بمثل الشهرة اذ اتفقت مقام وجودها ومعاينة دار مع وجود
الشهوة بشرطها المذكور من العلم الشديد والنسب والحق والاعمال من
مذهب مالك والراجح من قول المتأخرين والروايات عن احمد انه
لا ليس بزجج الاموال هذه المسائل المذكورة وهي بطلانها الى من يراي
ووجهه من قال بنقض عس الاجنبية المطر للنقض بالابوة من
حجك هي فكانت تحدث ووجهه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض بناته
نهم يقوم للصلاة ولا يحدث وضوء وهذا خاص عن مكرهته وكان
الشيخ يحيى الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجهه من مع النقص بالنسب
لمراة المظن في كمالها من حيث المعنى المعاني بها المستأثر بالله لقوله وانما ظاهر
عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهروا
وهو من لا يطلع عليه الامر طلع الله تعالى على كل صمد والعالم وعون الملائكة
التي في حقيقته وعما حيتة حتى جعل الحق تعالى لعدد اوى العوم من الملائكة
والكثير في معانيها وهو سر لا يجوز كتفه للمؤمنين وسمعت سيدى
على الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الظهاره بالنسب السباح من ما حاد
الناس من لم يطلع الله تعالى عن كمال الساماني حيث التهن محل تناسخ العالم
والانتاج بين كمال الظهور توهم ان الحبر المتعدي افضل من العاصد وان عدم
النقض بالنسب في خاص ما هو كمال الدين بغير قول مراتب الوجود كسفا وبقينا
لا الذين يشهدون النقص في النساء وروايات كثره افضل من الاثمنة
اشتهى وسمعت سنده ايضا يقول لو لم يكن مركزا للمراة وقولها لا توبها
سند على الحال انما يملك ان يبا الى صون السجود عليها حاله الواع
لكان في ذلك كفاية في بيان قولها انتهى وسمعت ايضا يقول
الاولي بنقض الحائض والمجاور لان العلم في النقص بها قد لا يكون من المشهور
وانما ذلك للشهوة خصوص وصف في الاصل المورع بالنسب بنقض حتى ياتي

له

له من حد جهن من النقض وقد اطلق الله اسم النساء في وصفه فزجج
بقوله يدع شأنيهم ويستحيي مسامهم على الاطفال فانه كان لا يفرح الا بشي
المعوية الحمد بالولادة ولما اطلق الله تعالى اسم النساء على لرد كبره
في قوله تعالى اولادهم النساء غير تعيد بالمبالغة فلكه ان اطلقه
الله تعالى على البيت ساعة ولاد بها على حد سواء وهو مذ هب داود
رحمه الله فقن الابنة مردا ومع حصول الشهوة وبهم من راعي محل
الشهوة وان لم يحصل شهوة وامواجه من قال المراد بالنسب الساماني ان
هو الاجماع بالنسب باليد فيكون بالنسب امرا حيا لا يعيب الا نسباً
بلدته عن ربه تعالى بخلاف الجماع فان صاحبه لا يكاد يحصر له قلب
مع ربه بل يعيب عن مراقبته وشهوه بالظنة وقد ذكر حديث عبد الله بن
الاوليا بالافلاق ولما كانت اللذة تشرك في بدن الجماع كله لا ينقض محل
دون آخر من الكف بغيرهم البدن في العسل بنقضه بالمقامات مرده بنقض
تلك اللذة فانه قايما عن خمسة كله اذ المني وان كان فرعا من الدم فهو
فرع اقوى من اصله وان كان البول في القابض والقابض والدم ادرسه
في طاهر الامر لعملة فيه عشرات شهرته للقيمة له عن شهوة بحسب
لاؤداره البول والرائحة مثلاً ومما يؤيد مر قال ان المراد بالنسب في اية
اولا معتم النساء الجماع بولاً وتعالى وبنا طلعنهم من قبل ان تنسوه فان
المراد هنا بالنسب جماع وقد يكون من قال بذلك انما قال به بكونه لكونه
نظروا في لغة العرب مراي ان النسب والنسب واحد من ذلك يسبى اب
يكون خاصا برعاي الناس بخلاف الاكابر فان من مفاهمهم ان يترها
عن لمس النساء ولو بلا شهوة هي عن لمس الشعر والظفر والسنن
كما يترهون عن الصلاة اذ اكلوا لحم الخنزير لا بعد هماره تباعدا
عنهما لكونهما محلل لكون الشياطين على ظهورها كاد لا تكونها لحراما
لحم كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فاقم ذلك فانه بعض ومن
ذلك قوله المتأخر في الامام الى حنيفة رضي الله عنه ان من سار
في صلاة على حاله تن احوال المسلمين لا ينقض وضوءه وان
طال نومه فانه ان وقع انتقض مع قول مالك بنقض في حال
الركوع والسجود وان طال دووب القيام والفقود مع قول الشافعي
انه ان تمام ممكنا مقوده لم ينقض ولو طال النوم والانتقض
ومع قول احمد في امح الروايات منه ان اطلال بعد القيام والتاعد
والترامع والسباحة فقلبه الوضوء والافلا فالاول محقق ومقابل
مفصل فزجج الاموال من بني المراء ووجه الاول ان التام
في الصلاة قريب من المستيقظ لثقل فيه بحسب الله تعالى وقلة

استغراق قلبه في اليوم بخلاف يومه لم يكن معه ضمير يرضى وكذا لكن
قال استباح الطير من ارا حقة يومه فليصبح تحت راسه حقة تعالىه
ويام علي سقمه الا من قات يومه يكون حقيق جدا واما وجهه من حال
من العلماء ان اليوم شقق ولو من مكن مفقود ان صح عنه ذلك فهو ككوبه اي
اليوم امرا وجه الى النعمة ووجه الى الموت بل لما ورد في الحديث اليوم
اخر الوقت فكان القول بنقص الطهارة من باب لاخذنا لاخذنا وسبقت
سبقت على الخواص رحمه الله يقول رحمه من نقص الطهارة فخرج الدم
الجاري اوريا لغيره او يوم لم يكن مفقود او عس الاصل الذي فيه صان
او عس الاثر من والاخرم اراك ارا والصلب او غيره لك بما وردت منه
بالاخبار والآثار وقوله من الاكل والشرب لاخذ بالاحتياط ولا بها لا
والقلب عاقل على مراقبته الله عز وجل ولو صح مراقبته العبد لرببه لانه
نفسه من مكن كل قدحى ومعنوي نفط الخضرة زينة فلما كانت هذه
الامور من الارز صاحيها العقل عن الله تعالى بمصر العلماء الطهاره بها
قال وجب جميع التواضع متولدة من الاكل والشرب فاما نقص من غير ذلك
انما اخرج من الاكل لا بد ولا يجري له دم ولا يصح في الصلاة ولا يغيبا حتى
بلا فيه ولا يخرج من انطه صاير ولا يحصل له مرض ولا حرام ولا يصح
رئيه معصيته ما فصل على الكفر والشك بل هو كماله واد من قال بنقص
من الكا فله ان لا يحل له تعالى بمخاطب المؤمن لنفسه بالظهور
من صفة نرا من موضع السوط والعصا فهو تظهير ما تقدم في الوصو
من الحكم الجور والادان ظهورها ماوى الساطع لامن حيث ذات الحكم
وعما ورد البنى عن الوصو من الماء المقصود عليها كاة قوم لوط وكما ورد في
عن الجحوش على جلود النمار والساع من حيث انها مورت القساوة في
القلب كما سبنا في بسطه في باب اللباس وقد ذكر لولا اكل ولا ضرب ما سبها
لمس السار لا خا حتى ولا خرج متا منى ولا هرا حقا ولا اعنى عليه ولا نكيا
نفسه ولا غيرة ولا اخذ احد من الكفار صليبا بعدد وان هذه الامور لا تقع
الا بعد الحجاب بالاكل وصلد لك الله ال ادم من الشجرة فانها
لما كانت بانا الصنورة ما تقع فيه تنو من نقده من حجابهم بالاكل عن الله
تعالى وقد ذكر ابطال علماء الصلاة لا بد لها لاقتناع صفة انما ملجأت
بعد ذمها في صلاة حال الاكل فمنعه لذة الاكل عن شهوة كما لا اقبال
على متاجاة ربه ومراعاة الادب معه كما سبنا في بسطه ذلك من
حائمة ان شأنا الله تعالى والوصو مما سبنا السار كالتطير والجور فانفق
الاربعة على عدم النقص من اكله فالاول تخفف والثاني مستند
ووجه الثاني ان العار مظهر عصى بعدد لله من شأنا العصاة

فلا

فلا سبب من اكل مما سببه النار ان يقف بين يدي الله الابد الظاهر
من طهارة كالملة ووجه الاول خفا هذا الوجه على غالب الناس
فكذلك كان الوصو منه خافيا لا كما بر الدين يعرفون وجه ذلك كحلال
الاصا عر لاقتناع اجتماع لذين معا في ان واحد ولا يوم من الوصو
منه وكان ذلك اخرا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجع الامر
الى مرتبتي المبررات فافهم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان
نقبت الطهارة وشك في الحديث ويتوضا وقال الحسن ان كان شك في
الامام ما لك ان يبي على الحديث ويتوضا وقال الحسن ان كان شك في
الحديث حال الصلاة يبي على نفسه في صلاته وان كان خارج الصلاة
اخذ عن النبي الشك وهو الحديث فالاول تخفف والثاني مستند
الامر الى مرتبتي الميزان واللائق بالاكرا لاخذ باليقين دون الشك
ولو على اصلاخ الفقهاء فان الله تعالى دم الدين شقوق الظن الا ان
عجز واخذ النفس بطريق من الطريق ما علم ذلك ومن ذلك قول
الائمة الاربعة بنجر من نفس المصحف على الحديث مع قول داود وغيره بالحر
وقد ذكر قول الاربعة بخون الحديث عليه بغلاى او علاقه الائمة
النسائي لا يجوز عنده في افنعة وتفسيره واما بنو قلوب ورقه
يعود فالاول مستند وقول داود وغيره تخفف فالاول في مسألة
الحمل بغلاى وعلاقة تخفف ومقابلته مستند فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول في المس المعلقة في النظم وعملنا ظاهر
قوله تعالى لا تمسه الا المظهر والوجه الثاني في ان كلام الله تعالى
يس هو خال لا في الكفاية التي في الورق وانما هو محال لها كمال النجوم على
وجه اما وكصورع الراي المرشدة في المرات فلا هي عين الراي ولا غيره ذهبي
اسرار الكتب العيان ووجه الاول في حمل المصحف بعلاقة عدم من
المصحف لانه انما من العلاقة فصوره صورة من وقت ورق المصحف
يعود لان صورة المصنوع على كمال حال ووجه الثاني المعلقة في النظم
ولان بعد حبال المصحف بالعلاقة فلطم من المذهب وجه لا تخفى ان الورق
شروع تنوع المعامات في الايام والاصغر فاعلم ومن ذلك قول
مالك والنسائي واحد في اشهر الروايات عنه بنجر استعمال القل
واسند بارها في الصحرا دة البيا مع قول داود بخوار الاستفصال
والاستدبار فيها فالاول مستند والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول من جعل حمة وقوفه بين الله تعالى في صلاة
في حمة بوله وغايطه فقد اساء الادب فلهذا عار الناس رغب
الجهنم بنوكم شرفوا او عروا او ذكروا من بالا كما بر الدين بالعوام في

معظم جناب الله عز وجل ووجه الثاني ختمه ذلك على غالب الناس
فهو خاص بالأصاغر ولا يكاد احد منهم يلمح الخطأ الا كما رسمه النقط
فلما علم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
ان الاستحباب واجب لكل عند مالك والشافعي انه ان صبي فتن غيب
استحبابه صحت صلاته وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول
مستند والثاني مخفف يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
المبالغة في وجوب التزهد وهو خاص بالأكابر ووجه الثاني
كثرة تكرر وجوب التجاسة من هذه المذاهب مخفف فيها بالاستحباب
ومن هنا قال ابو حنيفة بوجوب غسل التجاسة في غير محل الاستحباب
اذا كانت مقدرا لغيرهم لان ذلك هو مقدار التجاسة تكون على محل
الاستحباب عادة ومن ذلك قول الشافعي واحمد بوجوب الاستحباب ثلاثة
اخبار فان حصل الانتفاء ونهاى قول مالك والشافعي بخوار الخ
الواحد اذ حصل به الانتفاء فالاول مستند والثاني مخفف يرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما مر من زيادة التزهد
ووجه الثاني ختم الثلاث في الحديث على الغالب والافاضل الانتفاء
بمسحة واحدة ولا معنى للتأني في عدم شيء يمسح به ما في ذلك في راحة
البعيد للوتر لشرها بحجة الله تعالى كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
ان الله ورسوله والذين آمنوا كانوا دوابا ثلاثا لا يلبس في العادة في
الشارع ازالة التجاسة على مراعاته ما هو ادنى في الحرف مع ان تمام
الوتر لا يكاد يخطر على فلت المسبب لعله عن العبد حال الاستحباب
فادهم ومن ذلك قول الشافعي واحمد لا يجزي الاستحباب بقطعة ولا وث
مع قول ابي حنيفة ومالك يجزي بهما لكن مع الكراهة بهما فالاول
مستند والثاني مخفف ووجه الاول هي عن الشارع عن الاستحباب
بهما والهي لتسهي العباد ووجه الثاني ان النبي عن الاستحباب بما يبين
تربيته فالاول خاص بالأكابر والثاني خاص بالأصاغر لان غلبة كون
العظم هو طعام خواتم الحسن يجي على كثير من الناس واما غلبة الروث
فالاول المراد بالبحر الخفيف والله اعلم **باب** الوضوء اتقا الله
على ان يوجب فعله من غير لفظ اخره الوضوء على عكسه وعلى ان يغسل
اليمين قبل الطهارة مسح غير واجب الا ما حكى عن احمد وعليه ان تحليل
اليمين الكنية في الوضوء سنة وعلى ان المرفق واليد في الوضوء خلاف علي
انه لا يجوز مسح الاذن عن عمامة مسح الرأس وعلى ان من نوى صلاة ان
يصلي بوضوءه ما شاء لم يتفق صلاة للحنفي في قوله لا يصلي بوضوء واحد
كثير من ضحكوا وقال عبيد بن عيسى لا يصلي بوضوء واحد وغيره في سنة

واحدة واحد بالخبر بما فيها الذين امروا اذا قمتم الى الصلاة فاعملوا الآية
هو اما وحده من مسائل الاجماع والامام اختلما وجه من ذلك
قولكم في العلم انه لا يوجب طهارة الإبريقية فتجب لبيته في الطهارة عن
لحدث الاصغر والاكثر مع قول الامام ابي حنيفة لا يوجب الوضوء والغسل الا
لشئ بخلاف النيم لا بد منه من التنية فالاول مستند والثاني مخفف
يرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول حديث ابي اسحاق مكيات وقوله
الثاني انه راجح فروع الاسلام كلها في تنية الاسلام كما قاله بن عباس
وابو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى تنية بعد الاجازة
صاحبة الدخول فنية اي في الاسلام ووجه استسنا الامام ابو حنيفة ليشتم
كون التراب ضعف الروحانية فلا يكاد ينفس البدن من لضعف الذي حصل
فيه من المأوى والمقالات بل ذلك احتياج الى تعويده كما ساقى ما نه في
مياؤه ارشاد الله تعالى على الما فانه قوي الروحانية تنحى كل محل تزل عليه
ولو لا قعوده وسقطت يدي على الجواهر رخمه الله يقول حنيفة
الست عزم المكلف على العمل مع المقارنة غالباً ومن قال انه يقوم من
المكلف فعل العبادة بلا تنية فعاخف النظر لانك لو قلت الحق وهو يبر
ما اذا تضع لئلا لا يظهر واما من لا يعرف ما يصح ما يصح هو مكلف امثلاً
داول شهده من نقل عن الامام ابي حنيفة عدم فرضية التنية كونه لا يعرف
اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح به القرآن بالامر به او ما لحق به من
السنة المتواترة والجماع وغير الفرض ملحق في السنة لغير المتواترة
الامر به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب والى ما هو مندوب فيك الحثان
والاستحباب فرض الاطلاقاً انه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب وفيما
ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام ابي حنيفة فرضية السنة في وجوبها
ونظيره ذلك اصطلاح السلف على النفي عن الحرام بلغة الكراهة فاداً
قبل ذكره سقنا النوري الوضوء بالذين مثلاً مراد هم المندوب وعدم
المنع الصيغة فادهم واعرف مصطلح الموم قبل الاعراض باسم أهل
ادب مع الله تعالى ومن لفظ ما جاء في القران ومن لفظ ملحق في السنة
وان كانت السنة ترجع الى القران لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى ونظيره ذلك تخصيصهم الدعاء لا يسلط الصلاة دون
الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة غير الا ببيان الاول بالتقال
في الولي رحمة الله ورضي عنه ويقال فيه صلى الله عليه وسلم الحكم للأنبياء
كما هو معروف في كتب الفقه وغيرها وسبغت صلى الله عليه وسلم
عنه يقول كانه الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه من اكثر الائمة اديامع
الله تعالى ولد لك لم يحمل التنية فرضاً ولم يحمل الوتر واجبا لكونها مائتاً

بالله لا الكتاب بذلك يتميز ما فرضه الله وتبينوا وجبه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس الخلق لخلقنا كآقاله بعضهم بل هو موصوف بالصف
فان ما فرضه الله اشد ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدامه
نفسه حين خبره ان يوجب ما يتقوا ولا يوجب قاطال في ذلك ثم قال لا تلاق
كل مقدم ان لا يبع اعمالا الا بدين سواء كان ذلك من الوسايل ام من القضايل
للمناصب من حيث انه ما موريتها شرعا ولو لم نقل ما منا يوجبها فابها سنة
على كل حال في بعض بها الى الوجوب اجتهاد المجتهدين فما كان قلمه
فتا وجه من اوجب بقاء رفع الحديث الا صغر مع الاكبراد الجمع لكونه
على المكلف فالجواب وجهه انه الاصل في كل حديث افرادة بنية فقد لا يكون
الشارع يري ان يراجع الا صغر في الاكثر لاجل ما تقتضي على كثر من غالت
الباس وقد نطقنا الظلام على ما يرفع على مذهب العلماء في السنة فمطوقا
وبهم امان في الكتاب الا وجوبه عن الائمة فراجعهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان النطق بالنية كما في العبادة مع قولهم ان الله يكره النطق
بها والاول مستند والثاني مخفف فراجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه
الاول مراعات حال عالمة الناس هو عدم وصوبهم في المسئلة والفقهاء اذا
يمنعهم من النطق او نقله عليهم اذا قيلوا على فعل ما موريه ووجه الثاني
مراعاة حال الاميرالذين استجابهم بعهده الله حي متغيرين والفرق على
النطق بها وسبب سبب سبب على الخواص رحمه الله تعالى في افور
على النطق بالنية لطهارة ولا اقتدر على النطق بسنة الصلاة من حيث
ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة وهي بعبادة عن مقامات المناجاة
لله تعالى بما قد وقرى بين الرسايل والمخاض قد علم ذلك فانه ليس
وسبب ان يبينه الحكمة ذكر في اولي المقرب والعشائر من حصا بعض
الكفر عز وجل ان العبد مردار هيمه ونطقها طم اطلال الوقوق بين
به بخلاف ملوك الدنيا ولد كذا كان الاصرار مستحبا في غير ذلك في
الاولى من القرايب الجهرية ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
واحد في الروايتين عن احمد ان متبينة في الوتر مستحبة مع قول
داود انها واجبة لا يصح الوضوء الا بها سواء في ذلك العهد والصهيو
ومن قول اسحاق ان سببها اخراثة طهارته والافلا الاول مخفف
والثاني مسدد محمول على حال اهل العرب من سبب وجوهه لله عز وجل
والسابق على غيرهم بل ذلك كان ذلك من الله تعالى مستحبا او اجبا وسبب
سبب على الخواص رحمه الله تعالى يقول لعل ما لم يذكر اسم الله عليه
فوقه من المينة في الحكم من حيث عدم طهارته بغيره طاهر
قوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لعل ولواهم ذكرهم

العاسد

العاسد الذي بصر البصير في اطله فما حصل في نسخة المشرک رجسما الا عدم
ذكر اسم الله عليه في اطلاق وناج اهل الكتاب فان الشريعة باختيارها انفس
باب الامة وان كانت تريب فمن راع على اسم الاصنام فطاهرها مشهده
لما قاله الشيخ كما يشهد له حديث الموطون لمن لم يذكر اسم الله
عليه فان طاهره عند بعضهم في الصحة وان حمله بعضهم على
كل من ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غسل البدن
بيل الطهارة مستحب مع قول احمد ان ذلك واجب لكل من اليوم الاول
ذو النحر ومع قول بعض اهل الطهارة ان الوضوء مطلق
بعد الا لجماسه وان ادخل يده في الاثام غسلها لم يفسد اما الا
عند الحسن البصري فالاول مخفف والثاني مسدد فراجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة تباستحباب
الغسلة والاسس سابق في القصور مع قول الامام احمد في اشهر الروايتين
في وجوبه في الحدث الا في الاول مخفف والثاني مسدد واما
طاهره فمضموعا واشتقاقا عند من صححه فان الامر للوجوب حتى
بصرفه صارف واما ان اصل صحيح وسببوا به الى الوجوب اجتهاد
المجتهدين فراجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاستحباب ان الغم
والاف باطنها من حسن الباطن ولطهارتها ما شرعت بالاصالة
الا على الطاهر من البدن فالنقص لهما انما هو على سبيل الاستحباب
روحة الوجوب كون الغم محل اللسان ولطعام حكم وقع اللسان
في اثم وتم تزل منه من الى الجوف حوام وقد صرح به الحديث بان
اللسان اكثر مخالفة لقوله صلى الله عليه وسلم لعل ما لم يذكر اسم الله عليه
في النار على وجوههم الاحصايد المستحبة فيجب على هذا القول على
الغيبه اذا اخطار ان يغسل فيه غسل اجماع اما ما مع التخلل من وقع وعرضه
من شارب الماء والافناض من الاستغفار وكما هو مقرر في كتب الشريعة
واما وجه وجوب الاستنشاق فهو كونه ان في كل بيت الشيطان كما ورد
على ظهور الكبرياء لا تفتة عن الحق والعلل به ولا يكاد يعلم احد من هذه
الكبرياء ان يري نفسه دون المسكين التلام عليه اول ظهوره والمشتايج
فراجعهم وقد كان سبب ابراهيم الدمشقي يقول كلمة القيمة
اشد في الجماعة من حذوهم الرعي ومن اظا القدر كان رسول لا ينبغي
لعاري الميزان العظيم ان يقرأ القرآن بلسان طاهر من الغيبة لا ينبغي
لعاري الغراب العظيم والتمسحه واما حرام والتهبات فعدا حرام
اهل الله على ان من اكل حراما او وقع في عيبه فقد نجس بحاسة غتوه
من دخول حصه لله سواء في الصلاة وعمرها قالا لو اراد المشرع

لا منه ان لا يقوم احد منهم بناحي ربه في الصلاة الاعلى طهره ظاهره وباطنه
من تباير التوب قانا ومثالي من سحاء ما يفيض ثم بغير الغراب سال من ربي
المصطفى في خادونه ولا تشك في كبره وسعته سيد علي اخو من
محمد بن رسول الله غايي صلى الله عليه وسلم لمحققته في الامتياز في ربه
علي بن ابي طالب من ربه عز وجل ليللا بعينها من عباد الله ان من روجه
الابعد اصحاب الشجر الي باطنها فلا يفلح كان ينبغي تاخيرها عن ما شرع
الله عز وجل من غسل الوجه لان الشجر معصوم من الوقوع في سودا لادب
وقد قد مننا ما يمتدح باذن من ربه عز وجل كما امر مسح الاذنين بعد ذلك باذن
من ربه عز وجل ومن ذلك قول الامامة العلاء بن الناصب الذي بين
نصر الاديان والحق من الوجه مع قول ما ذكره والي يوسف انه ليس من لوجه
ولا يغسل مع الوجه في الوضوء الاول مستند دواني مختلف فيرجع الامر
الى مرتبتي اسرار ووجهه لاول حصول المواجبة به في حضرة الله عز وجل
عند خطابه ووجهه لثاني عدم عدم وقوع المواجبة به فان الشرع قد منع
العرق في ذلك عند انما يل والافكل جرم من بدت العبد طاهر او باطنا لا يخرج
كما اتا له فريض الحق تعالى ليله الاسرا الفصل لجميع البدن بعد كل صلاة
ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلاة مع استنجائهم لما كان
العبد محلا لنظر حتى تعالى عليه بالتوبة دورا مسارعة للنظر من الخامسة
المعوية لان ما لا يصلح للقلب فافهم ومن ذلك قول الامامة اربعة بان
المترقب يدخل في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زهير
رجعما لله تعالى انها لا بدخلان في اول مستند والثاني مختلف مرجع الامر الى
مرتبي المبررات ووجهه الاول انها محل الارتقاء بحركة بها في مع
لما كانت ووجهه الثاني كونها مجموع سعي ابره المارعة واسرار لوطي
ولم يخصص للراعي فمختلف فيها ومن ذلك قول الامام مالك في احد في اظهر
الروايات عينة بوجوبه البعض فقط ومع اختلافها في قدره والثاني يتوب
بما يطق ما يطق عليه اهم المسح ووجهه يقول البعض بقول
ربيع بن ابي ابيون في ذلك بتلا نداء صانع حتى لو مسح رأسه باصبعه
لا يكفي وقال الثاني لا يتوب المسح باليد والاول مستند في الثاني
مختلف فيه مستند به والثاني من مختلف مرجع ٢ مرالى مرتبتي المبررات
ووجهه الاول الاخذ بالامساك بيمينه جريح محلل رياسته ابي عنه
المترقب لا يخرج عن الكبر الذي في جميعها وممكن من وهو حقوا ابيه
تعالى في الصلاة فان من كان خندق مشغال ذرة من كبر لا يمكن دخول
الحجة تيرة العيامة كما ورد اذ هي حضرة الله الخاصة وقد كذا القول في حشر
الصلاة ووجهه من يقول بمسح البعض فقط اذ العبد لا يمكنه الحز و

عن

عن ابراهيم بالكلية ايد الاله لا بد ان يامر غيره او ينهاه وذكرا منه
ووجهه من يقول بوجوب مسح ربيع الرأس فقط الوجه بالمواظبات
عالمه بعد علمه الرياسة وكثير لحاجته عن معاصره عبوديته فلا يكاد يرى
يسد عنه غيره كذا في ذلك من سوي احد عشر نعتا ثلاثة اربعة رايته
واسمى ربيع عبوديته ومن ذلك قول الامامة العلاء بن الناصب في المسح على
العمامة لا يخرج مع قول احمد بن يحيى في ذلك بشرط ان يكون تحت الحكة منها
تري روايته واحدة وان كانت قد ورة لا واية لها بعينها للمسام لم يحرك المسح
عليها وعنه في المسح كرامة على اقتناع المستد تحت حجب روايته وهذا شرط
ان يكون ليس العمامة طهر روايات فالاول مستند دواني في مختلف بالستة
التي ذكره ووجهه الاول ان الرياسة خفيفة نفس المراس لا هي غيرت
من عيامة او قلنسوة ورجب ماسر فقام المسح دفعا للرياسة وكثير ووجه
الثاني ان النظر الى كوت الرياسة خفيفة انما هي في اعلى والراس يدل عنها الخيال
ان يكون امة شتعا من الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في الاجابة
ايه في المسح بين ان يكون ذلك قبل او بعد بل ومنه خفيف الامة الثلاثة
باستحياء مسحة مرة واحدة فقط وشدة التعالي باستحياء مسحة
ثلاثا ووجهه الاول انه محمول على حال انما رايت من لم يظهر عليه مسحة
كبر و الثاني خاص بالاصغار الذين يظهر عليهم الكبر فيسحبون رويته
ثلاث مرات بالامة في ادلة الكبر التي عندهم ومن ذلك قول الامامة
الثلاثة ان الاديان من الراس ينبغي مسحها معه مع قول الثاني انهما
عصوات مشكلات مسحا باحد يد بعد مسح الراس وقال الزهري بهما
الوجه بفسلاف طاهر او باطن مع الوجه وقال الشعبي وجماعة ما قبلهما
فمن الوجه بفسلاف وما اذ سر منهما فمن الراس ينبغي معه بالادور وقول
الثاني مستند في ذلك ما بعد ووجهه الاول كون الاديان
لا يفسر فيهما مسحات خفيفة اراهما طهر ثانيا الى وقول الامام حرام منعهما
الي اغلب قلند كد حقة فيهما بالمسح كوث الحرام عليهما وعنه ما مساه
ووجهه الثاني كونها كان استا الرسول سوا الحقت بالثاني من كثرة
ما يستعان في ذلك وبصلاته الى القلب فيما كان سنة فعله وزرعه وورد
من عمل في ذلك وجب غسلها اواله لذكر الوتر في الطاهر ووجهه على
العبد التوبة مرسوط بالباطن ومنهما يعبري توجبه قول الامام
الامة خفيفة والثاني واحد في احدي الروايتين عنهما فيهما مسحات مرة
واحدة وقول الامام الثاني انهما مسحات ثلاثة فهو ابرو به لا خري عن احد
ومن ذلك قول مالك والثاني ان مسح صفحة العنق فيا ليس سنة
مع قول في خفيفة واحد وبعض لث فبته بانه مستحب فالاول مختلف ومعا به

مشدد ووجهه الاول عدم ثبوت حديثه فكان بدعة ووجه الثاني
 ما رواه الربيعي صحيح الخفيف من روى له فيهم والهم انه مسح لعنق ولا راز من حكمة
 واد اصقف بعمل عليا بالعمرة ومن ذلك اتصاف الامة عليا غسل القدمين
 في الطهارة من القدرة فرضه لم يكن لا بسا للخف مع ما حكى عن احمد والاوزاعي
 والثوري ومن جرح جواز مسح جميع القدمين وان لاسنا عدمه محمولين
 المسئل ومن المسح في الاول مسدد وما معه ثبوت العمل على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والثاني مخفف وما معه طاهر القرون في قراءة البحر فخرج الامر الى مرتبي
 اثبات ووجهه الاول موازنة العدد بالشيء يهائي عند طاعة الله عز وجل
 وتكونها حائلا من الحسرة كله ومهدا له بالقوة على المشي فاد تصف بالمالحة العسة
 او سري ذلك فيما حذاه كما يشرب منها ليعوق في ما قورنها اذا اخلافا ما كورق
 الشجر لئلا تشرب الماء في الاعيان بالاولا وراق ولثا رقت فيهما الفصل دون
 الفصل لمسح روحا في كونهما لا يكبرهما لعصبان بخلاف ما خذاه من الاعضاء
 فالتف في صاحب هذا القول صحيحا مع قول بان الفصل افضل وابد وقدر كان من
 عيب من يقول فرض الرجلين المسح الفصل با علم ذلك ومن ذلك قول
 بعضهم بكونه ثبوت الاختراع على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبي الميراث ووجهه الاول
 على حله المولود من بنت بنت في المعاصي والعقوبات وحمل الثابت على الاكابر
 العلماء الذين لا يثبتون في معصية فانه هو لا لجماعة اذ اهم يكفيهم
 الفصل والخمس مرة واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيمكن
 الخامس المرة الواحدة او الاصل لانه هو الذي يلحق به الرجعة
 بخلاف الاكابر والى ذلك استأصلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان روي
 ثلاثا هذا وصوتي ووصو لا يبالا كما قال النبي وذلك انهم اكابر الحاضرة
 لاجلهم فسلوا النبي عن ذلك فاجابهم وحب غصون بخلاف العامة فاعلم ذلك
 ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة وما ذكر في احدي روايته بعد من وجوب
 البريق في الرمي مع قول النبي في واحد بوجوده الاول مخفف والثاني
 مشدد ووجهه الاول فهم ابي حنيفة وما ذكر في احدي روايته بعد من وجوب
 اء المعصية وغسل هذه الاعوج مسح بعضها وكما قال في رتبها قبل فعل ما
 يتوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل
 الوجه او تاحترعته كالوضوء منكر سا وقد قالت الامام علي بن الخطا
 يقول لا يابى باي اعصا الوصيات وتقدم بعد من وجوبه فاصله
 سنة بالجماع ويمنع من الى الوجوب اجتهاد بالجماع لعاليين به ووجهه
 الثاني ان الوضوء الخالي عن الترتيب لم يردنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لم يردنا فيه شيء
 عليه وسلم ان يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لم يردنا فيه شيء

مریا ظهوری عدم مقبول کنی الی الاحتیاج دکان مقبول من حیث الشارح فر
 حکم المحقق والاولین واما لم یرد لنا حدیث یؤید عدم احدا بدین علی الاحرار
 لان حکمة تعدد البهائم من البهائم والرجلین اما هو لکن البهائم اقوی من
 البهائم واما حرج الی الموصیة من الساری فلهذا کونه من التدرج الی
 مقتضیها مساوغة لعلها رتقا کما كانت اسرع العمل المحالقات ولا عند
 الحدیث والافادات فانه لا یتصور فیها ما ذکرنا فی الحدیث فلهذا کما
 یجوز من جهة واحدة ومن ذلك قول الامام فی حقیقة بیان الموالاة
 ستة وهو صرح القویین عند الشاذلی مع قول احمد وکری أشهر الروا
 قالوا له محتف واثبات تعدد مخرج الاموال من مریا امران ووجه
 الاول ان الاصل فی ربه ان المظهر من عدم عصا بها وعدم طرد عملها عنه
 ومن كان له ذلك فمقتضى مقتضى لا یشر بها جملة كل عضو قبل غسل ما بعده
 سواء لم یجوز من الغریب ام لا ووجه من قال یجوز الموالاة
 کوب، الغالب علی المظهر من صفی ایدانهم من كثرة لم یحی او المفلات
 وکل الشیء وان لم یکن موالاة نجف، لاعتضا فی الزمان الی المقتل
 مثلا وانما احسن فکانها لم یفصل قبل المیام الی المقتل ولم یکتب بالمنا
 الشانسا ولا حیاة تنفیه من بدیهة ربه لا کما فی حصره والافعال
 علی مناجاة هذه احکام غالب الایدان العلماء العالمین وغیرهم من الصوب
 فلا یحتاجون الی تعدد فی امر الموالاة حیاة ابدانهم بالمألو وطال الفصل
 من غسل اعضا بهم فیکمل قول من قال یجوز الموالاة علی ظهارة عو
 الموصی ویکمل قول من قال بالاسحاب علی طهارة علمایهم ووجه خمسة
 وسمعت شیخ سیدی علی حواص رحمه الله تعالی ینوی فیهم قال
 یجوز الموالاة فی هذه الزمان فان من لم یوجیهها فودعی قوله الی حواص
 طول الفصل جدا فیه یجوز فی من لعلها رتقا وقول اول الوقت فی الفصل
 وجه فی الموصی لظهوره صلاة لیس فی عمل من مع انوارهم یسج ربه
 بعد رؤا الشمس شر فیصل مع ودوع ذکر الموصی مثلا فی الفقه وعمره
 من المعاصی والکرونیات او خلاف ذلك ان کان من ماکل لکرونیات فصل تعد
 الوصو وکان یجوز فی هذا الشرع من حیث انه یصدق علیه ان وهو کل
 ملة فهو یفصل لیس لحد من حدیثه حیاة لا یضایف موقوفها وضعفها به کل
 حکمة لا مریا کوالاة فی الوصو وجوبا واسحاب وهي انما من لیس وجهه
 فصل لوقوت من ربه فی لغة فی النجاسة شیء لو قد مر عدم ودوع ذکره فی
 الذی لم یقل فی معصیة او عقلة فی الزی لکمال من عمل لا عیانا من
 ما تنفک لا عیانا الذی یجوز له ما فی قسصهما، عیة کار لا عیانا
 لیا وخال مناجاة واما الموالاة فاما من صلها ستة وثمانین یا فاما وجوب الشهادة

فمن مضى به لكما يدل ومن ذكر اتفاق الامة الاربعة على من
يقضي فيه ان يصلي بوضوئه ما شئت من القرايين ما لم ينقص وضوئه
مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوئه وحده اكثر من خمس صلوات ومع
قول عبيد بن عمير بحكمته ولو كان صديقه وحده فلا ية فالاول مخفف
والثاني مستند فخرج الامراء مرفعي الميراث ووجهه الاول اجماع
ومن ذلك من اهل الشريعة والخلفاء على ذلك ووجهه قول النخعي
ما سب الله صلى الله عليه وسلم جميع بين خمس صلوات يوم الاحد
والا يبرأ على ذلك ووجهه قول عبيد بن عمير بسئل بظاهر الميراث
وهو خاص بين جمع في الذنوب لغيره والاول خاص بين لا يقع في رتب
والثاني متوسط بين الاول والثالث **باب غسل الفرج**
اجمع عليه انه يجزئ على الغسل بالماء والوضوء ومسحه وعليه وجوب
لغسل اليد باليد واليد باليد واليد باليد واليد باليد واليد باليد
على الخف اي فلما انه يجب تروعه في تخنأته وغسل الرجلين واليد
فيه بالمسح فكذلك الذراع في الخنأته غما مع كون كل منهما ممسوخا ولم
اخذ له كره ولا صرحا كما هذا اما وجهه من مسائل اجماع راسا ليس
فيه ثمن ذلك اتفق الامة الاربعة على وجوب الغسل من اليد
الخنأته وان لم يجعل ابدال مع قوله واورد وجاعته من اصحابه بان الغسل
لا يجب الا بالانزال لم يمسح به ولا فرق بين فرج الادعي واليه
عنه مالك والشافعي والحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطئ اليه
الا بالانزال فالاول مستند والثاني مخفف في سيق جماع لادعي واليه
فخرج الامراء مرفعي الميراث ووجهه الاول في المسبب حصول الفرج
التي يغيب معها العبد عن مشاهدته حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل
فيه ووجه الثاني فيها عدم كمال الفرج اذا اكمل الا بالانزال فالاول خاص
بالا يبرأ والثاني خاص بالاصا غير الذين لا يفترون على النبي صلى الله عليه
والا يبرأ ويصح ان يكون الا مبرا فلكس من جهة عليه لشيءه ومنعها
فلا يجب الغسل عما الا بالانزال اجماع من عند مالك ابره كما كان
صلى الله عليه وسلم ملك ابره في فعه بغير حياءه وهو قضاه او هو منوحي
ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامة الامام
الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يبارك للفرج مع قول الامام
الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يبارك في حنيفة وما
انه لا يجب الغسل الا مع مقارنته لانه يخرج المني بشرطه في الاول
مستند والثاني مخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال او بالانزال
الا يبرأ ولا يغيبه ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة واخذ لو خرج منه شيء بعد

الغسل

١١

المسا من العانة فان كان بعد البول فلا غسل والا وجب الغسل مع قول
الشافعي بوجوب الغسل مطلقا ومع قوله مالك لا يجب الغسل مطلقا
فالاول فيه تشدد والثاني مخفف مشدده بالكلية والثالث
مخفف بالكلية فخرج الامراء مرفعي الميراث فاجد في الاول وقول
الشافعي خاص بالا يبرأ والاخر وقول مالك خاص بالانزال فخرج
الحد من الامة عن مرفعي الميراث ومن ذلك قوله الشافعي يجب الغسل
خروج المني وان لم يندفق مع قول الامة المتكلمة بعد وجوب الغسل
اذ لم يندفق فالاول مستند ومثاله مخفف فخرج الامراء مرفعي الميراث
ومن ذلك قول الامة المتكلمة انه لا يجب الغسل الا بالانزال فخرج
من راس المذموم مع قول الامام احمد بوجوب الغسل باحسن ما يقال المني
من الظهري الا يغسل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بالموافاة من الثاني
مستند خاص بالانزال ومن ذلك قول مالك واخذ لو خرج الفرج من
اداسه مع قول ابو حنيفة والشافعي باستحباب ذلك فالاول مستند والثاني
مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى طهر الخياطة على من اسلم بقوله او من
كان ميتا فاجسنا وخففنا له نورا يخشى به في الناس ومن صار جسمه
حيا بعد موته فلا يجب عليه غسل اما انه يدل وحده لا استحباب وزيادة
اقتضاه ويؤيد ذلك قوله تعالى نل للدين كفروا ان يمتنعوا بغيرهم ما قدر
صلى روحه الاول كالشفقة في الحياة والاسلام احب المظن
والما يحيى الظاهر فخرج الامراء مرفعي الميراث ومن ذلك قول مالك
برجوت امرارا اليد على اليد في غسل الخنأته مع قوله الامة المتكلمة
ثان ذلك مستند في الاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول المالفة
في العانس اليد من لحيته الحاصل من ظهريان خروج المني والجماع
ووجه الثاني الاتقاء والمعا على سطح البدن فانه يحتمل لقع
من البدن عليه فالائق تغسل الا لئلا اذا كخاع او كخروج المني
الاستحباب واللائقة بما عانة باللذة عن الحامسة الوجوه
ومن ذلك قول الامة المتكلمة انه لا بأس بالوضوء والغسل
من غسل ما الجنب وانما يصح مع قول من قال يوم من رمضان لم يؤمن
الابد واما وجهه من اوجب الاعادة على من قد الظهورين ولا
ذلك عند رندا ورعا لا يقع للبدن مرة واحدة في عمره باحسن التق
بالا ية بعدد وجوده مشتقة في ذلك ومثله ان اسقط الاعادة
عند العبد في كل عبة فاعلم مع الخلل ما سبه لمستحق بدليل تولد
بعد الاعادة في العذر لنا راد ارفع ودام وتقدور في السنة ما يؤيد
وجوب الاعادة للصلاة لما نصه وهو حديث ابراهيم بن الحارث

المسيح بطلت الطهارة مع قوله ما لك ان الظهار باقية حتى يجدر
 بعد من قوله يا ليو فنت في المسيح ونسب وجه ومن ذلك قول الامة
 انه لو مسح احد في الحضر من سافرة مسيح منقح مع قوله يا حنيفة
 انه كمل مسيح المقيم بنم مسيح اسما قرفا اول مستند واثباته تحققت
 فرجع الاسرائيل من تين الكراب فالاول من تين ليد عات كالعوام والما
 خاتم بكبر الانبياء لا كما يراعي ان من غافه اقطع حياة اعطاه
 كنتم مسيح المسماة من خلاف فاما الطهارة فابدهه عندك الى الابد
 النبوة والنبوة عادة فاهم ومن ذلك قول التاقي في ارجح قوله
 والامام احمد انه اذا كان في حفرة من سيرة في كل غسل امر من الرعية
 ما من تين احسن ومع قوله داود عوار المسح في الحف الحرق بكل حال ومع قوله
 التوركة بجوار المسح عليه ما ظهر من الحف على ياتي ترجم ومع قوله يا حنيفة
 ان كان الحرق مقفلا ثلاثة اصابع في الحف ولو مقفلا لم يجز مسح عليه
 كان دونهما حاز قول التاقي وحده مستند وقوله يا حنيفة دون في تشديد وقوله
 ما لي دون ذلك وقوله التوركي والاوراعي مختلف وقوله داود وحف مرجع الاموال
 مرتين المسح وواقفت الحقيقة الشريفة ومن ذلك قول التاقي في
 والارجح قوله لا يكون المسح على غير موقين مع قوله يا حنيفة واحده باحوار
 وهي رواية عن مالك والآخر للتاقي في قول مستند والثاني مختلف وواقفت
 الشريفة في الخفيف والسفوف ما حوزا بزيادة وعدم حوار من نفس
 الحاجة ومن ذلك قول الامة الثلاثة ثم بعد عوار المسح على الحروب
 الا ان يكون محله من مع قول احمد عوار المسح على ما اذا كان متقين انصف
 الرجلان منها فالاول مستند والثاني فحصل قدحه الاموال في مرتين التران
 ووجه احوال احداث اسم الحق عليها ووجه الثاني عدم طلاقة وفرد
 سكت السارح سان فحار المسح وغذمه محله على جانيه من وجه غير طم
 لا يمسح عليها كمن بعد غيرهما مسح عليها ومن ذلك قول يا حنيفة والثاقي
 من ارجح قوله ان من ترة الحف وهو نظير المسح على يد من سوا صاحب مد
 المسح او فصر مع قول مالك واحدا انه ان طال الفصل اسما قد سمع من الحسن
 وداود لا يجب غسل يديه والاغتشاف الطهارة ويصل فاهو حتى يجدر حدثا
 فالاول فيه خفيف والثاني فيه تشديد والثالث مختلف بالكلية فترجع الامر
 الى من في المرات فالفصل في استنباط وجه من نعم في المصاحف وشرك ذلك خاص
 عند لا يقع نكاحا علما والصاحف ما ايد انهم حرم الاغتسال في احباص بها الماء بعد
 النزاع بخلاف ابدان من بعض فافهم والله اعلم يا ميسر احبص
 اجمع الامة على ان الغرض من الاغتسال ما اقتضى احبص نية حنيفة وعلى انه لا يجب عليها
 قضاؤها وعلى انه يحرم غسل يديها والكف في المسجد وعلى انه يحرم وضوؤها

المسح ما دام في
 التي عليه ويسمى
 مع قول لا يجرى
 المسح

حتى ينقذ جميعها وعلى ان وطو حاشي في الفرج مرام وعلى انه لا ينقذ
 ومثلا بل الحبيس لم يحرو وطو حاشي فنتس وقال به عند ذلك كاجماع
 وعلى ان الاغتسال يحرم على الهايبيس كاجنب وعلى انه يحرم بالنكاح ما حرم
 بالحبيس هذا ما وجدته من مساهل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه ومن ذلك قول مالك والثاقي واحدا من اول من حصر في
 الاثنى عشر نسبا وهو قول الامام احمد في حنيفة ايضا مع رواية
 اخرى عند ابن ان لا مكان حبيس يلدوع فيها خمسة عشر سنة
 فالاول مستند والثاني مختلف فترجع الامر في مرتين ابي اول
 خد من يلاذه حاشي غالبا والثاني خاص عن يلاذه يارده له كمن في ذلك
 قول مالك والثاقي انه ليس لامه الاغتسال الحبيس مرة معينة ومن ما
 ارجح فيه اية عادة المسلمين فانه يحلوا باغتسالها في الحررة والبرودة
 مع ثوبان حنيفة في حد قولها اب امه سبوت وفي الرواية الاخرى ان
 امه في ثوبان الى خمس وخمسين ومع قوله حمدي رواية انه امره
 خمسون مسك في الثيابات وغيرها في رواية الاخرى ستون وفي
 الرواية الثالثة عمة ان كن ثيابات ستون او مائة ثيابات خمسون فالاول
 مختلف والثاني مستند فترجع الامر الى مرتين الكثر ومن ذلك
 قول يا حنيفة ان اذا الحبيس ثلاثة ايام واكثر فكترة ما مع ثوبان الثاني
 ان اكل الحبيس يوم وليلة واكثر خمسة عشر يوما مع قول مالك ما اكل حبيس
 ليس له حد ويجوز ان يكون بعة واكثر خمسة عشر يوما اول تخفيف من
 الغصاة والثاني مستند وفيها ويجمع ان يكون الامر بالنكاح لان من احبها
 لغيره نكاحا لمصرها وبالعكس فترجع الامر الى مرتين من ارب
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقي في فاهي من الحبيس خمسة
 عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا يعلم من الحبيس
 دنا يغتسل عليه ومن بعض اصحابه اقله عشرة ايام في اول شهده وثاني
 فيه تشديد والثالث مختلف بالمرس ولغيرها مرجع الاموال في مرتين
 المنزلة ولا يخفى ان الاحتياط لحد الاغتسال اول من احبها للعلماء
 حيث ان المتأخر الكرام في الوسائل ومن ذلك قول يا حنيفة وما كرا في
 بحريم الامام في الفرج من اول مستند وهو محمول على من لا ملك اربه
 والثاني مختلف وهو محمول على من يملك اربه ويسمي اول حريم احرم
 لا حريم العين كحريم المرح وكذا كذا خفيف العلم في بحريم الاول وانفقوا
 على حريم الثاقي ونظر في ذلك ما قالوه في قبلة المصام بحريم على من لا
 يملك اربه ويجوز ان يملك اربه وبعد داود ظاهر قوله تعالى وانقر برهين
 حية بغيره وما بين المرح والركبة يطبق عليه قربا ومن حاشي حرم برهين

العريبات

ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبة اخرى ومن ذلك قول به حنفية
 وبالك والشافعي في ارجح قوليه واحده في احدى الروايتين من وطئ غامدا
 فرجع الخافض لا تحرم عليه وانما عليه الاستبراء والتوبة مع قولنا احده
 انه سخط له المصدق بربنا وان وطئ في اقباله لا بد منه في اماره
 ومع قوله الشافعي في الفقه ما علقه بقرينة فقرأه وفي قد رقا فولات
 مستور دينا ركول احدها لثابت علقه بقرينة فقرأه وفي قد رقا فولات
 الاخرى من احدى رواياتنا ويصفه من غير فرق بين اقباله معروفا
 في اول تخفيفه والثاني فيه تشديد وعلق الرخصة بقرينة التشديد هنا
 فرجع الامر الى مرتبة اخرى لان اوله محمول على حاله كما مر لا غير من امر
 ويخرج فافهم ومن ذلك قولنا اكثر العلماء انه يحرم ومنه انقطع
 دما حتى يغسل ولو كان لا ينقطع الاكثر في بعض مع قولنا اما ما حنفية
 انه ان انقطع دما لاكثر ابيض حار وطوها قبل اغسلها وان تقطع بكثرة
 لدوب اكثر ابيض لم يحرم وطوها حتى تغسلها وبعض وقت صلاة
 ومع قولنا اولا في داود اذا غسلك فرجعها جاز وطوها في اول مشهد
 والثاني فيه تشديد ولنا انك تخفف جدا ووجهه من قال يحرم
 الاوطى من انقطع دما حتى يغسل غسلا عاما للبدن كله هو انما يقع
 في التلطيف ولا يظهر غسلا من يستند من الدم الى خارج ليس خائفا
 العرف يظهر ما ورد به حديثا انه لا يدرى به يا نبي الله ووجه
 من قال يحرم وطوها اذا غسلك فرجعها فطهر ان الذي حرّم
 البولوا حله خاص بالدم انما كان في الفرج وليس خارج كفرج دم يودي
 نجاس فاذ اغسلت امرأة فرجها جاز وطوها لا يغسلها بالدم
 لا يزيد الفرج صهارة ولا مطاوعة بزيادة على غسلة الدم في داخل
 الفرج وقد غسلته فحله قولنا لا يدرى بغيره الا حتى يغسل على من لم
 يغسل غسلة كالشيخ المهرم وعجل قولنا لا يدرى وفارود على من اسدر
 علقته كالشباب فرجع الامر الى مرتبة اخرى ومن ذلك قولنا الثاني
 واحدا ان الخافض انقطع دما لم يحد ما انما يتيسر ويجل وطوها مع نور
 مالك واي خفيف في المشهور عنه انه اجل وطوها حتى يغسلها واما القليلة
 فيسقط ويصلي في الاول تخفيف والثاني تشديد فرجع الامر الى مرتبة اخرى
 ويصح عمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك ومن ذلك
 اتفاق الامة على ان الخافض كالحائض في الصلاة وما في الفقرة فقال ابو
 حنيفة والثاني في انما لا تغز القدر مع قول مالك في احدى روايته
 انها تغز القدر في رواية اخرى اقلها في آياته البينة والاول نقله

الكثرون

الكثرون من اصحابه وهو مذهب داود والشافعي والحنفي والحنابلة
 الروايتين عن مالك فرجع الامر الى مرتبة اخرى والشافعي والحنابلة
 تخففه اذا كان جازا للضرر ومنه يفترق بين رقا وبين ذلك قولنا بحنفية
 واحدا ان الخافض لا يخفى مع قول مالك والشافعي في ارجح قوليهما ان الخافض
 في الاول مستند في امر الصلاة وان الخافض اذا اراد ان يغسل في الصلاة
 في امر الصلاة في ايها اذا اراد ان يغسل في اول راي امر الصلاة في الثاني
 راي امر الطهارة وكلها وجه واحد ولكن من راعى المقاصد تقدم على من راعى
 الوضوء في العمل قالوا وسبب حرجه من احاطت بغير الوضوء في
 يتقدم بدم الحيض ودا حنفية الولد في الدم وخرج ثم ان الصنف
 لا يكون غائبا الا في الاستماع من المشهور في الولد يتقدم في السفر ولذا
 كان من ولد لستة اشهر يغسل ومن ولد لثمانية لا يغسل والله اعلم
 ومن ذلك قولنا الامة الثلاثة يجوز وطئ المستحاضة لا يغسل وتقوم
 مع قولنا احمد بن حنبل وطئها في الفرج الا ان خاف حبلها العنت فيجوز في
 اصح الروايتين في الاول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
 اخرى ويتخرج حمل اول علي من خاف العنت ايضا وان دهر المستحاضة
 لا تخفى من بعض اوصاف دم حيض فبعض بعض اذي بمجامع فافهم
 ومن ذلك السامعي ندم السامعي ندم الحيض مع قولنا في طهره في اول
 تخفيف في امر الصلاة والثاني تشديد في امره وامر لطهارة حتى لا يفتن
 بين يدي رقا في اشتداه وفي قدره متعنته الحاجه لكل منهما وجه من حيث
 علمهما بالاحتياط للطهارة ووجه الثاني الاخذ بنظر حديث فاذ اغسلت
 الحفصة مدعي الصلاة وادبرت فاعسلت عنك اذ لم يغسل لتقول ادبرت
 لا تغسله عند اقل الحيض والمطامعة بعد نثره ولعله في تحريم الصلاة
 فقطر الدم فاذ انقطع ولم تتقاطر فلا ان يغسل وتقبل كما يغسل عند
 انقطاعه بعد انزاحه مما ملوش ذلك قولنا في حنيفة واحده
 اكثر الغبار يعبر يوما ومع دور ما تد والشافعي ان اكثره سنوات يومين
 وقال الليث بر سنة سبعون قال اول مستند في امر الصلاة والثاني فيه
 تخفيف وقال الليث بخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة اخرى ومن ذلك قولنا
 الامة الثلاثة امر انقطع دم لتقاطر بلوغ المعانة حار وطها في شرطه
 من غير كراهة مع قولنا احمد ليس له وطئها في وقت لطهر لا بعد ربع
 يوما في اول تخفيف والثاني تشديد ويصح حمل الاول على من كان يخاف
 العنت والثاني على من لا يخاف استبي وقد تركنا من الباب بعض مسائل فقي
 بالاجل ما لم يذكر من مسائل الخيف على ما ذكرناه من رجوعه الى مرتبة اخرى
 والله اعلم **باب** الصلاة على المسنون على الصلاة المكبوتة

في اليوم واليلة خمس وهي سبعة عشر ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم
 بالغ عاقل وعقل كل بالاعتقاد من حبس او فاس وعلى ان كان من وجبت عليه
 من المكسب ثم تركها جاحدا لوجوبها كفر وعلى ان الصلاة من العروص التي لا
 يصح بها النيابة بنموس ورجال يسمى على ان الادان والاقامة للصلوات
 لنفسه وللجمعة مشروعتان واجمعوا على انه اذا انفوا اهل بلد على تركه فعقلوا
 لانه من شاعرا الاسلام فلا يجوز تقطيعه وعلى ان التوقيف يتورع في ادان
 الصبح خاصة وعلى ان السنة في العبد والكسوف والاحتساف ان يقول
 صلاة جامعة وعلى انه لا يقيد الا بما ذكره ان التبع لم ياكل وانه لا يعد نادان
 لمرأة للرجال وعلى ان امة ان الصبي المختار معتد به وكذا من المحدث اذا
 كانت حرة ثم صغر وانفقوا عليه ان ادان وقت ظهر اذا زالت الشمس وهاهنا فصل
 قبل الروال واحصوا على ان اخر وقت صلاة الصبح ملوغ الشمس ينقضي
 على ان تاخير الظهر وقتا في شدة الحر افضل اذا كان يصلي في مسجد
 الجمار عدا ما وجدته من مسايل الاختار والاعتاد واما ما احتجوا به من
 ذلك قول الامم الثلاثة ان فرض الصلاة لا يفسد عن المكلف ما دام
 عقله ثابتا وتوابع الصلاة على نفسه مع نور الامام في حجبته ان من
 عان الموت ويجز عن الامام برأسه يستق عنه لفرض في اول مشهد
 والثاني مخفف وعليه على الناس اليوم سيما وحلما فلم يسلها ان احدا
 منهم من المختصرين في الصلاة ووجه قوله الامام في حنيفة لم يقدم
 من حصرة الموت فصار في جميعه القيد مع الله تعالى فخص من شاعرا
 مراعاة امر الصلاة لان الافعال والاقوال التي امرنا ربنا بالانحسار
 مع الله تعالى فيها والمختصر التي سبوتها في الخصوة وتمكن فيها فصار حكمه
 حكم بولي المحدث وهذا اسرار لا يسطر في كتاب فافهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي من اعمر عليه عرض وبسبب ما يحسب سخط عنه
 قضاء اذان في حال اعيانه من الصلاة مع نوره في حجبته انه لا يجب القضاء
 لا اذا كان الانما يوما ونبيه فقادوه قمارا على يومه وابله لم يجب القضاء
 مع قول حماد ان لا يغا لا يمنع وجوب القضاء على قاتل اوله مخفف والثاني
 مفصل والثالث مشدد فخرج الامري من سبق المزار ووجه
 الاول خروج المكسب عليه عن التكليف في قضاها كان يوما وليلة بخلاف
 ما زاد فانه مشتق ووجه الثالث الاخذ بالاحسان قدر كامل مع
 امكان القضاء تشدد الشارع في الامر ما كان الصلاة ومخبر عن اذيان
 الجسد يوم القضاء وصلايته تافسته فكل من مذاق الائمة ووجه
 باللائق بالاكابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التحقيق
 في عدم القضاء ما هو للعوام وقد كان السبيل يوقد عن احساسه كثير
 فبلغ

فبلغ ذلك الحسد فقال قد ردد عليه فعمله في اوقات الصلوات فلو انهم
 فقالوا الحمد لله الذي لم يجر عليه نسيان في السابعة انهم من نسيان
 قول مالك والشافعي من ترك الصلاة كسلا جاحدا لوجوبها قاتل جاحدا
 لا كفر بالفسق ثم يخرج عليه بعد فله حكم المسلم من نفسه والصلاة
 عليه والوقت والارث والتمتع من مدحبه الشافعي فله بصلاته فقط
 بشرط خراجها عن وقت الصلوة وروى في سنن شافعي قبل القتل فان تأمروا لا قبل
 مع الامام في حنيفة انه يجب ان احدى يصلي وقال احمد في احادي روايته
 وحدها افيها ان يقتل بالسيف ترك صلاة واحدة والمختار عن جمهور
 اصحابه يقتل بكفره والموت يخرج عليه احكام المريدن فلا يصلي عليه
 ولا يورث ويكوب ماله فساد لاوله فيه شددت من وجه القتل والثاني
 مخفف من حيث المحس وعدم القتل والثالث مشدد فخرج الامري
 من بين الميراث ووجه الاول انما لا يقتل احدا من اهل القبلة بدنه عن
 الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام في حنيفة بان الحق جليل
 وعلى تحت العالم الكرم من الاقه مع عباد في القاضي والمطيع وقد
 قال تعالى وان جاحدا للمسلم قاتلها فان السعد داود عليه الصلاة والسلام
 لما اراد بتاعته المحدث كان كل شي يباه بهدم فقال يارب ابي كلما بيت
 شام بيتك ينهدم فادعى الله تعالى ان يبيح لا يقوم علي من سبكت
 الدما فقال يارب اليس كذلك في بيعة فقال بلى ولكن السوا عبادي انهم
 وفي الحديث لا يجز الامام في القتل احدا في امة من ان يجز في القتل
 امة من امة لا يبيح لا يقتل حيا يقولون ان الله اذا امر من السارع واما
 وجه الثالث فهو عليه العبرة على جاست اخذ حل وغلا والعمل به
 راجع الى اخذ الامام لا مطلقا فانه راي فله اصله لا سلام والمسلم
 ذلك تخاف الى العلماء الملاح وجه الله وقالوا قد دعت في الاسلام بغيره
 لاسه حالي راى راسك وان راي الامام ترك قتله ارجح لمصلحة فخرج غلبي
 قتله تركه فافهم من ذلك قول الامام في حنيفة ان الكافر اذا صلي
 العمل والعرض في المسجد في جماعة تحكه بالسلامة الا ان صلي في دار
 الحربة دانت فيها بالمشهاد بين ومع قول مالك لا يحكم بالسلامة الا ان
 صلي تحت اربعة الاس والوان صلي في السمر وهو يحاق على نفسه
 لم يحكم بالسلامة مطلقا سوا صلي في جماعة او منفرد في مسجد او غيره
 في دار الاسلام او غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشريعة من
 الحنف على الضعفاء وقد باع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 لا يزيد علي ثلثي ثمن فقط من المكس فباعه وقال تخفض صوفيت
 سيجلي خمس ان شأ الله تعالى ووجه الثالث في الاخذ بالعزيمة وهو اننا

على دعا تعدد الصلاة على النور سوا كان المراد هذا يوم الحسب
او نوره القلب وهما معاً كما هو الحال على هر لفظة ومن ذلك اعتداد
الامة بالامانة ما اذا بالجنب مع قول احمد في رواية لا يفقد ما دانه
بحال وهي الرواية لمجانة في الاول بخفف والثاني مشدد وكذا القول
في اخذ الامنة على الاذان فقال ابو حنيفة واحمد يجوز وقيل ما لك
واكثر اصحاب الشافعي يجوز كذلك القول في نحو المودع في تركه
اذا تم بصح ادان عند ثلاثة وكذا كذلك يفتن النجيب احمد لا يصح
والاول من الاقول بخفف والت في سيد ووجه الاول منها كونه
ذكرا لاخرنا ووجه الثاني منها كونه في حضرة الله تعالى ولا
يلتزم بالمواقف فيها ان يكون حسنة بحال ووجه اول في المسئلة
انما يتكبر لاذان من شغل لا سلام وكذلك واجب على الامية
وذلك لا يجوز احرا الا على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها
كونه عملا يرجع الى مقتضى حجة على المسلمين وبخلاف في بقية من عا
لاوقات بخلافه لا حرق عليه وقد روى الامنة الراشد وان كونه من
واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدود في صوبه فقه قنانه
الصحة في مروت بهذين كان سبب اذانه ووجه الاول في سبب
النفس كونه ذلك لا بخلاف المعنى الذي شرع الاذان وهو الاعلام بوقت
الصلاة ووجه الثاني منها كونه قطوع حكمه على غير ما شرعت
من عدم الصحة بدخل في عبادة قوله تعالى الله عليه وساد كما عمل ليس عليه
امرا فهو راي مردود ومن ذلك قول مالك والثاني في الطهر
يجب برؤا الشمس وجوبا موسعا الى ان يصير فصل كل شيء من كونه
تخلو قتها الختار عند قول الامام ابو حنيفة ان الطهر لا يتقار
الوجوب بها لاخر وقتها وان الصلاة في اوله نعم تقبل والفقهاء ما يرون
على خلاف ذلك في الاول مشدد من حيث يفتن الوجوب في اول الوقت والثاني
مخفف من جهة تقليد ما اخر الوقت ووجه الاول اخذ في المسئلة
للصلاة من رول الشمس اهتما ما بها ووجه اسما في اسدقيقة
الوجوب لا يظهر الا اذا اصابه الوقت بحرم تاجيرها في الاول حاضر
بالا كما يراى في اشتغالها بغير ولا يبين عن ذكر الله والثاني خاص من له
اشتغال ديني غير ديني عليه دين ووجه ضابطه في طهارة وضارفة
يكسب موثقة ذلك الدين فيهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان
اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظلال الاسواق فيه ما لك ان
اخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقوله اصحاب
ابو حنيفة اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها غروب الشمس

فالأول

والاول مشدد من حيث توجه النظام للمطالع بالمثل اول الوقت والثاني
فيه تشدد ما من حيث توجه الخطاب على المطالع في الوقت
المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث ما غير الظهور في ذلك الوقت
والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزات ووجه الاول مشددة
الاهتمام بامر الصلاة اول وقتها وهو خاص من لا علاقة له بشئ
من العباد والرهقاد والاول خاص من هو دون ذلك في الاهتمام ووجه
الثالث اعتبار العدل من اول الوقت ووجه الرابع ان يتلوه عباد الله
للمحمود لها اذان الخلق الا لله يشهد اول الوقت ويلجئ في الحقيقة بمس
ذلك ما سدد ان الحجاب على العباد كما سياتي بسطة في الكلام على حكمه
الغزاة في السرية والجهزية في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى
ومن ذلك قول مالك والثاني في الكديد ان وقت المغرب غروب
الشمس لا بخرجه في الاحبار غيب ما كوفي الجواز عند الشافعي مع
قوله في حقه واحمد ان له وقتين احدهما كقول مالك والثاني في
في الحد يد والثاني ان وقتها الى ان يغيب السفوف والسفوف هو لخرجه
التي يكون بعد الغروب والاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري
مررتي الميزات ووجه الاول خاص من لا يخاف ذلك كمن صلاته اول الوقت ويادة في
اوعده والثاني خاص من لا يخاف ذلك كمن صلاته اول الوقت ويادة في
المفضل لا سيما ان كان من اهل الصلوة الاول من يدري الله عز وجل
وكذا القول في وقت الغيب فانه يدخل اذا غاب السفوف عنه ما لك
والشافعي واحمد وينبغي الى العجز وفي قول ان العشا لا يؤخر
عن تلك الليل وفي قول اخر لا يؤخر عن نصفه فالاول مخفف
والثاني مشدد والثالث فيه تشدد بد فرجع الامري مرتبتي
الميزات ووجه الاول خاص بالاصحاب الذين لا يقدر رول على تحمل
الخل والثاني والثالث خاص بالامام من الاوليا والعلماء المتقيل
الطلي الاخير فيه فان الموكب/الاهلي ينصب الا اذا دخل الثلث الاخير
غالبا وفي بعض الاوقات ينصب من اول الصف الاول كما يعرف ذلك
كل من كسبه الله تعالى في حماه حتى صار كالملاكمة بدليل قول الحق تعالى
هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من سائل فاعطه ما عاقته الى احراما ورد يلو لا
خفة الخلق ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فادهم ومن ذلك
قول الامية الثلاثة ان المحن ربي فعل صلاة الضحى ان يكون وقت
العباس كان الاسفار فصل وان احبهم ما كان السلسل فصل فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه التفضل فرجع
الامري مرتبتي الميزات ووجه الاول خوف منور المهمة والتوجه لمحصل

فانه ليس على رءس من المثل الا حرم من ايدى وهو خاص بالصفتا ووجه
 الثاني وجود اعداد الالهة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح
 وهو خاص بالدين هم على جملة اتم سجا فطوف فاعلم ذلك فانه يعبر ومن
 ذلك الان في علمه ان يكبر الطهر عن اول الوقت في سنة الحرام على اذ كان
 يصلها في مسجد الجماعة مطلقا الا عند غالب اصحاب الساجي فاسم شرطوا
 في ذلك المبدأ الحار فعلها في المسجد شرطان يقصدوه من بعد ما الاول متحقق
 والثاني فيه تسديد ووجه الاول فتور عزم المصلي في كبري كالانبار
 عليه مناجاة الله تعالى ولذلك كره للعاصي ان يعصى في كل حال بسو حلقه
 فيه ووجه الثاني الماذن الى التوفيق بين يدي الله تعالى مع الصنف
 والاول تقطعا لحاجب تخلق تعالى فان تقدر برأيه تعالى لا يقدر عليه الخواص
 كذلك اخشع الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالناس المعبر عنها
 في رواية بالقدوم امره الله بالاحتياط فقال لو اهل الاصبوت حتى تحذر موسى
 فقال يا خير امر الله شدد بدو من ذلك قول الامام بحقيقة واحدا ان الصلاة
 الوسطى هي العصر مع قوله مالك والشاذ في انها الفجر والاول مشدد
 والساجي متحقق لان الاجلي في وقت العصر بطبيعة الا ان اولها بخلاف
 التخلي وقت صلاة الصبح وثقل التجلي في العصر وامر بان فيه بالحرر
 رخصة وشفقة بنا على الصبح فانه اسرع على النطق والبيان غايابا كسا
 يعرف ذلك ارباب القلوب ترجع الامر الى مرتبة المنزلة وقايد معرفة
 الصلاة الوسطى ان يزيد العبد في الاخذ في اسباب ريادة تحفوز والخشوع
 اكثر من غيرها وكان سيد علي الخواص ربه الله يقول الصلاة الوسطى
 تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لا بد ذكر لا متناهية ونقاس
 عماد تراه بقبية كماله في هذا الباب والله اعلم بانها صفة الصلاة
 اجمع الاية رضى الله عنهم على ان الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول الوقت
 وعلى ان الصلاة اركان اربعة فيها وعلى ان الية فريضة وكذلك تكبيرة
 الاحرام والقنار مع القدر والقرأة والركوع والسجود والجلوس في الشهد
 الاجير وربع الدين عند الاحرام سنة بالاحرام واجمعوا على ستر العور
 عند السجود واجب وانه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على ان طهارة
 العنصر في ثوب المصلي وبيدته ومكانته واجب وكذلك اجمعوا على ان
 طهارة عن الحدث شرط في الصلاة فلو صلى بغير طهارة ففعله فانه
 باطل لا خلاف سوا ذلك الما حاله وقت دخوله فيها او باسأوك ذلك
 اجمعوا على ان استقبال القبلة في صحة الصلاة الا من عذر وهو في
 شدة الخوف في الكوفة وفي نقل المصنوع سفر طوبى اعلى الراحلة
 للعصر وربع مع ثوبه مأمور بالاستقبال حال النوحه وفي تكبير الاحرام

ثم ان المصلي حضره الجماعة نوحه اليها وان كان قريبا منها باليقين
 وان كان غائبا فلا حية ووجه الثاني لا يله هذا ما وجدته من مسائل
 الاحياء التي لا يجمع وحولها في مرتبة المبررات واما ما اختلفوا فيه من ذلك
 سنة العورة قال ابو حنيفة والساجي واحد انه شرط في صحة الصلاة وتكلم
 اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائط مع القدرة والذكر
 حتى لو تغير وجعل مكشوف العورة مع القدرة على السراطة من صلاة
 باطله وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط صحة
 الصلاة فان صلى تكسوى العورة عامدا اعصى وسقط منه الغرض والختار
 عند اصحابه انه لا تصح الصلاة مع كشف العورة تعالى قال اول مشدد ووجه
 ما اختلفوا من اجراء الصلاة مالك ومالك فيه تشدد من وجه وكفى
 من وجه الثاني من التفصيل في رخص الامر الى مرتبة المنزلة ووجه
 الاول كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى تسوا ذب لا يجمع لصاحب
 دخول حضرة الصلاة ايد او من لا يدخل حضرة الصلاة فكان لم يجرم
 بها ولا صلاة فهو كس ترك لمعة من اعضائه بلا غسل او كمن صلى وعلى
 يده نجاسة لا يفيض عنها ووجه الثاني ان لا يجب من الله شي في نفس
 الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين الصلاة من عليه نوحه ولا
 من صلاة العربان واما سنة العور في الصلاة كما قالان قدح في
 في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المواضع التي مع العرف والشرع
 فها قد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله يحب المتقين
 ما لكتاب المائدة للعورة وسبحان عبد علي الخواص
 وحمد الله تعالى لقول لسان حاله من وقف بين يدي الله تعالى ساج
 وبعده يقول تلك الحضرة علي وجه الحديث بالعلم والظر والى ما اتم
 الله به علي من البيات النبوية فها في ١٧ سجد على ذلك وانظر الى ياديه
 تعالى في دخول بيته ومناجاة في له بكلامه مع كوني لا سجد على ذلك
 خلاف ومن وقف بعبادة سنة تحرقه فالحاله بغيره بواجب
 كبران لله انني سمعتم ايضا لقول مروا ما كنتم ان سجدوا
 في الصلاة كما الحرام واخذ بالاحتياط فمذ يكون العلة في ذلك الا بنية
 لادناه الاصل وعدم الكمال اليه فان هذه العلة تنقضي باذا طاعت
 جملة ترجع عليه الحضرة في الحسن والوضوء واما وجه من قال ان
 تستركا رجل فوجار على علم طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا
 العلم في وجوب السراطة سببا ليقوس الى النظر اليه غايابا والا
 ما لا يشبه من كافي الا بعض افراد من الناس والثاني شرط طهارة
 من انني سمعتم ايضا لقول اما كانت الحرم مكشوف وجهها

وكيفية الصلاة وفادة التوطين لله تعالى عند العارفين بقوله
 أحد قسم ان هذه في حصص ^{الله} حفظه فلا يجوز لاحد ان يطرح يفردها
 بوجه من الوجوه كون للمؤمن في هذا النوع وهذا هو لسوء كشفه
 وجنبا ايضا في الحرام في نفسه في حضور الله تعالى الخاصة وكان حكم
 كشف وجنبا حكم الحسد الذي يصطاد بها لطوبى للعالم من حفظه
 التعلق في عظم الحظرم ولم ينظر لوجه الحرمة انما اراد الله تعالى
 التي هي في حضوره ومن اسماها الله تعالى بعمل عن ذلك وانظر في استحقاق
 المقتضى من الله تعالى ومن هذا امرا لعلمنا بوضع التعلق بالمعاني
 على وجوبها حال احرازها بنسبها هو واعلى العوام من المقتضى اذا
 نظرنا الوجه من الذي في حضوره في تعالى في انوار من الله وسمعت
 يقول ايضا ان العارفين ان انظر الى معنى التبرك تسبق بالمشروع
 به على خلاف العادة قائل ما ينظر في حكمه ويطلبها من الله تعالى التي
 وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه يستمر
 ومرد ذلك في الامام ابي حنيفة واتخذ الله بحسن تفهيم الغيبة على
 التكبير بزمان يسير فيقول ما لك والشا في بوجوب قدرتها
 التكبير وانما لا تخزي قلبه ولا بعدد ومع قول الفقهاء اما
 الساقية وسما را رقت الغيبة ابتداء التكبير فانقذت الصلاة
 ومع قول الامام الثوري انه يكفي المقارنة العرفية على المختار
 حيث لا بعد في الصلاة اقتداء بالاولين فمنه مسا من
 بذلك رتبة على الامة فالاول مخفف والثاني مستد وماتهم
 فيه تحقيق فوجه الامر الى مرتبة المبررات ووجه الاول عدم
 وجوب دليل عن الشارح بوجوب معارفة الغيبة للتكبير فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالامر
 ولا يدري هل كانت الغيبة تستد او شاحرا وتعارن ووجه
 الثاني من ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون
 الركوع الا بعد وجود بناء في شخص المصلي انما الاحتياط في
 واقول لها في دهنه حال التكبير ووجه كلام الفقهاء والثوري
 التعلق عت العوام وايضا في ذلك ان من غلبت روحانية على
 منه فشهد عليهم اسلخا في الغيبة دفعة واحدة بالطاقة
 الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه
 لا يكاد يتفعل الامور الاشياء بعد شئ للساقية حمايته بالاول
 خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى ان
 روحانية على جسمانية هو المصلي حقيقة لرحمة الله تعالى

التي

التي لا تقع الصلاة الا فيها خلاف من كان بالعكس فانه معصا صودة
 لاحميه واعلم لك فانه بنفسه ومن كان التعلق الامة علم ان
 تكبيره الاحرام فرض وانما لا يفتح مع ما حكى عن الزهري ان الغيبة
 تنعقد بمجرد السب من غير تعلق بالتكبير فالاول مستند والثاني
 مخفف فوجه الامر الى مرتبة المبررات ووجه الاول ان تكبير
 الحق جل وعلا وان كان موجعا الى الغلب فهو مطروب الاظهار واما
 لسان ترد كثيرا في هذا العالم وتذكروا الدنيا ان تكبروا ربهم على كل
 عظمتهم تخلت لهم وتقولوا الله اكبر وعن كل كبريا وعظمة تخلت لتلوينا
 وهذا لخاصة ما لا يميز من العلماء والاولا خلافا لاصحابه عرفانه رسا
 علم لهم عظمة الله تعالى ما خروستهم فلم يستطع احد منهم التطق وانما
 باب الكبريا الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الخجائب
 واما في عالم الشهادة فبذلك مسعود مجمع اهل الحضرة والاحتياج الى إقامة
 شعا رقتا لعبا من مشهود الكبرياء في كبر الكبرياء فان قال قائل بالحكمة
 في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كما ينبغي فطر بها لك كان الله علافة في قولهم
 ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر عظمة الله عز وجل وانه تعالى
 اكبر من جميع ما خطر بالبال والعلية من صفات العظم ليس من جهة الله
 تعالى بالعباد كونه امرهم ان يخاطبوا بالتعالي لهم يتولم اياك تعبد
 واما في شغف بالكاف وجعل تعالى نفسه عن ما يتعالى له من عنده
 فانهم ما علم ان خلاص العبد ان يخاطب لها مشرعا عن كل ما خطر بالبال
 كما عليه الاكابر من الاولين ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينبغي
 لعظم الله اكبر بل تنفقد الصلاة بكل لفظ ينشئ التوطين ولتختم
 بالعظم والجبل حتى لو قال الله ولم يرد عليه انفقته الصلاة مع قول
 السالكين ان لا تنفقد به ذلك الا يقول الله اكبر فقط فالاول مخفف
 والثاني فيه تخفيف والشارح مستند فوجه الامر الى مرتبة المبررات
 ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك واحد والشارح في
 انه كان يحسن العربية وكبر معربها لم تنفقد صلاة وقال ابو حنيفة
 تنفقد به ذلك فالاول مستند والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة
 المبررات ووجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات ولا فرق
 بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التفسير بما صح في
 التشايع من لفظ التكبير بالعربية فهو ادنى ومنه ذلك قول
 مالك والشافعي واحمد يا شحيا به ربح الدين في تكبير اركوع
 من كون لا يجوز نداء بالعربية والربح منه قوله في حقه
 بانه ليس منه فالاول مستند والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة

البر ان وكذا ذلك القول في حد الرقع فان الى حقيقته جعله ان يحاذي اذ فيه
وما ليد والساجي واحد في الشهور راناه الى حد ومكسبه فالاول مستود
والساجي فيه تحققت فسدته ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رقع
الدين بالاصالة لا للجنة عند القصد وعلى الملك وضع مفارقة حصة
والكفلى كالمقام على الملك في حال ركوعه وكالمردع كحضره فونه في
حال الرقع الى القصد في الاعند الى حال من رقع مديده للاعند الى يقول بانه
ما اذ يرت عن حضرته وانما ذلك امتثال لا مركب وكذا القول في الرقع
في المسئلة الاولى واما عده متر وعة الرقع عند الاستقبال في المحذور
الى الهوي للسمود فلاب ان يكون المذكور غاية المحذور عذ وجل وفي حصة
غاية النقص ثم بعد عز وجل فاعني عن رقع البدن ووجه الثاني في هذا
انه حقيقته الشك واما هو عند تكسيرة الاحرام فلفظ حيث كبر حضر
فكليه مع الصلاة حتى صلاته من غير مقارئة لتعدد الحضر ولا يحتاج الى ردة
وضد الحاجة بالاكابر والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم عذ وجل
من حصة الصلاة خاصة بعد تكسيرة الاحرام واجه ووجه الاول في حد الرقع
ان الاراس محل كبر المصلي كقوله الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في تكسيرة
فترجع يديه بالتكبير اسارة اليه ان كبر المصلي تعالى فوق ما يعقله المصلي من كبر
بالحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني احاديث الثاني
في المعية التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها لمحاكي كل واحد ملازمه وكل
حالها منها يكفي المصلي من التخميد فمن ذلك قول الامام الثلاثة
ان من يخرج عن القعود في الصلاة صلى متبجعا على حية الامن يستقبل
الصلاة فان لم يستطع اسلم على ركعة وسجدة يركع حتى يكون غاره
في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع اسلم على ركعة في الركوع
والسجود او ما يظرفه مع قول اي حصة الله اذا انحرف عن الاما والرجل
سقط فترس الصلاة فالاول مستند في حديث اذا امرتك
يا مرنانوا منه ما استطعتم والثاني في تحقير وجهه ان شعار الصلاة
لا تظهر الا بالصلاة اعيان والقعود والاعمال اطراف فلا عوز به شعار
الاسما المختصر على يديها عن احدهم اسلم ان امر المصلي عن
الايا بالاراس بالصلاة انما ذلك راجع الى عدم القدر به عز وجل كما هو
ومن ذلك قول الامام في وجوب النمام في المديونة على المصلي في سفيته
ما لم يحسن الفرق او دوران الاراس مع قوله في حصة الاجت المقام
في السفيته في الاول مستند والثاني في حصة الاراس في سفيته
التي راسا ووجه الاول مستند في اهتمام ما راسه تعالى بالوقوف بين يديه
وهو خاص بالاكابر الذين لا سفلهم مراعاة الوقوف والوقوف السقوط

عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني في خوف نقض مراعاة الوقوف وعدم
المسقوط المذهب للمسح الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص
بالاصا عروفا واهلها خد هم جالساً قد رغبوا في المشي والمجسور فكان المصلي
اكمل في حصة بعد حضور قلبه مع الله انما انما فاعل ومن ذلك
قوله الامام على استحباب وضع اليدين على الشال في النمام واما مقام
مقامه قول مالك في شهر راناه انه يرسل يديه ارضا لا مع قول الاول
انه يتخير فالاول مستند والثاني وقابله مستند في تحقير راحة النفس
ووجه الاول ان ذلك من صورة الوقوف للمصلي بين يديه سدة وهو خاص
بالاكابر من العلماء والاوليا علا في الاصا عروفا في الاولى لهم حال البدن
كما قال به مالك رحمه الله وايضا ح في ذلك وضع اليدين على اليسار ونحاش
في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج من كمال الاقبال متاحاة
الله عز وجل التي هي روح الصلاة وخفيعتها خلا في ارجاء ما حشاه
ثم اختلص في محله وضع اليدين تعالى في حصة تحت السرة فان مالك
والثاني تحت صدره وتوق سرته وعن احمد روايات اشهر
كذهب الى حقيقته وانما راسا الخزي ووجه الاول حقه كونها تحت
السرة على المصلي علا في وضعها تحت الصدر راناه يحتاج الى مراعاة تمام
لعمل البدن ويذلها اذ اطال الوقوف فوجه الامر الى مرتبة في
الميران فكذلك كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالاكابر
الذين يقدرون على مراعاته من كمال في ان واحد دون الاصا عروفا
في سفيته سيد في عليا الخواص رحمه الله تعالى عن وجه
من قال بعدم استحباب وضع اليدين تحت الصدر مع ما ورد ذلك
من فعل الشارع كون مراعاة المصلي واما تحت الصدر لتعلم
غالبها من مراعاة كمال الاقبال على المناجاة والمجسور مع الله تعالى
اولي من مراعاة حبيبه من المصلي من في عرف من نفسه العجز
عن مراعاة كون اليدين تحت صدره في الصلاة الامع القلة عن
كمال الاقبال عز وجل فانسال بديه تحت اولي وبه صرح الشافعي
وان اسلمها ولم يها فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع
مشي في ان واحد كان وضع يديه تحت صدره اولي وبذلك
حصل الجمع بين احوال الامام رضي الله عنهم انهم في ذلك
قوله الامام الثلاثة باستحباب دعا الافتتاح بعد التكبير وقبل
الفداء ومع قول مالك بعد ما استحياه بل يكذب ويقضي المعداة
فالاول مستند والثاني في تحقير فوجه الامر الى مرتبة في الميران ووجه
الاول كون الاستفتاح كالا شهادان في الدخول على الملوك ووجه

تترويه الحق تعالى عن المخرج حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول
يقول ان التشريع نفع في ذلك المعروف وصاحبه القول الثاني
يجمع ذلك هو قوام نوحهم ليعبر فافهم ومن اذ لك قول اوجبه
بالشركة او ركعة من الصلاة فقط مع قوله الثاني يعني انه يتقو
كل ركعة ومع قول ثالث انه لا يتقو في الركعة ومع قول اربعي وان
سبقت ان يحمل التقو اما هو بعد المرأة فالاول كتحقق والثاني
مستند والثالث فيه حجب والله في الرابع فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجوب الاول حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة
عزمه بطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استقام مضى الى ركعة ذهب
ولو يرجع اليه في تلك القبلة **وجوب الثاني** حتى انه عزمه
حال غالب الناس من عدم تقو العزم في طرد ابليس فكذلك
كاد يعاوده المرة بعد المرة ففتح هذا المصلي الى تحريم الاستعاذه
منه ليطرده عن حضرة وجوب الثاني حمل المصلي
على شدة العزم في القيام الى الركعة وشدة انزال على الله تعالى فيها
وذلك امر يحرف ابليس كما هو متعارف في التواكل فان الهبة
فيها ناقضة والحلف فيها محير بين الفعل والنكث فلو كان ابليس
يحصنه بها بوسوس له بالامحاج بنفسه ورونها بذلك على من لم
يفعل كعمله فاخاج الى طرده **وجوب الرابع** حمل قوله
تعالى فاذا قرأت القرآن على القرع منه وذلك ان ابليس يحضر قراءة
القرآن لانه مشتق من القوة الذي هو الجميع فاذا حضر كاذرنا حاج
للغاري الى طرده للاستعاذه **وجوبه** لكنه استطاعها من
لغظه الثبات ولولاه تعالى قال قرأت القرآن لم يجز العار الى استعاذه
وان كان القرآن فرقانا فافهم فعلم ان الاستعاذه في اول الترتيب
الاولي فقط لخاص بالاكابر الذين احل استعاذه لخدمهم من الشيطان
مرة واحدة فمره فلا يقرب منه حتى يبتعد عن الصلاة والاستعاذه
في كل ركعة خاص بالاصاغر والعزم الذي لا يقرب احدهم على طرد ابليس
تعد اول الصلاة الى اخرها بالاستعاذه الواحدة فلو كان امرا لا
مثل هذا بالاستعاذه في كل ركعة لمعازرة الشيطان له المرة بعد المرة
ولان قرائته في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود المرأة فانها قرأت بعد
بعد طول ونون وقد قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من
الشيطان الرجيم فكان في ذلك حمل بالاحتياط فان قلست
فما الحكم في الامر بالاستعاذه من ابليس باسم الله ومن غيره من
الاسماء الا لله فله كذا حكمه **الجواب** ان حكمه ان يكون

اسم

اسم الله اسما جامعاً لخصائص الاسماء لا لله كلها وابليس عالم بحضرات
الاسماء فلوانه عالم العبد بالاستعاذه بالاسم الرحمن والمنتقم مثله
لا في ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواصف او المجد مثله
فله كذا يشد به لعل ابليس قلب لعبد بالاسم الحكيم
قال فيجب ان ذكر بليس في تلك الحضرة قد رتب في سره حفر
الله عنه في الجواب **انما** من الخف تعالى بذكر ابليس الكف
في بلد الحضرة ما لفته في الشعة على من وسوسه التي حرج من
حضرة شهيد بالخف لئلا يلهو لاهده بالشفقة كما كان امرنا في كبر
هذه اللعين في حضرة الطرد من ياب دفع الاشد بالاخف قال فيجب
كيف كان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذه من ابليس معصوم
الجواب انه معصوم من الذكر بوسوسه لغير حضور
فكما اشار اليه قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الا ان
تقضي الى الشيطان في اميعة لا يسلط شي معصوم من تحمله
بوسوسته لاس وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب التوسل لله
سواء كان اكابر واصاغر بدم عصيته وكذلك لغف الاية على استجاب
الاستعاذه من كونها مرة او اثنتين مرة احتياطاً لله من ذنوب
الله عن ائمة ما كان استغنى عن هذه الامنة من وسوس
سيدى عليا الحق من رحمة الله بقوله وجه من قال من لا يات
المصلي يستعيد مرة واحدة في الترتيب والاولي احسان النفس
به وانه من شدة عزمه بخدمته الشيطان من اول مرة ولا يعود اليه
ولو ان ذلك المصلي قال كذا الامانة ابليس يعاوده في المرة بعد
المرة لا لاستعاذه منه في كل مرة لانه انما احتياطاً وهذا هو وجه
من قال من لا يات به سعد في كل ركعة وبس هو قس في حق ذلك المصلي
فالله وتامل في هذا عمل بالاكابر في كذا سوته حصل جمع بين
اقوال الائمة واسمى الطالب بمعرفة عن نصيبوا عنه من الله والله
اعلم ومن ذلك قول الشافعي واحمد في الركعة في كل ركعة لصلوات
لخص مع قوله اي حقيق اما لا يجب في الاول فقط ومثوله مالك
في احدي روايته ترك القعدة في ركعة واحدة من قبله سجد
لهم واحدة بالاصح فالاول منه روايت في فيه تخفيف
والثالث منه تشديد برفع الامر الى مرتبة من وجوه
الاول الاساءة والاحتياط وهو خاص باهل التفرد في مسئلته
فتصرا في كل ركعة بجمع عليه على الله تعالى الذي هو صاحب كبر
او القرآن مشتق من القوة الذي هو الجميع كما هو في قوله لشارع

في كل ركعة فان ذلك لتشرع لانه راس من اجتمع يقبله في ركعتين
 سورة مدثر الى اخر صلاته فلا يجاز الى قرة حمدة ووجه
 الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة اذ كانت رابعة او ثامنة
 فكان الباقي كالسنة نحو سجود السهو والله اعلم **ومن ذلك**
 قول الامام الى حنفية رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على
 المأمورين بها او سراً بل لا نس له القراءة خلف الامام بحل وكذا ان
 الامام مالك واحمد لم يجز القراءة على المأمورين بل كره مالك للمأمورين
 فيما يجزئ الامام سورة سمع قرة الامام ولم يسمع واستحب الامام في القراءة
 تخافت فيه الامام وسمع قول الشافعي يجزئ على المأمورين القراءة على سرية
 الامام كرماني الجمهور في ارجح الغولين وقال لا يصح والحسن من صانع القراءة
 سنة فالاول مختص بالشاب والراعي في كتابهما عيني واما الثالث فمستند
 بارجح الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ماورد من قوله
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام بعد له الامام له قراءة له وذلك
 ان مدار الشارع من القراءة جمع قلب المصلي على تهود ربه وذلك حاصل
 بسماع قراءة الامام حشاش حيث اللغة ومعنى في حق الاكابر من حيث
 السويات في الباب من الامام اليه ووجه استخفاف احمد
 القراءة بتخافت فيه الامام بعد الجمهور بقوله تعالى واذا قرأت
 القرآن فاستعذ به فتخرج القراءة الصورية فانه لا يصح السماع
 فيها والابن حاتم فكانت القراءة خلف الامام فيها اولي واما وجه
 من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث تفصله بينه وبين الله
 بالغلب كما عليه الاصاغر والاكابر من ولولم يسموا اقرانه كما هو واما
 وجه من اوجب قراءة على المأمورين ولاخذ بالاهوط من حيث انه لا يجمع
 للمصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقرانه هو وهو خاص بالاصاغر
 من اهل الفرق واما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبني على ان الامر
 بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في حقه حديث لا صلاة الا
 بفاتحة الكتاب اية كاملة بطلان صلاة الجاهل المصحف الا في المسجد
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في اشهر آيات غنة انه يقيد
 القراءة بالفاتحة في كل صلاة وانه لا خرف للقراءة بقيد هاتج قول
 ابي حنيفة لانه لا يتبين القراءة فالاول مستند خاص بالاكابر والثاني
 مستند خاص بالاصاغر ويصح ان يكون الامور بالعكس ايضا من حيث
 ان الاكابر يجمعون بالقلب على الله بما يشي نوره من القرات بخلاف
 الاصاغر اذ القدر في اللغة الجمع تعالى ترائنا في الخوض اذا اجتمع وايضا
 ذلك ان من قال ينبغي الفاتحة وانه لا يجري قراءة غيرها قد راعى ظاهر

الاحاديث

الاحاديث التي كادت تسلك حد التواتر مع تأكيد ذلك على التواتر والجمع
 وانما دللنا على خاصية كالاكابر لا يحتاج معه لجميع احكام الخرافات
 من اهل الكوفة وكما به قولهم يفران من حيث الثواب وفيهم جميع
 احكامه ولذا لم يثبت ام القورات ما لولا ويعظم دليل على وجودها ونفوذها
 حديث مسلم مرفوعاً يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين
 عبدتي نصفين ولعبدتي ما سار يقول العبد محمد بن ربه العبدان
 فيقول الله تعالى احدي عبدتي الى اخره فانه قسرت الصلاة بالسواقة
 وجعلها حراماً واما **وجه** من قال لا يتبين الفاتحة بل يجري
 ابي يبي قراه المعبدان العبدان فيروا العبدان كل من حيث هو مخرج الى الصلوة
 الحق بطل ولا ينافي في صفات الحق بل كلها متساوية لا يقال رحمه افضل
 من محضه ولا عكسه من حيث الثابت بالذات وما انشأه في ذلك
 راجع الى ما يتفق بالخلق من حيث النعم والعذاب **وقد اجمع**
 النجوم على انه لا تصح في الامور الالهية فاما ان الله ظاهر قوله تعالى
 وذكرا من ربه فيصاير فان قيل قد ورد تفصيل بعض الايات ونور
 علي بعض فها وجد ذلك فالجواب **وجه** ان التفصيل في
 ذلك راجع الى القراءة التي هي محكومة لا الى ما في الذي هو قد تم نظير
 ما قاله الساقية لانا نولوا في الركوع والسجود الذكوات فان قولنا
 ذلك الذكوات تفصيل من قراءة القرات فيه بل ورد النبي عن قراءة القرات
 في الركوع وذلك من حيث ان القاري يتأنيب عن الحق تعالى في تلاوة
 كلامه ولكتاب له لعل الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الركوع كما قال شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله فعمل من جميع ما ذكرناه
 ان طر من اعطاه الله تعالى بغيره على استخراجه احكام القرآن
 من الفاتحة من الاكابر والابا عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة
 ومن لا تلاوا حديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمود على الكمال
 محمد صاحب هذا القول كما في غلاة سورة من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا صلاة لجاهل المسجد الا في المسجد فان مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة
 الكتاب على حد سواء **والله** سمعته سدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول مد بكت الله الاكابر لا طلاع على جميع معاني
 القرآن الطاهر في كل ركعة معاً واذك كله يحصل الحكمة في قراءة
 الفاتحة فلهذا قرأوا ولم يكن الاصاغر يذكرونهم عن مثل
 ذلك فكلام الائمة الثلاثة لو ثبت القاتحة صلاة المأمورين تخفيفاً
 عنهم فكيفهم ويقدم معاني القرات منها كما ان قراه عمداً تخفة
 قد يكون تشديد على خواص ايضا من حيث تكبيرهم مع القلب على

الله تعالى بذلك لا بد ليس بام الغراب كالفاتحة والغالب فيه
 التفرقة **ومن** ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك ان السجدة
 ليست من الفاتحة فلا يجب مع قول الشافعي واجه فتجب وذلك
 القول في الجهر بها وان مذهب الشافعي في الجهر بها ومذهب ابي حنيفة
 الاسرار بها وكذلك احمد وقال مالك يستحب تركها ولا اقتراح في تركها
 لله ربه العالمين وقال ابن ابي ليلى بخير وقال النخعي الجهر بها بدعي
 فرجع الامراء الى مريتي الميزان **ووجه** الاول في المسئلة الاولى والثانية
 الاباع فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها مع الفاتحة تارة وتركها
 تارة فاحمد بن محمد بن بكيفه من احاديث الحائليين وفي ذلك تشريع
 لا كما يروى ايضا فتركها ككثير من اصحابه رفع يدها حتى يدخل في
 الصلاة وكان متاهدا للحن في قائل يتلى في الجهر بها فيكون لا سم لذي هو
 متاهدا واهل الجاهل **ومن** لم يتلى في الجهر بها فافتى في ذلك لا سم تزييد
 بن عبد الله صاحب الاسم كما ورد في بعض اقصاها الرضا تارة اذا لم يتركها
 قال لم اسم فاحمد بن محمد بن بكيفه من احاديث الحائليين وفي ذلك تشريع
 لم يسمعهم ذلك في سفره فقال يذكر الله تارة اذا لم يتركها في
 الجهر بها والفقير وذكر الله افقتل كل شيء وعسى ان انا لم يسمع
 في تركه ذلك قول الشافعي رحمه الله حين قالوا اني نزلت في تركه
 ان الله تعالى ذكره لان الذكر لا يكون الا مع الامر حال الجاهل عن سئل
 المذكور في ثمانية الشافعي الاحضرة الشهود لا يصح التي لا ربي الله
 تعالى فيها ذكر اننا نقرأها لله تعالى في مناجاة من يتركها وحقق
 الحق حضرت سهراب وجرس لشد ما نظروا اهلها من الجهر والهمي
 قال تعالى وخضعف لاصوات بلرحم ولا تسمع الا بها **وسمعت**
 اخي افضل الدين رحمه الله يقول الذكر كمال اللسان مشروعا لا كما يروى
 لا يجب العضة لا يترفع لاحد ولا يترفع فلا بد من حجاب كلفه يوي
 فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتابي **وسمعت** عليا
 اخي من رحمه الله تعالى ذكره انه تعالى في علي بن عيسى ذكر لسان وودكر
 حضوره كما ان ترك الذكر على نوحين ترك من حب العقلة وترك من حب
 حضوره والذهنية فالاولى من ان ذكر في معصوم والثاني فاضل والاول
 من تركه مذموم والثاني في محذور وقيل لذي حليا عليه قول الشافعي
 انما **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول في كتابه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في سجدة لا يقرأ في سجدة ولا يقرأ في سجدة
 الا في سجدة شريفة لم يسمع احد من اهل البيت ولا في سجدة ولا في سجدة
 حاصره ربه على الدوام ان كسرة وحاصره ربه **وسمعت**

سيدي

سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو ان الله تعالى مرارا
 يا جهر يا لفرات والاد كارد او تفوا من بد به في الصلاة فاحمد
 منهم **وسمعت** المسئلة لاهل تلك الحضرة ولكن ربما يحكي له الحق تعالى في
 بعض الاوقات بما هو موقوف على قننه فيخرج عن الجهر بالسلم او تركه
 فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما النبي ليس من قام
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي انه يتلى في العزاة بالاخفاء
 والاطهار والنجس والتدريس والادغام وخوف ذلك مع قول بعضهم
 ان ذلك لا يتلى في الصلاة لئلا يسفل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة
 الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامراء الى مريتي
ووجه الاول لا يباع بلعه لمن يفهم اللغة التي انزلت وتلك قال بعض
 اصحاب ابي حنيفة انه يبيع رجوعه اليه قول صاحبهم وانه سبحانه اعلم
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة لو قرأ في صلاة من المصنف بطلت
 صلاة مع قوله الشافعي واحد في احد في حديثه رواه انه ان صلاة في سجدة
 ومع قول مالك واحد في الرواية الاخرى ان ذلك بخلافه انما يتركه
 العز بضمه فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مقص
 فرجع الامراء الى مريتي الميزان **ووجه** الاول اشغال المصلي بالسر
 الى الله تعالى عن كمال مناجاة الله تعالى وهو خاضع بالاصالة
ووجه الثاني كون ذلك لا يتلى عن الله تعالى وهو خاضع
 بالاصالة وانه يتلى عن كمال الصلاة ولكن سأل في العمل فيه لكونه
 من متعلقات الصلاة **ووجه** الثالث كون الشافعية محققا لما فيها
 بدليل جواز تركها بخلاف المريضة فاحسن العلماء في ترك ما يتشغل
 عنه الله فيها **ومن** ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يقرأ بالثاني
 سوا الامام واما يوم مع قول احمد والشافعي في ارجح قوله انه يقرأ
 به الامام والثاني يوم ومع قول مالك يقرأ به الامام وفي الامام والثاني
 عنه فرجع الامراء الى مريتي الميزان **ووجه** الثالث فيه كسر يد
 لمست من الفاتحة وروى ما توهم بعض العوام انها من الفاتحة
 اذا جهر بها فكانت عند من الجهر بها او لم يسمع صاحب هذا القول
 اللهم الا ان يكون المأمون كلام عالمين بانها ليست من الفاتحة
 ما كان الصبي يتعلمها فلا يابى بالجهر بها وروى في المشوع
 على المصلي حين انما يمين فاكفي بالثاني يمين يمين **ووجه**
 الثاني ان الجهر باليمين فيه الظاهر في حاجة الى قبول الدعاء بالحق
 الى اطراد المستقيم **ووجه** الثالث ان الامام اخي حشوفا

من المأموم ما زاد على الإمام أو لا سم على المأمومين فعليه من التعليل بعدم ما
 الله مومين قلنا ذلك خلقه عليه الإمام في إحدى الروايات وفيما
 إحدى الروايتين لا يلتزم فافهم فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة "وتشترط
 الأرح من قول الشافعي في ذلك لا حرج فيها شئت لمحدث صل في ذلك
 قال الأول محقق والثاني مستند مخرج الأمر إلى مرتبة المأمون الأولين
 فإذا قدر الإمام السورة بما يبدد همتا وعلم جنت النفس من الحنكة
 لا مورا حوا لها نصار وفعا عا يبدد الله تعالى حسا بلاروح فلا تنقل صلاة
وجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم
 وهو كما هو بالأثر لا كما تروا من إيراد دور بطول الإمام في القراءة لا حضور
 وخسوعا فكان صلى الله عليه وسلم يخففه بأزلة مراعاة الحال الأصا غير
 ويطول الأخرى مراعاة الحال الأكابر تشرب بالآفة ومن هنا تقدم ذكرنا
 تحقيق لمسا في قول من قال بتطول القيام أفضل من تطويل الركوع
 والسيحود مطلقا وحكمه فان ذلك الحق يتخصص في كان صغيف
 عن تحلل التيمم الواقع في الركوع والسيحود كان طول القيام في حق
 أفضل كما ركع وسجدت خلفه عن كان قويا على تحمل التحللات الواقعة
 في الركوع والسيحود فخرج الله الآية في تخصيص المذكور قال من قال
 من أنما حرم طول القيام أفضل مطلقا هو في حق الأصا غير من قال
 تنزه الركوع والسيحود أفضل هو في حق الأكابر تركه واجتراح ذلك ان
 القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسيحود فان
 العبد لما أطال مناجاة ربه بكلامه حاء القيام لأجل له بآفة تعظيم وطمع
 من الحصر في الآية فخصه ثم ترك نفس الله عليه بالركوع تحلي من عظمة
 الله تعالى إمراد أن يدعى بما كان عليه حال مناهة في القيام فحرم الله
 بالامر برفع ما راسه من الركوع ليا خذ في التناهي إلى تحلل عظمة
 الله التي تحلي له في السجود لا ذلك الترفع لربا باب جنبته ولم يستعمل
 السجود ثم لما سجد جعلت له عظمة أخرى اعظم مما كان في الركوع اقتر
 الله برفع رأسه راحة له ليحس من السجدة راحة وبأخذ الراحة
 وقوة على تحمل تحلي السجدة الشائبة وذلك لأن من خصا بص
 تحليا منه الحق أن السجود في السجدة الشائبة اعظم من الأولى
 في الشائبة اعظم من الشائبة وهكذا تركه لك من التنازع وجعلته
 الاستراحة بعد الرفع من السجود راحة بالمصلي الخفيف ولوانه امره
 بالقيام عقب رفعه من السجدة الشائبة من غير جاوز راحة
 لكل ما لا يطق هذا حكم من كان يصلي الصلاة الحقيقية وإما من كان
 يصلي الصلاة العادية فلا يلد وق شيئا قلنا ويكفيه قبل ذلك
 علي

علي وجه الثاني بالشارع صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول من راحة الله تعالى ما عبد عمر بن الخطاب في قيام
 في سجدة بين يدي يهرين أطالته الركوع والسيحود ومن تخفيف القيام
 فمن لم يقدر على طسه فالركوع والسيحود بين يدي له تعالى فهو ما يوطئ
 القيام وتخفيف الركوع والسيحود وما قدر على تكثيفه بين يدي تعالى في
 محل الترفع في الركوع والسيحود فهو ما حارب طوطه الركوع والسيحود وذلك لتخفيف
 بطون متناهيه ربه ويكون له وقت لا يمر بفساد ولا خوار له يسكن فيه أعصابا
 لذلك تعد يكون ذلك آخر جنما عليه عليه ربه حاله كما قال وقد استجبت
 في علي موه طيبة ربه عز وجل فقربا سال الله تعالى وكنته كلما يذكر في واقع من
 يديه أو رآه أو ساجد أحسن تدبيره يدوب الرضا على العار وكسب الله تعالى
 من راحة الله عدم صافي لدمعه عني النبي وسمعت سيدي عليا أفضل
 أبي من راحة الله تعالى يقول الحجاب لم يفتد من شهودا حتى تغاي راحة
 بالعاجزين وعذاب علي العارفين قالنا جريستهم في حال الحجاب
 والعاد به يعذب به النبي وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه
 الله يقول من راحة الله تعالى بعد المزمع حطوا الأكران على طيب
 حاء تركوعه وحال سجوده لأن تلك حصة باب فوسين بحكم الأركان
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما لك أحد تحلك للملك فيها أو بقدر على تحمل
 النجى الذي باهرار كان العبد في تلك حصة فإذا أراد الله تعالى
 راحة بآفة في الحصة حطوا الأكران من صراجه الحجاب عن شهود
 بك العظمة ولولا ذلك لخطور رعبا داب عظمه وطمع وتفتطعت
 مقاصله أرا محمل لكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد الغادر
 الجليل رضي الله عنه سجد فصلا ويصلي حتى ما فطره على وجه
 الأرض فآخذها سيدي عبد الفتاد ر نقطة ودقته في الأرض
 وفارسحات الله رجوع إلى أصله بالعلي عليه انتهى **ويؤيد هذا**
 الذي قلناه ما ورد في بعض طرق لحادثته لا سيما أن الله
 صلى الله عليه وسلم لما دخر حضرة الله الخاصة به وأرعد
 من تهيبه الله عز وجل وصار يتمايل بتمام السراج الذي هب
 عليهم البرق الطيف الذي عليه ولا يطيعه منهم في ذلك الوقت
 صوت أبيه صوتا في يكر رضي الله عنه ما يجد قصب أن راحة
 يصل موانه تعالى لا يتقبله شأن عن شأن فاستأمن صلى
 الله عليه وسلم بعد ذلك الصوت وأزال عنه ذلك الاستعانة
 الذي كان يجد في نفسه وعبر بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
 يصلي عليكم وملائكته وصار يتذكر ذلك وكان في سماع ذلك الصوت

تتوحيه وتاكيد الرسول صلى الله عليه وسلم انه اشد الناس تحملا
 بالملكات الحق جل وعلا فانه الى الحضرة واما الحضرة واهلها
 واشد الناس معرفة بمعية الله تعالى وسبحته **سبحه**
 عبد الغفار الذي شطوطي رحمه الله يقول لا يصح الاسم بالله تعالى
 لا نقفا المحاضرة بعينه تعالى ومن العبد واعيا ما بين العبد
 حقيقة بها من الله لا ما لله تعالى في كنهه بنور الله تعالى عما له
 وتغصن بياض الحق لدقان من خضاه يصح خضرة التقريب اليه
 والاطراف والنظم وعدم الادلال على الله وكل مقام القدم
 ادلا على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محجوب بسموه
 الف حجاب انتهى **وسبحه** سيد عليا العواصن المرضي
 رحمه الله تعالى يقول طول العتامة في الصلاة على العارف اشد
 من صوته ما يستوي كما في العتامة من راحة الحجاب والكبر وعدم
 الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان احدا من الاكابر اطل العتامة
 فهو لتكرع لغزوه الضيق رحمة به والافا اعتقادنا اننا اكار
 لصحابة والتابعين والاعية المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام
 باقي الاولين يبعثون وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع وسجدة
 تقوم احدهم بثلاث الفرات او نصفه او ثلثه او باحدة او كل في
 مقام ركعة واحدة انتهى **وسبحه** سيدي علي الشيباني احمد
 السطحي رحمه الله يقول من اوليا الله تعالى من رحمه بالحيات ولو
 انه شق له عن عظمته تعالى لما استطاع ان يغف عن سيدي الله
 ابد فهو صاحب في امور الدنيا فاذا استخضر عظمة الله صار مجتهدا
 لانني لست في تحدي الناس من امره حين يرويه صاحبا في امور
 النساء لا يروونه نصلي ركعة فقلت له فاذا صحت من ذلك الحال
 فعلت بحسب علمه فضا الصلاة اذا قدر على فعل ذلك ولجب انتهى
 فاعلمه من وتامل فيه فانك لا تكاد تجده في كتاب ولا على حصص مقام
 الحضور مع الله تعالى في الصلاة على شئ من صلاته وان كان يخرج
 من الدنيا ولم يفلح في صلاة واحدة كما ذكرناه ونكتي جهرات شكر
 سماعك لحوال العارفين وحسب ربه رب العباد ومن ذلك انما الامير
 علي بن ابي طالب اذا حضر خطبة بسم الله الاسرار استوفيا بين يديه
 لا يجعل صلاة له الا فها حكي عن اصحاب ما انك اذا تعدد ذلك نطقت صلاته
 قال اول تخفف والتأني مشدد فارجع الامر الى مرتبة المبرات ووجه
 الاول عدم ورود حديث صريح بالشي عنه **وحده الثاني**

عصوه قوله صلى الله عليه وسلم لا عمل ليس عليه امر يا فهو ردي لا يقبل
 من صاحبه لاسيما ان تعلم ذلك في من مخالفة للشارع والمخالفة
 القطاع وصلة الفاري فقامت الفاري المذكورة بمعنى الصلاة وانه
 لم يصل فاقم **وسبحه** في ذلك قوة ما انك والتماني باسحاب
 الكبر فيما يحرمه مع قول الجدار ذلك لا يسحب ومع قول اي حنيقة
 مضمون خيرا ان ثنا جهر في سماع نفسه وان شاع سمع عن غيره
 وان شاع شرا لا اول مستند والثاني فيه تخفيف والتأني تخفف
 فارجع الامر الى مرتبة التبرك **وحده الاول** المستود على
 القوة على تحمل تلك العظمة الى تحملك به حين قراته كما علمه لعمري
 قد تكلم به **وحده** انك ان تهرم قدرته على تحملها فم يغير
 يحرم بالعروة من سعة ابيسة **وحده** الثالث عدم ورد
 امر به بغير اذنه وكان الامر زاحما كدوره لصلي واختاره فان
 قاله قال بل فما الحكمة في الجهر بغير ان عمن الصلوات دون بعض
 ورثة انكم من الركعتين الا وسن في الجهرية دون ما بعد هرا فالحق
 انك تبايع لتقل على كما فديناه وخففت على القلوب في وقت
 ذلك الصلوات او الركعة او الركعتين فان تحملنا لهما انقل من كل
 الليل كما تكلمين بما لا يطاق عادة لتقل على فيه فان قال قائل
 ان صلاة بحجة وصلاة الصبح والعبد في النهار ومع قول قائل
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر قريبا اذا كان اماما وفيه اللوم
 صلى الجهر بالصبح فالحق **سبحه** انما كان صلى الله عليه وسلم
 يجهر بالصبح لان وقته يرتفع له وجه اي انهار ووجه الى الليل اما
 وجه الليل فهو بالنظر بالمر من القراءة فيه واما وجه النهار فلا الشوط
 الامساك عن الحفظ ان فيه للصائم من صلوع النحر وبضا فانها او صلاة
 يستقبل العبد من صلوات التبرك بعد التوم الذي هو حق المرات
 فكانت يفتي وحلى حلقا حديد انك تفت فوزه سترده لم يخاطب
 لغف الخوف والصبايع ولا صنف بارك بامواحي ولسولات
 وانكل الشهوات قد تدل امر باجر من ايصح ندرته عليه وعلمه
 روحا نبته على جسمانية من الخلاكة **وسبحه** سيدي
 عبد القادر دلا شطوطي رحمه الله تعالى يقول ان الله تعالى يحب
 اهل الصبايع والخوف من كمال جهوده في التبرك كما يستصاع اخدمتهم
 ان يعمل حركته ونطقت مصاح النبي من ولدك شترع لهم العروة
 في صلوات التبرك سراج رحمة لهم فما فذر عن عمل الخوف مع عدم
 الحجاب الاقرار من الاول اني واما الامام واسبق في حجة والعبد

فامر بالحق فيها بعد رتبة على ان ياسبها سبه بكثرة الخلف نذير محض
 هاتين الصلواتين عادة تفرك على ذلك الحجاب مشهور الحق على الصلوات
 الواجب عليه في الجمعة والسجود او يكون الخلف نذير محض الامام في الصلاة
 الصلواتين يا اخوة من حيث ان باب المشرع في الامانة على عالم
 وواسطه في اسماح المأمومين كلامهم وكبيره وحيله ولغير
 ذلك من الاسرار لا يذكر الامانة لاهلها ولا يدرسونها في سبيل
 من الامام فان لم يكن فلو كانت اركانها الاخيرة من العترة والركعة
 الثالثة من المغرب سراسع ان ذلك من صفة بين والصلوات بدل
 خفي فالجواب فان كان ذلك رتبة بصفة الامانة من
عنان على الحق تعالى غروب الجوارح على عيني ولو لم يكن
 علي فلو لم يزل يدرهم اخذ ذلك لا عظمة تبه تنكشف بكونهم
 بسا هدمي يكون الصلوات في سائر بعد اعل من الصلوات في اول ركعة
 وهكذا اولوات الحق تعالى كلهم بغير في ثالثه المغرب والاخرتين
 من العترة ما يحزن واعني ذلك في غيرهم من العترة التي لا يطبقون
 فان قيل فما الحكمة فيمن قد ركب على الصلوات في الركعة الثالثة من
 للمغرب في الاخرتين من العترة فالجواب فان ذلك رتبة
 في ذلك لان السارح جيل ذلك كائنا بطيعة الصلوات وخفية وعنده
 حال غالب الناس لا يفر من الساس وقد جعل الصلوات المفضل للصلوات
 في انشاء ركعة سرية وتجله في لادف سراسع الستة والصلوات
 لتصفق ويؤيد ما ذكرناه من ثقل الجوارح والعبادة كما طار بعد
 الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع بعد ذلك فاضال الوقوف
 بين يدي ملوك الدنيا من خفته الهنا قرره سري
 الخواص رحمه الله في معنى قوله تعالى المسكر على وزر المسكر من ان ينادي
 انما هي نفسه المسكر لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن من شاولي
 كلما انكشف له الحجاب لان الحق في ذاته لا يتكبر لان ذاته تعالى
 وصفاته لا يفضل الزيادة كما لا يفضل النقصان وانما الزيادة والنقصان
 راجعة الى شهرة العبد بحسب قرينه من حضرة الله تعالى وبعده
 عنه نظير شهرة العبد بطل ذاته في السراج فكما قرب منه عز وجل
 ظلمه وقرب السراج بين شهوده وكلمه بعد عنه صفر وسمى
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول بحليات الحق تعالى لعلوب عباده
 لا تضبط على حاله من اكدنا واصاغرنا لا يطبقون معه الجهد
 فلذلك رحمه الله لاخذ بعد هراهم بالحر في بعض الصلوات
 والادكار ولولاه تعالى كان امرهم مع تغلر على لما اطاقوه

اسما

لا يباي حق من انكش حجابهم من قبل العارفين وشهدوا حجاب الله
 تعالى وعظمته وعدم ذكر الحكمة في الجوارح في اولتي المقربين والوشا
 ونحو الجحفة والعديد ولان الصلوات هي الصلوات والصلوات
 والعبادات فلما فيها من كثرة الاستغناء من كثرة الجحفة عباد
 فلم ينكشف لهم عظمة الله تعالى كذا تك لا تنكشف في الذي يقع
 للعارفين اذ الصلوات منفردة او تكون سببا في باب صلاة الجمعة
 ان احوال مسر وعنتها في الباطن يفرقون المصلين على الوقوف
 بين يدي الله تعالى وكان الحث على الصلاة في جماعة رحمة بالامة وسفوة
 عليهم ليدرك تلك الصلوة كاملة من غير ان يفرقوا عن شئ منها فان
فان فلم قلتم يا مستجاب الاستعداد رتبة كسوف الشمس للاكاس مع قرونهم
 على كل حال على السارح فان كان ذلك رتبة بصفة الامانة من
 كما لا يصح لما فيها من انكش بغير نذير من لايات التي يكون الله تعالى
 بها عبادته فكان فيها تذكيرا في الله تعالى على كل حال في النهار وايضا في
 الاكاس ما موروث بالتشريع لاهم في اليك وكوفي والخشية من الله
 فاسم بغيرهم ذلك في قلوبهم كعملوا فيه لتقيد قلوبهم على ذلك
 وعبيد نجح قول عبيد الله من عصر فان لم يتلو فساكر في حق
 لعارفين الذين هم ارباب لا مطلقا فقد علمت ان عدم ذلك في الاكاس
 بل هو في صلاة كسوف الشمس ايا هو كظم ما عفي لكونهم زيادة
 على التفتي اليها ومن هذا علم حكمة بغير كسوف القمر وان كان كسوف
 من الايام التي يكون الله بها عبادة كذا تك لانه سلكي المفضل خفي
 بالستة بصلواتي اليها راو لصفق اسه عابده الشمس فانه نور القدر
 مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وبضا ملتجى
 الحق تعالى باللفظ في البيل بدليل قوله في البصق الشا في من الليل
 من سائر ما يخصه سره هل من تأيب فاترمة عليه هرس منتفزة فاعلم
 به من مثل فاعا فيه وما قال مثل ذلك عبادة لا بعد ان نولهم
 على خطاهه واستمرع اليه سرا وجهه فان سمى
 سيدي عبد القادر كذا سطوطي رحمه الله تعالى يقول بحليات الحق
 بالعصمة في هذه الدر من وجب بالصف ولولاه تعالى على الجلال
 الصلوات لما اطاق احد عمله انتهى فان فان فلو طلب
 الجهر من الامام في صلاة الاستساق فمع ان عدم نزول المطر واصلوع البيل
 مثلا ما يخوف الله تعالى به عباده فالجواب فان ان سبب
 طلب الجهر بالقراءة فيها اظها بالدلال والخضوع لله تعالى وايضا فان
 الناس مضطرون للتسقي والمصر الاخر عليه في رفع صوته بطلت

ولا يعقبا بها لقدره في ذلك فهو كالذي يصبح ويسميت اذا صر به
 حاكم وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نولا
 استعمال يتلوه غالب الناس يا موزع شيهم لما موزع خشيته الله
 تعالى به عظم ما جعل لقلوبهم في صلاة المسارقات قلت
 فما وجه عدم طلب الجهر من صلاة الجنازة لبداء وقتها مطلقا عند من لا يرى
 الجهر فالجواب انما لو طلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة
الجنازة كما هو موافق لما عندهم من مشقة يحزن على الميت وشو جوع
 لاهله وذكر الموت وانفوان معروف بعدة وذكرك كائنا استند في مسي
 مع الجنازة السكونت رحمه الله ما ينبغي بها فيكون كلهم بغيره
 وذكرك جهرا يستقر عليهم ذلك وحاشاه من تكلم الله به بما يشق
 عليهم واما نسب اهل علمنا وتوفي عدم الادكار على الذكرين فاما نفي
 بوقوع الصور حين غلب على الناس نزاع قلوبهم من الميت واحياء
 واشتغالهم بحكايات اهل الدنيا حتى ربما صكك حدهم وهوم الجنازة
 فلما راققوا الناس في ذلك افرقوا الناس على ذكره وراوا هذا الجمل خير من
 اللغو وسبق من استأجر افضل الدين رحمه الله يقول انما كان السجدة
 في المعنى مع الجنازة السكونت لان الله تعالى على المحاضرين بالقرآن لا يستطيع
 القوس انما ان يطق فكان امرهم بالسكونت من رحمة الله تعالى بهم
 وان الله بالناس لرووف رحيم امين فاعلم ذلك وما مل جبع ما ذرته
 لك فانه نفيس لا يجد في كتاب فمن ذلك اتفاق الائمة على ان
 التكبير الركوع مشروط مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
 ايضا قال لا يكبر الا بعد الافتتاح فقط ما اول مشقة والثاني تخفيف فراجع
 الامالي مرتبتي الميزان وجه الاول ان التكبير مطلق عند كل يوم ويوم
 على حضرة الدنيا ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى
 بالنسبة لحضرة القناتم بقاء المصلي قدم على حضرة جديده كذا في الاول
 الصلاة وهذا خافيا لا يصاغ من الثاني او الا كما مر ان من يتروك بقاء
 مقامات القرب كل حقة كما ان قول سعيد وعمر في حق لا كما مر ان من لا يتركون
 في مراتب القرب كما ذكرنا في مشقدهم اول دين يتروك جدا على ان الحق
 تعالى لا يقبل لهم الزيادة في دانه فاذي لاج لهم من كثرة ما روايت حقه
 الصلاة هو الذي ينبغي مشقدهم اليه حتى يصلا في كل حال مشقده
 والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الها بسة في السجود
 فلوان احدهم اطمأن لا يحترق وجه الثاني فذرة لا كما مر على ان
 تعالى عظمه الله تعالى عاي فلوهم ولا يراعي حال الصنفين والثاني راعي
 حال لا يوربا وكان منها حال ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في السجود

ونشهر

والسجود سنة مع قول احمد انه واجب فيها مرة واحدة وتذكر ان يقول
 في السجود والارباب السجود من الا ان يركع عتده فاسيا لاسفل الصلاة
 فالاول تخفيف والثاني مشقة فراجع الامالي مرتبتي الميزان وجه
 الاول ان عظمه الله تعالى قد جعلت المصلي حرا ركوعه وحال سجوده
 لجعل منهما كما يختص به الله تعالى في استغنى المصلي بانفعل بالاركان
 ولا عتفا ديا يا جليلي السجود باللسان وايضا فاما حال السجود من عبد
 معصوم يخرج اي لانه يقتضي كونهم كوق تقصير في جنان كخفي طرب
 تنزهه عنه وهذا من باب الا كما مر والثاني ص بالاصابع الذين
 يطرهم بوجههم لختوف بعض حتى يحتاجوا الى طرفه بزهوا حتى تعالى
 عنه وان لم يكن ذلك مشقرا عندهم ومثل هذا الاتفاق في حقهم بوجوب
 د نعماء انهم يرون ذلك لا كما يرون احدهم كالانف على سبيل التلاوة
 لاسيما الله تعالى لادفعا لما توهموه لاصا عرف قد يكون في الا كما مر صاحب
 ضعيف يتوهم ان لاصا عرف ذلك كان السجود في حق هذا مستحبا لا وجبا
 ذلك آخر في تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا الجرسوي الا ايضا عليهم
 الصلاة والسلام فان قبل ما الحكمة في قول الراعي سبحان ربي العظيم
 والساجد سبحان ربي الاعلى وان كان من خواص الائمة او غيرهم
فالجواب الحكمة في ذلك ان في الركوع بعد بكرة عنه الراعي عرجه على
 كما ان السجود لله تعالى فكان تقصير من جهة العظمة ليرتق
 في نفسه طاهرا في ان العظمة لله وحده وليس في منها منيب
 يحثي الساجد بقوله سبحان ربي الاعلى لانه نزل بنفسه الى عابدين
 الخشوع حتى ان العارف في جعل نفسه في السجود تحت الارضين ليعلم
 فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الامة على وضع اليدين على الركبتين
 وعلى ان السجود ثلاث مع ما حكى عن من مسعود انه يجعلهما بين وركبيه
 ومع ما حكى عن النوري انه ليس بختما وان كان اماما السجود اما موم
 من قوله تعالى فلا تخافا لاول بالمسئلة الاولى مسند والثاني تخفيف
 فيها والاول في المسئلة الثانية تخفيف والثاني مشقة وجه
 المسلمين طاهرا لا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة
 نزلته بوجوب الرفع من الركوع والاقبال مع قول ابي حنيفة
 بعدم وجوبه وانه يجزيه ان يحط من الركوع في السجود مع بكرة
 فالاول مشقة وجا من لاصا عرف والثاني تخفيف خاص لا كما مر فراجع
 الامالي مرتبتي الميزان وايضا في ذلك ان العبد ذ وصل الى بكرة من
 الركوع والسجود بالسنة فبكرة من القيام والركوع في قايده
 لرحمته في بكرة بعد واجبات لولا صفة من قبل التلاوة ولوا

قد روي في نواحي محل بحليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع من محل القرب
 فابعد حتى ان بعض الائمة راعى حال التخصف ما بطل الصلاة اذ لم
 يطعن في الركوع ولا اعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لبعض
 لا يطعن محل طول المكث في حضرة القربة فوجهه الشارح بامرة
 بالركوع الى محله المدة كان فسله رحمه به حتى ياخذ لعلبه راحة
 بعد ذلك على محل فعل النحر للسجود والركوع في سجدتين
 سجدتين على الخوض من ثوب شرع القوم والاعتدال عن الركوع
 والسجود وحتى ان بعض الائمة مانع في الرحمة كما انزلت في السجود
 على نواحي بحليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طمأنينة
 راحتهم منه كما ان بعضهم باع الرحمة لذلك كما امرهم لعدم الطمأنينة
 في الاعتدال ما في الاعتدال من الحجاب هذان في قوله وسلب والتميم
 من حضرة الحق تعالى ان بعض الائمة توسط في ذلك قال في تطويل
 ان بعد ذلك المذكور فيه فهو بين ضعف ومشدد وموسط في نظر
 لنا ما في الناس من الاكابر والاشاغر وسجدتين سجدتين
 التادير لمسطوطي رحمه الله يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل
 الاعتدال ما قدر الاضاغرة اذا حضر واما مع الدعاء بترك احدهم الى السجود
 غير اعتدال فكانه تطويله رحمه الله لسجدتين من ثقل العظم التي تحتل
 حال الركوع فلو لا لرفع بعد الركوع لما قدر احد منهم على ثقل العظم التي
 تحتل في السجود لاذن والمشايا اليهم وسجدتين سجدتين
 الموصي رحمه الله يقول الاعتدال يقع على الاصغر وعذابه على
 الاكابر وكان لم يرد به يصح من صوت الركوع وسجود كنه العارفت
 يصح من طويلا الاعتدال فلكذلك المراد من رفع راسه من الركوع والسجود
 والعارف في دليلها لان في الاعتدال رداله في الحجاب وهذا من العذاب
 على العارفين كان لتبلي رحمه الله بقوة اللهم ما عدي كلاله من
 شدته الحجاب عن شهوده وسجدتين سجدتين
 يقول طويلا انما نية في الركوع والسجود وخاص بالاكابر وطويلا العظام
 ولا اعتدال بين خاص بالاشاغر فان الاضاغرة اذا كان احدهم قائما في غاية
 الاستراحة ولا اكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية سكون وكذا
 نورعت اقدامهم من طول القيام عامه وان كان ذلك لا يسجد بالاحياء
 بالقلب ان محال مدة المشاهدة لربه عن نفسه فان السنة عظمه
 كسجدتين لا يحسن فيها يقب فاقم وسجدتين يقول سجدتين
 اذ كان وحده الا يركع حتى ينجلي له عظمه به ثياب ويخرج عن العظام

فهذا

فهناك يا مريد ركوع ومداوم بقدر على الوقوف فهو الجار اذا شاركه في شأ
 طول، لقراءه وطلبي موصوع الركوع ان لا يبعد الاعتدال عن الركوع حتى
 لا يطعن، لعلب القيام معدا فسادا ثم يطبقه فلا يبعد الركوع هذا
 حكمه من يشاهد عظمة الله التي على لقلبه فما حكمه من كان عاقلا عن ذلك
 في قيامه او ركوعه او سجوده فكان مثل هذا طول المانة ولا اعتدال
 في حقه افضل وهو راحة به عكس من كان حاضرا مع ربه في الاصاغر
 ثقب مثل هذا في ركوعه كالادمان في ثقل العظم التي تستقبل في
 السجود حين يكون رقبته ما يكون من حضرة ربه كما ورد في بعض
 بعض الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع والسجود في راحة
 ترهف منه فيادى الى الرفع من الركوع والسجود مسرعة من غير
 تطويل فمثل هذا رعا بعد ربه عدا عدا الله الطمانينة وهو في السجود
 اكثر عذرا كحارب ومن اراد الوصول اليه ذوق بعد اقل من حواسه
 في السجود ويبقى الكرب عن هذه عجبته بنفسه كل شيء الا الله تعالى
 فانه يكاد يخرب رقبته وبها مفاصله ولولا جلوسه لما سجدت له
 استنفاع النواحي الى القنار وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال
 تارة ويخففه تارة تشريعا لضعفهم واما ما بهم وفي الحديث كانت
 صلى الله عليه وسلم تارة بطول الاعتدال من السجود حتى ثقب ثقب
 ويخففه تارة حتى كانه حاله على الرصيف اية حجاب الحجة بالثار وكذا
 في حلة الاستراحة ان كان يشرع بها تارة وبات في بها اخرى بحسب
 ثقل في النواحي الوافق في السجود يشرع بالاقوي او للضعف من اعنة
 فان قلست فمثل الاولى للموي على محل بوضعية الحاصل له في
 السجود ان يترك جلوسه الاستراحة بعد ما الحاجة بها او بفعلها
 فاسنابا لشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب الاول ان جلوس
 للاستراحة فممكن يكون الجلوس الاستراحة معني اخر من غير محل العظم
 الحاصلة للعبث في السجود ولا يقال ان مثله كالعبث في الصلاة
 بعد حجة الشئ فان قلست لما تمولون في حديث لا صلاة لمن
 لم يقيم صلته في الصلاة فالجواب معناه لا صلاة له كما قلنا
 لانه لا طاقته له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالاصاغر
 كما مر ولو طول في ذلك لضعفت روحه او سجدوا ويغلب فخرجت روحه
 من الحصة وان خرجت من الحصة فلا صلاة له، صلاة او صلاة
 خارج وجوب القول الاول من حرجه روحه من حدة الحرج
 والصيق صار ركوزه بالركوع على الصلاة بلا ايمان ولا صلاة في طلة
 لاوب واصغر حدة في احتج احد عليا بحديث في صلاة له ولنا هذا

لا ينافي ما قررناه ان طول الاغتسال بالاصغر وقد كان المصلي صلاته وهو
 حلتا من رافع الدرع من الاحتكاك غير كما افكاره قوله انه متى صلاته فكان
 امره صلى الله عليه وسلم للمصلي صلاته بالطهارة بنية ومن فعل بها فعله رحمة
 به خوفا عليه ان يشبهه بالاكابر في عدم تطهير الاغسال فيكون روضه
 قبيح عن حضرة ربه عز وجل او يقع في العقاقير بالظهور القوة في شبه
 بالاكابر فكان صلى الله عليه وسلم حاله افضل من ذلك من بابه اذ كان لا يفت
 بابه الوجوه وقد علمت من جميع ما قررناه ان الاغتسال ما سبق قواعد قوله
 الاعلى مستأهده بجملة شرب الماء وتبعا للشارع صلى الله عليه وسلم وان
 اصل ارفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الاقوال والاحتياط في المبالغة
 في الرفع وعموم المبالغة لا كما يرددون على قولنا ان الاحتياط في المبالغة
 والاصح عز لا يردون على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع من ماء وقد تقدم من ان
 وصل الى على القرب لا يرد من الوجوه الى محل الحجاب الالهة ولعل يجوز ذلك
 العبد غير محل تواليه بجملة الحق على قلبه في ركوعه وسجوده قال
 قيل في الحكمة في السجود والركوع في غير صلاة الكسوف فالحق ان
 ختمه مثل النجلى الواقع في السجود دون الركوع فلهذا لم يذكر العبد بالرفع من
 السجود والركوع اليه بقدر اغتسال نفسه ورحمة به ليكمل الدعاء لا ينقار
 في السجود في حق نفسه ويحق احفائه وهذا الامر في حق الاكابر والاهل
 في حدهم سوا فلو قد ريان احدا من الاكابر اعطاه الله تعالى في قوة نبيته محمد
 صلى الله عليه وسلم فلا بد من سجدتين ليتفهم بينهما والارواح ملك وما
 تكرار الركوع في صلاة السجود فلما فيه من ثقل التحلي وهو الامات فكانت
 العظيمة للملكية فيه كالعظيمة المتخلية في السجود بل اعظم بها ورفق من تكرار
 الركوع فيه جنس مرات والحكمة في ذلك تخفيفه بطريق الخضوع في شهود
 عظيمة الله الواقعة للكل من غير وقوع الامات فكان غاية تكرار الركوع
 خمس مرات متتلا ان يرد العبد الى حاله خضوعه في غير وقت الامات
 او الامات انما كانت بجملة لشدته ففعله العبد لشدته وقلة من خضوعه
 المتخيم فقامت وسمى بعض العلماء بقول انما كان السجود
 مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى اختصا للاسراء الهوى
 لنا بالعبادة والاشائية تكلم الله تعالى على قدره لنا على ذلك انتهى وقد
 يسكننا الكلام على اسد الدين والحد لله زبنا لعلنا في محله صحت ستمائة الف من المؤمنين
 في بيان احكام اسد الدين والحد لله زبنا لعلنا في محله صحت ستمائة الف من المؤمنين
 الائمة المتلاة ان الامام لا يرد على قول سمع الله لمن حمده ولا ان يقول
 ربنا لك الحمد مع قول مالك ما نزيد في حق استغفر وفي احدي الروايتين
 عنه ومع قولنا الشافعي بالركوع بين ان ذكر من استغيا بالامام والمأموم

والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد فزج لا يرد في مرتين المبران
 ووجه الاول ان الامام واسطة المأمومين وبين رتبهم ولا يعلمون
 قول دعائهم وحمدهم لائمة قاد اسمع الله لمن حمده فكانه يحبرهم
 عن الله بانه قبل حمدهم وامر وان يقولوا يا اجمعين ربنا ولك الحمد اي على
 قول حمدنا ويؤيده الحديث ان قال الامام سمع الله لمن حمده فقلوا ربنا
 ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الامام وسطه بين
 المأمومين وبين رتبهم في تليقهم بقول حمدهم بل كل منهم كالا مأمون في ذلك
 فنقول اخذهم سمع الله لمن حمده اما من طريق الكشف والسموع الملقى
 واما من جهة الامان وحسن النص لله تعالى وفيه خاص بالاكابر
 الذين ارغم حجابهم ولاول حجابهم بالاصغر احتجوا به عن الله بامامهم
 وسبعين سدي عيدا يخوض رحمه الله بقول وجهه ما سببه
 قول المصلي سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع كون الركوع اول مرتبة
 للتقرب ولما كان واقفا في الصلاة كان بعد اعن خضوعه على كون الحق قول
 بل حمد عباد الذي هو منقطع ان كان ذكر القيا كما خصص في الركوع فرب
 في من خضوعه السجود تسع او علم بقول الحق لله حمد عده في خضوعه
 بذلك تسري لهم انه قد علم ان الاكابر هم معدون بالعبادة للامام لا في
 افعال الصلاة الطاهرة من ركوع وسجود وغيرها وضم مع الله تعالى
 كما هو مع الله انتهى فافهم من ذلك قول الامام الى حقيقه الفرصة
 من اعطاه السجود السبعة بحمدته والاتق مع قول الله في بر حوسب
 الجهد فولا وحدا في ناسه لا عضا فولا ان اظهرها بالخوف وهو مشهور
 من مذهب جند واما الاتق مع من مذهب الشافعي استخيا به وهو
 احدي الروايات عن احمد ومع قول مالك في روايات الفاسم عند
 ابي القريض سعلق بالجبهة والاتف فان احل به اعاد في الوقت اسما
 وان خرج الوقت لم يعد فالاول مخفف ووجه الثاني ان ذلك
 مخفف من وجه اخر والثالث مشدد فزج لا يرد في مرتين المبران
 ووجه الاول ان المراد بالعبد واطرها والخضوع بالرائح حتى يحس الارض
 بوجهه الذي هو اسرى اعصابه سوا كان ذلك بالجبهة والاتق بل ربما
 كان الاتق عند بعضهم اولي بالوضع من حيث انه ما خوذ من لافعة
 والكبر ما اذا ارصته في الارض فكانه خرج الكبر بالحق عنه من يدي
 الله تعالى ان حضرة الالهة محرم دخولا على من فيه ادي ذرة من كبر
 قالها في كبره كبره خففة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا رجل
 اجنه من في قلبه سؤال ذره من كبر فافهم ووجه قول الشافعي
 في حرمه بان وضع اجنه واجب حرما بادون الاتق واجبة هي معتم

السجود كقول الجعري والنبوة هي الذم وما الاثني عشر هو يعظم خالص
 ولا يحسن كانه وجبه الى الوجوب ووجهه الى الاستحباب فاخذ
 ما كان بالوجوب وغيره من الشاكي واحمد بالاستحباب ووجهه
 من اوجبه وضع جرد من الاعضاء السبعة ان كره الخشوع لا يحصل الاعمال
 وكذا في الاشياء اعرف ان السجود على سبعة عظم وهو لا يتر في خوف
 نفسه لان على من ائب الكمال ومن ذلك توبان في خيفة ومالك واحمد
 في احديهما يثبت انه حرر السجود على كونه مع قول الشاكي واحمد
 في الرواية الاخرى انه لا يجز به ذلك قالون مخفف في الشاكي مشدد فرجع
 الامري مرتين في الميزان ووجه الاول وهو صورة الخشوع بالاراس والوجه
 ووجه الثاني لاخذ بالاحسب من انه لا يجز به السجود في معظم
 الاعضاء كمثل تحلل في ابدن والترتيب والقد من كثر السجود عليها
 بالاحسب لان الخشوع بها لا يتر في غيرها بين بل يكون بلا حيل في سجدات
 بخلاف الجبهة فان وضعها على جمل من ملو من صاحبها مؤثر في سجدتها
 بين يدي ربه وصاحب الكبر لا يدخل حصة الله تعالى فاذا لم يدخل حصة
 الله تعالى فلا يصح صدقة فذلك بطريقين سجد ووجه ما فعله من
 قبل السجود ومن ذلك قول ابن خنيفة واحمد والشافعي في صحيح القولين
 قال اول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامري مرتين في الميزان ووجه
 الاول ما قلناه في سبعة فلهما من عدم التمرد في الخشوع الطاهر بالبدن
 ان يكون سجدا في ابدن ووجه الثاني القياس على الجبهة عند من
 اوجب كشفها ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجوب الجلوس
 بين السجود مع قول ابن خنيفة انه سنة قال اول محمول على ان
 الصلوات لا تعد دون على ثوابي تحللت السجود على قلوبهم فجمعهم
 المتعارف بامورهم بالجلوس بين السجود بين لياخذ فانهم راحون في ثوب
 السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين بقدرور على تحمل ذلك
 فكان ظواهرهم غير واجب لعدم سعة حاجتهم اليه فلولم يوجب
 الامة الا عند ابدن السجود بين رعايكم الاضا عثر في طول السجود
 ما لا يطيقونه اذا حمل لهم عظمة الله تعالى فكان وجوب طول
 التمسك بالجلوس عليهم وجوب سعة ورحمة ويحتمل ان لا يقدروا
 انه على تركه ويحتمل ان يعذبهم عليه كالنحر في الاصل وذلك لان
 العبد اذا كان يخطا خرجت رزقه من حضرة الله تعالى وذلك
 حرام في الصلاة بفقره ووزره وما كان شاكرا لله فهو حرام ان يترك
 ومن ذلك قول الامة ثلاثة انه لا يسجد حيلة الاسترخاء بل يقوم

من

من السجود وينهض معتمد على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع
 قول ابن خنيفة انه لا يعتمد بيده على الارض قال اول مشدد في خوف
 الاضطرار الذي يحل لهم من غصه الله ما لا يصحون بخفف في حق
 الاكابر وخفف من خيلهم عظمه الله الى بطيقتوهم من لا يصحرو روجه
 من قال يعتمد بيده على الارض حال التيمم من اظهر الضعف والخشعة
 بين يديه ووجهه من قال يعتمد على الارض اظهر ربه والقوة
 لفظها لا ومن الله كبحرج العدد من صفة الكسل ومن ذلك قول
 الامة الثلاثة باستحباب السجود الاول مع قول احمد بوجوبه في الاول في
 حق الاكابر وقد رفق على حال ما وقع لهم من عجزها من لفظه في سجود
 الركعة الثالثة فكان لجاوس في جميع مساجد لا به محل ركعة على حال
 وان شرعت الصلوة فيه لانه كالاقتال على حضرة الله بالسنة كما قال
 في السجود من الخزي فكانه برفع راسه خرج مع الله لم يخرج هو في حق
 الاضطرار الذي لا بد من خلاص الشاهد الاخير انفق الامة على وجوبه لتقل
 الحلي منه على الاكابر والاضطرار في حضا بين عجزها من الخشوع
 ان يكون الحركتها لتقل من جميع ما مضى كما تقدم لسطه مرارا واما
 وجه من قال بوجوب السجود الاول وجاوس له فهو عليه الشفقة
 والرحمة على ابدن لا حتم الى ان يتجلى لهم في سجودهم من العظم ما لا
 يطيقونه فيكون اجاب الجاوس عليهم سعة ووجه من ذلك
 قول الامام الشافعي ان السنة في الجلوس للتشهد الاول والاخر في
 والتشهد الثاني مع قول ابن خنيفة مع ان الاخر في سنة في التشهد من
 معا ومع قول مالك بالبورك فيهما معا في الاول معصم بينه مخفف والثاني
 مخفف والثالث مشدد فرجع الامري مرتين في الميزان ووجه
 الاول الاساءة ووجه الثاني ان الاخر في طو حلسة العهد
 بين يدي الله تعالى مطلقا وانشارة اليه ان السجود الى حضرة الله
 تعالى لم يقطع حتى ينورك وكذلك وجه من يقول اذا افتراش في
 التشهد من واما وجه امورك في الاجرة فهو خاص من مشهد القطاع
 سوره في الصلاة وخرجوا الافتراش من خروج القلب الى الله والصور
 معه ووجه الثالث ان التورك يحصل به الراحة اكثر لكل من حصل
 له بعد في سجوده وكل واحد وجه ومن ذلك قول ابن خنيفة وما كان
 بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة مع قول
 الشافعي واحمد في الروايتين انما فرض فيه ينقل الصلاة تركها
 قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتين في الميزان ووجه
 الاول ان موضوع الصلاة بالاصالة اما هو كماله وحله والمناجاة

له تكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وبعدنا بها
 كان من الادب ان لا ننسأه من سؤاله تعالى ان يصلي عليه كما احضرنا
 معه تعالى في نه لا يبارك المحضرة الالهية ابدانا استحيات الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم خاص به لا صاعدا ووجوبها خاص بالانبياء
 وانصاح ذلك ان لا صاعدا ووجوبها على الحق تعالى لعلهم قد نسيوا
 بين جماله وجلاله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليما
 الذين اقدرهم الله تعالى على تحمل تكليما في فكرهم وقدر واعلى منهم
 الحق تعالى فانه يحب قلم الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعطوا كل ذي حق حقه قال الا صاعدا كمال عظمة ربي الله تعالى
 عنها لما انزل الله تعالى من السماء وقال لعلها يوحى اليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاشكر من فضله تعالى وانه لا تقوم اليه
 ولا احد الا الله انتهى فكانت مصطلي عن المحل على لها من عظم
 نعمة الله عليها ببرها من السما ولو كانت في مقام ايها السمعت
 لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكرت فضله
 فان الحق تعالى ما اعظمها هذه الاغنى الا الدارها ليعلم الله عليه وسلم
 وقد ذكرنا في كتاب الاحكام عن العلماء قول القاضي عياض في كتاب
 الشفا وشهد الشافعي تعالى بوجوب الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في الصلوة ليس هو قدح في مقام الشافعي وانما هو اشارة
 لكانه رضي الله تعالى عنه في المقام وانه يقدر على شهود خلق مع الله
 تعالى لا يشهد قلم شهود الحق تعالى من الحق ولا عكسه فامر الناس بذكر
 على سبيل الوجوب احسب بالظن بهم وانهم قالوا انكم ان كان الامام ابي
 حنيفة وما نك خذ ابا احتياط الامانة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال
 ان يقع لهم اضطراب عنك ورد الحق حال جلوسهم للتشهد فشفق عليهم
 فكلفهم عيشا هذه عبرة تعالى فعمل ان قول القاضي عياض وشهد الشافعي
 ليس مكررا له ذلك انه شهد عن سماعه حلالا لا صاعدا فاما عليه السلام
 وناعي حال لا كما برقنا ما يوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بورد
 ما احتج اليه القاضي عياض في الشفا موضوع للمعظم للائبنا وكيف يطعن
 بظن بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشهد الشافعي الشذوذ الذي
 الذي هو لضعف هذا بعد من البعد وسمعت سبيدي
 عليا اخر احد رحمه الله بنوع انما امر الشارع المصلي بالصلوة على رسول الله

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم في الشهود لها وليس يجلسونهم من يدى الله عز وجل
 على قهود منهم في تلك المحضرة منهم فانه لا يبارك تلك المحضرة
 ابدانها طوبى له بالمشا فانه انتهى قد سطرنا الكلام عليه في الباب
 السادس من كتاب طهارت جنتهم والقواد من سوال الله تعالى
 وبالعباد فراجعوا الى سبب والله اعلم وموت ذلك يوم الامم
 الى خبيثه ان السلام من الصلوة ليس بركن منها مع قول الامم السلام
 بركن من اركان الصلوة فالاول تخفيف والى في مشدود ووجه الاول
 ان السلام انما هو خروج من الصلوة بعد ما بها ولم يكن يحصل به كحل
 في هيئة الصلوة ووجه الثاني ان التخليل بها في السلام والتجيب
 كهيئة الدعوى فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتبأ حيا الكبر وتخللها
 فخر وجهه لا تسليم مبطل الصلوة لعدم التخليل وهو واجب لتخليل العبد من
 اعمال الخي ما لا يتقاصر بالانكسار بين هم على صلاتهم دائون ولا يخرجون
 من محضرة الله تعالى ففكرهم في كتاب السلام من الصلوة في جمعهم مستحبا
 لا واجبا كما عساه بطرفهم من خروج من محضرة الله اذا تخلل عنهم الدنيا
 الربانية والثاني خاص بعالم الكذب هم على صلاتهم بخافطون ومن
 ذلك قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على
 الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بوجوب
 فالاول مشدد والثاني تخفيف ووجه الاول ان الشهادتين
 من الاعان والاعان من تهيئة التقدم على تبارك العبادات التي من حملها
 سوران يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جفف النظر
 وحده رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب تقدم ذكر الشهادتين على الصلوة
 عليه والسليم من حيث ان الشهادتين متعلقات بربيعه عز وجل والصلوة
 والتسليم عليه متعلقات به لا صالحة وان لم يبارك فيها ذكر اسم الله تعالى
 من خوفه لعلهم صلى الله عليه وسلم على محمد فافهم ووجه من قال يجب تقدم
 الشهادتين على الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في التشهد عدم ورود امر به من جهة الشارع وانما جعلها في التشهد
 العلماء قالوا ان الله تعالى امرنا بها واولي اما لئلا يكون في اخر
 التشهد الاول والاخر اصل ويصل العلماء فجعلها في الصلوة قول الصحابة
 قد امرنا الله ان يصلي عليك يا رسول الله فكيف تصلي عليك اذا نحن
 صلياً عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا تتجمل ان يكون مرادهم
 الصلوة ذات الركوع والمسجود والتجمل ان يكون مرادهم بذلك صفة
 الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جعلها للعلماء في اول
 الصلوة لان شكر لوساير عادة لا يكون لا بعد شكر الله تعالى فالركعتان

الاول ثانياً في تلك الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شكره صلى الله عليه وسلم لأنه هو المأمور كيف ينبغي فاحتمل
 ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الواجب من السلام هو التسليم الاول
 فقط على الامام والمنفرد وراى السكاكي وعلى المأموم ايضاً مع قول احمد
 ان التسليمين واجبتان ومع قول في حقيقته ان الاول في سنة كالتسليم
 ومع قول مالك ان التسليمين ركبان لا يسب لزاماً والمنفرد واما المأموم فيسب
 له عند ما كثر ثلاث تسليمات تسب من غير عيبه وشماله والثالثة بلفظ
 وجهه يرد بها على امامة قال اول غيره تحذف والثاني مشدد والثالث
 مخفف كما فعل في التسليمات الثلاثة للامام والمنفرد غيره ووجه
 القول الاول ان التكرار يحصل من القلة حصل بالتسليم الاول فقط ووجه
 الثاني انه لا يحصل التحلل الا بالتسليمين كحديث وتخليلها التسليم فمثل
 الاول والتسليمين ووجه قول في حقيقته باستصحاب التسليمين
 كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد فكان السلام كالاستيذان
 للخروج من الصلاة بعد السلام **وهذه** الثلاث تسليمات ظاهر والله اعلم
 ومن ذلك بنية الخروج من الصلاة قال مالك فاحد بوجوبها
 وقال الشافعي في ارجح توليه باستصحابها فالاول مشدد في الادب وهو خاص
 بالاصحاب مع الله تعالى وهو خاص بالامام والشافعي مخفف في الادب
 وهو خاص بالاصحاب غير ترجيح الامر الى مربي الميزان بالاول وتكون منسقة
 للخروج مع السلام عند ما كثر فانه قال وسوى الامام بالسلام التحلل
 واما المأموم فتوى بالاولي بالتحلل وبالثانية الرد على الامام
 وقال ابو حنيفة بنوي السلام على حفظه وعلى من عيبه وبنياره
 وقال الشافعي بنوي المنفرد من على عنه وبنياره من الصلاة
 وانس وجن بنوي الامام بالاولي الخروج من الصلاة والسلام
 على المعتدين وسوى المأموم الرد عليه وقال احمد بن حنبل والخروج
 من الصلاة لا يصح اليها شي آخر **ووجه** هذه الاقوال كلها
 طاعتها بحال تزجيها الا قول احمد فان وجهه نوجبه القصد
 في الامور هروياً من شربك في العبادات اذ قيل ان السلام من صلب
 الصلاة فاحتمل **وسمعت** سيدي علي الخواص رحمه الله
 يقول وجه من قال بوجوب الخروج من الصلاة هو ان المصلي كما في حقه
 الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الامام يستيذانهم عند
 الانصراف من حقه للول الى موضع اخر فوردون تلك الحضرة في سرف السلام

تغريب

لتغريب اخوانه في تلك الحصة واعطى الادب مع الملوك حقه فسمع في ذلك
 العرف وان كان الحق تعالى لا يخبر في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك
 كان الاستيذان واجبا في حق الاصاغر مستحيا في حق الاكابر الذين يسردون
 لوجود طه حصة حق جل وعلاهم لا يرون مفارقة من حضرة ولا خروجا
 وايضا قلوانة ذلك كان واجبا لمرئ الشارح به وورث حديث وحدولهم يلقن
 المصريح بذلك في حديث ولا اشرق منه العلم على ما ورد في السلام
 على النعمان اذ اراد الانسان القيام من مجلسهم لست الاول باحق من
 الاخيرة او من حديث عموم انما لا قال يا كليب من اخرجك عن مجلسك
 يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارح عن الامام به فما الا انه من دون
 القيد لا عين بل قال بعضهم ان ذلك لا يخفى بالندوات الشرعية
 لان مصر الشارح عن ان يساوي به احد في السر مع ما يقال في قول من
 قال يعمل لغيره من كونه فرضه ولا عكس كونه حصة الله تعالى في القربان
 اسرى من حضرة مناجاة في النوافل ليدل قوله تعالى في الحديث القدسي
 وما تقرب الي المتقربون علي ما افترضه عليهم فخرج الامر في هذه المسائل
 كلها الى مربي الميزان تخفيف وتشديد فتأمل فيما ذكرناه في هذا الباب
 فانك لا تجتهد في ثنائيه وقد وجهنا اقوال العلماء على مزمنة الاسلام
 دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والابواب لعلومنا في مثل ذلك
 عن غالب الافهام والحمد لله رب العالمين **باب** شروط الصلاة وغيرها
 اجمعوا على ان سائر العورة عن العيون واجبت في الصلاة وغيرها
 وانه شرط في صحة الصلاة وعلى ان العورة من الرجل ليست لغوة
 وعلى ان الطهارة عن الخوض والتخمس في الثوب والبدن وبما كان واجبة
 وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة لا لعدم كثرة القتال
 والنجاس للحرب والقتل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض
 لا يجد من وجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة وكالغريق ونحو
 ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبر واسترحه وتقدم
 بقبته ما اجتمعوا عليه من الشروط اولها ان يستقبل القبلة فراحصها
 واما مسائل الخلاف فمن ذلك ثوب في حقيقته والشافعي وهذا احد
 الروايتين الاخرى من عن مالك واحمد انهما القتل والدر فقط فالاول مشدد
 وهو خاص بالانكاس كالعلماء لا يرون الشافعي مخفف خاص بالانكاس
 كالتوبة فاجاز للمجاهدين والفراسين وغيرهم من الاستسكان من كشف عنه
 فخرج الامر الى مربي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
 ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول في حقيقته وبعض اصحاب
 الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص ساجد الشافعي من الاصاغر والثاني

والثاني مستند حجاج بن باكر الماس قبلها ومن ذلك قول مالك الثاني
واحد في احكام ردا لاشهاد الحرة كلها عورة لا وجهها ولا وجهها وقد عرفت
الرواية الاخرى عن احمد لا وجهها خاصة والاول فيه تشديد عليها في الستر
والثاني مخفف والثالث مستند ورجح الامري مرتين في الميزان **وجه**
الاول اتباع **وجه** الثاني التوسعة عليها باخراجها من القدم من
من وجوبه ستر **وجه** الثالث ان الوجه هو العمل الاعظم لنفسه
والشديد وجوبه كشف وغيرهما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع
نوع نظر المصلي من الحاشية النساء كون الكشف المذكور ذكر للعارفين
بانه عورة حل وانه ما من المرأة بذلك الا اليوم الحجب على من يريد الحاشية والاول
معه من ان من وقت من ينظر في حرمته في حرمته فتعبر آفته ينظر بغيرها
الى متساوية له اول ما يرى المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها
فبذلك المراقبة الله تعالى في حرمته والمحافظة من يري الله عن رجل في
الصلاة كونه الدعوة في حرمته وبذلك المثل الاعلى فهذا هو الستر في كشف
المرأة وجهها في الصلاة وفي احرام الحج والعمرة كما عرفت اشارة اليه
في الباب قبله **ومن** ذلك قول مالك والثوري ان عورة الامة في الصلاة
من يري سرها وركبتها كالرجل وهو احدي الروايتين عن احمد ان عورة
الرجل والدر فقط مع قول ابن حنبل ان عورة الرجل كعورة الرجل ونزول
عليها من جميع ظهورها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة
كلها عورة لا مواضع الغلب فيها وهي الراس واليسار والساق والاول
فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث رفته تشديدا وكذلك ما تقدم
وجه الاول العمل بما كان عليه السلي القاطع من عدم الشهوة في نظر
الاما خارج الصلاة فبذلك الصلاة وكما ثبت العورة راجعة الى راسها
من كشف فقط وذلك ما بين العورة والركبة عند بعض القائلين والاول
عند بعضهم وما عدا مواضع الغلب عند بعضهم الاخر فافهم
ومن ذلك قول ابن حنبل ان كشف من السوثن قد ردهم
لم ينظر الصلاة وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية اذا كشف من
الفخذ اقل من الربع لم ينظر الصلاة مع قول الشافعي ينظر بالكتف
القليل والكثير ومع قول احمد ان كان جبير لم يصر وان كان كثر ابطت
ورجح السمر والكثير المعروف وقال مالك ان كان قادرا ذا ذكرا ومثلي مكشوف
العورة فبطلت صلاته والاول مخفف والثاني مستند والثالث
فيه تخفيف يرجح الامري مرتين في الميزان **وجه** الاول القياس
على الجحاسة التي تعني عنها في البدن عانة ان كانها يجب احسانه
وجه الثاني القياس على تخفيف الحنف فانه يصر ولو بسيرة

وجه الثالث حديث رفع عن امي الخطا والسيان مع
حديث اذا امرتكم بامر فافعلوه ما استطعتم وما لم تقدر عليه فاجتنبوا
لا يفرح في صفة ما فعله بدليل صحة صلاة العريكة **وجه** احمد
ستراحتك في البريضة وفي النافلة روايتان فالاول مشدود والثاني
مخفف **وجه** وكذا ظاهر من ذلك قول مالك والشافعي
اذا لم يجد المصلي موزا لزمه ان يصلي قايما ويركع ويسجد وصلاة
صحيحة وقال ابو حنيفة هو مخير ان يتأبض في سجدة او ان يشافعا
وقال احمد يصلي قايما ونزوي بالركوع ولا يسجد في الاول مشدود
والثاني فيه تخفيف من حيث جوار الجوار **وجه** الثالث فيه تخفيف
من جهة الاما ودليل الاول اتباع حديث اذا امرتكم بامر فافعلوه
ما استطعتم مع قاعدة السور لا يفسد بالمفسور **وجه**
الثاني ان ذلك راجع الى قوة جياة للمصلي وقلة حيايه من الناس وذلك
التي السيف خاص تشديد الحيا وهذا كله رحمة من الله للمسلمين
فافهم **ومن** ذلك قول ابن حنبل والشافعي واحمد ان الطهارة عن
النجس في التوبة والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في
اصح رواياته انه ان ضل عما يحل لم يفسد صلاته او جازها لا او باسرها
صححت والرواية الثانية عند الصفة مطلقا وان كان عالما بما يدور الثانية
لبطلان مطلقا فالاول مستند والثاني فيه تخفيف يرجح الامري مرتين
في الميزان **وجه** الاول اخذ باختلاف **وجه** الثاني القدر
بالمثل والسيان **وجه** الرواية التي لشدت عن مالك عليه مراعاة
القلب دون الجوارح الظاهرة كما يورده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
لا ينظر الى صوركم ولا اجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب القول
ان عينا لا يستر الله الله تعالى امره سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر
الشافعي مرفوعا اذا اقبلت لحبضة فدعا الصلاة واذا ادبرت
فاجلسي عندك ايدى وصلي لان قوة دعوى الصلاة قد لا يكون لاجل الدم
وانما هو بعلية اخري في الخنص لان عاية دم احبص يكون كشف البول
ككشف الدم عنها وينتلي كلما دخل وقت الصلاة وقد اورد بعض المتأخرين
على مالك وجوب اجتناب الطهارة خارج الصلاة لهذا الحديث وقال
فاذا اوجب احسانه في غير الصلاة ففي الصلاة اول وجه العمل
هي الصفة بالدم وما يورده قول مالك ايضا حديث لا يفسد الحجب ولا
الحايض من الغرات فانه جمع الحايض مع الحجب والنجاسة امر تقدر
على البدن وكذلك الحايض وما يورده اجماع الامة على الطهارة عن الحدث
كما ورد في الطهارة عن النجس وما حجه مفسد في مقدار الدرهم

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال المرأة التي
 يجاز من صورها الممتدة والثاني محمول على من لا يخاف من صوتها
 ذلك مع حملها على ربه لم يبلغه الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله
 السبب في الاحتياط بالسبح من امرأة كان اولي لانه ذكر الله تعالى على
 كل حال بخلاف التصفين فيهم ومن ذلك قول الامام انه اذا هم لسبح
 بحول اوله فالاحتياط للقلادة مع ثوب اي حشفة انما ينطلي لان بفضل
 منه الامام او دفع الماد بين يديه في الاول مخفف والثاني بده سديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** وهو خاص بالاخصا
 ان ذلك لا يخرج في كمال الصلاة فيه من المصلحة **وجه الثاني** ان
 الصلاة موصوفة لا تنفع اليانته وحده فذكر غير ولو بقلبه بطلان وهو خاص
 بالاكثر ومن ذلك ان كان من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم عين مبطل
 عنه قوم اخرون ووجه الاول انه كان الواجب عليه ان يسلك طريق الرياسة
 حتى يبين نية بقلبه دون عينه وبمع موعظ الثقات ان كل ما فلا يظهر
 عليه **وجه الثاني** ان الكمال من خشية الله بجميع القلب على انه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام لا يفقه انه يستحب رد السلام
 بالاشارة من المصلين اذا سلم عليه احد مع قوله استوي وعطائه برده فرائه
 وقوله بن الحبيب رد الحسن رد لفظا لا و. **الثالث** مستند في رد الصلاة
 لفظا **وجه الاول** حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان
 من شره **وجه الثاني** مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون حلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام **وجه الثالث** خوف
 حصول من راد له يرد باللفظ وهو خاص بغير رد عاني
 السلب كالحيلة من الولاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 ذلك ثوب الامة للقلادة انه لا ينطلي الصلاة بخروج من يرد المصلين
 ويؤكد ايضا او حمارا او كلبا اسود مع قول احمد يقطع الصلاة ان كلب الاسود وفي
 وفي من الحمار والمرأة مهي ومن قال بالبطلان عند ما ذكر بن عياض في النسب
 في الاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول فلو سلم عليه السلام احد امرأة لا تقطع الصلاة من ورثتي وهو خاص بالاكثر
 الذين لا يخشون من مشا هذه الخوف في قلبه شي ولا يستغل فيكسبهم
 عنه **وجه الثالث** ان يكون ذلك مخفيا ويستعمل عن مشا هذه ما يحل
 بعض المصلين وقلبه من ملاطمة من يخشى دعاء في فهو خاص بالاخصا
 قالوا والحكمة في قطع الصلاة من الحمار والمرأة والكلب الاسود ثوب الشيطان لا من افرهم
 كما

كما هو مشاهد بين هذا الكشف والشيطان لا عيبا حرم لامة الاوعيه
 منه طيف بقطع مشا هذه الحق واذا قطع مشا هذه قطع صلاته
 اي صلاته فهو موهوم وانما لم يقطع مثل ذلك لانه لا يبر له حكمه ويشد
 مغرفهم بالله فلا ينظرون من جميع المخلوقات الا الى امر الله تعالى
 وذلك من امر الله لا خارج عنه فانه ومن ذلك قول مالك في مشا في
 يجوز للرجل ان يصلي واي جانب امره مع قوله اي حشفة يبطلان صلاته
 بذلك فالاول مخفف خاص بالاكثر والثاني لا يثبت فاعلم من الله شاعل
 فالثاني مشدد خاص بالاخصا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وايضا في اول شهود لانه من **وجه الاول** ان حال انما طين في المرأة
 الذي يحل منه الخوف في نفسه وجبريل وصالح حوذين والملائكة
 بعد ذلك طهير يري موقنا الحرف صلى الله عليه وسلم على عايشة
 وحيدة ومنه استندت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا كقصة
 السميرد لاحتلال الوقاع ومنه كان اقوى الملائكة واشدهم حياء من كان
 من انفس الناس ادمية كذرة المرأة على خفافا مالي نفسيها من محبة الوقاع
 من الرجل مع ان شهودها اعظم من شهود الرجل بسبعين ضعفا
 وعنه ذلك من الامرار **وجه** سبدي عليا الخواص راحة الله يقول
 من كمال قوله تعالى وان قصا هذا عليه اي اخره كما يعلم ان محمد صلى الله عليه وسلم
 اكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق وقد تكلف الحق له هذا الانفسار
 العظيم ونورانه كان عند رايحة من لدن عوي والقوة في نفسه فكان وكله الى
 نفسه حيا وعاقا اكثر من ذلك لا يقال شتي واما راحة قوله اي حشفة
 فهو لاجل ظهور رخصتها واسلها بالطمع وهو خاص بالاخصا ولا كابر
 العمل به ايضا للحرف الذي فيهم سبدي ببعض المرأة وعند المصنفات
 فرجع الله ما كان ادق مداركهم التي حقيقت على بعض المقلدين فانهم
 ومن ذلك اتفاق الامة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب
 في الصلوة مع قول النخعي براهة ذلك في الاول مخفف خاص بالاخصا
 الذين يجازون غير الله في حشرة الله وكلام النخعي خاص
 بالاكثر الذين يكرهون عذو الله في حشرة الله لفظا له من غشهم
 عن شهودهم من لقمه بذلك ومثل ذلك البرعوث والكلبة فيصير عن
 قتلها كرحتي لفرج من الصلاة وهو محمد مشدد **وجه** ذلك
 قول اي حشفة والسفالي بصحة الصلاة في المواضع التي تلي
 عن الصلاة فيها مع انكر اهتة وبه فلا مانع لاني المفسر كمنوشه
 فان كانت غير منبوشة كرهت وحرامت مع قول احمد انما ينطلي
 مطلقا على خلاف في الاول مخفف والثاني فيه تشديد **الثالث**

مسند قوجه الامري مرتبتي المراتب **ووجه** الاول على مكان الصلاة خارج من اركان الصلاة وهو ما يحاور كمال الطمأنينة على وحاشاه كما فرأ وحشا وغيره كذا مما ساء الله رجسا ووجه قول احمد اخلا حضرة الله تعالى ان تناهيه العبد في سبل المعصية والمحرقة والحرام والمرحلة وقوله الطردي واعطى الانبىاء ان الله تعالى راعي نظم حصرته عن مثل ذلك ونفى ان يخالطه العبد فيه وامر بالتسليم **لشأن** الصاهرة الطيبة الرائحة اخلا حضرة الله تعالى ولان صلت الاكابر من الاوليا كبرى عند العباد راجيا وسعدى على بن وقاد والشيخ محمد الحنفى والكشف مدين والشيخ ابو الحسن الكركي وولده سدي محمد علي المصنف **ووجه** صلت لنفسه المسبحة بالعود والقد والعز والاداء فوردت في ما حضرة ربه ولكن جمهور العلماء والصالحين على محبة الصلاة على الارض والحيث ويحذرون ما لا يربو فيه خوفا على اناسهم ان يتفوههم على ذلك مع جهلهم بحدود صلاتهم في حقها واذا بالعبادة والكبر من ربه فيسكن اخره ولا شأخ من الائمة المصلين ويحل سبيدي عبد القادر ومن بعده على انه كان لهم حال يحسون به مويدهم ان يتفوههم على ذلك واما ووجه كراهة الصلاة فوق ظهر الكعبة فلا بد من الاشارة اليه فانه قد كان لهم الى الانكار على من يعرض مضربه في مثل جامع ازهر والحرم وغيرها لتصلى عليها قال الله عبادا خلقتهم للزينة وطهرهم من السواى ورجا لا خلقتهم للذل والانسار بجلى لهم بالعبادة نفوسهم هي هادوا لا يرفقون لهم راسا وعلما منهم سلا زفاهم على اناسهم ونصرهم دينا الى صد ورهله فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **ووجه** سجود السهو اجمع لا يمتنع على ان سجود السهو مشروط في المشي وان من سهر في صلاته حذر ذلك سجود السهو وانفق الائمة الاربعة على انما هو ثم اذا سهر خلى الامام لا يسجد للسهو وعلى انه اذا سهر الامام لحق لما قور ستهو هذه مسائل الاجماع واما ما اختلف فيه الائمة فمن ذلك قول الاعلام في سجود السهو من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في التفصيات ويشترى في الزيادة ومن قول ابن حنيفة في رواية انه لا يشترى في انه مشهور على الاطلاق فالاول مشدد وخاص بالاكابر والاولى والستاني فانه تشدد به والثالث تخفيف فارجع الامر الى مرتبتي المراتب **ووجه** الاول في نظم حضرة الحق جل وعلا تحت الشوفاها عن امر به سوا كان ذلك من جهة الاشتغال بالاكوان قظاها واما من جهة ما يخالي في عظيم جلال ربه وعظمته فيبقره

في الرماصة والمجاهدة عن الوصولة الى مقام الكمال على قوله تعالى **ووجه** ما يعقل وما يتك ولا يحجب مشاهدة ربه عن ما يعقل ولا عكسه فيما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما الذي نفس في اخراته وعمل في معام لانفع به فيه شهود ولا صان ونسوة على ذلك الاكابر من الصالحين والانبيا يعين حين ورود عن عمرو بن خطاب انه كان يقول اني لا ادخل في الصلاة ما خيل الحشيش ربه وان في الصلاة ومن قال انه ذكر من باعنت اظهار الضعف والنفور ففقد حل تخلف هذا الامام الا عظم فعلم ان من سهر عن ما يعمل من صلاة العظم ما خله من عظم الله فهو كامل ما لا ينظر الى المقام الذي فوقه كما مر رنا فاشبه فان ذلك نفس وقد تك من شهود احب الي وما وجبه قول مالك فيوطا هو في النفس خسر الخلل الواقع لتضعه صلاته كاحلة في ذلك اليوم واما في الزيادة فلو قور عا كماله فكان السجود لها غير واجب **ووجه** قول ابن ابي حنيفة والنسابة في ان السهو في عامة المؤمنين مفعول فيكفبه الاستغفار والسجود بين السهو وان لم يمع منهم حل فله العلم الزماني في كتابه نوادر الاصول والطبر في قول عطاء انه لا فدية لامثال الشا وانما هي جوارر للخلل فان التواقل لا تكون لان كملت فرائضها لا غنا انهم وانفقوا على الله اذا ارك سجود السهو وهو لم تبطل صلاته في روايته عن احمد ومن ذلك قول الامام ابن حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام وهو الاربعون من قوله تسليما مع قول مالك انه ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان عن زيادة فهو بعده وان اجتمع على المصلي سوا من احدثها بعد ولا خرد ياده فوضف ع عنده قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام لان يسلم في نقصان في صلاته ساهبا او شك في عدد الركعات فهي على عاتبه فبينة قانه يتسجد بعد السلام فالاول تخفيف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام تكون بينة لم تزلزل الخروج كالمسح على بعد سلامه والثاني تشدد تخفيف ولذا كذا ما سهر فارجع الامر الى مرتبتي المراتب **ووجه** الاول وما واقع الاتباع مع عدم دخال تأتية في الفريضة قبل السلام **ووجه** قول مالك طاهر ذلك احد فكان فعل سجود السهو بعد السلام سبه بالتواقل التي بعد الفريضة في الخبر ومن ذلك قول مالك والنسابة في واجبة خيفة كذا من تشك في عدد الركعات اخذ بالاقول وبسبي علي البعير ومن ابن حنيفة في الامام روايتا

احد مقارنا الجسد ان حصل منه الشكر مرة بطلب صلواته وان كان السك
 لعباده وسبكه ربه على غالب طيبه وحكمه القوي وان لم ينع له ظن محبي
 على الاقل وقال حسن البصري ما حدث لاكثر قال لا وراعي مي شك في صلواته
 بطلت ف لاؤل قدب لا حياضه والشا في مفصل و لثالثا في مخفف
 والاربع مشددة فرجع لا يراعي مرسى متروك فاللأول لا كما مر الباع على الاقل
 وبالنسبة لغوام لا تخرب لاكثر على ان يكون مرسى من حضن الله عز وجل
 ولو اخذ واما لاقل حصل لهم ميل وصارت صلواته كصلاة المكرة ونسب
 الايوب فيهما واولا في ما لا كما مر لبطالب واثبت في من ذلك ثوب لا امام
 لثالثا في ان مرسى الشاهد الاول فيكره بعد ان ينفذ به ثم بعده وفضله
 عاد وشجده للمسلم وان ينع حد المر اكبر مع قول احمد بن ذكوان ان ينع
 فاما ما لم ينع فهو مخدرة لا ولي ان لا يرجع ومع قوله النعمي يرجع ما لا يشع
 في القرارة مع قول الحسن يرجع ما لم يرجع ومع قول مالك انه ان في ركن الشك
 الارض لا يرجع فالاول وما بعده منه مخفف وفي مالك فيه تشديد من حيث
 عدم الرجوع ومخفف من حيث الرجوع الى التشهد فرجع الامرال برسي
 البواب ووجه الاول ان مرسى التشهد الاول ما شذ عن الاسترخاء
 من ثقب في صور مع انه في السجود حيث ما قام من حيث ان يرجع
 المحبون في باب لا سيما وقد وقع بين يدي الله في ثانيا ووجه
 قول النعمي ان رجوعه ليس بمرجوع ويا هب لك كتاب بن يدي الله تعالى
 في القيام دين من خطابه مع حضور وارخا الاعضاء ووجه
 قول الحسن طهرا الضعف وندركنا سفله والتشبه في مرسى ما مورده ووجه
 بوجهه ان مفاصلة الارض ولو سمع قول علي بن ابي حمزة ان رجوعه
 في القيام مع ان محل الجلوس لا يلى انما هو بعد لقعا وطبيعة العبودية
 وذلك في الجلوس الاجير فما من الشارح الاول الا ينعسا للضعف الذي
 لا يندرون على تاذية الرعاية والصلواتية بلا جلوس في وسطها
 قال قال في ائله كان لجلوس التشهد الاخر فوضا دون الاول مع
 ان كلا منهما سجد بن فاحول ان التشهد الاخير
 انما كان للجلوس وانما يرايه رحمه ما ينعلى من حيث ان العمل حق ذلك
 في السجود والاخير منه من حيث ان السجود وانما كان في التشهد
 الاول وذلك من خصا به من حيث ان السجود في سجدة العتلاء
 فافهم ومن ذكر اتفاق الامة على ان السجود في سجدة العتلاء
 للمؤمنين في سجدة صلواته مع قول الامري في تصحيح اليه اركعة اخرى
 وسجد للمسلمين لا يكون المقرب سعة فالاول مخفف خاص بالمحجورين

والثاني
 قول الامري

قول الامري الثلاثة ان من قام الخامسة وسجد للمسلمين كان
 قد شق فيها سجد للمسلمين قول في حقيقته في روايته انه ان
 ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر بعد
 ما سجد فان كان قد فقد في رايه قد ذكر تشهد فطل فرده وصار يرجع
 املا فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامري مرسى المبرر ومن
 ذلك اتفاق الامة على ان من قضى المغرب اربعاً ساجداً سجد للمسلمين
 بحزبه صلواته مع لا وراعي انه تصحيح اليه اركعة اخرى وسجد للمسلمين
 كسلا يكون المغرب سعة فالاول مخفف خاص بالمحجورين والثاني مشددة
 خاص من عما ارتفع حجابهم ووجه الاول ان الغوام لا يبرزون
 من شهور الشمس بخلاف لا كما مر بدو رب الله اهم من مشاهدته وراحتهم
 الا في شهور طوئرو ولا يحصل بعض العتلاء بل ينعف و قد رهم على
 فعله لما قدر ولا يعرفه لان اهل الملاحة لله تعالى فان قال قائل ان
 تقسم سقمت الحق تعالى فالحق افسب انه لا يشع الحق لا يوجد
 غير الشاهد مع الحق واما الشاهد فلا يندرج في الوتر ولا يعلقون
 الا في المرتبة لثالثا في ثانيا يكون من سجدي ثلاثة الالهو
 وايهم وكشف القناع عن هذه المسئلة لا يذكر لامسا فيه فوجه الله
 الا وراعي في عرويه على حال هذا الشر وفتن ذلك قول الامام ابي انبي
 واحمد ان من اخبر جماعة بانه ترك ركعة لا يرجع الى تقطيم وانه
 يجب عليه العمل بتقنين نفسه مع قول اي حشيدة في جحد واحد
 الروايات عنه انه يرجع الى قولهم بالاول مخفف والباقي مشددة
 فرجع الامري مرتبة الجزان ووجه الاول بالآخر بالاختيار طه
 لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن عهد التكليف لا
 بذلك لنفسه ووجه الثاني ان شهادته الغير احوط على صاحبها
 ولا هكذا لامري لا حبي وافهم ومن ذلك قول الامام لثاني
 انه لا يسجد لربك مسنونا الا الصلوات والتشهد الاول و لصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم مع قول اي حشيدة انه يسجد لربك تكبيرا
 القند و لربك الحمد في موضع لا سر وعكسه ان كان اماما وانه قال
 مالك بخلاف محل السجود عندة فان كان حرا في موضع لا سرار يسجد
 لربه السلام وفار اخذ ان يسجد لربه في كل سجدة ولا يترك ولا يترك
 فالاول مخفف والثاني مشددة فرجع لامري مرتبة المبرر ووجه
 الاول ان القنوت والتشهد الاول بينهما لا ركان فاستمعها حرها
 بالسجود ووجه ان سجدات العبد وتكبيره صارت شعاوا
 في ذلك الجمع العظيم فنذكر العايلين بذكر الحق تعالى حين يحسوا في سجود

وهم مسموون الكثرة وليس ابراسه ومساهمة اللغو والذهب في ذلك اليوم
 عادة وكذا القول في الجهر موضع الاسرار وتجلسه في الشارح سنة لا كما
 في الصلوات فمضى انموذج الجهر وعكسه تقصير كمال صلاة ثم كمالها الكلام
 عايد لك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكم الجهر والاسرار ووجه
 قول احمد في النظر في احوال الناس في تقصير الصلاة ثم في زيادة صلاة من
 ولو بالعمومي الاخرار عن ذلك فلهذا كان المسمى في راجع الى اخبار المصطفى فان
 وحده في نفسه عن ما هو عليه سجد الاول والآخر في الصلاة على اية تكفي
 للمسلم اذا تكرر سجدة بان مع قول الامور اني انه اذا كان السجدة لرب في الصلاة
 مسجدة لكل واحد مسجدة بين ومع قول اني في الصلاة في سجدة لكل مسجدة بين
 مطلقا في اول تخفيف خاص بالعموم والشأن فيه فتشدد بدخا من التوسطين
 والثالث مشدد خاص بالاكثر من كمال الاحتياط فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني في واحد في احدي روايات
 انما موم يسجد للمسلمين اسمى امامه ولم يسجد للمسلمين مع قول اني
 حنيفة انه لا يسجد الا ان سجدة امامه فالاول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط وشدة
 الارشاد وتخصيص الجاهل كالتقصير مع العيصا القدرة ووجه
 الثاني في معنى قوله تعالى ولا تزوروا زواجرهم وفي ضعف الارشاد
 فالاول مخفف خاص بما كان من الدين برون اما مهتم كالحذر منهم
 كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذا اشتكى منه عضو
 واحد تداعى له جميع الجسد بالحق والسر والسر في خاص بالاكثر
 الذين يشهدون اما فهم كالجسد الواحد لاخرامهم والله سبحانه وتعالى اعلم
 بانسجود الصلاة واجتمع الائمة على انه تشترط سجدة
 التلاوة بشرط لقراءة وحكي عن ابن المسيب انه قال لا يجازي في قراءة
 سورتها اذا سمعت قراءة سجدة وتقول يسجد وجهي للذي خلقه
 وسوره واختلف الائمة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب
 فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقاري
 فليست مع فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان من شأن بني ادم الكبر وهو يخرج تحت التفتيح
 في الزلزال والخروج عنه باطلها والموافقة لله تعالى في الخضوع له لم
 يسجد عند تلاوة قوله لا يسجد لله الا يسجد والله الذي يخرج الخلق في
 السموات والارض وما اعما فقد اسه حاله من اقمته من السجود
 ظاهرة موجب السجود ليجتمع عن صفة الكبر والافتخار ذلك ان الكبر
 خاص بالجن والارض فقط دون غيرها من سائر الحيوانات ورجاءات

من

من حيث ان المتوجه على محادتها من الاسماء الحيات والاطف بخلاف
 غيرهما من سائر المخلوقات فكانت كما كان المتوجه على اتحادهم
 اسما الكبر والعظمة فلهذا جرحوا ما تحت حكم هذه الاسماء لا صاغر
 فلا يعرفون الكبر بخلاف الجن والانس زاعم جرحوا متكبرين لا يعرفون
 له لطفها فان تكبروا فهو حكم الطبع وان تواضعوا لمخبر وتوحيهم
 من يصح ومن هنا وجب عليهم الرأفة والمحاجة ليجرحوا عن الكبر
 وجبة الرأفة وتنفوا عن افعالهم عن ذنوبهم وتسمعت سبدي
 عن الخواص رحمه الله يقول وجود السجود خاص بالاكثر الذين
 لم يكملوا في مقام التواضع واستجاب به خاص بالاكثر الذين لم
 يهتف في جميع ما كان في نفوسهم من كبر وعناد جرحهم في نفسه
 قد استجفت لكشف بدلو لا عموه عز وجل وصارت صوب الخلق كلهم
 فتشهد لهم بالذل وانكسار من يدى الله عز وجل ثم فخرج الله
 بعينه الائمة في تخفيفهم من لغزبه بعد ووجب سجود التلاوة عليهم
 لائمة تحت سماع كعمومها عندهم من الكبر فلا يكاد اخذهم بحرج
 عنه بل رهاوا في نفسه ما للسجود على من لم يسجد مثله موفى في الكبر
 انصار ياداه على الكبر الاصلين وكثير في محل الدال والافتخار فافهمهم
 ومن ذلك قول الائمة ان السماع من غير سماع لا يتأكد
 السجود في حقه مع قول الامام ابو حنيفة انهما سوا فالاول مخفف
 وهو خاص بالعموم والثاني فيه تشدد وهو خاص بالاكثر وعلة
 الوجوه لا تذكر لامتناع فائدة لاها لانت ذلك من دناي في مسائل
 التوحيد ومن ذلك قول الائمة التلاوة ان التلاوة اذا كانت
 خارج الصلاة والمستتم في الصلاة ان المستتم لا يسجد فيها ولا بعد
 الفداء منها مع قول اني حنيفة انه اذا برع سجدة في اول تخفيف
 والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان المستتم اذا كانت في الصلاة فهو مشغول بما حاه الله للامور
 في ذلك الوقت فلا يورى الا شغلا بغيرها ولولا ان الامام
 من شأنه ان يتأطع الامام معه ما كان تسبوع الامام السجود لقراءة
 غير نفسه فكان الامام يابى الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على
 عباده ولا يتركه في غير الامام ووجه قوله اني حنيفة انه
 يسجد بعد الفداء ليعمل بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 الامور في الصلاة فلما برع منها مضى ما فات في سجود التلاوة
 لتقصير بعد الرأفة اي وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغل
 ما حاه الحق تعالى عن الخلق والخلق عن الحق ولصمهم نقص

شهدان الحق تعالى هو الثاني كما أنه على نفسه والعبد وهو على ذلك
 على ربه مثل هذا يسجد في التشهد الثاني من الأول ولم ير لهذا المعام ذائلاً
 أو قتي هذا **ومن** ذلك قول الشافعي وأحمد في الحج سجدتين مع قول
 أبي حنيفة وما كان السجدة في الحج إلا السجدة الأولى فقط فالأول مشدود
 والثاني مخفف فترجع الامور إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول**
 العارضة ههنا فنزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا
 لقولكم واسجدوا واسجدوا واسجدوا التي في صلب الركعة من الصلاة والسجدة
 التي بين سجدة الثلاث ولكن جميع السجود مع الركوع قرينة على أن ذلك
 في الصلاة دأمة الركوع وهو وجه قول أبي حنيفة لأنه فتولة المراد
 فتولة تعالى اركعوا واسجدوا واسجدوا لا يصلح بغيره كما في آيات الترتيل
 فالعبد لم يسجد من الناس وإيضاح ذلك أن مؤاخذه العبد في عدم
 حضوره لو اكسب الأمانة العظيمة شدة مؤاخذته في غير الواكبات المذكورة
 فإنه تعالى أحصاها من في السما والأرض والقر والجرم والجبال والناس
 والدواب ثم الموصوفات كلها ثم قال كثير من الناس والله حق عليه العتاب
 وإنما حق على هذا كثير من الناس العذاب لمن شاهد أنه السجود لله من هو
 دونه والله وجه فكان الأولي به هو أن يكون أول ما جاء الله به وهذا من
 التشهد للإمام أبي حنيفة في قوله بوجود السجود فافهم **فإن قيل**
 فعزاي باب وقع عدم السجود لله مع أنه لا يصح لأحد التكبير على ربه
 أبداً وإنما يقع التكبير على وجه من الخلق فليجواب **أنه**
 وقع عدم السجود من الجباب عن صفات العبودية وكذلك كان
 تارك السجود كما قرأوا ما نك الأبناء لله تعالى ولولاه أئمة يدعون الامتثال
 بصينق به صدره فافهم وأكثر من ذلك لا يقال وقد سئل عن أبي محمد بن
 عن حديث أن الله تعالى يجب فلاناً فاحذره فاحبه أهل السما ووضع
 له لقبول في الأرض التي لكبريت وإذا وقع الداند لك فإن كان الأبناء
 ولا ولياً من هذا الداند مثلاً قد سمعوا ذلك وليس محمولاً في وقت
 سعادتهم للأبناء والأوليا حكم لعصم ولدك أطاع الأبناء في الأوليا
 فالأول مشدود والثاني مخفف فترجع الامور إلى مرتبتي الميزان **ووجه**
 الأول أن الغالب في الناس أن لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلهذا
 كان الركوع عند ختم لا يقوم مقام السجود **ووجه الثاني** أن الأكار
 سطوراً إلى الركوع لغير التقصيم بالسجود فلهذا كان يقوم مقام
 السجود فخرج الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدنى مداركه ورضي الله
 عن نية الأئمة **ومن** ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكره للإمام

أن السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة نكره قرائتها بالقرأة دون
 ما يجهره وبه قال أحمد وحده قال أنه لو أسرقها لم يسجد ولا أول
 مخفف والثاني مشدود فترجع الامور إلى مرتبتي الميزان **ووجه**
 الأول عدم ورود شيء عن قراءة السجدة في الصلاة وهذا خاص بالأكار
 الذين يحدون على البرزخ إلى السجود ولو لم يصل القيام **ووجه**
 الثاني أن الإمام وأما موم قد تكونان لم يقدر راعن المزول إلى السجود
 لعدم استعدادهما فطلبت طول القيام حتى يقع لهما الأذن بالسجود وذلك
 بوجودهما القوة على تحمل السجود الواقع في السجود فلهذا كرهه للإمام
 قراءة به السجدة لأنه وجه على نفسه وعلى من هو موثقه بالسجود ولو لم
 يكن قراءة السجدة ما كانت حطت بالسجود للملاوة مع هذه المنفعة
 فأفهم **ومن** ذلك قول الشافعي أنه إذا سجد للملاوة ولم يسمع الله يوم
 بطلت صلاته كما لو ترك الفريضة مع بول غيره أيضاً لا سطر لأن ذلك منه
 في الصلاة فالأول مشدود والثاني مخفف فترجع الامور إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول أن ذلك اختل على الإمام واختلاف مع العزوة
 وإذا عطفت العزوة بطل حكم الرصلة بحضرة الله وإذا بطل بطل
 الصلاة **ووجه الثاني** ما المابقة لأبي حنيفة من صلب
 الصلاة كما كان قبل وجه **ومن** ذلك قول الشافعي وأحمد
 أن سجود التلاوة يقتضي أن السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة
 وما لك أنه يكبر للسجود والركعة ولا يسلم فالأول مشدود والثاني
 مخفف لعدم وجوب السلام **ووجه الأول** كونه كان في حضرة
 العبد فيها عن خلق عادة وكان من السجود كما شهد ورعاً في عهدهم
ووجه الأول كونه الشافعي فصر من ذلك العبد عادة فكان
 الساجد لم يوادعها الخاص من وسعته **سري على**
 الخواص رحمه الله تعالى يقول لا تكمل الرجل عبد ما في مقام التلاوة
 حتى لا يعب عن شهوة الخلق والسجود من يدي يخف يدي في
 بل يكون مشأهد للسر القايح بالخلق وذلك من أمر الله يتبع
 وما زاد عليه لا وجود له حقيقة وكان به معذوراً بالسلام لا يكون إلا على
 موجود له لم يحمه محجب ولم يعب في فهم وهذا أسراراً سطر
 في كتابه رحمه الله الإمام أبي حنيفة فلم يعمل بوجوب السلام من
 لصلاة له هذا المشهد الذي ذكرناه لعدم وجوده سجد عليه لم يعد
 الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح بها غيبة **ومن** ذلك قول الأئمة
 أنه لو بدأ به السجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد
 طهر مع قول بعض الشافعية أنه يبطل ويأتي بالسجود وإن كان

فذكر الآية مرارا في جميع السجرات فالاول تخفيف والثاني متدد ووجه
 الاول انه لا يحاطبنا سجود الامن برب منصرفا ووجه الثاني سوجه
 اللوم عليه في قرانه انقرب على غير طهر وكان الخطاب متوجها عليه بالسجود
 في الصلاة لئلا امر بدارته ومن ذكر في حقيقته انه لو كرر انه السجدة
 في سجدة واحدة واحدة من الجهر مع قول بغيره الآية لا يفي السجود في
 انه عن السجود طهره اخرى بل يكرر السجود على عدد من تكرار السجدة فالاول
 مخفف والثاني متدد ووجه القولين ظاهران
 سجود الشكر قد استحسنه الشافعي في سجدة رابعة سجدة لله شكر على ذلك
 وبه قال احمد وكانوا تخففه والظاهر ان لا يدان سجدة الشكر بل فعل سجدة خمس
 عند ذكره كما ذكره مالك خارجا عن الصلاة وقيل عبد الوهاب المالكى لاس
 به وهو اصح من ذهب مالك فالاول متدد والثاني مخفف ووجه الاول
 ان النعم لم تترك دائما على السجدة كما ان النعمة لم تنزل قوتها فلا يصح العبد بما على
 الله فليكن سجدة شكر سجدة وتندفع وكانت السجود كلها اكل ووجه
 الثاني سجدة الشكر انما ليس به عليه سجدة لا ما تجده وان دفع سجدة وذلك
 مؤذن قلة الشكر ولهذا كرهه من كرهه فكان ما ذكره فنقول لا يصح ما على الله
 لو سجدة له من اصباح الوجود ودعت على ذلك بدلا ليد في سجدة شكر
 كبر ذلك جعلها في كل سجدة انما وافعال خلق له عز وجل يدرك سجدة ترك السجود
 اظهر في الاعتناء بالنعم من الجهر عن مالمها سجود او سجدة ما في سجدة
 ومن ذلك قول الآية انه يستحب للصلوات ان يكون ركنه انما
 اذ انه عدا ما ان يستعمل مع قول في حقيقته فلهذا في العرض
 فالاول متدد ومخفف والثاني متدد مرجح الامري مرتين ابرار
 ووجه الاول انما العبد لعمامة الحاجة الى الرحمة ربك العزة كما في
 محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالانبياء الذين يقدر روت
 على النطق مع غلبهم على الحق تعالى لغلوهم والثاني خاص بالامام
 الذين احوسم هبة السعالي فلما امروا بالسواك لما قدر واعلى النطق
 من رحمة الله تعالى بهم غير تكلين هذا الامام لهم بالسواك في فرايضهم
 لما فيها من شدة التهمة والاعطية بخلاف المواكل لفظ الحيات فيها وحصة
 الحقيقة فاقم يا مصلاة الفعل اتفق العلماء على انه اربعة
 على التوافل الرائحة منه وهي ركعتان فكل العجز وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ولذا ذكر

التفقوا

اتفقوا على وجوب قضا الموابت من الفرائض قضا ما اتفقوا عليه وام
 ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي والرواتب مع العدا من الموكد
 مع قول احمد ان هذه ركعتان الفجر ومع قول في حقيقته ان لا يركع
 فالاول والثاني مخفف بحمل الركعة والمركبة الثالثة بحمل الركعة
 واجبا فخرج الامري مرتين ابرار ووجه الاول قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث برض الصلاة الخمس للاعرابي حين قال هل
 على غير ما قال الا ان تقويع وطاهره فلي وجوب ما زاد على الخمس صلوات
 الا ان يجب بعارض كذا ووجه الثاني في كثرة التاكيد من التاربع
 فهو بالوجوب اشد فكلون مؤمنة بوقف الشافعية ورود العرض وفي
 ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله
 الامام في حقيقته حيث يردون لفظ العطف العرض والواجب ابرار
 معناه ما فعل ما رضى الله تعالى اعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وان كان لا يتصور عن الهوى ادما مع الله تعالى وليس رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمدح الامام في حقيقته على مثل ذلك لانه صلى الله
 عليه وسلم يحب ربه ربه تشرع ربه على تشرعه هو ولو كان ذلك
 ما ذكره تعالى وبسط في ذلك من حصر العرض والواجب مراد من
 وقال الخلف لفظي في انما عند الامام في حقيقته متفاضلان والخاص
 معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك لا مر له في وجهه صلى الله عليه وسلم
 عند الله ربه ما فرضه الله قال لا يعلم الله الا ما انا يا بعد السقا ربح
 عنه وفائدة ما قلنا هيا خصيص الا انما على ههم الصلاة
 والسلام ما له عالم بافظ الصلاة دون لفظ الرحمة والبرص و
 كانت الصلاة من الله في اللغة الرحمة يعني ما اعم عن شرب الاول
 وكثيرا ما بين الشارح على سن واحد ويوجب بعضها المنفعة
 باجتها ما كانا ان الشارح قد ذكره مع قص الاطفر وشرع الا بط
 وغير ذلك من خصال الفطرة كالا ستحافاة من خصال الفطرة
 وقال الملايكة لوجوبه فان من السنة عندهم وهو واجب ومنها
 ما هو عندهم غير واجب وقد دعي بعضهم عن اصطلاح الامام
 ما كلف قلت ان يقول بعدم وجوبه اخرا من قوله الله سبحانه فيصا ربوك
 ذلك في درسه ويقول الاستحاضة سنة عند مالك ولو صلى من غير استحاضة
 صحت صلاته وما كلف قبل بذلك بل اوجه من حيث انه يجب ان يحضر
 قبل الصلاة فاقم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب ان يصلي
 قبل العشاء ردها وقبل العشاء ردها وعدتها اربعة مع قول ابن حبيب بذلك

لكن مع رد الامر الى العبد نفس فيها ان شا صلي اربعاً وان شا صلي ركعتين
 مع انه مند في سنة العشا التي قبلها فعملها اربعاً كما جعل النبي
 بعدتها اربعاً في الاول من سنة الظهر والعصر مند في الثاني
 مختلف وفي سنة العشا بالعكس فرجع الامر الى مرتبي الخزانة ووجه
 الاول في الظهر والعصر والعشا قول من الادمان في انشا فلة قبل
 لدخول في الظهر والعصر وقد لا يتكشاف احلال الله تعالى للمصلي
 وقت الظهر والعصر في كل وقت من وقت العصر لانه ما خرد من العصر
 لذي هو العصر في كل وقت وكشافة الحمام في وقت العشا
 على ما لب الناس فلا يكاد احدهم يتلذذ بمناجاة الله فيها والى
 الاربع التي جعلها لكشافة الحمام فافهم ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة ان السنة في صلاة المظروع بالليل والتمار ان يسلم من كل
 ركعتين في سلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة حاز الاجرة الثلاثة
 خلافاً لا يحنيفة فافهم مع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل
 ان تصلي ركعتين او اربعاً او ستاً او ثمانية بسلامة واحدة فقد راما
 بالتمار فيسرو من كل اربع في اول مند وانشاء في وقت مختلف ووجه
 الاول مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله
 تعالى مع ثقل ذلك التحلي فكانت تسلمهم من كل ركعتين في كل ركعة
 بين الاكابر والاضاء غير ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاضاء غير الذين لا يتقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى
 في صلاة الليل والتمار اكثر من مفاد ركعة ووجه قول
 ابي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين لا يتقدرون على طول الوقوف
 بين يدي الله تعالى مع ثقل التحلي اكثر من ركعتين ووجه
 مع التزادة على الركعتين في التمار في الوقوف بين يدي الله
 في التمار على الاكابر وانحياهم به فليس ما عليه الاضاء غير الذين
 لا يحسنون زاد في عمل التحلي ولا نقصها فوجه من قال الامام ابي حنيفة
 ما كان اكثر مراعاة لمقام الاكابر والاضاء غير ووجه من قال الامام ابي حنيفة
 الاية ما كان اكثر شفقتهم على الامة ومن ذلك قول الشافعي
 واجزا قبل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة ركعة وادى التحال ثلاث ركعات
 مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بسلامة واحدة لا يناد عليها
 ولا ينقص منها ومن قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع ولا حرام قبلها
 من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول منه فشد بد والتا في فيه تخفف

والثالث

و لثالث قرب منه فرجع الامر الى مرتبي الميزان ووجه الاول اتباع
 الامر الشارح والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر زيادة او نقص مراعات
 الشارح الاحوال اتمه على اخلاصه طبقاً لهم بشرط ثلثة الحضور وبطيه
 في اخر ركعة من صلاة الوتر قدر العدد كما قال تعالى وطهم اسمهم يوم
 القيا به فزادوا ففهم من كان استعداده قوياً وحصل له الحضور مع
 الله تعالى في اول ركعة او ثلث ركعة التي تذكر ومن لم يحصل له الحضور
 فيه التزادة حتى يصير ذلك باحدى عشرة ركعة او ثلث ركعات اكثر كما قاله
 مالك ووجه قول ابي حنيفة انه لا يرد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر
 ليل كما ان المغرب وتر النهار ومن الفواعل المقررة ان احشمة اخر من احشمة
 ولا ينبغي الزيادة عليه ولا ينقص عنه ما امك وقد يمتنع
 سدى غلباً لكونه من رجه الله يقول لا يصح لعل الان كان له نظير من الترابيع
 وما لا نظير له انما قال به فقال وانما يقال به غلباً جبراً وروى سمعته من رابع
 لا يكون المسهل الا لمن كل ما يرضه وذلك خاص بالاشيا حصتهم ووجه
 منهم بعض الاوليا مذكور له اسم ثلث اشيا وسعته بقول وجه قول
 مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والحمود ثلث ان
 من او تر فقد وحده الله تعالى وانتفى عنه الشوك ودخل طريف
 السعادة وذلك بعض ما يكون الى بليل كذا لمرهات الاما كان
 فقرة اليهوديين دعاء الشكر كما دون وسوقته في خاص بالاضاء
 ووجه قول ابي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص
 فقط عدم اخوف ومن وسوقته بليس في تلك الحصة فهو خاص
 بالاكابر انهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من او تر
 ثم سجد لا يعبد الوتر مع قول احمد انه يشفعه بركعة ثم يعبد
 فالاول تخفف بعد ما عاده الوتر والشافعي مند ورجع الامر الى مرتبي
 الميزان ووجه الاول الايام في قوله صلى الله عليه وسلم او تر ان
 في الليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يسألون بليل حتى يرحلهم ووجه
 الثاني الايام لبعض الصحابة وهو خاص بالاضاء غير الذين يكونون
 من كثرة الترحيل والامليس عليهم سبيل ومعنى الحديث انساب
 ان من او تر قبل ان ينام فقد وفي ما عليه فاد اقام يهيلي بعد النوم
 بليته ان يجتمعا فيستغفروا يقول الشارح الوتر في الممسك
 اي فمن ختم احداً صلاة بالليل يستغفروا ويوجب امر في ذلك ونسب
 ومن هذا الاجتهاد الى نقص الوتر فافهم ومن ذلك قول
 مالك في المشهود عنه والشافعي باسحاب الغنومات في النصف
 الثاني من رمضان في اخر ركعة من وتر الزاوي مع قول ابي حنيفة

ولحمد باسمحيات ذلك في الوتر جمع السنة وية قال جماعة من الثنا فيه
 كان عتبة ان رآني مصورا من مهران والي الوليد بنسأ بوري والاول
 مخفف والثاني في عهد حفر جمع الامرا في مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان الثنا مع قيد ذلك في المصنف الثاني من رمضان دون
ووجه الثاني ان قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بغير طهور
 فاحذر الامام ابي حنيفة واحدا بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الذي
 اغفل التوحيد لا يرد ولو ترك الشهادة لله بالعددية والاحدية ولو خدع
 وكان من القوة الدعا للمؤمنين والمؤمنات في بلد الحضرة والحق في عهد
 فيها بالدعاء فافهم **ومن** ذلك قول ابن حنيفة والثاني في واحد
 ان صلاة التواضع في شهر رمضان عشرين ركعة والبقية في الجماعة
 افضل مع قول مالك في احدي الروايات عتقه الفاضلة وثلاثون ركعة
 وان فعلها بالبيت احيى وبذلك فان ابو يوسف يقال من قدر على ان يصل
 في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر بعمل في الجماعة وفيه تخفيف
 من حيث الغد وخرج الامرا في مرتبة الميزان **ووجه** الاول وهو
 خاص بما لم يصنف ان الجماعة فيها راحة بعد يوم احدهم على الوتر
 وحرم بين يدي الله تعالى في عشرين ركعة مثلا فكل من الاصل لهم فعلها
 في جماعة متخوفا ان تزهو نفسه من هبة الله عز وجل ويخرج من حضرة
 لغد من يقاسي به في ذلك الوقت بخلاف صلاة في جماعة **ووجه**
 الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى
 افراد مع خوفهم على انفسهم ايضا من الوقوع في الركيا بحضرة الناس في المسجد
 كما سبق بسببه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة بالفرادى
ومن ذلك قول مالك والثاني في واحد انه يجوز قضاء الفوائت في الاوقات
 المني عنها مع قول ابو حنيفة ان ذلك لا يجوز قالوا لم يخفف والثاني مستند
 فخرج الامرا في مرتبة الميزان **ووجه** الاول انها صلاة لها سبب فكان
 ذلك كما ذكرنا في الدخول في حضرة بعد ان كان مع الناس في الدخول
 اليه **ووجه** الثاني انه الحق بما في منع الصلاة في هذه الاوقات
 متعاما ما لم يكن صلاة تشمل المقضية كما سئل الامرا في واجحة ذلك
 ان الاوقات عين الحق تعالى فلا ينبغي الوقوف بين يدي الله في وقت غصتها
 وذلك لان وقت الاحتوا لا يوجد فيه الشاخص بل يظهر اية تحذره بعد الزوال
 فان الشاخص ان لم يكن شاخص فطلد نايب مثله وانما سمي العلة وقت
 الاسواق يوم الجمعة لما ورد من وقوع ان جهنم سجود في كل يوم وقت الاسواق الا يوم
 الجمعة واسماها كما به عن لعصب الامم **ووجه** استنباط حرم مكة من
 النبي عن الصلاة فيه في الاوقات المروية كون العبد هناك في حضرة الملك الحاص

فكانت

فكانت من اهل البيت او حرامه الذين لا يعمون من القرب من
 حرمته في وقت من الاوقات **ووجه** الثاني ان الصلاة من
 بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس او تطلع
 وترتفع قدر ربح كونه عابسا وسمونا همة للمسجود وللتمس في ذلك
 الوقت بها بالسيادة عن موافقتهم بين يدي الله تعالى في ذلك الوقت
 هروما من متاركهم لا صوت السادة وان كان القصد مختلفا فمن
 صلى العصر او صبح في اول وقته كان النبي في حقه ولحياته تحريم اي
 تحريم وسائل الحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمتاع من عاد في
 ما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انا هو للاستمتاع
 فقط وقد بلغنا ان غمرا بن كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه راي حذيفة
 يصل بعد العصر فاملة فعلا بالذرة فقال حذيفة انا ايضا عن
 موافقة الكفار وهم الا ان لم يسجدوا فقال غمرا كل الناس يعرفون
 ذلك النبي فهذا سبب سر العلماء على المصلي الياس من حين يعمل
 صلاة العصر والصبح بدلا لسبيل موافقة الامرا في موافقة الكفار
 في السجود وليس قافهم **ومن** ذلك قول الثنا في ارجح قوله
 واحمد في احدي روايته انه ليس في قاعة شي من بعض الروايات
 ان بعضه ولو في اوقات الكراهة كالغدايض مع قول ابي حنيفة
 انها تقتضي مع الغدايض اذا كانت مع قول مالك انها لا تقتضي
 وهو القول القديم للثنا في الاول مشدد والثاني في فيه تشديد
 والثالث مخفف لخرج الامرا في مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول القياس على الغدايض اذا كانت مع ان لها وقتا معبر
 ومن غير ما يحصل في الغدايض من اتقوى من خطاها كالملة
 فقد احس الادب مع رقة حيث لم يعد اليه مسانا قضا كتظيره في
 الاصححة والكفارة وغيرهما وان كان الكل حرمه تعالى والمنة
ووجه قول ابي حنيفة ان الرافعة التي قاتت مع قريصة
 احمالي الا اذا ترفع القريصة الاومعها الخاير لنفسها وقد
 كان علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه يقول عجلوا بالركعتين
 بعد المغرب فانهما رضات مع القريصة فيما بين يدي غيرهما
 فقد ذكرنا ان من ادب ملوك الدنيا لا يكون في خادهم من
 اعضاء او يركب او يحداد في حيرة لئلا تقع بضرهم على ما قص
 وما كان ادب ملوك الدنيا في جميع الماموس او عفر لهم بعد واما
 استحبات الحية في عهد لم يغير تقيف بيوت يدي اقليم وحده
 في القريصة فكان يحصل وقوعه مع الجماعة او في من استنقا له

باب في التقدمة على حصة الله عز وجل ولعمري المحصور معه في تلك الزمان
 يا صلي الله عليه وسلم سنة الله كما يعرف ذلك من صلي الصلاة على وجهها
 فقام على ما قاله بعض من ذلك اني حينما رجم الله ان كل وقت
 رجم الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا العمل لا صلاة
 الا لا وقت مع قول النبي وعنده ان كل صلاة لها سبب متقدم بعد وقتها
 فيه كالتيمة وركعتي الطواف والمندور وصحفة التلاوة والركعتين
 بالرضوخ الاول مستدرك بعد صحة الصلاة في الوقت المذكور
 والى ان فيه تحقن رجم الامراء من بني الميزان وتقدر فوجيه
 يهدى القائلين في الباب وانفقوا على كراهة النقل بعد فعل العصر
 والصبح حتى تغرب الشمس بطلع وقال ابو حنيفة من صلي الصبح
 حتى تغرب عند طلوع الشمس لم يصح وداشرع في ان يطلع الشمس
 بطلت صلاته ومن ذلك قول ابو حنيفة واجد ان كراهة النقل
 بعد ركعتي سنة العجم مع قول مالك بعد كراهة ذلك فالاول مشدد
 في الكراهة والثاني مخفف مرجح الامراء من بني الميزان ووجه
 الاول الاتباع فلم يسلطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد
 صلاة سنة الفجر سائلا كان يحدث مع اصحابه فان لم يجد احد يحدث
 معه اصطحب على حنبه وراشه على راسه انصوب حتى تمام الصلاة
 ثم ادركها من باقوام بيل الدرس ثم ركو وقت التحلي الا ان حتى كانت
 معاصمهم تنقطع من المشقة فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالزوال
 الذي صاهم به كل هذا على حال الا كما لم يحل قول ابو حنيفة على حال
 الاضاغرا الذي لم يحضر ذلك التحلي الا ان مع انقضاء او ناموا عنه
 ويصح جملة ايضا على اني موالدين حضر واقام في التحلي وقد رجم الله
 تعالى على تحله فلم يضا النقل بعد رجم عليه كما لا صاعرفا فيهم
 ومن ذلك قوله مالك والشافعي ما استحباب النقل من المني مع قول
 ابو حنيفة في حدة الكراهة ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف مرجح
 الامراء من بني الميزان ووجه الاول ان النقل ملكه كتحريم
 ملك من وفاء ما دونهم في الدخول له ما عدا سبب النقل ومضاف
 بخلاف الوارد على الملك من باقي سبب النقل بين يديه الا بعد ذلك
 وصح لهم من حدة الملك منهم وركعتي احدهم كبر الامرافة ووجه
 الثاني ان احدا ولو كان ما دوننا لم يركع في الركعتين بين يدي الملك اني
 وقت شافوا ولم يجمع الا وجه معه الا باذن حديثه او لا ان الحق تعالى
 لا يجمع عليه فدا ان يجمع عن ذلك لا بد بديل وقوع الشيخ في
 الاحكام الشرعية والله اعلم باب صلاة الجماعة اجمعوا على

ب صلاة الجماعة مستروعة وانه يجب طهارتها والباس وان استغوا
 منها فوكلوا وانفقوا على وجود بنية الجماعة في حق المأموم وعلى ان
 اقل الجماعة امام وما موم قائم من عينه فان لم يفهم عينه بطلت
 صلاته عند احمد فاسباني وعلى انه او اسلم الامام في الموقنين مسبوذين
 من بينهم الصلاة في الجماعة لم يحول حلافة في غير الجماعة فانهم اختلفوا في
 ذلك كما سباني وقد كرهت انفقوا على ان من دخل في فرض الصلاة فقامت
 الجماعة وقد قام اليه الشاك في نفسه له يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك
 انفقوا على انه لا يصلت الصلوة ولم يكن بينهم طرف او غير وجه
 لانهم ولا ذلك انفقوا على ان انما المتخلف بالمفترض وقد كرهت انفقوا
 على ان اماه لا يبي غير مكر وهذه لا عمدت سبب كما جبان وقد كره
 انفقوا على عدم صحة اماه المرأة بالرجل في القدرين وعاد ان الصلاة
 حلة المحدث لا يجوز وقد كرهت انفقوا على كراهة ارتداء موه على
 اماه بعد حلة فهدا ما وجدته من متايل الاجماع ولا نقاد وانما احلوا
 فيه فلهذا قول ابو حنيفة ان الجماعة في الصلاة يصح غير جماعة قرص
 كقوله وهو لا يصح من مذيقب الشافعي مع قول مالك ايضا سنة وبه قال
 جماعة من اصحابنا في حنبه والشافعي ومع قول احمد ايضا قرص عيب
 وليست بشرط صحة الصلاة عنده ولكن انما هي منفردة على الفرد
 مع الجماعة ام وصحت صلاته في الاول فلهذا يشدد بدو الثاني في تحقن الثالث
 مشدد مرجح الامراء من بني الميزان ووجه الاول ان المقصود
 من الجماعة بالاصالة قامت شذوذا ليس في رونه فلهذا الظاهر
 والظاهر بايداي العلوب لا بد ان فلا بد من طهيفة في البلد تقوم
 بذلك ولا ريب ان الصلوة في ذلك صفة الفاضل والناس عدا وعلقت
 كلمة الكفر على كل اهل الدين ولا مان ويصاف صلاة الجماعة من صلاة
 رجم الله تعالى بالاصا غير لتنفذ انهم وكون الجماعة ورويه بعضهم
 بعضا على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة فكان اعضا الابدان
 والملائكة ان تنفصل معها تلك المنفردة في تلك الحضرة وحده وتحت
 له هيبة الله تعالى لما فيه وان تنفخ حين انهم صلاته من شدة الخلال
 اعضا به حين حشع فكان من رجم الله تعالى به انه امره ان يصلي
 مع جماعة حتى يصح له الساجي وضوءه القوم ما يصدق في ذلك
 من صلي الصلاة الحقيقية فان من صلي الصلاة العادية لا يعرف
 شيئا من ذلك وغايتها ان يصلي في ركوعه وسجوده وتراخيها
 فغاي ما بعد من القراء والادكار وشده لم يحق ما قلناه ربه

الافتاء والافعال في الظاهر فافهم ووجه من قال انما سجد
 الخاضع بالحق التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما ان المجتهد
 ان يفتي بما لو اصبحت كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهذا الحكم في جميع
 ما فعله الشارع ولم يوجب ما سجد هل هو واجب وصح في كل حال
 الامام فهو تحت حكمه فيما يقول من وجوب او نهي ومن لم يكن مقلداً
 السامي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك القفل فتاوى في قطع النظر
 عن كونها فرضاً او سنة لبلال لما يحرمها وسعة الشارع او توسع ما وصفه
 الشارع وعلى ذلك جماعة من اهل الله عن رجل ووجه من قال انها فرض
 يجب احده بظاها هو لا هادي وامره ما بها في وقت شدة الجوع والهم
 الخرب ولو انهم لم تكن واجبة على العبد لسأله الله تعالى وصلى
 بطاير الصحف وقد امر الله تعالى بالعبادة بها لشدته العناء اسامعنا
 بسامع لحي في التخلي عنها الا لضرورة لغيره اليه فلهذا استحلهم
 بالصلاة ومما جازاه وهم فاذا اهل علم ما شرع لهم اذ هو ما يذكرون في ذلك
 من الحكمة انه لو اهلوا الذين حرموا المأكول المصلين الحضور مع الله تعالى
 بل كان اهدى منهم بل غلبت خوف ان يعاين العدو وهو في من حيث الحيا الذي فيه
 يخاف من غير الله في نه يرق ولا ينقطع فافهم ومن ذلك قولهم
 ان الصلاة في الجماعة الكسرة افضل مع قول مالك ان افضل الصلاة مع الواحد
 كفضلته مع الكثير فالاول محقق جازي بالصفتين الذين لا يقدرون
 على الوقوف بين يدي الله تعالى مع الواحد ولا اثنين والثاني خاص
 بالعلم بالله بما زاد على الخلق خلاف غيرهم ومن ذلك قول الشافعي
 واحاديث للنسائي اقامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول
 ابي حنيفة وما لك بكراية الجماعة ليس في الاول تحقيق والثاني مسترد
 فخرج الامري مرتين الميراث ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعت
 الا صالحة الا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض الاخر يضره
 الدين واقامة شعائر حان القلوب اذ لم تكن رزما رقت بعضها بعضا
 في ازالة السكر بعضا في ذلك العدو الذي طرب ان الله في عسده نظام
 الدين ومعلوم ان الشك لم يبرهن لمتل ذلك ووجه الاول تفرد جماعة
 النساء في عصره على اقامة الجماعة في بيوتهم وفي المساجد
 حلق الرجال فتروا ان لم يكن فيه تضيق في الدين كالجهد وازالة
 المنكر فبغير ابتلاء القلوب الموفيات والمسلمات ودلك بول
 الى ضرورة الذين في دوله انما في بين يدي الله عجز وحل التحليل
 بالخدمة عام للذكور والانات فافهم ومن ذلك قول مالك لما قيل

انه لا يجب عليه بنية الامامة في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قول
 حنيفة انه لا يجب عليه بنية الامامة الا ان كان خلفه فتبا فان
 كانوا رجالا فلا يجب واستثنى الجماعة بقرعة والعديد فتاوى
 من نية الامامة في هذه الصلاة على الاطلاق وقال احمد بنية
 الامامة شرطاً فالاول محقق والثاني فيه تحقيق وتتميد من
 وجهين والثالث مسترد فخرج الامري مرتين الميراث ووجه
 الاول عدم ورود امر بنية الامامة من الشارع وانما فان تنوع
 الارتباط قد حصلت فربطهم افعالهم على انما لهم له وذلك
 كما في اقامة الشعار ووجه الاول من قول ابي حنيفة من
 رابطة النساء بالرجال بالتقاضد والتقارن على اقامة الدين فليخلص
 الى توجه بنية الامام اليه ليتقوى ربطهم وبه وبذلك علم توجه
 ما اذا كانوا رجالا ووجهه استثنى الجمعة والعديد والجميع
 بقرعة شدة امر الشارع في ذلك وحصول الشعار فكثرة الجمع
 في هذه الصلوات فاستثنى الامام فيما عدا ذلك عن كيد الارتباط
 بنية فيه ووجه قول احمد الاخذ بالاحتياط ليرتبط اقامه من
 بالامام بنية وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والاول خاص
 بالاثبات الذين يفتقدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالامر
 المحسوس حتى ان بعضهم لا يلبس عليه حال لو غلط المبلغ في الفعل
 كان كسر للركوع ولم يرتفع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية
 التي كان عليها السلف الصالحين ان من ادعى صحة الارتباط
 باقامة وبيع المبلغ في العلق فهو من اهل التلبس على نفسه
 فتاقل ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك بكراية الجماعة
 ان من دخل المسجد فوجد الامام قد فرغ من الصلاة سنان
 فيه الجماعة الاخرى الا ان يكون المسلم على كمال النية مع قول احمد
 انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تحقيق والثاني
 محقق فخرج الامري مرتين الميراث ووجه الاول خوف
 تشتت القلوب عن الامام الاول وحصول تشويش له من جهة
 الافتاء عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو مكدر فسر
 تكديره في قلوب الناس مؤمنين به ووجه قول احمد في اقامة
 الجماعة ثانياً زيادة الاجور والثواب للجماعة الشائنة كما في
 بصلوا من الامام الاول وحصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا
 وربما كان الجماعة الشائنة من يستحق ان يفتى بين يدي الله
 وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف وحده اصلاً من شدة

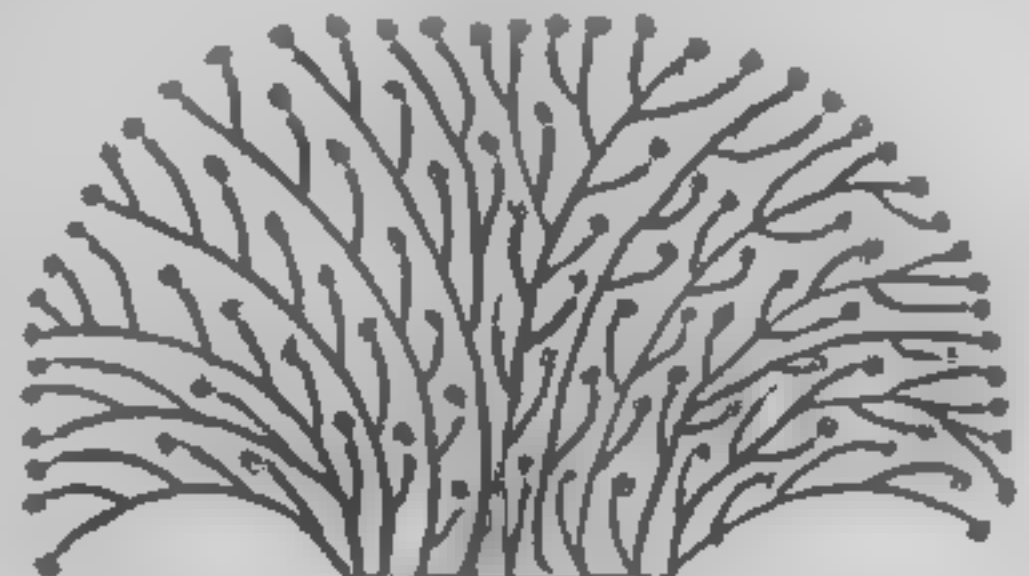
الهيبة قائم ومن ذلك قول الامام الثاني ان من صلى مفردا ام
 ادرك جماعة بصلوات استحب ان يصلها معهم ونذكر ان مالك الا في المغرب
 فان صلى مع جماعة ثم ادرك جماعة اخرى فادرج من مذهب الشافعي
 ان يعيد لها وهو قول احمد الا في الصبح والعصر مع قول مالك في رواية
 اخرى ان من صلى مع جماعة لا يعيد ومن صلى مفردا اعاد في الجماعة
 الا المغرب وقال الاوزاعي الا في الصبح والعصر فالاول فيه تشديد
 في مسيله من صلى مفردا او من صلى مع جماعة والثالث فيه تخفيف
 وتقدم ما بعده فارجع الامر الى مرتبتي الميزان والوجه الاول لا يتبع
 وربما كان في الصلاة الاولى بعض الخير في الصلاة الثانية ونما
 امتنني ما لك المغرب تخفيفا على الناس لغنى وفرة والمراحم
 العشا لتفتح العين له عادة واما احدا العشا والعصر لغير الشارع
 عن الصلاة بعد فعلها الي ان تغرب وتطلع الشمس مع ما في العادة
 من راحة النقل من حيث حوار الترك وان كان لما حكم الغرض من جهة
 وجوب العبادتها فيها مع العدة في تحريم الخروج فيها بعد عذر
 جعل ان الصلاة المعادة وجهين وجه الى المعلة وجه الى التبرئة
 لا وجه واحد ووجه قول الاوزاعي ما قلناه من اني عن الصلاة
 عن الصبح فتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قوله اني
 حنيفه الا الظهر والعشا اي فانه يعيدها كونه وقت الظهر وقت
 يغلب فيه الحجاب ولا يكاد العبد ياتي فيه صلاة على الكمال فكانا عادة
 جارية لما فيه من التقصير واما العشا فانها عقب النهل في امر الخوف
 والمعايش عادة مع غلظ الحجاب فيها ارضا وتذكرا استحب الشارع
 لامنه تأخيرها الي ان يمضي ثلث الليل الاول كما استرأى في حديث
 لولان انك على امتي لاخرت العشا الي ثلث الليل ووجه قول الحسن
 هو الوجه في قول احمد والله اعلم ومن ذلك قول الامام الثاني اني
 في الحديث ان من صلاه اذا اعاد هو الاول والثانية تطوع مع قول
 الثاني في القديم ان فرضه الثانية مع قول في حديث واحد
 والاوزاعي والشافعي هما جميعا فرضه فالاول محقق والثاني مستدل
 والثالث فيه تشديد يرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول سقوط الخطاب عنه بصلوات ووجه الثاني اخذ بالاحاط
 ونسب للخبر نعم في الاولى من النقص ووجه الثالث ان من راى العلم
 فيها ان الله تعالى في آيات مع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك
 فيه قال عبد الله بن عمر وقال حتى سئل عن ذلك اني الله بحسب الله
 صها ما شا ومن ذلك قول الثاني في واحد ان الامام راحس بدخل

وهو

وهو راحس او في الشهد الاخر يستحب له استطارة مع قول في حنفية
 وما لك تكراهية ذلك وهو قول الشافعي فالاول مستدل وباتسحابك
 الانتظار والثاني مخفف في ترك ذلك او لا ترجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان في ذلك عونا لاجنه المسلم على خضيل فضله
 الخضوع لله في الركوع مع الرأين او خلو سه يتي بي ربه
 مع الجالس ووجه الثاني ان الصواب من التشرية بين مراعاة
 الخلق ومراعاة الخالف وان كان مثله ذلك مقتورا له وتعمقت
 سدي عليا الحق من ربه الله تعالى بقوله اما استحب الامام الثاني اني
 واحد انتظارا لداخل اذا احس به الامام في الركوع او في السجدة
 حاسنها الطم بالامام وان مثله لا يشغل انتظارا ذلك الداخل عن
 ربه عز وجل من حيث انما منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين
 علما ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهمه
 وسعته ربه الله عليه يقول كلام الثاني في واحد خاص
 بالامام الذي اعطاه الله القوة وجعل له عدة اعين معين ينطق بها
 الى الجرح وعلى وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يعمل وعين منظر
 بها الي الحق والخلق معا فلو ان الامام خاصة خاص لا ما غرما الا كما سر
 فلا يصحهم ذلك قطعا قائم ومن ذلك قول الامام احمد وهو
 الراجح من مذهب الامام الثاني اني لو توفي المأموم مفارقة امامه
 من غير عذر لم تنطل صلاته مع قول اني حنفية وما لك انما تنطل
 قال اول مخفف والثاني مستدل ووجه الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو اذ يد بيل فحة
 صلاة تراويح ماعد الحصة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه
 باله قول معه كان ويطلب به بتمام الصلاة خلفه فكان قطع الصلاة
 بلا فية ودلك مبطل ومنصب الامام الاعظم بل الامامة في الصلاة
 هي منصبه بالاصالة نفس فارق امامه فمقت رما ت بنية جاهلية
 كن عارفا بانيع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخروج عن شرعية
 لاسيما ان اوهنت المفارقة في دين الامام ومن ذلك قول مالك
 والثياحلي بصفة قوة المأموم بالامام سبها لم يرا وطرف مع قول
 ان حنفية انما لا يصح بالاول مخفف والثاني مستدل ووجه
 الاول ان المراد مفرقة المأموم بالتقالات الامام وهو حاصل
 ووجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا يحول بين الامام والمأموم
 حائل ولو معنويا وكما انقطعت صورة الارتباط سبها من حيث
 اجتنام كدك انك قطعت من حيث العلوية كما اشار اليه خبر لا تخلفوا

عليه فتختلف فلوله فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف العلوب
لاختلاف المصدر وعدم استوائهما في المواقف فدخل من القولين
وجه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان من صلى بيته
بصلاة الامام في المسجد وهناك جليل يبيع ربه الصوف لم يصح مع
قول ابي حنيفة في المشورة عنه انه يصح فالاول مستند والثاني مخفف فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ذهاب السعيا والمقتضون من
صلاة الجمعة في دولة الظاهر لا يختلف ووجه الثاني في ذلك حصول الشار
في دولة ابي طالب الذي هو علم الله تعالى وحققته فدخل وجه وقد
ثبت من يصلي خلف امام بيت المقدس او مكث وهو عصر لا يحسنه
الجنال ولا غيرها ولكن قد فانت هذا فصيلة امتثال امر الشارع بالاجماع
في مكان عرفا وكان سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يذهب الى ذلك
وسبب المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول انتاع الشدة
اولي وكذا كان يفعل سيدي ابراهيم المنبوي كما اخبرني شيخ الاسلام
ذكر يارحمه الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
واحدا انه لا يجوز اتقاء المفترض بالمختل فالجواب عنه ان يصلي
فرضا خلف من يصلي فرضا اخر مع قول الشافعي ان ذلك يجوز في الاول
محدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف
قولكم فانه مثل الاختلاف في علمه في الانفال الباطنة كما مثل الاختلاف
عليه في الانفال الظاهرة على حد سواء ووجه الثاني كون اختلاف
انفال العلوب لا يظهر به مخالفة الامام عقدا لئلا ينشأ في الامم الثلاثة
راعيو المخالفة العليقة والثاني راعي المخالفة الطاهرة ولا شك ان من
يراعي الطاهرة وانما ليس معا الكبر من يدعي اخرها مع جوار كل
فتها على التفراده فافهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة لعدم صحة
امامة الصبي المحض في الجمعة مع قول الشافعي يجوز لاقتدار
به فيها لغيرها وان كان ابي الج اولي بالامامة من الصبي لا خلاف
في الاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول ان منصب الامامة
في الجمعة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان من
عظمته ان يكون بالغا ووجه الثاني ان المراد عدم احالة مواجاة
الصلاة وادبها وذلك حاصل بالصبي المعجز الذي يحرم من الفرض
والمنة مع قول الحديث والحنيفة فانه لا يثبت عليه تعالى السالف
ما سبه الامام العادل المحض من لدن توبس فافهم ومن ذلك قول الامم
الثلاثة بان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول ابي

حنيفة بكراهة امامة العبد فالاول مخفف والثاني مستند فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ستكون الشار على امامة
العبد ما يحسنه وتولم صلى الله عليه وسلم ٧٧١ يصل على عبد والعبد
على حاله بالتقوى وربما يكون ذلك العبد ابي الله من الخوارج عده
كثرو غيرة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من منصب
الامام الاعظم ومعلوم انه بشرط ان يكون حرا فكذا القول في تامة
وان كان العبد ليس بشرطه ان يكون على صورة المبدل من طووجه
فاهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان البصر والاعمى والامانة
سواء مع قوله ابي سيرين والي حنيفة ان البصر اولي واختار
ابو اسحاق البصر ابي الشافعية وجاعة مع انها صحيحة بالانفاق
في الاول مخفف والثاني مستند فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم ورود حجة في ذلك مع ان الكوار على نور القلب
عقد الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان
الامامة من منصب الامام الاعظم لا يكون الامام الاعظم اعمى
فكذا كذا منه ومن ذلك قول الامم الثلاثة بكراهة امامة
من لا يعرف آتوه مع قول احمد بعد ما كراهة فالاول مستند والثاني
مخفف ووجه الاول طلب الامامة اتصال السيد بالامام الى حضرة
خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف المأمومون اياه مقطوع الشك
والوصلة بحضرة خطاب به الله عز وجل لان ولذا الرنا لا يسقى ان
راسطة سنا وبس خطاب الله تعالى بالقراءة والد عالنا والمسلمين
لنقصه وتكونه تولد من معصية كما اشار اليه قوله تعالى في الرنا
(نه كانت في حشة وسنا سبيلا وايضا فقد روي عن بعضهم
انه قال ان الله تعالى السند الباطن كما راعي السند الظاهر بل اولى
ووجه الثاني عدم ورود حجة في ذلك ونقول صاحب قال امرنا
الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاه علينا وان كان ناقضا اذ ما
مع الله تعالى الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه لا بقدرها
الي فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ترا الشافعي واحدا
في احدي روايته بصحة ما سبه الفاسق مع الكراهة مع قول
مالك واحدا في اشهر روايته (انما لا يصح ان كان فسقه سلا
تاويل وبعد من صلى خلفه وان كان تناوكل اعاد ما دام في الوقت
والاول مخفف والثاني مستند بالشرط الذي ذكره فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول صلاة الصحابة خلف الخواج
قال ابن عمر وكفي به فاسقا وقد احصوا من قتلهم من الصحابة



مثال عين الشريعة

فانظر يا اخي الى العين التي في اسم الشريعة والاعضاء والنماذج هاكلها متفرعة
 من عين الشريعة فالفرع الكثير مثال اقوال جميع ائمة الهدى والفرع الصغير مثال
 اقوال ائمة الهدى والفرع الصغير مثال اقوال ائمة الهدى والفرع الصغير مثال
 من جوانب الفرع مثال اقوال طلبة هؤلاء المقربين والنقطة التي في اعلى الاعضاء
 الصغير مثال السائل المستخرج من اقوال العلماء في كل دور من ادوار الزمان الى ان
 يخرج المهدي عليه السلام فينقل في عصر الفقه بالعمل يقول من قبله من المذهب كما
 خرج به اهل الكوفة ويلم انهم بشرقة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو دار
 له على امر عليه ولم يوجد الاقره على جميع احكامه كما اشار اليه في حديث ذكر المهدي
 ستقوا لا ترى لا يحظى ثم اذ انزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم الى امر وهو ان يوجي
 الى السيد عيسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه السلام فلم يخرج
 احد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لاني الانبياء واسم العلماء السابقين والذين
 كل الانبياء والاوصياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع من عين شريعة
 وشجرة علمه ونامق قول من اقوال ائمة شريعة الا وهو متفرع من هذه الشجرة
 وفروعها وافصانها كما يعرف ذلك كل من تأمل في هذه الشجرة وامع
 النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله ادا فاعلم ذلك

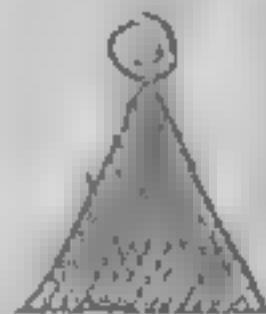
وهذا مثال آخر

وهذا مثال آخر في مثال ما يورد ائمة المجتهدين بعين الشريعة



فانظر يا اخي الى العين الوسطى التي في مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول في اقوال
 المجتهدين ومعلمهم الى يوم القيامة ومثال مداد جميع المجتهدين والمفكرين والمستعملين مثال الخطوط
 الشارحة الى العين الوسطى في ما راكحوا من تأمل في ذلك عرف ما رواه بقولنا انه ليس
 بذهب اولى بالشريعة من مذهب اخر فوعا تلك العين واحدة لافق ومفرد تلك ايضا منسكة
 الصياد فان كل عين منها متصل بالعين الاولى في ما يورد الادوار وهذا مثال

عين الشريعة



ما ينظر يا اخي الى العين الاولى
 وما يتفرع منها في ما يورد ائمة الهدى
 هو مثال اتصال اقوال علماء الشريعة
 كلها بعين الشريعة فما قول من
 ارتواهم يخرج عنها ائمة الهدى وكل
 عين منسكة بها اوصلت الى
 العين الاولى ومن شهد هذا
 المشهد شاهد عند جميع
 الاقوال في السعة

112

[illegible]

الائمة الثلاثة ان الطبع قد صار طاهرا مرسا فدخل في البيع كبقية
 النحل عكس الضوابط في ووجه قولنا في حقيقته ان البيع وقع على
 جملة النحل فمثل طلعهما سواء ظهر او لم يظهر ومن هذا يعلم ترجيح قول
 ابن الهيثم في ووجهه على ووجهه من ذلك قول الامام الثلاثة انه اذا
 ما ع التمر في الظاهر مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قوله ما ذكر
 انه يصح والاول مستند والثاني محقق فارجح الامر في مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان العقد شتم على معلوم ويجوز ان لا يخرج منه انفسه
 ذو الحس الشجرة ووجه الثاني بحسن الظن بالله تعالى وبما جرت
 العند كما خيه بالحرمان التمس الخلف بل للذي يخرج به الله تعالى به التمر
 وتظهر ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستثنى
 (عضدا) بها عصبا منها لم يصح مع قول مالك انه يخرج ذلك الاول
 مستند والثاني محقق فارجح الامر في مرتبة الميزان ووجهه
 الاول عسر الخلف في ذلك الفحص من غير زيادة ولا نقص من جهة
 الاعضاء وهو خاص بالاكابر من اهل الزرع ووجه الثاني
 ان المسألة مثله كعادة فصيح استثنى الفحص والله تعالى اعلم
 باب المصداق والرد بالعيب انفق الائمة على ان اسبرته على لاسل
 في بقية العثم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذا انفقوا
 على ان البائع اذا قال للمشتري استكلمني لم يجز له ان يتركه على ذلك اذا
 قال المشتري لم يجز له ان يتركه على ذلك انفقوا على ان المشتري اذا قال
 ففصل علم قبل الرد لم يفسد طاقفه من الرد خلافا لابن الحسن والفقهاء
 على انه اذا اشترى عبدا على انه كان حرا فوجده مملوكا له الخيار وانفقوا
 على انه اذا ملك عبدا مالا وباعه وقلنا انه لا يملكه بملك لم يدخل
 ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري في وقال الحسن ان يتركه يدخل
 ماله في مطلق البيع تبعاله وكذا لو اعترفه وحكي ذلك عن مالك
 ههنا ما وجدته من متايل الاجماع والتفريق الائمة الازمنة واما
 ما اختلفوا فيه فمرسب ذلك قول الائمة ثبت الخيار في بيع المرأة
 مع قولنا في حقيقته تقدم ثبوته فيه والاول محقق على المشتري
 مستند على البائع والثاني عكسه فارجح الامر في مرتبة الميزان
 ووجه الاول التدليس فحقق على المشتري دون وجهه
 الثاني في ظاهره وهكذا القول في ما يبيع من البائع مستند في العلل
 لان قصدهم التفتير من الوقوع في الخوف على بعضهم بقضاء امر
 رويته الخط الاول لا يفتهم دون اخواتهم ومقت ذلك قولنا في
 حقيقته واحدا من الرد بالعيب على المراجعي مع قول مالك والثاني في

ار على الفور فالاول متحقق خاص بالان لا بالدين لاحوف عندهم على احد من
 بعا ملهم ولا يرجعون انفسهم على اجههم والثاني مشددا خاص بالايمان
 الذين يرون الخط الاول لا ينقسم ولا يكاد احدهم يرى الخط الاول
 لاجبه وربما راي الخط الاول لا يرى لاجبه ثم تفهم الحال عليه بعد ذلك فكتاب
 اشراط العورته احوط لديهم فتم ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني
 انه اذا احدثنا بيع بعد عيب فبطل البيع والثمن لم يثبت الخيار المشتري
 مع قول مالك ان عيبه انما يقع في ثلثه فاما الاخر فاما الجواز والحق هو
 والحق ان عيبه انما يقع في ثلثه فاما الجواز والحق هو
 فالاول متحقق على البائع مشددا وعلى المشتري وبها من الاحاد
 والثاني مفصل ووجه التفصيل في الشق الاول من كلام مالك الحوي
 على قعدة الخيار في المبيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه العباس
 على ما قاله في باب هياكل النكاح في العدة فاسم صوبها هياكل
 مستند وادعاءنا قل مدة بزول فيها الحرام والبرص والجنون
 اذا طرأ مدة سنة وهناك يبين ان في سنة فثبت به الخبر
 والله اعلم باب البيوع المتبرع بها اتفاق الامة
 على تحريم بيع المتبرع بها على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك
 اتفقوا على تحريم البيع على تحريم بيع التلبي بالكلية وهو بيع
 الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمبني على قول الامة الثلاثة اي
 من اغترى بالبحس واشترى فبطلت بشرائه صحيح وان اثم الفارغ
 قول مالك ببطلان الشراء فالاول مشددا في تحريم البيع فقط دون
 الشراء والثاني مشددا فيها فخرج الاموال الى مرتبة الميزان ووجهه
 الاول ان التحريم لا يخرج عن عيب المبيع ووجه الثاني مشددا
 التبرع منه لو وقع في مثل ذلك عند انباء النجس المتبرع كما
 اشار اليه حديث انا النبي عن قراض النبي اذ لو اطلع المشتري
 على ان المبيع لا يتبرع به لكانت الزيادة التي جلت بها الباحس
 لما اشتراه ومنه ذلك قول الشافعي بجواز بيع العسبة مع الكراهة
 ذلك بان بيع سبعة يسمي الى اجل ثم فاشترى بها من مشترى بها
 تغديا فلما في ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك واحد بعد
 حوازه ذلك فالاول متحقق خاص بالموافق والثاني مشددا خاص
 بالان كما مر اهل الورع فخرج الاموال الى مرتبة الميزان ووجهه
 الاول ان كل من البائع والمشتري قباع واشترى فبطلت او ظاهر

الشريعة

الشريعة تشهد لها بالصحة ووجه الثاني مراعاة اليأس في عتق المشتري
 الثاني وموافقة على فعل السيد والله اعلم ومن ذلك قول
 ابي حنيفة والشافعي تحريم البيع مع قول مالك انه اذا خالف
 واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان يقال له اما ان يبيع ببيع
 السوق واما ان يفسد غنم فالاول مشددا والثاني فيه تحقيق فخرج
 الاموال الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحريم على البائع
 في عواطف التي اياها تكون على نعم النصف فيها كعب ثا وادراك كثرة العادة
 وهو خاص بالايمان الذين علب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس
 في كل زمان ووجه الثاني سد باب التحريم على الناس الراد ومن
 في المشروعة في تحريمه لا يكمل ايمان احدكم حتى يجب لاجبه ما يجب
 لنفسه وهو خاص بالان لا بالدين لم يعلب عليهم حب الدنيا وظهرهم
 الله من محبتهم المدومة والله اعلم ومن ذلك قوله الامة الثلاثة
 ان بيع المكره لا يبيع مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكره له السلطان لم
 يبيع البيع او غير السلطان مع من ان سوا السلطان على الناس فباع رجل ناعه
 وهو لا يريد ببيع ففكر مكره فالاول مشددا والثاني مفصل فخرج الاموال
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم
 يخرق بغير اكرام السلطان وغيره ووجه الثاني تحقيقها في غير
 السلطان من فعل ما يبيع به الاكراه وهو له رده من الكراهة بالشرع
 او السياسية بخلاف السلطان لا عظمه فان القمي وغيره يجوزون
 عن رده اذا كره احد من عبيته لاسيما ان نظرا لقوة اثم نظروا
 رعيته واكثر شفقة فرعا في المصلحة في اكراه شخص على بيع ماله
 والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة
 فان بيع الكلب لم يفسخ البيع ان امكن الانتفاع به عندها وقال
 الشافعي واحدا لا يبيع ببيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان
 قتل او تلفه فالاول متحقق والثاني مشددا فخرج الاموال الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان النبي عن ثمنه لا يبيعه منه عدم صحة ببيع
 نظره ما ورد في كتب الحجام وان الحاجة جائرة وكسبه مكره ووجه
 الثاني ان النبي عن كل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة ببيع له ور
 الحاجة الى سبه لكثرة الطلب في كل عصر مع قول جمهور الامة بطلانها
 وخسرها فانها لا تبيع بالفضل من فضلا بها سبع مرات احدا من
 التراب ويجمع حمل الغول في علي جالب في احتياج الكلب للاسيرة
 او حراسة داره فله شراؤه ومن لا فلا فافهم والله سبحانه وتعالى
 اعلم باب بيع المراهجة اتفاقا على جواز المراهجة

بها

يصور بها المشهوره ولكن كرو وكرايب عياض وان عمر ولم يجوز اسحاق
وامر به وعليه كذا انفقوا على انه اذا اشترى مني موجد لم يجوز عطف بل
يجب القياد وقال الاوراجي يلزم العقد اذا اطلق وصف الثمن في ذاته
موجلا وقال الامير الاربعه ثبت المشتري انما يملك ما يعلم بالاجل وفيه
هذه المسائل ظاهرهم بين حقيق وسد على البائع وعلى المشتري بحسب
مدركهم وانما سيجاته ونفى على علم بالاسم احتداد المقتضي
وهذا كالمبيع انفقوا الاية الاربعه ربي الله عنهم على ان اذا حصل بين
المشتري وبين البائع اختلاف في قدر الثمن والاسم فالحال هذا اما وجدته من مسائل
الانصاف فيما يباع وما لا يباع فيه فمر ذلك قول الشافعي انه
يبعد ويبيع البائع مع قول الجعفي انه بعد بيع المشتري في اؤشدد
على البائع والثاني يحقق على المشتري ويجوز كل من القولين ان احدهما
قصد المحل الا في نفسه دون اوجه فلهذا غلط الاية عليه بالبداهة
فأفهم ومن ذلك قول الشافعي وما لك واحد في اخري روايتهما ان
المبيع اذا كان حالكا واختلف في قدر ثمنه حالكا وفسح البيع ورجع
في ثمنه المبيع اذا كان مقفورا وان كان مثليا وجب على المشتري من ثمنه
مع قول الجعفي انه لا يخالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري
وقال زفر وابو نورا القول قول المشتري بكل حال وفي السعي وابو سريه ان
القول قول البائع ما لا يمتد دون قول الجعفي محقق لعدم وجود ذلك
الى خلاف الاجل ووجه قول زفر وزفران المشتري معه الظاهر
وجه قول الشافعي وبسريه ان المبيع هو المالك الاصل فرجح الامر الى
سريه الميراث ومن ذلك قول الشافعي في اصح الاقوال انه اذا
باع غنما بثمن في الذم منه ثم اختلف فقال البائع لا اسلم المبيع ثم يجد
المشتري على ثمنه المثل مع قول الجعفي وما كان المشتري في
جدا ولا الاول ممتد على البائع لكون اصل المبيع له والثاني ممتد
على المشتري مع كونه فرعا عن البائع فرجح الامر الى سريه الميراث
ومن ذلك قول الجعفي والشافعي ان المبيع اذا اطلق باقة معاودة
قبل القبض انفق المبيع مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن مكبلا
ولا موزنا ولا مقدر دأبه من ثمنه المشتري والاول ممتد على البائع
والثاني ممتد على المشتري فرجح الامر الى سريه الميراث ووجه
الاول ان المبيع لم يبيع في يد المشتري فلا يستحق الثمن لعدم المثل
ووجه الثاني ان البائع اذا لم يبيع قبضه وكان حين يبيع باللفظ او بالمعطاة
صريح في يد المشتري وجب له ولو لم يقبضه من ذلك قول الجعفي
وما لك والشافعي ان المبيع اذا اطلق البائع انفسه باللفظ بالاقعة موقوف احمد

ان المبيع انفسه بل على بيع حقيقة ان كان مقفورا ومثله ان كان مثليا
فالاوله ممتد وبالفصح والثاني ممتد في المخرج الامر الى سريه
الميراث ووجه الاول ان المثل هو الله حقيقة فكان له على باقة معاودة
ولا يخرم عليه من ثمنه او يسل واحد نظرا الى البائع يوزن به العمل بغيره
او المثل وان كان بغير البائع من حيلة اعمال الله تعالى فان له العمل بال
واسطة والعمل بالواسطة بافهم ومن ذلك قول الجعفي والثاني
في اصح قوليه ان المبيع اذا كان موزن فثبت بعد التخلية انما من ضمان
المشتري مع قول مالك ان كان ثلثا فاقبل من الثلث فهو من ضمان المشتري
والاول ممتد بما لضمان على المشتري لانه المقتضي في القبض بعد التخلية
والثاني تفصل وقد كره ذلك الثالث فرجح الامر الى سريه الميراث ووجه
الاسمي الاول من كلام مالك ان القبض اذا كان اقل من الثلث فقبل المشتري
هاد فخلا المثل فاكتر فانه لا يخل ولا يخل ووجه الشق الاول في كلام احمد
ان الثمن بالامر الصواب بعد التخلية كاللغو به بعد القبض فكان من
ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه ان الثلث لو بعد التخلية كالمثل
بعد القبض فكانه من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل القبض وانما
القبض من ثمنه المبيع وما لا يخل فثبت على كماله **كتاب السلم**
والقرن انفق الاية على ان السلم يصح بصفة شرط ان يكون في جنس
معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار
راس المال وجنسية مكان السلم اذا كان ثمنه موزن او بصفة
يسمى هذا البيع شرط او باقي الاية يسمى به لازما وكذلك يفتوا على
خوزة في المدة واما التي لا تسع او من احادها يجوز والبعض
الاني رواه عن احمد وتذكر انفقوا على ان القرض مند ومب
اليه وعلى انه من كان له دين على انسا في اجل فلا يجل ان يبيع عنه
بعض الدين قبل الاجل ليجعل له الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان
يبيع قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل اخر فبعضه عينا وبعضه
عرضا وعلى انه لا بأس اذا اجل الاجل ان ياخذ منها البعض ويسقط
البعض او يؤخره الى اجل اخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
ما اختلفوا فيه فمر ذلك قول الجعفي لا يجوز السلم فيما يتفاضل
وكالرمات والمطبخ لا وزنا ولا عدد اعم قوله مالك يجوز ذلك مطلقا
عدد افا ل احمد وما اصد له ليل لا يجوز السلم فيه كذا فالاول ممتد ما
الي الورع والثاني محقق ما يله التحص ولكن من ارجح حال والثاني مفصل
فهو نوع جعفي فرجح الامر الى سريه الميراث ومن ذلك قول الشافعي انه
يجوز السلم حالا وموجلا مع قول الجعفي واما واحدا انه لا يجوز السلم حالا بل لا بد

لا بد فيه من اجل ورمدة لسيرة فالاول مخفف بنوك لاجل والثاني مشدد فخرج
 الاموال مرتين الميزان ووجه الاول ان السلم في البيع والبيع يكون حالاً ومرد
 فذلك السلم ووجه الثاني ان البيع عين في الزكاة القالت فيه التاجيل فانصوب
 الحكم اليه ومن ذلك قوله مالك والثاني واحد وهو العجالة والثاني بعين ان
 يحسن السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبراءم ويلبوس ما على جارية المني كل ولها
 للمقترض مع قول اي حبيفة انه لا يصح السلم في الحيوان والا فراضه ومع قول
 القريبي وسب غير اسطرى يجوز كذا الا انما التوجه بقرض المقرض وطريقه فالاول
 مخفف على الثاني وقول اي حبيفة مشدد ونزل المتون ومن جزم بمخفف
 فخرج الاموال مرتين الميزان ووجه الاول منحة الاحاديث ووجه
 الثاني سرعة موت الحيوان وموت الحيوان باقية ملائمة وبفسر وجود
 منله يبرء ما يليه فان المشبهة في مثل ذلك عزيمة والاحود المأمورية شرعاً لا يسمع
 به غالب الناس ووجه الثالث استبعاد وقوع المقرض في رطب الخارية من غير
 ملك البيع على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول على حال الا ان من اهل
 الدين كما ان ما يملكه محمول على حال رعايها فاس فافهم ومن ذلك ما ذكره
 البيهقي الى الحصاد والبيع وزاد المهرج وقصص البصار مجاهد مع قول
 اي حبيفة والثاني في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 خاص بالاصا غير ان في المحض والضرويات والمرخص والثاني مشدد
 خاص باهل الاحياط والورع وروية كخط الاوفر لمن عالم ولا يحتاج
 مثل هو اليه تعيين اجل على التحديد بل هم مع امرهم اسلمين على الراحة
 لهم بخلاف الاصا غير الذين يرون الخط الاوفر لانفسهم فخرج الاموال
 مرتين الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز السلم
 في الحكم مع قوله اي حبيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة غلب النكاح
 اليه وطول املهم ومن احدثهم اي وقت ذلك الاجل مثلاً والثاني
 مشدد خاص بالاصا غير ان في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قوله اي حبيفة والثاني مشدد
 في الحكم مع قول مالك بن النضر السلم فيه في كل سنة الزكاة فالاول مشدد
 خاص بالاصا غير ان في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 خمس حاجتهم الى مثل ذلك للسبب في خروج الاموال مرتين الميزان
 ومن ذلك قول مالك والثاني في واحد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجوداً
 عند عقد السلم وعلى علم الطرفين وجوده عند الحل مع قوله اي حبيفة
 ان ذلك لا يجوز الا ان كان موجوداً من حين العقد الى الحل فالاول مشدد
 مخفف خاص بالاصا غير ان في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 الصبر والثاني مشدد خاص بالاصا غير ان في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف

فقد

فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك في وقت الحل فصار السلم اليه
 في مستقته من جهة الوفا بما سلم اليه فخرج الاموال مرتين الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الخواطر البعيدة
 التاديه في الوجود مع قول مالك بن النضر ذلك ما لا اول مشدد
 خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرون
 انفسهم على من الشدة وقت الحاجة ويقوتون لكل شيء ومن ذلك
 الميراثي الميراث ومن ذلك قوله اي حبيفة والثاني في واحد
 يسمع الاشراك والتولية والسلم بخلاف البيع مع قول مالك بن النضر ذلك
 فالاول مشدد خاص باهل الورع الذين يرون دخول الضرر
 عن عقد السلم بالانقيص من الاموال والثاني مخفف خاص بالعوام
 الذين لا يملكون اليه مثل ذلك فخرج الاموال مرتين الميزان
 ومن ذلك قوله مالك ان المقرض والاحل يلزم مع قوله لائمة الثلاثة
 انه لا يلزم التاجيل بل له المطالبة متى شاء فالاول مشدد وخاص
 برعية وجوب الوفا بالوعد والثاني مخفف بمن لا يركي وجوب ذلك
 في العامة فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قوله لائمة
 الثلاثة يجوز قرض مع قوله اي حبيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول
 مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاصا غير ان في واحد
 ان هذا الورع الذين يحا فوف ان يكون ذلك من جملة الربا فخرج
 اليه مرتين الميزان ومن ذلك قوله الثاني في فاصح الوجهين
 انه لا يجوز قرض الخبير عدد او يجوز وزناً وهو احدى الروايتين
 عن احمد مع قول مالك بن النضر انه يجوز بيع الخبز بالخبز كذا فالاول
 فيه تسديد خاص بالاصا غير ان في واحد في اظهر ما ينسب ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 فخرج الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قوله الثاني في واحد
 يجوز قبول القرض هدية فمن اقترض منه شيئاً اكله فله ما
 وعنده ذلك من سائر الاغنياء عات مال المقرض ولو لم يجد
 في قول القاضى مع قوله اي حبيفة وما كان يكرهه ذلك وان لم
 يشترطه وحمل الشا في حديث كل فرض مرتفعاً فهو ربا عليه
 ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو حلال وعقارة الرخصة
 واداهدي اموال من المقرض هدية حار فمواها بالكرهية
 وبسبب للمقرض ان يرد احوذ مما اقترض من يدينه التام
 في ذلك ولا يكره المقرض اخذ الشيء فالاول مخفف خاص بالاصا
 الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص باهل الورع نظراً لما
 في هدية الثاني حكم التفضيل في ذلك فخرج الاموال مرتين الميزان

لقد

الامر

١٠

ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخصين دين على اخر من جهة بيع او قرض من رجل عدة
فلم يمس له ان يرجع في الياسيل بل يلزم ان يصير الى تلك المدة التي احلها ولا يرد
لو كان القرض من رجل عدة الا حل وندك قال ابو حنيفة الا في الحماية ويعرض
مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله الطائفة فيقول ذلك الاحل الثاني
اد الخلل لا يوجله فالاول مستند خاص بالا كما هو من اهل القول بالوعد الذي
مخفف خاص بعمام الدين من ان يبرحوف في قولهم فرجع الامر الى مرتضى
المراد ونجد الله رب العالمين كتاب الرهن
اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في الخضرة والنفير وقال داود وهو مخفف
بالسفر ووجه قول داود ان المسافر لا يفتقر ولا يحتاج صاحب الدين
الى وثيقة بخلاف الحاضر قال القلب مظهر من جهة عالما هذا مكانا
وخذته من مساهل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه ومن ذلك قول الامام
مالك ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبل فكنه بغير الرهن على
التسليم مع قول ابو حنيفة والشافعي واحدا في لا يلزم الرهن الا بقبضه
فالاول مستند وعلى المرتضى مخفف على الراعي والثاني عكسه فيقول
الاول على حال اهل الصدق الذين لا يتقبرون فيما يقولونه كالاول والثاني
ويحل الثاني على من كان بالصدقة من ذلك من يرد له الحظ الا وفر لنفسه
دون اخيه ولا يحتاج لاحضه فرجع الاموال الى مرتضى الميراث فامل ومن
ذلك قول الامام الثلاثة انه يصح رهن المتاع مع قول الحنفية انه لا يصح
وسواء عند الثلاثة ان كان مما يضمنه كالعقار او لا كما لعقد هو جار
ووجه الاول كونه مما يضمنه وكما هو بينهم جار رهنه ووجه الثاني
عمس الرهن فيه على الميراث غالبا لقلة من رغب في شراء المتاع
اذا ابيع الى البتيع فرجع الاموال الى مرتضى الميراث فنقل الامم من راعى
الاحتياط للرهن ومنهم من راعى الاحتياط للميراث ومن ذلك قول
الشافعي ان استبرأ من الرهن في يد امرئ ليس بشرط مع قول
حنيفة وما لك ان شرط لغيره حرج برهن من يد الميراث على ان
كان بطل الرهن الا ان ابي حنيفة لقول الرهن اذا عار لودينة
او عارية لم يطل في الاول مخفف على الراعي مستند على المرتضى والثاني
عكسه بالشرط المذكور في قول ابي حنيفة فرجع الاموال الى مرتضى
الميراث ولكن الاول خاص بالعمام الذين لا يحتاجون لدينهم كل
الاحتياط والثاني خاص بالامام الذين لا يحتاجون لدينهم
فان للميراث ما اخذ الرهن الا وسيلة الى التخلص منه فاذا خرج
من يده وكان لم يرتض شيئا فقام الميراث بشرط في رهنه بالرهن
سلامة العاقبة وذلك لحد في بيعه عند الحاجة ومن ذلك قول

مالك

مالك في الميراث في ارجح الاقوال انه اذا رهن عينا ثم اعتصم فان كان
موسرا فقد اعتصم ويؤخره فتمت يوم عتقه ويكون رهنه وان كان
معسرا لم يتقد وفي قول ابي حنيفة انه ان طرأ له مال او فسخ المرتضى
ما عليه فقد اعتصم والا فلا وقال ابو حنيفة واحد يفتد العتق على كل حال
لكي قال ابو حنيفة ان العبد المرتضى يسبي في بيعه للميراث حال
اعسار سيده فالاول والثاني وعاقبة من قول مالك الاحتمال
مخفف على المحتسب ما فيها من التفصيل والثاني مستند على العبد
وهو قول ابو حنيفة فرجع الاموال الى مرتضى الميراث فوجه الاول والثاني
موانعة القواعد الشرعية في التقرب الى الله تعالى من الشراخ
الصدقة العتق بخلاف المعسرات من لا يمتد عا لباستعويبه المنقرب
ففتق عتقه لا سيما عند الحاجة اليه ولا يستبرأ منه ربه فهو يرد
اقرب من الفقه ووجه الثاني كونه لسبه هو ذلك تنفذ
بالعتق اختيارا منه والشارع منشور ابي شعبة والرحمة لا رقا
بدن قول مالك على رهنه وسلم وهو مختص بصلاته وما ملكت
يمينكم بحد فصول على بصلاته ولا يستوصوا بما ملكت ايما حكم
خير مع ان يقال بالبحكم على السيد بفتق فابلا بوجوب القيمة
عنده ان كان مؤثرا وعلى العبد ان كان سيده معسرا كما مر
فقد فات من خفف المرتضى في والله اعلم وقيل في ذلك
قول ابي حنيفة و لسانه في رهنه ما يدينه دار رهنه على ما يدينه
بتم قرضه تامة خريكة فزاد رهن الرهن عليه المدين حتى يجمع
لم يجر مع قوله مالك بالجواز ووجه الاول الرهن لا يرد يدين
الاول واليمين المرفوعة ومنفعة من جهة كفايته لا يدين فلا يكون
وتسعة مرتين اخر ووجه الثاني ان المرتضى يحمل ذلك وثيقة
على الميراث بل له ترك رهنه صلا لا سيما ان كانت رهنه مرتين
من النجاشي والاصد فرجع الاموال الى مرتضى الميراث ومن
ذلك قول مالك الثاني في رهنه انه لا يصح الرهن على الحق فيحل
وجوبه مع قوله في حنيفة انه يصح فالاول مخفف خاص على
لعل عليه عدم الميراث لغيره ان يتصرف في اخرج ما له
لغيره ليس به عتق حو والثاني خاص بالامام الذين
يتصرفون في ما لهم بحسب ما يريدون حوصلة بينهم ان الدنيا
لا سيما وان عتق هو لا جناح بقوصلة بل يود رهنه رهن عتق
احر شيئا بل يرتب الحق عليه نه اكلم الميراث مثلا وبقعه لم يكره
منه شفرة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا من الراعي دا شرط

في الرهن والمرضى يبيعه عند حلول الدين، ويبيع المرهون
 فالاول يخفف على امره من كل المومنين بدور الحظ
 الاوخر لا يحتم ولا يبد موت على ما يتصور اجهل فيه مما فيه براءة
 دمه لهم بل يرون تصرفه في اموالهم كنصف في اموال ثوسيف
 بالحظ لا وفري الدب والآخره والثاني مستند دمه من كان
 من ذلك مرعا مستند المرضي الى عدم بفعه بالحظ، لا وفري الحس من
 يبيع بيبتهما نزاع ترجع الامر الى مرضي المبرر ومن ذلك
 قوله ما تترك ربحه الله به، المحتل الرهن والمرضى في قوله
 الذي حصل به، الرهن في القول قوله الرهن بيمينه كان والثاني
 الراهن رهنه على جسمه في درهم واربعة الرهن بل رهنه على ريف
 رهنه الرهن تساوي في الفارذ الزيادة الى خمسة في قول الى خفيه
 وكنتا في واحد في افعوله قول الراهن في درهم مع عينة
 من اربا وخمسة في درهم فاد اوقع للرهن تما حلف عليه اخذ
 رهنه فالاول مستند على الراهن يخفف على المرضي والثاني في عكسه
 ترجع الامر الى مرضي المزب فهم من اختا طلال الراهن
 ومن اختا طلال المرضي دون عكسه بالنظر للاكابر
 ولا ضاعرا اذا لا يرون الحظ الاوخر لفرهم والاضاعرا في
 ومن ذلك قوله الى خفيه ان الرهن يصحون على كل حال
 باقل الامر من من عينة في حق يري هو وسفه عليه في قوله
 فذلك ما ظهر هلاكه كالحساب والعتا ربحه مصروف على المرضي
 وما يخفي هلاكه كالنقل والتوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدقها
 لراهن ومع قول، لتا في واحد في رهن، مائة في يد المرضي
 كما بر الاما فانت لا يرضى الا بالصدق ومع قول مشريه وكس
 والتشهي ان الرهن مصروف باحق كله حتى لو كان في رهن
 درهم في حق عشرة لا في رهن الرهن سفط الموهنة نقول
 الى خفيه مستند وقول مالك مفصل وقول الشافعي وحميد
 وقول الثاوي شريح وكس والتشهي اشد من الكل ترجع الامر
 الى مرضي المزب والكل من الا في اوجه فلا يخفي على من كلفهم
 ومن ذلك قوله مالك ان المرضي اذا اذبح هلاك الرهن
 وكما في القصة ما يخفي ان انقضى لفحة فلا كلام وان انقضى
 على اصفه واختلافه في القصة سل اهل الخبرة عن قيمة ما
 هته صفيه وعمر عليه مع قول الى خفيه ان القول قول المرضي
 في القيمة مع عينة ومع قول الشافعي ان القول قول القارم مطلقا

فالاو

ب
 كالنقد

فالاو متصل والثاني مستند جعله لمرثي بايعين والثاني يخفف
 على القارم فرجع الامر الى مرضي المبرر ان والله سبحانه وعالي اعلم
 انقضى الاية الاربعه على ان يئنه لا عسار شمع بعد الحس وغيره
 الا شياء المرجحة للمرجح فلا تة الصغر والرفق والنجوت وعلى
 ان القلام اذا بلغ عمر رشيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا سني من
 صاحب المال الرشد يسلم اليه ماله ما وجدته من مبالغ الاتفاق
 واما ما ختلفوا فيه ليس ذلك قول مالك والثاني في واحد ان
 على الفلاس عند طلب القرمات والحاطة الدين بالدين مستحق على
 الحاكم وان له منعه من الفري حتى لا يضر بقرمات الحاكم بيع امواله
 المفلس اذا امتنع بيعها ويعتصم بها عن ماله بالخصص مع قول
 الى خفيه انه لا يجوز على الفلاس بل يجس حتى يوفي المديون ذوات
 كان له ثمن لم يتصور الحاكم منه ولم يبعه الا انه كان له ذراهم ودينه
 ذراهم فيعصمها ذراهم الفاسي بعد امرو ون كان دسه ذراهم
 وماله ذراهم فيعصمها الفاسي في ذنبه فالاول مستند على المفلس
 من حيث منعه من التصرف في ماله لصلحه لمرم تخلفه لمرمه
 هو خاص بحاكم الذي هو انتم بضمهم الفاسي والثاني مستند
 عليه بالحس يخفف بعد الما في يبيع ماله قبل الحس وهو خاص
 بمن كان عمده مبرورا متناع من وثق الحق فرجع الامر الى
 مرضي المبرر ومن ذلك قول مالك والثاني في طهر
 قولك انه لا ينفق بضمان الفاس في ماله بعد جرحه عليه منع ذاهبه
 ولا عتق مع قول احمد في اصرروا نفيه لا ينفق بقوله لا في العتق
 خاصه ومع قول الى خفيه انه يحجر عليه في تصرفه وان حكم به فاصرم
 ينفق قضا وده ولم يحكم به فافمن بان واد الم حكم ببيع الحجر عليه محنت
 تصرفاته ما لا يحتمل العتق فاسكاح والطلاق والعنف وبطلان يحتمل
 الفصح كالبيع والاجارة والخصه والصدقة وكود كذا فالاول مستند
 على الفلاس بعدم صحة تصرفه فذما بصلحه برفقة منه من الدين
 والثاني فيه تخفيف بصفة العتق والثالث من حيث تصرفه
 في ماله فاما الدين فهو المطالب به وثن في الدين والآخره
 فيا لن وللخفي رغبه ما يستغل في مشتا ما هو ليس ماله حتى يتصرف
 فيه فلا يخلصف ذمتنا من جهة القرمات فلا يخلص من حقة المفلس
 وماله للقاصي يدي هو نيب بشرع الشريعة ترجع الامر الى مرضي
 المزب مستند ومخفف وفيه تخفيف كما نزي ومن ذلك قول مالك

كتاب التعليل والحجر

والنفا نفي واحداً له لو كان عند المجلس سبعة وادركها صاحبها
ولم يكن البايع قبض من شيء فجلس حتى يصحها لحق
لها من. لغزب كسوف زياخذ قد دوسهم مع قوب في حنيفة رصحا
كما حد الغزما نفا بكونه في قلوب وحدث صاحبها بعد موت المجلس
ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً فقال له لثلاثة متجربة اسوة لغزما
في المسئلة لتأنيده في التناهي وجره انه حق في الاول فحقق
على صاحب المسئلة مشدد عليه في قبض واثبات عكسه كالاول
في السنة التي نفا مرجع الامر في مرتبة ايزان ووجه الاول في
مسئلة الاولى الحديث المعتمد في ذلك ووجه الثاني فيها ان المسئلة
صارت من المسئلة لا فرق بين وبين غيرهما من سائر اقواله فصار
صاحبها كاحد الناس ولعل صاحبها لم يتبعه الحديث ومن ذلك
قول الامية ابتلافة ان المجلس اذا اقر يدس بعد تحريكه في ذلك الحديث
بذمته ولم يشارك محزله اقرها ان يدس حركه عليه لاحد من هؤلاء في
انه بشاركم بشاره فالاول مشدد على المحزلة والى في حجب عليه
مرجع الامر الى مرتبة ايزان ووجه الاول تنصيص المرفوع في المجلس
هنا على المجلس يدس لغزبه ام لا ووجه الثاني ان حكم المحرسي الراس
الذي قبله ولا يتركه عن عي حدي مع انه ربما يكون متهماً في اقرار
المذكور ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان البسة فسمع قتل المجلس
مع لصا هر من مذهب ابي حنيفة لا لا تسمع لان بعد المجلس في الاول فحقق
على المجلس واثبات عكسه كمن يجمل الاول على حاله اهل يدس ولو راع
والخاف من حنيفة الجلائق وجره ان في على من كان بالبعد من
ذلك فخرج الامر الى مرتبة الجبران ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
ان المجلس اذا اقام بسنة باعساره ولا يحل بعد ذلك مع قول مالك في
والشافعي انه يحل بطلب الغزما فالاول يفتي على المجلس بغيره على
ما اذا كان بالصد من ذلك فخرج الامر الى مرتبة ايزان ومن ذلك
قول ابي حنيفة ان يبيع العلام يكون بالاختلاف او لا يزل فان لم يوجد
ذلك فخرجت منه ثمانية عشر سنة وفصل سمعه عشر سنة وما يبيع
الحارثة ما يخص ولا خلاص والحل في احدى بينه ثمانية عشر سنة
وسمعه عشر سنة مع قول مالك والشافعي واحمد ان البوع بحسبة
عشر سنة او الكروخ المكي والخص وبكامل ما اول مفصل منه فحقق
بعد ان يقول بكلية والشافعي حازم فيه الاحد بالاحياط فخرج الامر الى
مرتبة الجبران ووجه كل منهما الاستفاد من لامة المجتهد ومن ذلك
قول ابي حنيفة ان يات العانة لا ينعى الحكم بالبوع مع قول مالك واحمد انه

بغيره

لنقضه ومع الاصح من مذهب الشافعي ان يات العانة بغيره
الحكم ببلوع ولد الكافر دون المسلم قال اول فحقق على المكاتب
والثاني مشدد عليهم والثالث معصم فخرج الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه النكاح لا يباح بالبلوع امرها عند
ولا يحج على المكاتب لا بعد بلوعة بغيره لان ثبات العانة بخجل
ان يكون من شدة حرارة البدن ويكون الحديث في ذلك موثوق
وقوله الثاني الاخذ بالاحتياط للمكاتب فيكون يتوب الناس
ويؤا طبعها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم يكن واجبة عليه
في نفس الامر ووجه الثالث ظاهره في جيل لا اخذ الجريد
وخصم المصنف والذل للكا فروع من ذلك قول ابي حنيفة
وما لك واحمد ان الرشد في العلام اصلاح سانه ولم يردوا ففسق
ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد اصلاح الدس والمذل ولا فرق
بين الحارثة والعلام في ذلك وقال مالك لا يملك المحرقة ولو لم يفت
بشدة حتى تنزوح ويبطل بها الروح وتكون حادثة لما كان
فيل التزويج وقال احمد في المختار من روايته انه لا فرق في حد الرشد
بين العلام والحارثة والرواية الثانية ان يبيع ما له ورا د حتى يحول على
حول عنده او يولد ولا فالاول فحقق بعد امشراط الصلاح للدين
ووجهه ان الباب معمود في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة
والزكاة والصوم ونحو ذلك فاما اصلاح حاله جاز منسليم ماله الكسبه
شرعا ولو كان غير مصلح لغيره ذلك من امور دينك وهذا فظهر قول
عبد الله بن عباس انه يفتل ثوباً من عهد منة صدق الحديث
ولو فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد ووجهه
ان من نسا اهل بركة الصلاة او ثوب اكبر فلا يبعده منه ان يصع
ماله في غير طاعة الله فخرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم
في توجبه بلوع الحارثة فقدم من احتياط بالغ بيلة صفات الرشد
ومهم من خفف في ذلك ويصح حمل ذلك على ما بين من الجواني من
فظهر رشد ما يجرد بلوعها ومهم من لا يظهر رشد ما لا يظهر
التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الروح في عيبته وحضرته
ولو لم يرد رثا من لا يظهر رشد ما لا يبعد الولاد لانها اخر مراتب
الامتياز في الرشد ومن ذلك قول الامية التلافة ان الصبي
اذا بلغ وانقضى منه الرشد يرد مع اليه ماله فاذا بلغ غير رشد لم يرد
اليه ماله مالم يستمر يحول عليه مع قول ابي حنيفة رحمه الله انه اذا
التي سندا الى خمس وعشرين سنة يرد اليه ماله بكل حال فالاول

مستند وفي و ام المجد عليه حق يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة او اكثر
 والثاني مخفف عليه بعد خمسة وعشرين سنة فخرج الامراء
 من بين الميزان ووجه الاول ظاهر في قولنا ان الله تعالى
 بهم رسدا فلم يادب في الوقع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان
 ووجه الثاني ان العقل بكل بعد خمس وعشرين سنة فلا يجوز عليه
 بعد هذا لكن في كلام الامام علي رضي الله عنه منهي بلوغ النضج
 بخمسة عشر سنة ويثبت طوله باثني وعشرين سنة ويكمل عقله
 بانها ثمان وعشرين سنة وما بعد هذا يجازي الى ان يموت النبي وغيره
 قريب من كلام الامام في حقيقة رضي الله عنه كما سب الصلح
 اتفق الائمة على ان كل من علمه حقا فصاح على نفسه لم يحل لانه
 قد علم الحق وعنى ان المالك ان يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان العلم
 ان يعلى بناوه على بنا حارة لكن لا يحل له ان يطلع على عورات جيرانه هذا
 ما وجدته في ما يله الاتفاق ولما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
 الائمة النكاح في ان لا يعل عليه حف وادعي عليه بقم المصاحبة مع قول
 الثاني ان لا يعل في الاول مستند مبالغ في الاختلاف في رواه من
 وهو خاص باهل السماج من كل المومنين والثاني مخفف ووجهه
 ان من يمكن احدا من اعدائه ليغير طوره في حق فهو مسادعة للعدو على
 اكل ناله الناس بغير حق ورجا خرج عن الرشد بذلك انهم الا ان يصالحا
 ويركب ذمته فلا منع فخرج الامراء من بين الميزان ومن ذلك قول الائمة
 القلائد ان الصلح على المجرور جابر مع قول الثاني بالتمتع في الاول انه من
 جملة استحقاق الموت لذنبه ووجه الثاني ان الذم لا يراى له من
 المعلوم انه المراءم فيقول لا يراى لكل منهما وجه ومن ذلك قولنا ان
 وما لك انه اذا عبا سقف من بيت وعرفة موقفا ان السقف تصاحبه
 السفلى مع قول الثاني واحدا انه بينهما بصفين في الاول مستند على
 احدهما والثاني مخفف فخرج الامراء من بين الميزان ووجه الاول
 ان الطاهر منه فضل من بين بيتا او بيتا له شقفا ووجه
 الثاني بعدل بينهما كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي في العيين
 الواحدة اذا ادعيا شخصان ولا موجه لاحدهما فكان يعسهما
 بينهما ومن ذلك قول الائمة التلافة انه لو اقدم الولد او سفلى
 واور صاحب العلوات بنبهته ثم يجبر صاحب السفلى على التبرار
 ولا تشفيق ليسي صاحب العلوة بل ان اخا وصاحب العلوة بني
 السفلى من ماله فيمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ان يكره في يوطيه
 ما اتفق عليه مع قولنا ان صاحب السفلى ينجي انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع

من

من الانتفاع اذا حق صاحب العلوة فبراهنه با على اصله في قوله الجريد
 ان الشريك لا يجبر على المارة والمختار عند جأ عنه من مختار
 اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك فعلا لضرر صيانة للملكة في الفضل
 فالاول مخفف على صاحب السفلى وفعل ايضا عن الثاني والسا في
 مستند عليه بالاجبار فعلا لضرر يرجع الامراء من بين الميزان ومن
 ذلك قول النبي حيفه والثاني ان له ان يتصرف في ملكه بما يقتضيه الحار
 مع قول مالك فاحمد يمنع ذلك فالاول مخفف على المصروف مستند على
 الحار والثاني بالعكس فخرج الامراء من بين الميزان ووجه الاول قوة
 الملكة وتنفق حق الحار ومثله يابى يابى حراما او محرم سواهما ووجه
 ليدو شريكه فنفق ما وهاك كذا في بعض النسخ كما ان يتصرف على
 جانه ومن ذلك قول مالك واحدا انه اذا كان سطيحا اعلى من سطح
 غيره يلزمه بنا سيرة تنفع من الاسواق على جاع مع قولنا ان حيفه
 والثاني في انه لا يلزمه ذلك فالاول مستند على صاحب السفلى فاحمد
 الدين والفرع والثاني مخفف عليه خاص بالحداد الميسر ويصح السوحيب
 بالعكس فيكون جعل الشاكرين خالي وفوق بصره على عبودية الحار وموله
 على من لم يخف فخرج الامراء من بين الميزان ومن ذلك قولنا ان حيفه
 وما لك انه اذا كان بين رجلين دولة او بصرا ويبر فنفق كل
 او جدار سقط فطالما بينهما الا حرا لهما فامتنع او بين الدواب
 والهنر مثلا فامتنع انه يجبر مع قولها انه لا يجبر على جبره فقل من ذلك
 فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامراء من بين الميزان ووجه
 الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان شاعله
 ومن ثمة تركه وبوبه حديث لا ضرر ولا ضرار والبرس حرام ونفالى اهل
 كتاب **الحواشي** انفق الائمة على انه اذا كان له لسان
 حق على اخر فاحاله على من له عليه حق لم يفت على الحال بقوله الحواشي
 وقال داود يلزمه القول وليس للمجال ملزمة ان يمتنع من قبول
 الحواشي عليه فذا ما وجدته من مسايل الاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول النبي حيفه والثاني ان لا يجبر رضى المجال عليه
 ويخبر به عن النبي حيفه انه ان كانا المجال عليه عدوا لم يلزمه قبولها
 وقال الاصطخري من اجبة الشا فبينة لا يلزم المجال عليه القول مطلقا
 عدوا كانا المجال عليه ام لا ويحك عن ذلك عن داود فالاول مستند
 على المجال عليه والثاني معضل والثالث مخفف فخرج الامراء من بين
 الميزان ووجه الاول ما فيه من المساعدة الى رواية الذم
 طوعا وكرها ووجه رواية ان حيفه توقع الضرر بسلبه العدو

عليه بالمطالبة بالثبوت وعدم الرجعة ووجه قوله داود
والأصغر في أن صاحب الدين إنما أحال المديون على غيره
على سبيل الترخيص فإبنا قبل وإن شأنا لم يفتل ومن ذلك
قوله الصائغ أجمع إن صاحب الحق إذا قبل الحوالة على من
يبرأ على كل حال مع قول زهير رحمه الله أنه لا يبرأ إلا بالقبول
والثاني مستند عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح أن يكون
الأول محمول على حال أهل الدين والخوف من بده عز وجل فصار عوار إلى
ورث الحق ليس أجمل عليهم والثاني محمول على حال الموارث من دين
الدين لا يبرأ من الدين إلا ما علمهم من الحق ولا يبرأ من دينهم
إلا بالورث لا بغير الحوالة ومن ذلك قول الثاني وأحمد إن المحال لا يبرأ من الدين
إلا بالمبطل إلى جهة بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو تحجرا أو غيره مع
قول غيرهما أنه يرجع على المحال إذا لم يصب إلى جهة فالأول مستند في المحال والثاني
مستند عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول بعضه
المحال بعد ما التقبض على المحال عليه ووجه الثاني أن ذلك مما يحل
على غالب الناس وكما حصل عليه إلا لظنه الوصول منه إلى جهة
ولا غيره بالظن إنما يبين فرجع على المحال ولا يحتمل تنقل هذه موافق
لغيره من الشريعة فيسفي لكل من أحال شخصاً على آخر ما ساد إلى ورث الحق
أو أحدهما المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحاكم فإن خلاصه منه في ذلك
وبه قال أبو حنيفة ولفظه إذا أحال شخص حق هو عليه فأنكر المحال عليه
رجع على المحال والله سبحانه وتعالى أعلم كتاب الضمان
اتفق الأئمة على حوازل الضمان وعلى أن كفاية الدين صحة على كل من
عليه الخصوص في مجلس الحكم لا طين في الدين من عليه ومجلس الحاجة
الله وعلى أن الكفيل يخرج عن العلق بمنزله في المكان الذي شرطه
أو أراد به المستحق إلا أن يكون دونه دعاء بية ما يقع فلا يكون مستديماً
وعلى أن الضمان من إذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب وعلى أن
ضمان الدرك جائز صحته لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قبض
الثمن لا طين في جميع الثمن عليه في جميع الأعصار وللشافعي قول أنه
لا يصح لأنه في ضمان ما لم يجب شيئاً ما وجدته في الباب من مسابيل
الاتفاق وإنما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الحق
لا ينقل عن المضمون الحي بنفس الضمان بل الضمان باقي في ذمته إن تموت
عنه لا ينفك عنه في ذمته إلا بالاداء مع قول أبي إبي ليلى بن سرعة
وأبي ثور وداود أنه يسقط فالأول مستند في تخليص ذمته الضامن والكافة

مستند فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والأول محمول على حال أهل الدين
والورع والثاني محمول على غيره ويصح أن يكون الأمر بالعكس
لأن الضامن إذا كان خاف الله وكان صاحب الحق وقيل في حقه عنه
بمخلاف العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باليمين لا يبرأ من دين
من الدين المضمون عنه بنفس الضمان فالحق مع قول أحمد في رواية
أنه يبرأ إذا لا أول مستند في ضمان المدين محمول على حال الأصغر من الموارث
والثاني مستند عليه محمول على حال أهل الدين وأخوف من الله تعالى في
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك واحد
إن ضمان المضمون جائز وإن كان ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور
أن ذلك لا يجوز ولا يبرأ من المضمون فالأول مستند محمول على حال أهل
الدين والورع في المسلبين والثاني مستند محمول على حال من كان بالضم
من ذلك ما إذا وعد أخلف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد وابن يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يجل
وقال الدين الذي عليه حازوقاً يدين عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز
الضمان منه فالأول مستند ووجه أنه من أفعال الخير وفي السنة ما يبرأ
ورق له صلى الله عليه وسلم كان لا يصل على من مات وعليه دين لم يخلف له وروى
حق يقول أحمد من الضمان على ما يبرأ من الدين وعلى وقاؤه وثبت بن سند
ووجهه تقييد ضمان الدين في عبود الناس مع احتمال عدم بلوغ الحرية
الباقي به وذلك لئلا يفسد أهل الناس في الوقوع في أذى لحياتهم وأصنافهم
في حال بين أصنافهم وأخوانهم وسائر الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول
الطالب مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول
المدين أو ورثته أو بعضهم وبضمنه والغايب وأخرون وإن لم
يقبض الدين وإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء فالأول مستند
في عدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب الوقت بحق أهية المسلم
ممن أن شاء المطلب قبل ذلك وإن شاء لم يفعل وهو خاص بأهل الدين والورع
الطالبين لقوات الأخرى ووجه الثاني ما يند مشروعية الوقت
بحق أهية المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك فتدبره من به عليه
أر على أهية من لم يباح المدينون في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة بصحة كفاية الدين عن أبي عليه مع قول أبي حنيفة
بعدم صحته فالأول مستند على المكفول والثاني مستند عليه فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه طريق إلى تخليص الحق

الذي لا حية عليه فان المديون هرب فاصريدين نفسه وعمل اخله ووجه
التي عدم ورود نص في ذلك انما وردت للدين لا للدين وصر في ذلك
قول اي حبيبة والشا نقي ان المتقول ان لم يقبض او هرب فليس عليه
الكفيل عند حضارة ولا يلزمه المال واذا تعد عليه احضاره لعينه
امهل عمدا الى حبيبة مدة السبعين الرجوع ب الكفيل فان لم يات
به حبيب حتى ياتي به مع بول ما تك واحد ان اذ لم يحضره غرم
المال ولا يصح المال عند الشا نقي مطلقا لا في مخفف على الكفيل
والشا نقي مستند فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو
بذرم المان ذنا الترم حضرة الدين بطلت ان كان الكفيل فمراجه
في كقول عليه وين كقول كالفد بنار مندا فان العقل يفتي بان الكفيل
لم يبيده وزن نحو حرما او وجه الشا نقي انه نسب في صدق كقول
من يد خصمه ايضا ان حضاره فكان عليه المال على قاعل لتدريج بالنسب
وذلك حوط الدين الكفيل لاسما ان كان من اكرام الناس الدين اذ احضره
في قصته كصواضا حيا موبها فان الذهب يساوي له فانه دخل كعائنة
الدين في وزن الدل على عا دة لسا دة ومن ذلك قول اي حبيبة
وتحدا انه لو قال بال لم اخضره عدا فافا حقا من ما عليه فلم يحضره
اواما المطلوب بضم ما عليه مع قول الشا نقي وما لك انه لا يضمن
في الاول مستند د على من ضمن احضا بالدين و هو خاص بالاهل
الدين والورع الموقوب يقولون والشا نقي مخفف عليه وهو خاص
ياخذ الناس فرجع الامري مرتبتي ميزان ومن ذلك قول
مالك والشا نقي وسجد من الحسن انه لو ادعى شخص عدا حيا بيا
درهم فقال شخص ان لم يوف بها عدا فعلى المانة فلم يوف بها
لم يلزمه المانة مع قول اي حبيبة وحدا نقي تلمزه في الاول مخفف
على ما لزم التوق والشا نقي مستند د عليه فرجع الامري مرتبتي الميزان
وجه الاول انه وعد قالوق بالوعد خاص وجودة بالاكما قدر
يحمل على حاد الناس كما ان قول اي حبيبة وحدا نقي على حال كرهون
من اهل الدين والورع اللغا بليس بوجوب الوقي بالوعد وانه اعلم
بشرط الشرط كذا انفق لانه على ان شركة العا دة
حاضرة هذا ما وجدته بالاكما سوي على كل احاد الناس كما ان قول اي حبيبة
وسجد من مسائل لا اتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشا نقي
واحد من شركة المعادضة باطلة مع قول اي حبيبة بجوارها واتفق
مالك على ذلك كذا باختلاف صورتها في الاول مستند والشا نقي مخفف
فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول بايده من عدم تخليص الدين

فان صورتها ان يشترك رجلان في جميع ما يملكاه من ذهب او فضة
ولا يفي لواحد منهما من هذين الخمسين الا لمثل ما لصاحبه
قاذ اذا مال واحد ههما على مال الاخر لم يصح حق لورثته احدهما
ما لا يطلت الشركة لان مالهما زاد على مال صاحبه وكلما ربحا احدهما
كله شركة بينهما وكلما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه لآخر
هذه صورتها عند اي حبيبة واما عند مالك فانه قال يجوز
ان يربط مال له عليه مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالين
وما ضمنه احدهما وكان تجارتهما بينهما واما الغصب ونحوه فكل واحد ملك
ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا او دراهم ولا فرق عنده ايضا
بين ان يكون ميراثين في كل ما يملكه ويحصل له لهما في بعض ما بينهما
وكذلك لا فرق بين ان يخط مالهما حتى لا يتي ترا حدهما عن لآخر وكان
متميزا بعد ان يخرماه ويصير لهما سهمين في الشركة وقال ابو حنيفة
نصح المشاركة وان كان كل واحد منهما في بده ووجه الثاني ان هذه
الشركة جارية حيث دى كل واحد منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في حال الشركة بين ان يكون
عنده ههما او عند شركته لما يعلم كل واحد من الايام والحوادث حتى
وجه الاول بخصيص ذلك ممن كان بالقصد من ذلك اي مما ذكرنا ولا يقد
مثل بعد ايوي بما اتفق عليه فادخله الشا نقي ومالك واحد لا يروي اليه
من التراجع وتجنه كل واحد ان يكون رابعا لآخر سوا علم ذلك ومن ذلك
قوله اي حبيبة واحد يجوز شركة الوجوه مع قول مالك والشا نقي بطلانها
وصورتها ان لا يكون لهما راس مال ويقول احدهما للآخر ان شركتنا على ان
ما اشتراه كل واحد منا في الدرة يكون شركة والربح بينهما فالاول تحقيق
وهو خاص بالايمان من المرفهين والشا نقي مستند وهو خاص باهاد الناس
الدين يستفادون مع بوضه نوصا ولا يوفون فرجع الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشا نقي انه اذا كان راس المال متساويا في شركة
وبشرط احدهما ان يكون له في الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة
مع قول اي حبيبة نصح اذا كان الشرط بذلك اصدق في التجار واكثر
عملا في الاول مستند والشا نقي مخفف بشرط فرجع الامري مرتبتي
الميزان وبشرط الشا نقي في صحة شركة الضمان ان يكون راس مالهما
لوقا وحدا بظنانه بحيث لا يتي راس مال احدهما عن الآخر ولا يعرف
ولا يشترط عنده شتا نقي قد ذاب الدين فاعلم فانه والله اعلم
كتاب الشركة اجمع الا على ان الكافة من العقود
الاجابة في الجملة لان كلما جازت فيه المباشرة من الحقوق حازت فيه

لوكا لثا لبيع والشرا والاحارة وقضا الدين والحضوة في المطالبة
 بالحقوق والمرفوع والطلاء ويكود كل وانفق الائمة علي ان ابرار الوكيل
 عن موكله في مجلس حكم لا يتقبل حال وكذا كل انفق علي ان اقاربه على مرأله
 في الحجة وفي القضاء في غير موقوف سوا كان مجلس الحكم او غيره وكذا كل
 انفق علي انه لا يجوز توكيل ان يشترط ما اكثر من ثمن المثل ولا الى اجل
 وعلى ان يول توكيل موقوف في تلك الحال يتبينه هنا ما وجدته من مسائل
 الاختراع والامتناع وامانا خلت من هذه في ذلك قول لائمة الفتاوى
 انه لا يبيع اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم مع قول ان حقيقته انه يبيع
 الا ان شرطه لا يفر عليه فالاول مستند خاص باحاد الناس والثاني
 منه تخفيف خاص بكل المؤمنين الذين هم اولي بالموكل من نفسه في باب
 الاحتياط له به يحكم الارش في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا
 لا يفر عليه موكله الا بما يراه افضل له واكثر فرجح الاموال في مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الشافعي ومالك وحمدان وكذا له احاطة صحيحة وان لم ترض
 خصمه بشرط لا يكون الوكيل عدوا خصمه مع قول ان حقيقته انه لا يبيع وكالة
 الخاصة لا يرضى لخصمه الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على ثلاثة اشياء
 فحوز حشده والاول تخفيف على الموكل مستند على الخصم والثاني على
 فرجح الاموال في مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وحمدان انه اذا
 وكل شخص في استيفاء حقوقه فان كان خصمه الحاكم جاز ذلك واختصاص
 به الى بيعة سوا وكالة ما استيفى الحق من رجل بعينه او جماعة وليس خصم
 من يستوي منه الحق شرعا في صحة توكيله وان كان وكله في غير مجلس الحكم
 تست وكالة بالبيعة على الحاكم ثم يدعي على من بطاله بمجلس الحكم مع قول
 ان حقيقته انه ان كان الحكم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرطا
 في صحة الوكالة او جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحتها فالاول
 فيه تخفيف خاص باهل الدين والودع والثاني فيه تسديد خاص بغير
 الاوس يرجوعه عن قوله الاول فرجح الاموال في مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وحمدان توكيل عدل نفسه بحضور موكل وبمسيرة
 حضوره ومع قول ان حقيقته ليس للوكيل فتح وكالة الا بحضور الموكل
 في الاول تخفيف والثاني فيه تسديد ووجه الاول انه قد من باب
 فمن نفوع خيرا فخير له بل الراجح فيه ووجه الثاني مراعاة خاص
 الموكل وهو ان حجة رجل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق
 الوعد الذي يلحقه من صفات المتأقنين فيكون القول بحضوره لبيعه
 هل ينكدر من ذلك ام يرضى ومن ذلك قول مالك والشافعي بان الموكل
 ان يفرل لوكيل فان الوكيل يفرل وان لم يعلم بذلك مع قول ان حقيقته واحدا

في احدي روايته انه لا يفرل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على
 الموكل فيما يشترع بالتوكيل للموكل كذلك له الرجوع عنه متى شأ والتا في
 فيه تسديد عليه الا انه يحوط له من الموكل في بصريات الوكيل قبل العلم
 بالفرل وغيره احوط للوكيل فرجح الاموال في مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وحمدان في يوسف ويحيى انه لو طلق في البيع مطلقا
 افتقن البيع من المثل ونفقا لذلك فانه لو ما عه باشتياق الناس مثله
 فسيه او يفرل بعد البيع لم يجر الا يرضى الموكل مع قوله في حقيقته انه يجوز ان
 يبيع كيف يشاء تحت ارضية ويدون ثمن المثل وما لا يشتاق الناس مثله
 ونفقا لذلك وبغير لغة فالاول مستند خاص بالموكل في المظالم صالح
 التي ترجح بها ميزان موكله ولت في تخفيف خاص بمن كان له كامل النظر في
 مصالح الموكل فان مثل هذا لا يضر في موكله الا بما يراه النفع لموكله في دية وايضا
 فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم يعيد لها فصار في الاشياء بهذا
 عنه فرجح الاموال في مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحمدان من كان عليه حق لشخص في ذمة اوله عنه عين عاربه او
 محان اسباب وقال وكلي صاحب الحق في بيعه منك وعنده ما فيه
 وكبيده ولم يكن للوكيل بيعة انه لا يجوز على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول
 ان حقيقته وصاحبه انه يجوز على تسليم ما في ذمته واما العين ففان
 محمد بن جبر على تسليمه كما في الزمة عنه فالاول مخفف على الموقوف والثاني
 فيه تفصيل فرجح الاموال في مرتبة الميزان ويكبر حمل الاول على اهل الدين
 والتقوى وحمل الثاني على من كان يصبغ عليه ورن الحق ويبيع ان
 يكون الحمل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس بما يراه اجلس له بهم
 وانما لذمتهم لانه امين على اديانهم ومن ذلك قول لائمة الفتاوى ان
 البيعة تنفع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ان حقيقته انها لا تنفع
 الا بحضوره فالاول مخفف والثاني مستند فرجح الاموال في مرتبة الميزان ووجه
 الاول اجراء احكام الناس على الخطأ من ان البيعة لا يقر به الخصم الا في ذمة
 الحق ووجه الثاني الاحتياط لاحياط للنسب فان الواقعة من الوكيل وتبان رعي
 الخصم مطالبة ذلك الوكيل له ففقر بغير عدو الخصم مطالبة بيقين وشدة
 ومن ذلك قول مالك والشافعي في الطهر قوله واحمد في صحيح روايته
 ان الوكالة تنفي في الاستيفاء الفضا من في غيبة الخصم مع قول ان حقيقته
 انها لا تنفع الا في حضوره فالاول مخفف على المدعي مستند عليه والثاني
 بالعكس فرجح الاموال في مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغضا من حكم
 حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للاعتماد فافهم الاموال فاد
 كان الدعي عليه حاضرا فاما اجاب عن نفسه بما جعل به بشبهة فيسقط

ديعة

عنه القصاص ومنه لك قول أبي حنيفة والثاني انه لا يصح شراء الكيل
من نفسه ومع قول أبي حنيفة ان لا يجوز بيع ما كان مع قول مالك
انه ان يباع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في الظاهر
روايتيه انه لا يجوز بيع ما كان في الاول مستند بمحمول على من لا يؤمن منه الحيابة
ومرجى الخط الاول لنفسه دون الموكل والثاني فيه تخفيف محمول على حال اهل
الدين والورع والثالث مستند بمحمول على من اشهر عده عدم النورع
ورأيت في الخط الاول مرجح في قول الله فيه ويصح رجوعه الى القول
الاول فرجع الاموال الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واجتهد
انه يصح تمويل الصبي المميز المراهق مع قول مالك الثاني يعني انه لا يصح فالاول
مختص والثاني مستند فرجع الاموال الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
المراهق كالبالغ من حيث الاحتاط باموال الدنيا ووجه الثاني بقصد في ذلك
عن البالغ عادة والله اعلم **باب الاقرار انفق الايمان**
على ان الحر البالغ اذا اقر بحق الغير وارسله اقراره ولم يكن له الرجوع فيه
والاقرار بالدين في الصحة والمدين شئنا فليكون المقر حراً على جنسهم
ان وقته المدة بقدر اجماعاً وانفقوا على انه لو مات رجل عن ائمة واقر امواله
بقا لثباته الاخر لم يثبت نسبه وعليه ان لا يستثنى جانيه في الاقرار لانه في
الكتاب والسنة موجود في الكلام معهود فيصح باتفاق الامة ادا كان من الجنس
واما من غير الجنس فعنه خلافاً فاسألت ولذلك التمسوا على جوارنا استثنائاً لاقل من
الاثر واما عكسه فاختلص به كاسيات هذا ما وجدته من مساهل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فسر ذلك قول الامة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة
والمرص سواء كان كماله في التركة بما الرضا في الموجه على قدره موافق
مع قول أبي حنيفة ان غير المرصحة فقد مر على غير المرص فنه ابا سفيان
دعيه وان لم يفعل شي فلا تنفي عليه وان فعل في صورة الى غير المرص فالاول
محقق على الرضا بحكم القول الثاني مستند على الصحة فعلى من مال
المدين فعل المرص فلما اقر الشخص اخذ في المرص فعلى الحق بعد ذلك استعملت
في منه يدس كل منهما فليس احدهما اول من الاخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق
بغير مال المدين على الصحة صار لا يعمل وحول حق اخر عليه الا بعد استيفاء
حده كله فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة ويحد انه لا يعمل اقرار المرص
لوارثه اطلاقاً مع قول الثاني لا يرجح قوله انه يعمل مع قول مالك انه ان كان
غير منهم ثبتت والا فلا مثاله ان يكون ثبتت وبين اخوان اقرارين الاخر لغيرهم
وان اقراراً لثمة اتم فالاول مستند والثاني محقق والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه قد يقر لبعض الورثة مال لغيره غيره
من ذلك حال بقداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد يكون الوارث عليه

حق

حقاً فأقر له ليجلس دمنه ووجه الثاني بقول علي المحالين في التزلزل
ثبته والله اعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المقر يشترطه من صفة
من لم يثبت نسبه وفيما اذا مات رجل عن اثنين واقر احدهما بماله
وانكر الاخر نسبه لم يثبت فشارك المقر فيما في يده لانه قد ربا بفسده
من الارث ولذا فربه الاخ الا حراً وقامت بذلك بيته ومع قول الثاني
انه لا يصح الاقرار اصلاً ولا باخذ شيئاً من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاول
مستند على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مختص فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو اقر بعض الورثة بدين على
الحيث ولم يثبت فيه الياقوت انه يلزم المذموم منهم بالدين جميع الدين
مع قول مالك واحد والثاني في اشهر قوله انه يلزمه من الدين
بقدر حصه من ميراثه فالاول مستند على المقر والثاني مختص عنه
فرجع الاموال الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الدين سلطاناً على
بقية الورثة باقراره فعقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلبه
الراهم مدين لم يميز جوابه ووجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره
واما بقدر عليه وحده فقد رجعت من ذلك الدين فقط ومن ذلك قول
أبي حنيفة فيصح الاستئناس من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت
في التركة كالكيل وموزون ومعدود كقوله الى درهم الا كوحطه
وان كان مما لا يثبت في التركة الا قيمة كتوب وعقد لم يصح استئناسه
مع قول مالك والثاني انه يصح الاستئناس مع غير الجنس على الاطلاق
ومع طاهر كلام احمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من المعصل
والثاني محقق والثالث مستند فرجع الاموال الى مرتبة الميزان وتوجه
هذه الاقوال طاهر عند العطن ومن ذلك قول الامة الثلاثة
انه يصح استئناس الاكثر من الاقل مع قول احمد انه لا يصح فالاول محقق
والثاني مستند فرجع الاموال الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر
ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لو قال له غنمك في الف درهم في كسي
او عشرة ابطال ثم تجرب او توب في مدين بل هو اقرار باله درهم والتمز
والثوب دون الاو عقة مع قول اهل العراق ان المدين يكون له فالاول
مختص على المقر والثاني مستند عليه ويصح حمل الاول على اهل الحدود
والكرم والثالث لا يبطأ بكون بالادعية وحمل الثاني على اهل العمل والمخ
الثاني لا يسمي بغيرهم بالظروف ومن ذلك قول الامة الثلاثة
انه لو اقر الصبي الذي لم يودن له في التجارة بما يتعلق به عقوبته بدينه
لا يقبل الهد والزيادة والسرقه والعقد في شرب الخمر انه يقبل اقراره
ويقام عليه حد ما قوبه مع قول احمد انه لا يقبل اقراره في قتل الهد وبه

قال الجوهري ومحمد بن الحسن وداود كما لا يتحمل في المال لا في الزنا والسرقه
فقط فانه يعمل فيها بالاول مستند على العبد والسيد والسارق في
تحتفي عليه بفرج الاموال مرتبتي الميراث ووجه الاول موافقة هذا
الاقوال لتواضع الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقتل العبد بالسرور
من يقتل الخدمه اذ ان سيد لا يقتل عليه ولا يرحمه ومن ذلك قوله الامنة
انه لو قتله شاهر لزم عليه عمره ونالف وهو غير شاهر له شاهر بالعبد في الف
لستها دعي وله ان يخلق مع الشاهدي وادعاء اخر مع قوله اي حقيقه انه لا
ثبت له هذه الشهادة شأنا لا يقتضي بالشاهر والعبد عدة في الاول
فمنه يبين والثاني مستند بفرج الاموال مرتبتي الميراث ووجه الاول
طاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع به فكذلك في الثاني واستشهدوا
بمسند بن ماجة لم يكن يكره ان يكون رجلان في رجل وامرأتين ولم يعمل او رجل ورجل
كأن لو دعيك انفق الامة كلهم على ان الوديفة من القوت
المندوبين اليها وان في حوطها ثوابا وانها امانة بحضرة فان الضمان لا يحتمل المودع
وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع عيبه وعلى انه اطلاقية وقالت
ما ورد عني شيئا فقال بعد قد ضاع عنه انه يعرض بخروجه عن حد الامانة
فلو قال ما يستحق عني شيئا فضايع كان القول قوله هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قوله الامنة الثلاثة انه اذا
قبض الوديفة ببينة انه يقبل قوله في الرد بلا بينة مع قول مالك انه
لا يعمل الا ببينة فالاول تخلف والثاني مستند بفرج الاموال
مرتبتي الميراث ووجه الاول ان المودع ايمنه اولا ومقتضى ذلك
فنبوله قوله في الرد ووجه الثاني انه قد ظهر عليه الخيانة بعد ان
اشتا منه قيدي الرد كذبا وقوله دين ومن ذلك قول مالك واحد
انه لو استودع ذنا بيرا وديارهم ثم اتلفها وانقصها ثم رد متلفا
في مكانه من الوديفة ثمة ثم تلف المودع ودفع فعله فلا ضمان عليه
فان عنده لو خلط دراهم الوديفة او الزنا نورا والخطبة مثلها
ثم لا يبرأ لم يكن عنده ضامنا للتلف مع قوله ابن حنيفة انه ان رده
ببينة لا يضمن التلف وان رد متلف لم يضمن عند الضمان ومع ذلك
قول النخعي واحمد انه ضامن على كل حال بنفس اخراجه لسوء به
ولا يضمن عنه الضمان سواره بعبه الى حوزة او رد متلف في الاول
مختلف والثاني مفصل والثالث مستند بفرج الاموال مرتبتي الميراث
ونوجه الثلاثة اقوال طاهر ومن ذلك قول مالك والثاني داود
انه اذا استودع عن نقد كقوبه او مائة فتفدي بالاستعمال ثم رده الى موضع
اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديع

فتمت

فصحتها وبيان ان يأخذ منه احرصا قال لفاضي عبد الوهاب
ولم يبين ما لك حكمة ان تلفت بردد حقا الى موضع الودعة
ولم يبين في التوبة كيف اذ البينة ولم يبين ثم رده الى حوزة
قوله ولديك يعوي في نفسك لشيء اذا كان ما لا يوزن ولا يكال
كالذابة والتوبة واستعمله وتلف كان الا لازم فبمنه لاسكه فانه
مستد يا سحر له خراجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يضمنه
الضمان بوجه قوله اي حقيقه به اذ انقضى وروى ببينة ثم تلف
لم يضمنه فالاول مفصل فيه تخلف من وجهه ويشترط من وجهه
والثاني مستند على المودع بفرج الاموال مرتبتي الميراث ومن ذلك
قول مالك واي حقيقه وحده انه اذا سلم الودعة في عيال المودع
داره معن تلمذه فتفديته ولو تغير عندك لم يضمن لا كما لو رد الى المودع
مع قول النخعي انه اذا اودعها عند غيره من غير عرض يضمن
فالاول مختلف خاص بما اذا كان الضمان من اهل الدين والامانة
والثاني مستند وخاص بما اذا كان من اهل الحقا فخرج الامر
الى مرتبتي الميراث كتاب العارية انفق على ان
العارية مستد في العاريتين على هذا ما وجدته من مساميل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمس ذلك قول الشافعي واحمد
ان العارية مصبونة على المستفهر مطلقا بقرينة او لم ينفدي
مع قوله اي حقيقه وامانة ايمنا امانة على كل حال لا يضمن الا
بالنفدي فالاول مستند وهو احوط للدين خاص بالاكابر من
المؤمنين الذين يكافون من اعدائهم ولا يحملون له مئة والثالث
فيه تخلف خاص ما حاد الماس بربوبه الاول ما ورد في ذلك
من الاحاديث الصحيحة فخرج الامر الى مرتبتي الميراث
ومن ذلك قول احمد بن المصدي والمزني والاوزاعي والنخعي
انه يعمل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارضة
لا يضمن المستفهر سواء كانت ثامنا او حيويا او حيا او حيا او حيا
الا ان نفدي فيها في اظهر الرزومات عن مالك وقوله فتنا ذرة
وعبوه انه لا يضمن الا اذا استشرط المغير على المستفهر الضمان فانه
يضمن بشرط فان لم يشترطه فلا يلزمه فتنا فاول تخلف على
المستفهر والثاني فيه تخلف ولثالث مفصل بفرج الاموال
مرتبتي الميراث ووجه الثلاثة ظاهرة من ذلك قول ابن
حسنة ومالك انه اذا استعار سالة اب يعبره وان لم يرد له
لما كان ان كان لا يضمن باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحاب الشافعي

في اصح الوجوه ان لا يجوز التسفير ان يعبر العارية لغيره وليس الثاني
 فيه نص فالاول متحقق خاص بهل النوع والدين يوفون بموقوف
 الاخرة في الاسلام ولا يتجوز على اخوانهم يمتني بنفهم والسامى سدد
 خاص بهل السهم والهل فرجع الامراي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الى حبيفة والسامى واحد ابو جوير للمفوضات يرجع فيما عاينه من مثا
 وكو بعه القبطى وان لم ينتفع بها التسفير مع قول مالك انه اذا كان
 ذلك الى اجل فلا يجوز للمفوض الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس التسفير
 اعادة العارية قبل انقضاء التسفير بها فمال مالك وليس له ان يرجع في الارض
 اذا عاينها البناء او غرس او حيا او غرس تلك المسورة ان يعطيه اخوة ذلك
 فطوعا او بمرقة بالعلم ان كان ينتفع بمفوضه وان كان له حصة فليس له ان
 يرجع قبل انقضاء التسفير اذا انقضت فالحيا والمفوض كما تقدم وفيه قول الى حبيفة
 انه ان وثقت له وثقتا فله ان يخبره على الفلح او وثقت اختيارا وان لم يسترط
 فان اختار اي المسفهر الفلح فله ان لم يخبره فالحيا والمفوض كما تقدم وفيه
 او يعلم ويضمن ارش النقص وان لم يخبر لم يخبر لم يعلم ان ترك المسفهر الاجرة
 فالاول مخفف جار ي على قواعد الشريعة وهو خاص باحد السامى والثاني فيه
 تشديد على المفوض مع كونه امير نفسه ومصرفا فيه في ماله واليه الثالث فمفضل
 فرجع الامراي مرتبتي الميزان والله اعلم
 اجمع الامة على تحريم العصب وتاثير العاصب وايه يجب عليه رد الموقوف
 ان كانت عينه ما فيه ولم يخف من تورعها اتلاف نفس وانما رد الموقوف
 ولا دعي هلاكه فاخذ منه المالك العينة ثم طهر الموقوف فله اخذ ودر العينة
 ولا تقبل الامة الا في رواية لاحد على العروس والحجوات وكل ما كان غير
 مكبل ولا مزرون اذا عصب وتلى بعض فتمنه وان المكمل والمزور
 يضمن مسئلة اذا وحده وانعموا على انه اذا غصب شخصه ودخلها في سفينة
 وطالب بها مالها وهي في الجنة لا يجب عليه قتلها او ما على عن الشا فني
 من انه يجب عليه قتلها بمقول على ماله الهكف نفس او مال هنا ما وجبة
 من مسائل الاجماع والاقصاف واما ما اخذوا فيه من ذلك قول مالك في المشهور
 مرجعي على متاع انسان فالتى عليه غرضه المذموم لرمه فتمنه لصاحبه وباحد
 الجاني ذلك السامى المتقدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين الركوب وعينه
 ولا بين ان يقطع ذنب حمار لقاصي او ادته او غيره مما يعلم ان مسئلة لا يرميه
 لذلك اي على هذا كحال من كان حمارا وبغلا او فرسا مع قول الى حبيفة
 انه لو جني على ثوب حتى اتلف اكثر من ثوبه لرمه فتمنه وسلم الثوب
 اليه فاذا ذهب ثلثه فتمنه او دونه فله ارش فانقص وان جني على حيوان

يستغ بالحي وطريره كغيره ويحويه فقلع احدي عيبيه لرمه دفع نص
 فيتمنه وفي العصبين جميعا القبيحة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله
 فاصبا لو عد لا واما غير هذا الجنس فيجب فيه ارش فانقص ومع قوله
 الشا فني واحد في جميعه فانقص فالاول مخفف والسامى من حيث اخذه
 ذلك الشا المتقدي عليه والثاني سدد عليه ليجني ويخفف عليه في عيب
 والثالث متحقق على الجاني بالرافع ارش فانقص فرجع الامراي مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول مالك ان من جني على ثوب غرضه بعد عصبه له حنابة لرم ماله
 لخره مع ما نقصه العاصب او يدعه الى العاصب ويلزمه فتمنه يوم العصب
 مع قول الشا فني واحد انه لرمه لصاحبه ارش فانقصه في الاول فتمنه
 سدد به على المالك من حيث الرامه باخذ الموقوف مع ما نقصه في الاول
 فيه فتمنه به على المالك من حيث الرامه باخذ الموقوف مع ما نقصه في الاول
 والثاني فتمنه تخفيف على العاصب ورجع الامراي مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول مالك ان من مثله بعد كقطع يرم او رجمه او فانه او قطع
 شته غنقه عليه مع قول الثلاثة انه لا يقتل عليه باسالة فالاول سدد
 على السيد مخفف على العبد والثاني عكسه فرجع الامراي مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول مالك والى حبيفة واصحابه ان من عصب جارية على
 صنعة فمادت عصبه زيادة سن او قل صنعة حتى علمت قيمتها
 بعد ذلك ثم نقص العينة بالهرال او سبال الصنعة الصنعة كان لست واما
 اخذها بالارش ولا زيادة مع قول السامى فني واحد له اخذها وارش
 نقص فذلك الزيادة التي كانت حديث عند العاصب فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الامراي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والى حبيفة ان لم يادة المتفصلة كالولد اذا احدث بعد الفص
 فهي غير مصنونة على العاصب بكل حال مع قول الشا فني واحد
 اليه مصنونة على العاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني سدد
 فرجع الامراي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الى حبيفة
 ان منافع الموقوف غير مصنونة مع قول مالك والثاني واحد في احوي
 روياته انما مصنونة فالاول مخفف على العاصب والثاني سدد علته
 فرجع الامراي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان
 من عصب جارية فوطها فقله كخدمه ارش مع ظاهر مذهب الى حبيفة
 ان عليه كخدمه ولا ارش عليه للوطي فالاول سدد والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامراي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشا فني واحد ان العاصب ان وطئ

الحاربة المقصودة فالنحو وجب رد مال والدور حتى للمقصود منه ورش
تفعلها لولادة مع قول اي حنيفة وما لك ان الولد يحرم ان يفسد حال اول
تستد يد والنشاني تحقيق فرجع الامري مرتبتي الميزان ومرد لك قول اي
حنيفة وما لك ان لو عصب ثوبا او دارا او عدا ونبي في يده مدة ولم ينفع
به انه لا يفسد عليه ولا يستخدا ولا كرا ولا يس الى حين اخره من العاصب
ولد الاجرة عليه لمدة التي بقيت لك للمقصود عنده فلو لم ينفع به مع قول
النشاني واحمد ان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالاول مختلف والثاني مستد
فرجع الامري مرتبتي الميزان ومرد لك قول النشاني ومحمد بن الحسن ان اجرة
النشاني في العقار ولا تتجار بغيره بالعصب حتى عصب شيئا من ذلك
تتلف بسيل او حريق او غيرهما الزمة فبمئة يوم العصب مع قول اي حنيفة
واي يوسف ان ما لا يتلف بالعقار ولا يكون مقصوبا باخراجه من يد مالك
الا ان عصى العاصب عليه فيمكن بسبب الجناية قبضته بالانكلاف والحياء
فالاول فقه مستد يد من حيث وجوب الاجرة في عصب العقار والنشاني فقه
تحقيق من حيث عدم وجوبها بانه فرجع الامري مرتبتي الميزان ومرد لك
قول مالك والنشاني واحمد ان من عصب استطوانه او لبنة ثم بقي
عليها مع قول اي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للمعز الى صل
على الباقي يهدم البناء بسبب اخراجها فالاول مستد يد على طاهر فواحد
الشريعة تقضي على العاصب ليلك سود للمعصب شي اخر مدة اخرى
فلو طلب المالك استطوانه او اللبنة وجب اخراجها وله هدم بنائه
لعدم حرمة فالاول مستد والنشاني فقه تحقيق عليه بالشرط المذكور
فرجع الامري مرتبتي الميزان ومرد لك قول اي حنيفة
وما لك ان من عصب بخا نسا او رصا صا او حد بيا مثلا فاحذر منه
انبيه او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما عصب في وز به صفة وتدا
لو عصب حنيفة لجهلها انوا او نرا يا فعملك لينا او حنطة فطحنها
وخرها مع قول النشاني انه يرد ذلك كله على المقصوب منه فان كان
فيه نقص الدم العاصب بالنقص وتدا القول فمن عصب ذهابا او فنية
من صاغه حليا او دنا نرا او دنا هرا به يرد مثله الى المقصوب منه فقه
مالك وحده فالاول مختلف والنشاني مستد فرجع الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو فتح قفص طائر فخراده ان مالكه
قطار ومن وكذا الرجل دابة من قندها او عده امس قيده فخره
فعلية الفينة وسوا عده ما قد طار الطائر وهربت الدابة او العبد
عقب الفخ او الحبل ودفع بعده مدة بكم طارا وضرب مع قول النشاني
انه ان طار الطائر وهربت الدابة بعد الفخ والحل بساعة ولا ضمان
عليه

عليه

عليه ومع قول اي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول
مستد بالزام الفالج او الحال لعقد الدابة او الدابة بالقيمة والنشاني
مفصل والنشاني تحقيق فرجع الامري مرتبتي الميزان ومرد لك قول
مالك انه اذا عصب عبد اصاب او دابة فخرته او عينا تسرق او
صاغف انه يقدم قيمة ذلك وتطير الفينة ملك المقصوب منه والمقصوب
ملكا للعاصب حتى لو وجد المقصوب لم يكن المقصوب منه الرجوع
فيه ولا للعاصب الرجوع في الفينة الا بتر اجنبها ربه لك قال ابو
حنيفة ايضا في صورة واحدة وفي ما لو فقد المقصوب فقال
المعصوب منه ثمنه ما نفع وقال العاصب خمسون حلق وعمرم الحسام
ثم وجد المقصوب وقيمة ما نفع فان المقصوب منه الرجوع فيه ورد القيمة
وعند مالك يرجع المالك بمفصل القيمة مع قول النشاني ان المقصوب
فيما اذا دكر ياق على ملك المقصوب منه فاذا وجد رد المقصوب منه القيمة
التي كان اخذها واخذ المقصوب فالاول مختلف على العاصب بادخاله المقصوب
في ملكه والنشاني مستد عليه جريا على طاهر فواحد الشريعة من انه
لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الامري
مرتبتي الميزان ومرد لك قول الامية الثلاثة انه لو عصب عقارا فخلق
في يده يهدم او يسيل او حريق ضمن القيمة مع قول اي حنيفة انه اذا لم يكن
فقد بسيل فلا ضمان عليه فالاول مستد والنشاني تحقيق فرجع الامري
الى مرتبتي الميزان ومرد لك قول اي حنيفة والنشاني ان من عصب
ارضا فزرعها ففعل ان ياخذ العاصب الزرع وله احياءه على
العلم مع قول مالك ان كان وقت الزرع لم يفت فلكم لك الاجبار وان
كان وقت فاشتهوا لو رايتهم عفا انه ليس له فعله وله اجرة الارض مع
قول احمد ان نسا صاحب الارض يزرع في ارضه الى الحصاد فله
الاجرة وما نقص الزرع فله ذلك وان تبادع اليه ففقد فزرعه وان
كان الزرع له فالاول مستد والنشاني مفصل وكذا النشاني فرجع
الامري مرتبتي الميزان ومرد لك قول النشاني واحمد انه لو اراق
مسلم خمر او على ذبي فلا ضمان عليه وكذلك اذا نلى عليه خمر مع قول مالك
اي حنيفة انه يقدم له القيمة في ذلك فالاول مختلف على المسلم في ذلك والنشاني
مختلف عليه فرجع الامري مرتبتي الميزان وليس ورجه الاول ليس اخر
بحال عندنا ووجه النشاني انه مال عند النشاني من بعد ما القيمة
الحوط لنا من جهة الحساب يوم الغنامة والله اعلم
السفحة اثنان الائمة الاربعة على ثوب الشوك في الملك واختلفوا
فيما سوادك من مبال البايعة واما ما اختلفوا فيه فمر ذلك قول مالك والنشاني

انه لا شفقة للمخار والها لا يتطل بالموت واذا وحيث له الشفقة فبات ولم يعلم بها او علمها ومات قبل تمكن من الاخذ انتقل اليه لوارث مع قولنا في حنفية الشفقة بالمخار والها لا يتطل بالموت محقق على السري في حنفية المخار وحمل الثاني على كل الموطنين الذين يراعون حفي المخار بشفقة دارا من كل جانب فرجع الاقوال في موثقتي الميزان ومن ذلك قولنا في حنفية تحت الشفقة في ارجح اقواله واحدا في احدى رواياتنا كشفة على الفور مع قول مالك واحدا والثاني في احدى قولها على الفور وادانم نكس على الفور عند مالك فروي عنه ايضا لا شفقة الا بغير سنة وفي رواية اخرى عند الجمهور منقول ان هذه المدة يعلم بها انه معرض من الاخذ بالشفقة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفقة ياتي الى ان يوفق الشري الى الحكم فامرنا بالاشد او الثاني فاد ابع المسموع والتسوية خاصر على بالبيع فله المطالبة بالشفقة متى ساء لا ينقطع الشفقة الا باخذ الامر من الثاني فيقول في الاول سنة فخاص بالايمان الذين يرون بالحفظ الا وفلا خيم فلا يحصل عند طهر تقدم اذا سقم احد الى الشرا والنا في مخفف خاص من يحصل عنده ثم بدلك من احوال العوام فلهذا لا جعل لهم ما لم يفرق بين من يفرق من سنة او شريين وجعلنا في طهر الاعمال فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قولنا في حنفية فاما ان التفرقة اذا كانت على النخل وهو بين يدي شريك يباع احدهما حصته ان للشريك الشفقة مع قول الثاني في واحد انه لا شفقة في ذلك فالاول محقق والثاني مستند فرجع الامر الى مرستي الميزان ووجه الاول الغنية في التفرقة عاي وجه التفرقة من المهرى للزمنة وكان كالسنة الصنف الذي لا يتقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول مالك والثاني ان الشفقة نورذ ولا يتطل بالموت مع قولنا في حنفية فاما يتطل بالموت ولا نورذ مع قولنا في واحد انها لا نورذ الا ان كان كالميت طالب لها فالاول محقق على السقيم والثاني مستند والثالث مفصل فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني في التفرقة ان لشري اذا نفي او غرس بها اشتراه ثم طلب الشفعة الشفعة بسبب له عطالة المتلقي في مخرج ما نفي ولا يلزم ما غرس مقبلا والى ان يبيع مع قولنا في حنفية ان المتبيع اجناره على القلع وهدم ومع ذلك قوم الى ان الشفعة ان يعطيه من المشتري ويترك الباقي لغيره في موضعها فالاول محقق والثاني في مستند والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قول مالك في احدى روايتيه والثاني في رواية اخرى لا يتقسم كالبير والحق والبريق والرخي والثاني لا شفقة منه مع قولنا في حنفية وما كان في روايتيه لا شفعة اخرى ان في ذلك الشفقة فالاول

مخفف

مخفف على المشتري والثاني في مستند عليه فرجع الامر الى مرستي الميزان ووجه الاول ان كان الانماع شرذع لاحقه الشفقة لا يحصل لنفس الذي لا يتقسم من البير ووجه الثاني في حصول الانماع له ولو بوجه من الوجوه ومن ذلك قولنا في حنفية والثاني في حنفية الاحكام لا شفاط الشفقة من ان يبيع سلعة بموالة عند من يري ذلك مسقط للشفقة وان يفرله ببعض ائتمال ثم يبيعه الباقي او يبيعه له مع قولنا في واحد انه ليس له لا حنفية على شفاط الشفقة فالاول مخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرستي الميزان ووجه الاول ورود الحنفية في الكتاب بالسنة ووجه الثاني الاخذ بالاحكام من سريته السريين وقيل لا يحل الا وفلا خيم المسلم والحيلة تهاجر كونه للشفقة المومنين ومن ذلك قول الامعة الثالثة ان لا الشفقة اذا وحيث للشريك فذل له المشري درهمه على ترك الاخذ بالشفقة بهما له اخرها ومثلها مع قول الثاني في انه لا يجوز له ذلك ولا يملك الاداء له وعنده ردّها ولا يصح في اسقاطها بتركها والاول مخفف خاص بالعوام والثاني مستند خاص باهل الورع من كل المومنين لان الشفقة حق في ترك الاخذ في هذه الى بطل مال فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قولنا في حنفية فاما ان التفرقة اذا كانت على النخل وهو بين يدي شريك يباع احدهما حصته ان للشريك الشفقة مع قول الثاني في واحد انه لا شفقة في ذلك فالاول محقق والثاني مستند فرجع الامر الى مرستي الميزان ووجه الاول الغنية في التفرقة عاي وجه التفرقة من المهرى للزمنة وكان كالسنة الصنف الذي لا يتقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول مالك والثاني ان الشفقة نورذ ولا يتطل بالموت مع قولنا في حنفية فاما يتطل بالموت ولا نورذ مع قولنا في واحد انها لا نورذ الا ان كان كالميت طالب لها فالاول محقق على السقيم والثاني مستند والثالث مفصل فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني في التفرقة ان لشري اذا نفي او غرس بها اشتراه ثم طلب الشفعة الشفعة بسبب له عطالة المتلقي في مخرج ما نفي ولا يلزم ما غرس مقبلا والى ان يبيع مع قولنا في حنفية ان المتبيع اجناره على القلع وهدم ومع ذلك قوم الى ان الشفقة ان يعطيه من المشتري ويترك الباقي لغيره في موضعها فالاول محقق والثاني في مستند والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرستي الميزان ومن ذلك قول مالك في احدى روايتيه والثاني في رواية اخرى لا يتقسم كالبير والحق والبريق والرخي والثاني لا شفقة منه مع قولنا في حنفية وما كان في روايتيه لا شفعة اخرى ان في ذلك الشفقة فالاول

مع قول في حقيقته انه فرض صحيح فالاول مستند والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف ما علمته
عمل الناس ووجه الثاني النظر الى الاذن له في جعل ذلك ثقتا
في فرضا كما علم به فقد فرضا على حد سواء نظر للمعاني ومن
ذلك قول الامة بجمع الفراض بالغلوس مع قولهم في يوسف
بحوان الفراض بها وانه ارجح والوجه الاول مستند والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول العلاء
ان العامل لا يبرأ اذا اخضع الفراض ببينة الا ان يرد ببينة مع قول
اهل العرف انه يغفل قوله مع بينة فالاول مستند وكما من بين علم
على فليبه بحصة الدنيا فلا يبعد ان يحل باطلا ويدهى رده والثاني
محقق بين علمه الوضوح في الدنيا وصدق المسلمين في بادية
الامارات وصدقوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الامة بالتلافة اذا دفع للعامل مال فراض فاشترى للعامل
منه سلفه ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على الفارض
شي والسلفه للعامل وعليه ثمنها مع قول في حقيقته انه يرجع ذلك
على رب اهل فالاول مخفف على رب المال والثاني مستند عليه ولعل ذلك
نسبة رب المال الى الفرض في اعطائه ما لم يملك لا ينظر في
بالمصلحة ولا ينظر للموافقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي ويحمد انه لا يجوز الفراض من معلومة
لا يفسده فيها وعلى انه اذا انقضى المدة يكون ممنوعا من البيع والشرا
مع قول في حقيقته انه يجوز ذلك فالاول مستند ودون الثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الفراض انما يشرع
للزوجه والزوجه غيب ليس له وقت معلوم وبعبارة المدة بين الاطلاق
في النصف ووجه الثاني ان لو لم يملك الرجوع عن الفراض
وهنا في الزوجه الذي متى غابا ومن ذلك قول مالك والشافعي
انه اذا اشترط كمال غل الفاضل انه لا يبيع ولا يشترى الا من فلا
كان الفراض فاسدا مع قول في حقيقته واحدا ان ذلك صحيح فالاول
مستند والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
وجه الاول ان يكون رب المال انظر ان العامل ووجه
الثاني عكسه ومن ذلك قول في حقيقته والثاني ان
القارض اذا عمل بعد فساد الفراض لم يملك المال ربح كان للعامل
مثل اجرة عمله والزوجه لو لم يملك المال والنفقات عليه مع قول مالك
في حديث رواه يتيه انه يرد الى قراض من له ربه قال القاضي عبد

الوهاب

الوهاب فالاول مستند على العامل الثاني مخفف عليه فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول في حقيقته وما لك رضى الله عنهما
ان العامل اذا سافر بحال الفراض يكون ثقتا في مال القارض مع
قول الشافعي واحدا في رجح قوله ان ثقة العامل اذا سافر للصارفة
والزوجه على نفسه حتى اجرة مرسى في الاول مخفف على العامل
والثاني مستند عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك من اخذ من ضامن على ان يجمع الزوجه وانه لا ضمان عليه
جارح مع قوله اهل العرف ان المال يصغر فرضا عليه ومع قول الشافعي
ان العامل اجرة مثله والزوجه لو لم يملك المال فالاول مخفف على الشارط المذكور
والثاني مستند على العامل والثالث فيه مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرة من ذلك قول
الامة بالتلافة ان المضارب لو دفع الى رب المال اذ لم يبيع
والشرا الفداء ونسبة فقال رب المال ما اذنت لك الا انك ان التول
قول المضارب مع بينة مع قول الشافعي ان القول قول رب المال
مع بينة فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب المال سنا منه اولا
كل ما يفتي له بكذبه فاما دعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب
المال يقول اصل في الاضمان الى المضارب ويحكي له اليد عليه
من حيث انه اصل والمضارب فرع والله اعلم كتاب المساقاة
اتفق قول الامصار من الصحابة والشافعي والامة المذاهبة
على جواز المساقاة وحالهم ابو حنيفة وخلفه فقال سطلانها
فالاول مخفف والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه عقد ينتفع به كل من العاقدين تخلف
الاتفاق والرضى ووجه الثاني ان ما يملك من القدر ومن
ذلك قول مالك واحدا والشافعي في القدر انما يجوز المساقاة
على سائر الاشجار مسمومة كالنخل والعنب والتين والحوش
وحديثك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمختارون من اصحاب
الشافعي مع قول الشافعي في احد يد ارضا لا يجوز الا في النخل
والعنب خاصة مع قول داود انها لا يجوز الا في النخل خاصة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مستند فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم هي الشارع عن
المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على
حد ما ورد في المساقاة من مساقاة اهل خيبر فاما كانت في النخل فوط

ومردك قول الشافعي احدى اركان سائر النحل بياض وان كثرت
 صحت المارعة عليه مع المساواة على النحل شرط سائر النحل وعنده
 فواذا اقل بالصبغي ولبا بياض بالعارضة وبشرط لا يفضل بغيرها ولا يقدم
 المارعة بل تكون تبعاً للمساواة مع قول مالك يجوز دخول البياض
 البسيط بين الشجر في غير المساواة من عدم شرط ومع قول أبي
 يوسف ومحمد يجوز ذلك على صلبها في حوايا الحائز وهي على الارض
 بعض ما يحتج به منها واليد من العامل بالادعاء في الاول مخفف
 بالشرط المذكور والثاني فيه تشدد يرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجدي ان المارعة
 باطللة وهي ان يكون البذر من مال الارض مع قول احمد والي يوسف
 ومحمد والمناخرون من ابناء المشايخ واختاره النووي من حيث
 الدليل بصحة المارعة قال النووي وطريق جعل لفظة لها ولا حرة
 ان تستاجر به بضم الباء ويرد على النصف لاخر وعنده نصف الارض
 قالوا مستند وانما في محقق يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول خروج المارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه
 الثاني ان المزارعي ما يربح الا ثلثي حكم ومردك قول مالك والثاني
 واحد انه لو ساقاه على ثمره معلومة موصوفة ولم يبد صلاح
 الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يجر مع قول أبي يوسف ومحمد
 ويحتجون بحوزة ثمره على كل ثمره موصوفة من غير تفصيل فالاول
 فيه تشدد والثاني في تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول في لغو الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة تباين صلاح
 الثاني الى المساواة فهو لا يفتى بوجهه ما يله ان الثمرة ولو بدا
 صلاحها يحتاج الى حال التمتع حتى يبلغ حال الكمال ولا يفتى في ذلك
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انما لو اختلف في الجزاء لشرطه فالقول
 قول العامل مع عبته مع قول الشافعي انما يتخالفان وتنفخ لعقد
 ويكون للعامل كثره عليه فيما عمل بناء على صله في اختلاف المتباينين
 فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشدد يرجع الامر الى
 مرتبة الميزان والله تعالى اعلم كما تيسر من كلامه
 انفق كافة اهل العلم على ان الاجارة جائزة خلافاً لما في انكر حوازمها
 ووجه الثاني في عبادته وصول دليله في ذلك فرائد ان شرط
 بيع الثمن في فتنه حيلة واحدة كقصاص العين المبيعة ولم يكلف
 لشروعه في فتنه المنفقة شيئاً فشيئاً فقال بعد رجوعها
 لشبهة اكل اموال الناس بالباطل لا سيما كانت الاجارة في الذمة

فلا

ولا هو اعصى الاخره من جهة ولا هو استوفى المنفعة ولا يرد عليه لئلا يله
 حرج ببلده ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد بن محمد الاجارة لازم من
 الطرفين جميعاً فليس لاحد منهما بعد عقدها الحق في استرجاعها ولو اهدر الا
 بياض في العقد اللازم من وجوب عيب باليوب المستأجرة مثلاً كما لو استأجر
 دار فوجد بها سحرة لا ينضم للملك ولا يسترد من بعد العقد او مرض بعد
 المستأجر او وجد لاجير بالاجرة المعينة عيباً فيكون للمستأجر الخيار لاجل
 العيب مع قول أبي حنيفة في صحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد زرعها ولو من
 جهة فكل ان يكره في حواصليها ليجزئ منه بحرف ماله او يفسد او يفسد ونظير
 لكون له فسخ الاجارة مع قوله ب عقد فسخاً لازم من جهة المستأجر فله فسخه
 والاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعقد والثالث
 فيه تخفيف من حيث جواز فسخه للضرر يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه من صفات المتباينين ب يرجع احد هاتين قولاً الذي هو في صاحبه
 عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد تماماً هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه
 الثالث ان شرطه هو من العقد قول الشافعي ووجه ان الاستأجر اذا ساقه
 او دار او حواصليها معلومة باجرة معلومة ولم يشرطها لتعديل الاجرة
 ولا يفتى في تعديلها بل اطمعها انما تستحق لنفس العقد فاداسلح
 الموهب المعب المستأجرة استحق جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة بعقد
 الاجارة فوجب تسليم الاجرة للربح من قبل العيب اليه مع قول أبي حنيفة
 ومالك ان الاجرة تستحق جراً فخرها استوفى منقعة يوم استحق
 اجرتها فالاول تشدد وخامس باطل السجاء والكرم والثاني فيه تخفيف
 خاص ما هل المشاحقة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه لو استأجر داراً من شهرين معلوم ان يقع الحاق في الشهر
 الاول ويندر واما ما عداه من الشهرين فلا يلزمه ما يله حول فيه مع قول
 الشافعي انه يبطل الاجارة في الجميع فالاول مخفف والثاني تشدد يرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بتعديل الاجرة وتوزيعها على
 الشهود بمقتضى العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني ان الحاق
 عقد الاجارة بالانظر شهرين يحتاج الى عقد عقد جديد لا فساد به باجرة
 معينة ولم يوجد عقد وذلك لعدم تعلق البطلان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن محمد ان لو شتا جوهدياً مدة ودارا سنة
 ثم نفق ذلك العبد والدار ثم مات العبد قبل ان يهدى او اهدى
 الدار قبل ان يهدى ولم يهدى من المدة فبطلت المدة لا يستحق عليه شيء من
 الاجر ويبطل الاجارة مع قول أبي ثور ان المتباين في هذا الموضع
 من ضمان المكثر كفاً فالاول مخفف والثاني تشدد يرجع الامر الى مرتبة

ميرت ووجه الاول ان الاجرة لا تحب الا بالعمل مثلاً ووجه الثاني
ان الموت والاعتقاد ليس هو في يد المرحوم وقد سلم مستلماً الاجرة
وواجب لغيره النقص فيها فكانه ملكاً له فلا ينبغي رجوعه فيها
وهذا خاص بالاولى الاول خاص بعوارها من الدنيا حيث
على له من ميراثه قول الامام الثاني ان عقد الاجرة على الدانة
والدار والعقد لازم لا يفسخ بموت العاقد من او احد ههنا ويوم لوارث
مقام مورثه في ذلك مع قول ابي حنيفة ان العقد يفسخ بموت
العاقد من جميعاً او احد ههنا فالاول يخفف والثاني مستند في رجوع
الامرائين مرتبتي الميراث ووجه الاول احسان الظن بالمورثه فانه
يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني في الاخذ بالاحتمال وانهم
قد لا يرضون بما فعله مورثهم لنقص في غنولهم وكما ان عقابهم
ورجائهم على عقد مورثهم ومن ذلك قول الامام الثاني في
في ارجح افواه انه يجوز عقد الاجرة مرة في العينة لما مع قوله
ابي السباعي في القول الاخر انه لا يجوز عقد الاجرة اكثر من سنة
وفي القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ثلاث سنين في الاول يخفف والثاني
مستند في ثبوت ثبوت كسره في رجوع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه
الاول الميل بالطالب على بقائه للمعين ولو ما في سنة او اكثر ولا فرق بين
طول المدّة وقصرها في ذلك ووجه الثاني ان العين قد يفسد بعد
مضي سنة ووجه الثاني ان الثلاثين سنة هي التي ينبغي لها
امان الناس في المعيشة في طول الامد وقصره غائباً في الاول
مبني على مراعاة احوال الخلق غالباً ومن ذلك قول مالك في
في حديث قوله ان الصانع اذا احدث الشيء الى منزله للعمل فهو صانع
لذلك ولما اصبحت عنده من جهته مع قول ابي حنيفة قال السباعي
في ارجح قوله لا ضمان عليه لما جنت يده او قصر فيه ومع قول ابي يوسف
ومحمد ان عليه الضمان فيما يستطوع الاقتناع منه او لا يستطوع
الاقتناع منه كالخريف والامر العالي وتلك الحيوانات فانه لا ضمان
عليه فيه ومع قول مالك ان الاجرة لا تجوز بل هي على الامانة لا الصانع
خاصة فاعلم صانعاً ان اذا اقرضه ما يعمل سوا عمله بالاجرة او غيرها
الا ان تقوم ببيته بغيره وهلاكه فسرنا في الاول مستند والثاني يخفف
والثالث ان وما بعد مفصل في رجوع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه ههنا
الاقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول الامام الثاني في الاختلاف الحبس
وصاحب الثوب في كسبه تفصيله فانه لا يتصل بمثل قول قول
الحياط مع قول ابي حنيفة ان يقول قول صاحب الثوب في الاول مستند

على خبط

على الحياط والثاني عكسه فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ومن ذلك
قول ابي حنيفة واخذ به لا يبيع الا سبخار على العريف السر عتقه
كما يحج وتعلم القرآن والامانة والادان مع قول مالك والشافعي انه يجوز
ذلك في الامانة عمدة ههنا واختلفوا صحابه في ذلك فالاول مستند وخاص
ساجد الورع والدين والثاني يخفف خاص باحد الدان فرجح الامر
الى مرتبتي الميراث ومن ذلك قول مالك والشافعي واحد انه يجوز المصلي
ان يبتع خردار المصلي فيها فيوجره مالك والشافعي مع قوله فينب
ثم نفوذ اليه ملكاً وله الاخرة مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا اخذ
له عند من عبيدة ههنا من حاسن ابي حنيفة لا بما يقا به عليه
لانه من قتر ما تفتتعه ولا يبرخه علمه اخر في الاول يخفف والثاني
مستند وخاص باهل الورع فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ومن ذلك
قول الشافعي والجمهور يبيح اجارة الجدي لا مضاع لميلطان الذي
اقطعه له لان الجدي مستحق لمنفعته قال الشيخ تقي الدين
السلي ومارسنا نسمع علماً كلامه لا سلام قاصبة ذلك باربعة
والشفا مبنية بقول يبيح اجارة الاقطاع حتى حاله في قاع الدين
الغزالي وولده الشيخ تاج الدين معاً لا يبيح ما قال لا يبيح من المستمع
وهو المعروف من مذهب اخذ وهو قول ابي حنيفة في الاول يخفف
والثاني مستند في رجوع الامر الى مرتبتي الميراث ومن ذلك قول
الشافعي في الظاهر قوله انه يجوز بيع العين الموحدة مع قول ابي حنيفة
انه لا يجوز بيع الارض المستأجرة في بيع اجارة البيع وبطلانه
ومع قول مالك في جرحه بيع العين المستأجرة الموحدة المستأجرة
دور غيره لعدم نفعه ووصوله الى الاستنفاد المنفعة بخلاف بيعها
لغير المستأجر في الاول يخفف والثاني مفصل في ثبوت ثبوت
على الموهب فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه ههنا في الاقوال
الظاهرة ومن ذلك قول مالك والشافعي واحد في بيع
ومحمد انه لو استأجر دابة لم يملكها في حياها بل يملكها كاجرة متب
به الاهادية فلا ضمان مع قول ابي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول
مخفف والثاني مستند في رجوع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه
الاول خاص باحد الدان والثاني خاص باهل الدين والورع
ويصح ان يكون الامر بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة
وما لك ان تجوز اجارة الدابة ودرهم للتزويج في النحل بها
صبراً مع قول الشافعي واحد ان ذلك لا يجوز في الاول يخفف
خاص باحد الناس في ثبوت في مستند خاص باهل الورع والدين

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجرة
 الارض بما نبت فيها او يخرج منها ولا طعام كالسمن والعسل والسكر
 وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول الجنيبة والشافعي وغيرهم
 يجوز اكلها استثناء الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز
 بالذهب والفضة والعروض ومع قول حنبل ومطهر وسليمان بن منصور
 كما الارض مطلقا بكل حال قالوا في مستند دخا من ياهل الورد والحق
 من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك بطعموم الذي يخرج من الارض
 كان مستند دافعا فكار من قاعدته مدعومة ووجه الثاني المختلف
 ان الخارج من الارض نوع خرج من الارض كما يذهب واعتقده ووجه
 الثالث المستند الى مقتضى اعتبار ما يخرج من الارض من حيث الاحتياج
 الى زرعته ورجوعه من استغنى عنها اعطاه لاجل المسلم لزم رعيها
 بلا جرم على اهل في الانقياد بالارض ان الانقياد يراه انما هو
 فرج عن ذلك وخصية من الشارح وارضه بمقولة بالاصالة
 لمنافع العباد من غير تحجير وكل من احتاج اليها كان ولي بها فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الاربعة ان من
 استجر ارضه رعيها حطه ان له ان يزرعها شفير او كما ضره كضر
 الحنطة مع قول داود وغيره ان ليس له ان يزرعها غير حنطة في الاول
 مختلف خاص باحد الناس ومن ذلك قول مالك والشافعي والحنبل
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي والحنبل
 واجب يوسف ومحمد انه يجوز اجرة المثل مع قول ابي حنيفة
 انه لا يجوز ان يوجر موصيا مضافا الى من يتردد واما رعيه وهدية
 ولا يجوز ذلك عنده كان قال اول مختلف خاص باهل الورد الذين
 يستأجرون من عامهم في مستند خاص باحد الناس الذين
 يستأجرون احوالهم ويردون لخط الارض لا تقسم ويحتاجون الى المرافعة
 للحكام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة انه يجوز شرط الجواز ثلاث في الاحارة كالبيع مع قول الثاني
 انه لا يجوز في الاول مختلف خاص باحد الناس الذين يقع لهم نزول
 وقد مر ان الخط الاول لاجلهم والى في مستند خاص باهل الورد
 يرجع الاحارة فيها بيع المنافع ولا مزق بينهما وبين الاعيان كما تأمل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه اذا
 استأجر شخص ثيابا فزار وعبد لم ينفع به فاعليه الاجرة مع قول ابي
 حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم ينفع به فاعليه الاجرة مع قول ابي

الدين والورد والى في مستند خاص باحد الناس الذين يستأجرون
 المزارع وانه تعالى اعلم كتاب **احكام الموات**
 اتفق الامام على جواز احكام الارض الحبيثة للمسلم ولو موات الاسلام طهرا
 وجدة من مسائل لانق واما ما اختلفوا فيه فقول في قول الامام
 الثلاثة انه لا يجوز للدين احكام موات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز
 في الاول مستند في مختلف يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان يكتفى الذي من لاجل فيه عوله كخرجه من الصغار ووجه الثاني انه
 لا فرق بين احكامه موات الاسلام وبين عمارته بين في العوان من تأمل
 ومن ذلك قول ابي حنيفة يشترط في جواز ايجار ان لا يملك مع قول
 مالك انه لا يملك في الفلانة او حث لا يشترط ناس فيه فيقتصر في الاذن
 ومع قول الطائفة في واحد انه لا يجزى احكام في الاسلام مطلقا في الاول مستند
 خاص باهل الاول مع ولي الامر والثاني معصوم ولتختلف ودليل
 الحديث الصحيح من ارجاء ارض مينة في كمال لفظه ليعلم المسلم والدين
 ومن اذن له الامام ومن لم ياذن له فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي والحنبل ان من يملك ارضه وحرها وطال
 عمره يملك بالاجرة مع قول الثاني في حد في طهر ولا يملك له لاجل
 في الاول مختلف خاص باحد الناس في ذلك في مستند خاص باهل الورد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان احكام الارض وملئها
 يكون بغيرها وان يملكها او لا مال له في مجموعها وان لم يملكها مع قول
 مالك يملك الارض بما يعلم بالعادة انه احكاما لملئها من ما عرس وجر
 يور وغير ذلك مع قول الثاني في ان كانت للزور فملك بزرعها واستخرج
 ماها فاذن كانت للمسلم فينبغي طبعها في الاول مختلف والثاني في مستند
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ان حرمة المزارع يكون ذراعا ان كان لايل يمتد منها ذراعا
 وان كانت لخاصة بسنتين ذراعا وان كانت عينة فثلثا ذراعا
 وفي رواية اخرى عينة ثمانية ذراع فمن اراد ان يحفر بزرعها
 يجمع بينها مع قول مالك والثالث في كذا كذا في مستند فرجع
 في ذلك الى العرف ومع مالك احكامها في ارض موات حرة
 وعبرون ذراعا وان كانت في ارض عامدة فخمسون ذراعا
 وان كانت عينة فثلثا ذراعا في الاول مفصل وكذلك الثالث
 والثاني في مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل الامرات
 ذلك مختلف في خلاف صلاته الارض وزحلوها وكثرة الوارد
 على ما نقلتهم وكلام الامام في كذا صحيح ووجه ظاهر ومن ذلك

يعبر له مصر فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي يوسف
 ان الوقف اه اخرب لا يجوز بيعه ومنه قول حنيفة الى من له مال في الاول وليس
 المسحوق ولم يرجع عوده ومع قول حنيفة انه يعود الى مالكه الاول وليس
 لا يحنف به في هذه المسئلة في الاول مستند في الثاني مختلف من
 حيث بطلان الوقف بعد تنويع الرجوع الاموال الى مرتبتي الميزان والله اعلم
كتاب الخصومة انفق الامة على ان الخصومة تقع بالابن ب
 والقبول والقبض واجمعوا على ان الوقف بالوعد في الحكم مطلقا
 وعلى ان تخصص بعض الاوقاف بجهة مكررة ولا يفتق الى اتمامها
 فيه فمن ذلك قول الامة الثلاثة انه يقتصر في صحة الجهة الى القبض
 مع قول مالك لا يتصور صحة الوقف الى القبض بل ينفذ في غير ذلك لا يجاب
 و يقول ذلك ليقض شرطه في سورة خا و ثمان مائة واحتمل ذلك
 عمارة الاوقاف لانه لا ينافي مع مصلحة الموهوب حتى مات وهو مستمر
 على المظالم في بها لا ينقل وله مطالبة الورثة فان ترك المظالم له ومكده
 قبض الجهة فلم يقضها حتى مات الوهاب او مرض بطلت جهة وعياد
 ابن ابي زيد ولا تم هذه ولا صدقة ولا حصة بالحيازة فان مات قبل
 الحيازة فهو ميراث من قول احمد في احد في رتبة ابيه ان الجهة
 تمك من غير قبض فالاول مستند على قواعد الشريعة كالبيع وقوله
 من ما يبرأ التملك والتدبير مخفي على الموهوب له مستند على لو اوص
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة
 انه لا بد من صحة القبض ان يكون باذن الوهاب مع قول ابي حنيفة
 انه يصح القبض بعد اذ ذبحه فالاول مختلف على الوقف عكس
 الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والثاني في ان جهة المتاع خاتمة كما لبيع وصحة فنصبه ان يعلم
 الوهاب الجميع ان الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيبا
 شرعيه في يده كالرديعة مع قول ابي حنيفة ان كان مما لا يقسم
 كالصدقة والجواهر حارمة هبته وان كان مما يقسم لم يحرم
 هبه شي منه مشاعا فالاول مختلف ولثاني مفصل فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجب
 لآب وان علان يستوفي بين اولاده مع قول احمد ومحمد انه
 ان يفضل المذكور على الاثنا عشر كقصة الارث فالاول فيه مستند
 على الآية والثاني في تحريف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ثم اذا
 قاتل الام بينهم قبل يلزم الرجوع في المقاضاة فان الثلاثة
 يلزمه ذلك وقال احمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك

ومن ذلك قول ابي حنيفة انه ليس للاب الرجوع في هبة لولده بحال مع
 قول ابن ابي ان له الرجوع ولو بعض النقص في كل ما اوصيه لانه
 على جهة الفضل والمحبة ولا يرجع فيه وفيه على جهة الصدقة
 قال واما مسوع الرجوع اذ لم ينقص المحبة في هذا الواهب او سمي
 ديناه المحبة او تزوج الكنت او مخطط الموهوب له مال من جنسه
 حيث لا يميز منه والاول ليس له الرجوع مع قول احمد في احد في رواية
 واظهر في ان له الرجوع في كل حال كدهيب كنت حتى قاله مستند خاص
 بالامري الدين والثاني في مختلف خاص بلحاظ ايمان ولبا في مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان بعض الاول قد يكون
 مع ابيه كالاخوات بل لا تغدا ووجه الثالث في قوله صلى الله عليه وسلم
 انت وما لك لا تبك ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني في واحد وكثر
 العلى ان الوقف بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه وقم الفضل
 وازنك كراهة شديدة ولكن لا ياشم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد
 العزيز بالوقف بالوعد واجب مع قول اصحاب مالك ان الوقف بالوعد
 ان كان مستترضا بسبب كونه تزوج كذلك كذا في قوله وحده الوقف
 به وان كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول مختلف والثاني مستند
 ولثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من
 يايه فهو مطلق حتما فهو خير له وهو خاص لمكان عنده نعمة
 تملك من الناس ووجه الثالث ان النما بعد عن صفات الملك فبني
 فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال
 ابن مسلم كما ورد في الصحيح ووجه الثالث في هروا لله تعالى علم
كتاب القسمة اجمع الامة على ان القسمة
 يعرف حولا كما لا ذلم تكن شيئا قافيا بسير اوش لا يقال وعليه ان
 صاحبها اذا اجاز فهو حق فها من مذهبها وعليه اذا اكلف
 بعد الحول فصاحبها مخير بين التضييق وبين الرضا بالبدن واحتمل
 على جوار الاقفال في الجدة وانما اخلفوا في العمل لحدها
 او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ بقطعة في حله وفي من
 تركها مع قول الشافعي في اخذ في توليه بوجوب الاخذ ومنه الاصح
 عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وشقها بخير من نفسه فالاول
 فيه تحقيق والثاني في فيه مستند والثالث مستند والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فيه حفظا لما اوجب
 ووجه الثالث ان فيه اخلاص من سبغته الناس ووجه الثالث

هو وجه الاول لكن على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضل والاربع
وجبه ظاهر ومن ذلك قول اي حبيبة انه لو اخذها لقطعة ثم ردها
الى مكانها فاحببها لبرد ما على صاحبها ولا ضمان ولا ضمان مع قول الشافعي
واحد انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان يخذها بنية الاحتفاظ ردها
ضمن وان كان منردا بين تركها ويخذها ثم ردها فلا ضمان عليه
فالاول معقول والثاني مستند والثالث معقول من وجع الاموال مرتين
الميزان ووجه الاول انك لا تقطعها بغير وجه قول مالك من وجد شاة
مفلقة من الارض وخذق عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه
وكذلك المقره اذا خاف عليها السباع مع قوله الائمة البلاء انه ان من
اكلها فعليه الضمان اذا جازها جرحا فالاول مخفف على الملتقط في عدم
الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فوجع الاموال مرتين الميزان ومن
ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وعمره سواء الملتقط ان يخذها
على حكم اللقطة ويملكها فخذ ذلك وله ان يخذها ليعطها فقط ووجه
والا بوجبه مع قول الشافعي واحد ان له ان يخذها ليعطها
على صاحبها ويعرفها ما دامت فيها بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس
له ان يخذها للملك فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد
عليه فوجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان
الملتقط اذا عرف اللقطة سنة فله ان يحبسها الى ان يصدق
بها وله ان ياكلها غيبا كان او فقيرا مع قول اي حبيبة ان الملتقط
اذا كان فقيرا له ان يملكها وان كان غنيا لم يخرجه عن ملكه عند
اي حبيبة وبذلك ان يصدق بها بل ان يملكها على شرط ان صاحبها
اذا جازها معنى ذلك معنى وان لم يخر ذلك معنى له الملتقط مع قول
الشافعي واحدا انه لا يجوز له ذلك الا اذا صدقة موقوفة فالاول
مخفف على الملتقط والثاني مفصل فالاول من المسئلة الثانية
مخفف والثاني في من مستند فوجع الاموال مرتين الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة
سنة فله ان يحبسها الى ان يصدق بها وله ان ياكلها غيبا كان
او فقيرا مع قول اي حبيبة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان
يملكها وان كان غنيا لم يخرجه عن ملكه عند اي حبيبة وما لك
ان يصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان صاحبها اذا جازها معنى ذلك
معنى وان لم يخر ذلك معنى له الملتقط مع قول الشافعي واحد
انه لا يجوز له ذلك الا اذا صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط
والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مخفف والثالث مستند

فوجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
اذا وجد بغير سادية وخذها لم يخر له ان يخذها فله اخذها ثم
ارسله قال الشافعي عليه عند اي حبيبة وما لك وقال الشافعي واحد عليه
الضمان فالاول مخفف والثاني مستند جازح باهل الدين والاحياء
فوجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة
انه اذا مضى على اللقطة حول ويصرف فيها الملتقط بنية او بيع او
صدقة فله ان يخذها اذا كان يخذها في يوم يملكها مع قوله داود
انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني
فيه تشديد خاص باهل الدين والخوف من تباعث الناس فوجع
الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قول مالك واحد ان صاحب
لقطة اذا خاف ووصفها بصفة ثم وجب على الملتقط ان يرد فيها
اليه ولا يكلفه مع ذلك بنية مع قول اي حبيبة والشافعي انه لا يرد
ذلك لا يبيته فالاول مخفف خاص بما اذا كان صاحبها غير منهم في دعواه
والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان منها في رقة دية فوجع الامر
الى مرتين الميزان كتاب المسئلة الثاني اتفاق الائمة
على انه يحكم بالسلام ان يملك بالسلام اياه والاشافعي عليه
هدا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلف فيه فمن ذلك
قول الائمة الثلاثة وخذ لقطعة في دار الاسلام فهو سلم مع قول اي
حبيبة انه ان وجد في كسبه او بنية وقوته من ابي اهل الامة
فهو ذمي فالاول مستند في الحكم بالسلامه والثاني مفصل فوجع
الاموال مرتين الميزان ولكن من القولين وجه ومن ذلك قول اي
حبيبة واحدا واضحاب مالك ان اسلام العبيد عند البالغ العاقل
صحيج مع قول الشافعي في ذبح امواله وصحابة انه لا يصح اسلام صبي
مهما اسلم لا وليا له في تولد موقوف الى البلوغ فالاول مستند
وفي خصوص اسلام احماء لمصبي وللحالم بالسلامه والثاني مفصل
فوجع الاموال مرتين الميزان ومن ذلك قول مالك واحد ان اللقطة
في دار الاسلام اذا اشيع فقد البلوغ من الاسلام قبل مع تولد
حبيبة انه يجد ولا يتنقل ومع قول الشافعي انه يخرجه عن الكسب
فاذا اقام عليه اقر عليه فالاول مستند في حصول الاسلام والثاني
فيه رأت في فيه تحقير فوجع الاموال مرتين الميزان والله اعلم
كتاب المسئلة الثانية اتفاق الائمة على ان راد الايق ببحق
الحكم اذا رده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
واما ما اختلف فيه فمن ذلك قول مالك ان راد الايق اذا كان مرقا

من ذلك استحق الحمل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب قرب الموضع وبعده
 وما اذ لم يكن يرد الا في معروفا فالحمل له ويعلق ما انفق عليه
 مع قوله اي حنفية واحدا به يستحق الحمل على الاطلاق ولم يثبتوا
 وجود الشرط ولا عده ولا ان يكون معروفا يرد الا في امه لا ومع
 قول الشافعي انه لا يستحق الحمل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني
 مستند وعلى خاتمة الايق والفتاوى مفصل كالاول فارجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام ما كان العمل بالقرينة وهي
 اخذ الادلة وفيها خلاص لذهمة صاحبها لائق وكشف جميع الدار على
 المداومة على دار الايق لاخوة المسلمين وزالة كرههم لاسيما من كان
 عاجزا وليس له مزية على شرا عبيد خذمه او دابة يركبها ونفقة
 يحصلها وتوجبها الثاني في كونهما الاول واستدحيتا على اعطاء الراد
 خبالا لما قلناه من خلاص الذمة وتنشيع الدار على ان يدوم عود
 الايق فان منع اعطاه الحمل بعد نفقه بغير فدية فيكسر عن النفق
 بعد ذلك في دياره اخر لاسيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله
 ونفقه ذلك الحرفة ووجه الثاني ان الواجب في العمل بما يكون فيه
 بالشرط والطلب على ما علة الاجرمات لم يكن له شرط كما يكون اعطاه
 العمل من ما علة لا حسن وذاك مفروق لا واجب فمن ذلك
 قول ابو حنيفة ان من رد الايق من مسيرة ثلاثة ايام استحق له
 درهما وربع من دون ذلك رطل له الخ كما مع قول مالك ان له اجرة
 المثل ومع قول احمد ان له درهما واثنى عشر درهم ولا عرف بين
 المسافة وطولها ولا بين البصر وخارج المصير خلافا لاحد في قوله
 في رواية له اخواني انه ان جاس من المصير فله عشرة دراهم
 ومن خارج المصير فله اربعة دراهم ومع قول الشافعي انه
 لا يستحق شيئا الا بالشرط والتفريق الاول مفصل والثاني
 فيه تخفيف اخذ المثل والثالث فيه تشديد بالاحتياط على ما كنت
 الايق والدرهم فيه تشديد على راد الايق فارجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول اي حنفية والشافعي انه اذا انفق
 لعة على الايق بغير اذ ربيده ولا شيء على السيد لانه انفق
 متبرعا فهو كالمال في ينفق بغير اذن الخاتم وان انفق باذنه كان
 على السيد ذم عليه ولذا ران يحسن العبد عنده حتى يخرجه بغير
 على العبد في طرفة بغيره ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول
 مالك ان له اجرة المثل فالاول مفصل والثاني في مستند علي السيد
 في سابع تخفيف على السيد فارجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول

الثلاثة ظاهر والله اعلم كما سبب الفرائض جمع
 المسلمين على الاسباب متوارث بها ثلاثة رحم ونكاح ولا دار الاسباب
 المأثمة من الكبريات ثلاثة رقة وفنيل واختلاف من وعلى ان الاسباب
 صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما تركوه صدقة
 تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا السبعة وكذا كروا
 على ابو بكر رضي الله تعالى عنه حين قام لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابيها
 حتى ان الله عليه وسلم تبارك في اخيه علي ان الوارثين من الرجال الخمسة
 الابن وابنه وان سفل والاب وابنه وان هلا والاخت وابنه لاسيما والام
 وابنه الام والزوج والمفق وعلى ان الوارثات من النساء سبع النصف ونسب
 الابن وان سفل والام والحقة والاخت والزوجة والمفتة وعليان الفرجل
 المفدرة في كتابه الله عز وجل ستة النصف والرابع والثلث والثلثات
 والثلث في السدس في غيره كذا من سائل العادلين المجمع على وانفق
 الامه على ان المسلم لا يرث النكاح فولا عكسه وحكي عن معاذ وقت المسب
 والثلثين انه يورث المسلم النكاح فولا عكسه كما يزوج رجل الكافرة ولا يزوج
 الثالث المسئلة واتفقوا ايضا على ان النكاح لا يرث من
 المقتول سوا وكذا نفقوا على ان يقول لا يكون الا في الاصول الثلاثة
 الستة ولا ثلثي عشر ولا اربعة والعشر وهذا ان الثوب صحيح مملوك
 به عندك فله القدر بعد اجماع الصحابة عليه في خذمة الامام عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه خلافا لابن عباس وعلي انه لو اجمع اباهم حذفا
 اخ لام كان له من ميراثهم ولان ميراثهم في ميراثهم بالقبض فله خلافا
 لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسانيد اجماع والاتفاق
 ولما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان ذوي الارحام
 لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد اصحاب الفروض والعصبات
 للثب المال وقد قول اي بكر وعمر وعثمان ولرهمي والا وذا عي
 وذاود ومع قول اي حنفية واخذ بنور بينهم وحكي ذلك عن علي
 وابن مسعود وابن عباس في ثلث عند بعد اصحاب الفروض والعصبات
 بالاجماع وعبد سعيد بن الحبيب ان الحال يورث مع البنت وعلى ما قال
 مالك والشافعي ذاما عن امه فان لها الثلث والباقي للبنت
 المال وعن منته فلها النصف والباقي للبنت المال وعلى ما قال
 ابو حنيفة واخذ المال فله للام الثلث بالقرص والباقي بالرد ويرث
 للبنت النصف بالقرص والباقي بالرد ونقل الشافعي عن عبد الله بن
 المالكي عن الشيخ اي الحسن ان الصبي عن عمه وعلى ذن
 عبد بن وسب مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوي الارحام ولا يرثون

على حد شديدا على عنهم في الرد وتورث ذوق الارحام وانما هو حكاية
فعل ولا قول كما ترى وبين خرمته وعقبة من الحقاظ يد عوفة
لاجماع على هذا فالاول مستند على ذري الارحام والثاني
مخفف عليهم فارجع الامري مرتبتي الميراث ووجه الاول
ذوي الارحام عن المحبة والمصيبة التي تكون في اصحاب القروض
واصصيات ووجه الثاني لا يكون من محبة ولا عصبية ومن ذلك
قول مالك والثاني في واحد نال الميراث اذا قتل ومات على الردة يكون فيما ليس
المال حتى الماء الذي كان كسبه في اسلامه مع قول ابي حنيفة ان مال
لميراث يكون لورثته من المسلمين سواء كسبه في اسلامه او في ردته فالاول
مستند على ورثة المرتد وانما في مخفف عليهم ووجه الاول
القطاع الموالات بين المرتد وبين ورثته حين الردة. ووجه
الموالات فكان من التورع وجوز ما له ببيت المال بصرف في مصالح
المسلمين العامة الذين لهم حق في بيت المال فلا يطعمهم ما فيه
داحة شبيهة وكان ثلث ورثته او في ثلث اموال كما يكون مال مورثهم
المقتول ومكان مكسبه حراما لا يمكن رده اليه اذ ياتي به فارجع الامري
مرتبتي الميراث ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني في واحد ان من
قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي دون الردة
فالاول مستند على الثاني وانما في مخفف عنهم من حيث
التفصيل فارجع الامري مرتبتي الميراث ووجه الاول
اطلاق الخبر وانما لا يرث القاتل من مملوئه شيئا ووجه
الثاني في تنفير القاتل من القتل بحرماته من مال الله الحاصل بالقتل
لنظر جبراله عن التوري على قتل مورثه واما الذي لم يجزئ مرجعه القتل
فتعاقب على الاصل في التورث فلما حكم ابو يورثه منه وانه تعالى اعلم
ومن ذلك قول مالك والثاني في واحد ان اهل بيتك من الكفار
كالهيري مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول ابي حنيفة
والثاني في اهل بيتك من الكفار ككفار يورث بعضهم بعضا
فالاول مستند ودليله ظاهر حيث لا يوارث اهل بيتك من
والثاني مخفف ودليله ان ما عدا ملة الاسلام كله مله واحدا
فارجع الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك قول ابي حنيفة
وما لك والثاني في ان من بعثه حر وبغضه رقيق لا يرث
ولا يورث مع قول احمد وابي يوسف ومحمد انه يرث ويورث بغير

ما فيه

ما فيه من الحرية فالاول مستند ووجه ضعف ملكه والثاني فيه
تخفيف فارجع الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك قول الامير
الاربعة ان القاتل يورث الميراث والثاني في واحد ان من بعثه رقيق
خفي موته لا يحجبون كما لا يورثون من قول ابي حنيفة ووجه
ان القاتل يورث الميراث وما لم يورث الميراث ولا يورثون فالاول مستند
على من تقدم ذكرهم والثاني في فيه تخفيف فارجع الامري مرتبتي
الميراث ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامير الاربعة
ان الاخوة اذا جحدوا من الثلث الى السدس لم يخذلوا مع ما روي
عن ابن عباس ان الاخوة يورثون مع الاباء اذا جحدوا الامم فما خذون
ما جحدوها عنه والمتمم يورثون عياض موافقة فالاول وما وافقه
من قول ابن عباس مستند على الاخوة والثاني في مخفف عليهم فارجع
الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك ان في الاربعة على ان
الخبر في القتل بالمهدي بحرق او طعن او ارمي به فانه يورث قبل ما
لم يرث بعضهم بعضا وشركه كل واحد منهم لما في ورثته مع قول احمد في رواية
انه يرث كل واحد منهم بالاد مال دون طارفه وسيفه ان ذلك على سري
والثاني في السبي فالاول مستند على من ذكره فارجع الامري مرتبتي
والثاني في تفصيل فارجع الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك قول
من الخلية ام لا يرث مع وجهه لا يرث الا ان كان هو الميراث ومن قول
احمد ان ثلث ماله اسدس ان كان ثلث واحد هاهنا وشركه الامم فانه
موجوده فالاول مستند على الجدة المذكورة والثاني في فيه تخفيف فارجع
الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك اجماع الاربعة على ان الاخوين
يخيمان الامم من الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان هاهنا يورث
حين يجبروا ثلاثة فيكون لها السدس فالاول مستند على الام والثاني
في تفصيل فارجع الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك قول احمد
الفقه ان البنات مع الاخوات عصبات مع قول ابن عباس انهن
ليس بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات
والثاني مستند على فارجع الامري مرتبتي الميراث ومن ذلك قول
كافة العامة ان الارث لا يثبت بالموالات مع قول ابي حنيفة
قول ابي حنيفة ان رواته وعادته كان له نصف ماله بغير عيب
فالاول مستند والثاني مخفف وثالث مفصل فارجع الامري مرتبتي
الميراث ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الملائكة تسكن في امة حمير
ما لا يفرص والعصوة مع قول مالك والثاني في الامم فانه
الثلث بالفرص والباقي لبيت المال ومن قول احمد في رواية ابنه

عن عصبة امه فاذا خلف اما وحا لا فلام الثلث والباقي للمحال
والرواية الثانية لا حصدا بها عصبة فيكون المال جميعا لها نفسها
قال اول مخفف على الام والثاني منه تخفيف عليها وكذلك باقي
الاقوال ترجع لامرالي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
واحد ان السقوط اذا استهل صار خابث ولا يورث ولا يترك
او تنفس الا ان يرضع فان غطس فعنه ما ذكرنا بان مع قول
ابن حنبله والشا في انه ان تحرك او تنفس او غطس يورث
وورث عنه قال اول منشد في الاختصاص والثاني مخفف فيه
ترجع الامرالي مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم
بما خفي من العلم والحق ان اجمعوا على ان الوصية مستحبة
غير واجبة وانما عليك ايضا في ما يورث الموت فان
كان الاقرب عند ذمته فانه لا يورث وجبة عليه الوصية وكذلك
اذا كان عليه دين لا يعلم من هو له او غطسه ودفعه بغيره
واجمعوا على انها لا تحب لموارث خلافا للرخصة واهل
الظاهر في قولهم يرجع الوصية لاداء رجب الذين لا يورثون
سواكم انما عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم
وعلى ان الوصية غير وارثة بالنكاح جائزة ولا تقتضي
اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة
على اجازة بقية الورثة والتفق الا على انه لو اوصى بغير
فلان لم يدخل الا الذكور ويكون بينهم بالتسوية وعلى انه لو اوصى
لولد فلان دخل الذكور والاثنا عشر ويكون بينهم بالتسوية والتفق
الا على ان العتق والوصية والوقف رسا في القبطيات المتخرفة
في مرض الموت معبرة من الثلث خلافا لمحمد وداود فيهما
قال لا يخرج من راس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بالثمن من امتلك
ماله واجاز لورثته ذلك بطريقين جازوا في مرضه لم يكن لهم
ان يرجموا بعد موته وان اجازوا في صحة بلتهم الرجوع بعد موته
مع قول ابن حنبله والشا في ان لغير الرجوع سوا كان ذلك في صحة
او مرضه قال اول من فصل والثاني مخفف على الورثة ترجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو اوصى بمثل
او بغير جاز ان يعطى ابني وكذلك اذا اوصى بمدة او بفترة
جاز حاز ان يعطى ذوقا لذكر والا بغير عندهم واحدا
مع قول الشافعي ان لم يجرع في احدى فوليها الله لا يجوز ان

يعطى

ان يعطى في البعير الا الذكور والباقي الدرة والبقرة والا لاثني قال اول
مخفف والثاني من منشد فخرج الامرالي مرتبتي الميزان قال اول مخفف
على حال عوام الناس والثاني مخفف على حال الممورين في يد طوا
الافضل اخيرا طوا ومن ذلك اتفاق الامم الثلاثة ان
اوصى بشي لشخص ثم اوصى به لغيره لم يرضع بالرجوع عن الاول
فهو يشبهه بمخفف مع قول الحسن وعطاء وطا ووسن انه رجوع بغير
للثاني مع قول داود ان الاول قال اول من تخفف بالعدل بينهما
والثاني منه تشديد على الثاني فخرج الامرالي مرتبتي الميزان
ووجهه الثالث ان الله لما اوصى به كلاول خرج عن ملكه ثم كان
قما بقي له فيه نصيب اخر وهو خاص باهل الورع كما ان الذي
ايضا يصح في حقه على اهل الورع ان الوصية به ما يشاء بائنه
للملك الاول ومن ذلك قول ابن حنبله وما لك فلا عهد والشا في
في القصة والاول ان من قدم لم يفسخ منه وكان في الصلح ما اراد
القدم او كان ثلثا ملائها الطلق او كانت في سفينة او خارج البحر
مقطبا به من الثلث مع قول الشافعي الاخر انه من جميع المال وهو
قول مالك ان الكامل اذا بلغت سنه اشهر لم تنصرف في اكثر من ثلث
مالها قال اول منشد على المولى والشا في مخفف عنه والثاني من
تشديد ترجع الامرالي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
واحد انه يصح الوصية الى العتق مطلقا سواء كان عبدا او عبدا
غيره مع قول الشافعي لا يصح مطلقا مع قول ابن حنبله انها تصح
للعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبر ولا يصح الى عبده غيره
قال اول مخفف وجهه ان الوصية احسان لا يرد على الواجب
وقد اباح الشارع ذلك والثاني تشديد وجهه عدم ملك العبد
لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تملك والثاني من فصل يرضع
الامرالي مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك في واحد انه لا يكون
لغيره اية او حداثه اوصى الى بالقطر في امه او لاداه اذا كان ابوه او جده
من اهل العدا له مع قول ابن حنبله وما لك انه يصح الوصية الى الاقرب
في امر اولاده وفي قضاء ديونه وتشديد الثلث مع رجوع الاب ويجوز
قال اول منشد مخفف على ما اذا عرفت اوصى ان اجد راتب اخفق
على اولاده من الاقرب والثاني مخفف مخفف على عكسه فخرج الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشا في واحد
في احدى الروايتين انه لو اوصى الى عبد ثم فسق اشترعت منه
الوصية كما اذا اشتد الى الوصية ابدا فلا يرضع لانه لا يرث منها مع قول

اخي

الى حنفية واحد في الرواية الاخرى انه اذا افسق بضم اليه عدل
 اخر فانه الوصي الى فاسق وجب على الناس اخراجه من الوصية
 فان لم يخرجوه الفاسق وبصرفه بعد بقره وضحت وصيته فالاول
 فيه فتشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامري مرتين الميزان ومن
 ذلك قول الامم الثلاثة ان الوصية صحيحة لكان فرسوا كان جريما او ذميا
 مع قول ابي حنيفة لعدم صحتها لاهل الحرب وتخفيف اهل الذمة خاصة
 فالاول تخفيف والثاني مفصل فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة واصحابه وما كان لكان يوصي به اليه غيره ولو لم يكن الوصي
 جعل ذلك اليه مع قول الثاني واحد في اخذ في رواية ينفذ بالبيع فالاول تخفيف
 والثاني مشدد فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك قول الامم
 الثلاثة ان الوصي اذا كان عدلا لم يخرج اليه حكم حاكم يجمع ما يشترطه
 ويسببه للصبي فهو مردود ما سبق عليه فقوله فيه مقبول فالاول تخفيف
 والثاني مشدد فخرج الامري مرتين الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل
 الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالحد من ذلك ومن ذلك
 قول الامم الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي به فان اطلق الوصية
 فعلا او وصيت اليك فقط لم يصح وهو لوقوع قول ما كان ينافي ويكون وصيته
 في كل شيء فالاول مشدد ويجوز على اهل الصدقة الدين لا يرجعون بها
 عن مواعيلهم والثاني فيه تخفيف فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه لو اوصى لغيره لم يدخل في ذلك الا الملائقون لم
 قول الثاني انه يدخل في ذلك اربعمائة دار من كل جانب ومع قول ابي حنيفة
 في اخري رواية ثلاثة تلاثون دارا ومع قول مالك انه لا حد ذلك فالاول
 تخفيف في حق الفقهاء بالموام وهما متان يقوم احدهم بحق الحار
 الملائق لدارا والثاني والثالث والرابع مشدد فخاص بالامام بر على
 حسب مقامهم في المروءة والاعان ومن ذلك قول الامم الثلاثة فيطلاق
 الوصية لليتيم مع قول مالك بصحة ما كان عليه دين او كان له صفة فيه
 والامم ثلث لورثته فالاول مشدد والثاني تخفيف فخرج الامري مرتين الميزان
 ووجه الثاني ان ما يتسود بالوصية ايضا خيرا الى الميت ما دام لم يدخل
 الى الجنة فان الميراث يوم القيامة مفقود وادب من امام الدنيا وادب التكليف
 به فليكن اهل العراق يسجدون بالسجدة يوم القيامة فانه قد جرح
 مواريثهم بها ثم يخلون الجنة فلو ان هذا السجدة في دار التكليف ما جرح
 بها مواريثهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من فلام لم يبلغ الحكم
 اذا كان ما يقبل ما يوصي به مع قول ابي حنيفة لعدم الصحة وهو مذهب احمد

والاصح من مذهب الثاني فالاول تخفيف على الفلام لانه امر ثابت عليه
 كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لانه امر اذا
 بلغ يبرر وله فعل خير لذلك الوصية واجح مما كان يفعله حال حياته فخرج الامر
 الى مرتين الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوصية واحدة اذا اختلف
 لسان المتريث لم يصح وصيته بالاشارة مع قول الثاني ان الوصية واحدة وهو
 الظاهر من مذهب مالك في الاول مشدد وحفظا على الميراث والثاني تخفيف
 حفظا لغيره وحفظا على تقدم فعل الخير فخرج الامري مرتين الميزان
 ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لو كلف وصية بخطه وعلم ان خطه
 بخطه ولكنه لم يشهد بها لم يحكم بها مع قول ابي حنيفة ان حكمه بها كما لم يعمل
 رجوعه عنها فالاول مشدد على الوصي والثاني تخفيف عليه طلبا لخصول
 الخبر فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك قول الامم
 الثلاثة انه لو اوصى الى رجلين اية سيد وصية اليها واطلق فليس
 لاحدهما تصرف في يد فون الاخر مع قول ابي حنيفة انه يجوز في ثمانية
 اشيا بموصوطة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت واطعام الفقراء وكسوتهم
 ورد العدة لبعولها وقضا الدين وانما الوصية بغيرها وتخفيف
 العبد بغيره وثالث الخصوصية في حقه فالاول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك قول الامم الثلاثة
 انه يقع التفرقة في مرتين الميراث مع قول مالك انه لا يقع التفرقة
 المحوى عليه ان يتزوج فان تزوج ومنع فاسد اسودا وحل بها
 او لم يدخل بها ويكون الفسخ بالطلاق فان يري من ذلك الميراث فهل يصح
 ذلك الفسخ ام يبطل روايات له فالاول تخفيف والثاني مشدد
 محمول على من يفعل ذلك ليجوز ورثته من ميراثه فخرج الامر
 الى مرتين الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان
 يشتري لنفسه شيئا من مال الميت بزيادة على القيمة استحياءا
 فان اشتراه بمثل قيمته لم يخرج مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة
 ومع قول الثاني ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد من
 استأجر وراثة ابنته ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره
 شيئا فالاول فيه تخفيف على الوصي ثالث شرط المذكور ان المسمى في
 انما هو من يري الخط الارث لنفسه وادب لطلوع فان اشتري
 بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص
 من كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد وخاص بمخالفات
 وفق الوصي والارث يجوز ذلك على قس الامم والخاص من فصل
 ووجه الخامس ان الكو كبل كالاخيه فخرج الامري مرتين الميزان

او المستحب او المباح ولا يحتاج الى اذنه فيه الا ان يبدد واخلاق ذلك السيد
 ونذكر ان له قسما النكاح كما ان له متعة من اكل الشهوات التي تضر به
 او بالسيء ووجه الثالث ان السيد قد جرى النكاح من اللقب عند
 من المصروف توقف الصحة على اجازته ومن ذلك قول الشافعي ووجه
 انه لا يصح العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل ثم قول
 ابن حنبل ان للمرأة ان تتزوج بنفسها وان تقول في نكاحها ان كانت
 من اهله لا تصح ما لا يوافقنا ولا اعراض عليها الا ان نضع نفسها في غير كفوف
 فبها ان يعرض الولي عليها ومع ذلك قول مالك ان كانت ذات عقل
 ومال برعت في متاعها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك
 جاز ان تقول نكاحها اجنبي برضاها ومع قول داود ان كانت بكر الم
 يصح نكاحها بغير ولي وان كانت بنت صبي مع مولاي يوروا الي يوسف
 يصح ان يتزوج باذن ولها فان تزوجت بنفسها وتزوجت الى حاكم
 حتى يحكم بصحة عقد وليس للشا في كنفه خلاف لا في سعيد
 الا في جدي فان وجب قبل الحكم بذكره عليه خلافا لا في بكر
 الصبي ان اعتقد تحريره وان طلقها قبل الحكم لم يقع العقد اذ في
 استحقاق المروزي احتياطا فالاول والثاني في تحقير الشرط
 الذي ذكره واكتفى بتفصيل وكذلك قول داود قول ابن توير والي
 يوسف مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
 كلها ظاهرة لا تخفى على العاقل ووجه قول داود ان البكر
 لم تخمس الرجال فليس لها من ما يتفقها او يفرقها خلاف الشافعي
 ومن ذلك قول مالك انه رخص الرخصة بالنكاح اي بالعقد
 ويكون الرخص اول من الرخص في ذلك مع قول ابن حنبل ان
 التي هي هو الذي تزوج ومع قول الشافعي انه لا ولاية لوصي
 مع ولي لان عاها لا ينفخ قال القاضي عند الوهاب
 وهذا الاطلاق الذي في العقد ينفذ ما الحكم اذ ازوج امرأة
 فانه لا ينفخ العاقل ان ينفخ ولا ينفق والشا في حقه وعلى الرعي
 فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قول
 قد يري ذلك الرعي ان ينفق او لا ينفق على مولييه من اخيه مثلا
 ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون ان ينفق من الولي والرعي
 ويحل قول الشافعي ان عاها لا ينفق الرعي على القالب ولا ينفق
 بكلامه ووجه الثالث ان شققة الولي لا ينفق الا ما دللنا عليه
 غيره في الاقوال بحوله على احوال ومن ذلك قول الشافعي ووجه
 انه لا ولاية للشا في قول ابن حنبل وما كان الفسق لا يمنع الولاية

قال اول مشددة والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة الففموز ووجه الا بعد
 من العسنة مع قوله الامة الثالثة ان العسنة اذا كانت منقطعة
 اعتدت الرأية الا بعد وان كانت غير منقطعة لم تنقل والمنقطعة عند
 اي حنبل ووجه هو العسنة مكان لا تنقل اليه القافل في السنة الامرة
 وتجدد قال اول مشددة على الولي الاقرب والثاني منقول فرجع الامري
 مرتبتي الميزان والاول محمول على حال من غاب عن عسنة فانه محتمل
 تزوجها كما قال داود والثاني محمول على حال من لا يخاف عسنة ذلك ومن
 ذلك قول ابن حنبل ووجه ان الولي الاقرب اذا غاب عن الفكر وحنبل
 ولم يعلم له مكان ان لها كما تزوجها باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك في الاول
 مخفف والثاني مشددة فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 ان البكر والاب تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت او كبيرة وتلك قال
 مالك في الحرة وهو ان يزوجها عن احد من اهل بيته ان تزوج
 البكر النافذة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد محال ومع قول مالك واحد
 في احدي الروايتين انه لا يثبت المجد ولا يبرأ الا صار خلاف الاب والاول مخفف
 على الاب والمجد والثاني وما واقع منقول والثاني مشددة فرجع الامري
 مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا تخفى على العاقل ومن ذلك قول
 الامة الثالثة انه لا يجوز لغير الاب تزوج الصغرة حتى تنبلغ مع قول ابن
 حنبل ان ذلك يجوز كسرا برأيتها غير انه لا يلزم في حقها فيثبت لها الخبر
 اذا بلغت ومع قول ابن يوسف ان العقد يلزمها عند جهره فالاول مشددة على
 الاب والثاني في حقه مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان وتوجيه القولين
 ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ووجه ان الصغرة اذا زالت بكارتها فوطي
 حلال او حرام لا تزوجها الاب ولا غيره حتى تنبلغ وتاذن مع قول احمد ان تزوج
 اذا بلغت تسع سنين واذن في النكاح فالاول مشددة والثاني في حقه
 فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن حنبل وما كان
 ولي المرأة يتسبب او ولا يحكم له ان يزوج نفسه منها على الاطلاق
 مع قول احمد انه لا يزوج نفسه منها الا بطريق تزويج غيره في ذلك لا
 يكون موجبا قبيلا ومع قول الشافعي ما لا يجوز له القول بنفسه ولا يوكيد
 غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفه اي ناسا وقال ابو يحيى البجلي من اصحابه
 يجوز له القول بنفسه وثبتت عنه انه تزوج امرأة ولي امرها من نفسه
 فالاول ومثله مخفف والثالث في حقه مشددة فرجع الامري مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابن حنبل وما كان ان لو عتق امته ثم اذنت له في نكاحه من نفسه
 جاز له ان يزوجها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له ان يزوجها من خطبتها

منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المسيحيين ان ذلك لا يكون فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه اذا انقضا وليا والمراة على حكاك غير الكفو صح مع قول واحد انه لا يصح فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول الرضى
ووجه الثاني انه لا يضر في غير الخط والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي
انه اذا زوجها احد الاولياء برضاها لم يضر كغيرهم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء
لا يخلو فمهر سواها اذا ثبت في تزويجها لمسلم فليس لاحد من الاولياء اعتراض
في ذلك ومع قولنا في حنفية بلزوم الكفاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
والثاني مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في تخفيف
الكفاة في خمسة اشياء الدين والنسب والصنف والحرة والخلوص من العتق مع قول
محمد بن الحسن ان الديانة لا تقتصر في الكفاة الا ان يكون بجهت يستكر ويجوز
فينسخ منه الصان ومع قول مالك ان الكفاة تعتبر بالدين لا غير ومع قولنا في يدي
ان الكفاة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن ابي حنيفة ومع قولنا احمد في
احدي روايتيه ان الكفاة تعتبر في الدين والصنف وفي الرواية الاخرى عن ابي
حنيفة انها تعتبر في الدين والنسب والمال فالاول مشدد وفي شروط الكفاة
والثاني فيه تخفيف في شروطها والثاني مخفف وكذلك ما بعدة والاربع نحوه فراجع
الامري مرتبتي الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الاعراض ومن ذلك
قول بعض اصحابنا الشافعي ان يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر في الميكن
ان يتروج الثانية فالاول مشدد بمحمول على ما قلنا عليه الطباع القسائية
ويضربا وطوره على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على ما قلنا عليه الزهدة
في الدنيا وعلى قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك
قول ابي حنيفة ان نقل الكفاة بوجبه للاولياء حق الاعتراض مع قول مالك
انه يبطل الكفاح وهو الاصح من قول الشافعي واحدا الا ان حصل معه رضى الزوجة
والاولياء فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليها بالتشريط
المذكور فراجع الامري مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر للعظم ومن
ذلك قول الشافعي ومالك واحد واي يوسف ومحمد انه المداة اذا طلبت
الترزوج من كفوتها ومن مهر متلها لغيرها اجابها مع قول ابي حنيفة
انه لا يلزم له الرجعي اجابها فالاول مشدد بخاص بقابل نظر من الاولياء
والثاني مخفف خاص بتام النظر منهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان الاعداء اذا زوج مع حصول الوليها اقرب اليهم مع قول مالك يرجع الا في الامة
فيحق البكر والوصي فانه يجوز ما بعد التزوج فالاول مشدد والثاني
مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقته على ذلك ثبت الكفاح باتفاقهما ومع قول مالك

انه لا يثبت حتى يرى واخلا واحدا من عندهما الا ان يكون في سفر فالاول مخفف
والثاني فيه تفصيل فراجع الامري مرتبتي الميزان ويصح قبل الاول على ابي ابراهيم الدين
والزوج والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح الكفاح الا بشهادة
ومع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه لا يثبت فيه الا شاعته وترك الشراعي بالكتاب
حتى لا يفقد في السر والتشريط كتمان الكفاح فصح عنده واما عند الثلاثة فلا يفسد
كتماهم مع حصول الشاهد في الاول مشدد بمحمول على من لا يوم من حدوده بعد العقد
والثاني مخفف بمحمول على اهل المدينة والزوج فراجع الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يثبت الكفاح الا بشاهدين عدلين ذكرين مع قولنا
حنيفة انه ينفذ برجل وامرأتان وشهادته فاسفان فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه قوله في حنفية القياس على الاول
ثبوتها بالرجل والمرأتين واما القسائات فانه يحصل بهما الا شاعته بالكفاح وذلك كاف
في الخروج عن صورة ذلك السماع ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا تزوج مسلم
فجه لم ينفذ الكفاح الا بشهادة مسلمين مع قولنا في حنفية انه ينفذ بدمين
فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول بطل
حكم الاسلام ووجه الثاني بطل حكم اهل الكفر فانه لا ينفذون شهادة اهل
ملكهم اذا تزوج مجود مثالا ومن ذلك قول عامة العمل ان الخطبة سنة وليست بواجبة
مع قولنا انها واجبة عند العقد فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها كالتسليم على الطعام او عند الوضوء او الخروج
للسفر وتحوذ كد ووجه الثاني انها كخطبة الجعة فلم ييلفنا الله صلى الله عليه وسلم
تركها عنه تزوج احد من بناته او غيرهن ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يصح التزوج
الا بلفظ التزوج والاكاح مع قول ابي حنيفة انه ينفذ بكل لفظ يقضي التملك ملك
التاميد في حال الحياة حتى انه روي عنه في لفظ الاشارة روايتا ومع قول مالك
انه ينفذ بذلك مع ذلك الموقوف فالاول مشدد والثاني وما بعد تخفف فراجع الامري
مرتبتي الميزان ووجه الثاني انه لم يثبت عن الشارع انه بعدنا بلفظ مخصوص
لا يرى خلاصه كلفظ التكبير في الصلاة بل جرت كل لفظ اشعر بالرضي كالبيع
ووجه الاول ان القرآن ينطق بالتزوج والاكاح دون غيرهما
ومن ذلك قول عامة العلماء انه لو حال زوجت بنيتي من فلان فسلطه فقال
فصلت الكفاح لم يصح مع قول ابي يوسف انه يصح ويكفي قوله زوجت فلانا
كقوله في العقد وحيد فلانه فيقول قبلت فالاول مشدد بمحمول على حال من
لا يوم من حدوده ولا كذب والثاني مخفف بمحمول على حال اهل المدينة فراجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين انه لو قال زوجك
نفتي فقال قبلت فقط ولم يبدل نكاحا او تزوجا لم يصح مع قول ابي
حنيفة واحدا وان لم يفي في القول الاخران يصح مع قول ابي حنيفة واحدا وان لم يفي

في القول الاخر انه يجمع قال اول مشدد ومحمول على حال من يخاف محوده
 وتراعه في النكاح والثاني مخفف خاص باهل الدين والصدق
 فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قوله الآية الثالثة
 انه يكون للمسلم ان يتزوج كتابيه من ولها الكتابي مع قول احمد
 ان ذلك لا يجوز في الاول مخفف فليب لمراعاة حكم الكفر والثاني
 مشدد فليب الحكم اهل الاسلام فرجع الامري مرتبتي الميزان
 ومرة ذلك قول اي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان السيد
 عليك اجبار عده الكبير على النكاح مع قول احمد والثاني في الجديد
 انه لا يملك ذلك قالوا لا يخفف على السيد والثاني مشدد عليه فزج
 الامري مرتبتي الميزان وتوجبته ذلك من القولين لا على المطلب
 ومرة ذلك قول اي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان السيد لا يجبر
 على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فاقنع مع قول احمد انه يجبر على ذلك قال اول
 مخفف على السيد محمول على احاد الناس والثاني مشدد ومحمول على اهل الورع
 والدين الذين لا يرون لهم حقاً على عبدهم بالملك انما يراه اخا في الاسلام
 ان كان العبد مسلماً وبوبه قوله صلى الله عليه وسلم لا يملك الارض وما
 لا يملك فينبوه ولا ينفذ امر خلق الله انتهى ومرة ذلك قول اي حنيفة
 ومالك انه لا يلزم الامن اعطاف في بيعه بالنكاح اذا طلب الابن ذلك مع قول
 الشافعي واحمد في اظهار الروايتين عنه انه يلزم الامن اعطافا فانه
 بالنكاح بشرط حريته الابن عند تخفي اصحاب الشافعي قال اول مخفف
 على الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامري مرتبتي
 الميزان ومرة ذلك قول اي حنيفة واحمد والشافعي في الصحيح القولين
 انه يجوز له ذلك قال اول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فزج
 الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول اي حنيفة ومالك والشافعي
 انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقاً تخفف شاة هديت
 فالنكاح غير منقذ مع قول احمد في احدي روايته انه ينقذ
 واما الصحيح فهو صحيح اجماعاً قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وتوجبته القولين ظاهر ومن ذلك قوله الآية
 الرابعة ان الامة لو قالت لسيد ما اعتقني على ان تزوجك فيكون
 عتقني صداقاً فاعتقها صح العتق واما النكاح معاليه حنيفة
 هي بالحيوان نشأ تزوجته وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان
 اختارت تزوجه صداقاً مستقراً وان ترفض فلا شيء لها عند
 اي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد بغير
 حرة ويلزمها قيمة نفسها فان تراصيا بالعتق كان العتق مهوراً لا في الاول
 مشدد

بجمل

قال اول مشدد وفي امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل المزارع والثاني من
 الشفيعين في الحيا ومشدد وبالثاني ما قيمة نفسها ان لم تراصيا بنفس
 العتق مهوراً فرجع الامري مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم
 بما يحرم من النكاح انفق الامة على ان امر
 الزوجة تخوم على التام بيد مجرد العتق على البنت حلاً قال علي بن زيد
 ثابت ومجاهد قالهم قالوا لا تخوم الا بالدخول بالبنت وقال يزيد بن ثابت
 ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج امها وانما ما شئت قبل الدخول لم
 يحرم له تزوج امها لجعل الموت كالدخول قال اول مشدد والثاني في حنيفة
 فرجع الامري مرتبتي الميزان وتوجبته القولين ظاهر والشافعي والآية
 انفق على ان الربيبة تخوم بالدخول بالامراء لم تكن في حوزة وجه امها
 وقال داود مشترطاً ان تكون المربية في كفالة وتكفها وتنفقوا على
 ان المرأة اذا ذنت لم يقفح نكاحها حلاً قال علي والحسن البصري
 وانفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن جمل له نكاح الكفار وطى امهات يملك
 المهر خلافاً لاي ثور فانه قال يجوز وطى الامامك المهر على اي دين كنت
 وانفق الامة تحريم الكعب بين الاختين في النكاح وتذايق المرأة وتغنيها
 او خالنها واجمعوا على ان نكاح المشقة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصحة
 ان يتزوج امرأة الى من يقول تزوجتك الى شهر الحنة وكوفاً لكرامات
 في الحنة مستحرم باجماع المال قدما وحديثاً باسهم خلافاً للحنيفة
 وزروه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسيأتي عن فرخوه في
 صايله الخلاف هذا ما وجدته من صايله الاجماع ولا اتفاق واما
 ما اخبرنا فيه من ذلك قول الامة الثلاثة انه يجوز نكاح الزانية
 مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا قال اول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 ان من زنا امرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها ولا بنتها مع قول اي
 حنيفة واحمد يتعلق تحريم الطاهر بالزنا وزاد عليه اخذ فقال اذا اظ
 بطلا من حرمت عليه امه وبنته قال اول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامري مرتبتي الميزان وتوجبته القولين لا يخفى على المطلبين
 ووجه تحريم الامام بالزنا في ولدها المذكور كونها حلالاً لولده كالانثى
 على حد سواء اعطيا للمحل ومن ذلك قول اي حنيفة والشافعي انه
 لو زنت امرأة ثم تزوجت وطئها من غير عتق لكن يكن وطئ الحامل
 المذكور حتى يجمع مع قول مالك واحمد انه يجب عليها العتق فبحرر على
 الزوج وطئها حتى تقضي عتقها ومع قول اي يوسف اذا كانت حائلاً
 حرم لها نكاح حتى تضع وان كانت حائلاً لم يحرم ولم تنقذ قال اول مخفف خاص

الرجل

بأطراف الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الميراث من العلماء والصالحين
والثالث مفصل يرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول انفسا
الذي صلب الله عليه وسلم محل ذلك وقال قد خرجا من سفاح إلى نكاح ووجه
القولين الآخرين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك فاحد في أحدي
روايتيه أنه يحوم على الرجل نكاح المتولدة من زنا مع قوله الثاني وما لك
في الرواية الأخرى نكاحا مع الكراهة فالأول مستند خاص بأهل الورع
ثبوت السوئية والثاني مختلف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة
الميراث ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتجريم الجمع بين الاختين في الزوجين
بذلك المذهب مع قوله داود بأباحة الجمع بين الاختين في الزوجين عند أبيه
وهو رواية عن أحمد ومع رواية أبي حنيفة أنه يصح نكاح الاختين
على اختلافهما عنه لا محل له وطى المتكوجة تحقن عذم الموطوءة على نفسه
فالأول مستند بزيادة ظاهر قوله تعالى وإن تزوجوا بهن الاختين والثاني
مختلف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والفقهاء صححوا
فلا يدخل في الجمع بين الاختين والثالث محقق في جواب العقد على
العقد لكن من غير وطى فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن من أسلم وتخير أكثر من اثنين ارتضا ومن الاختين واحدة مع قول
أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كانت في
عقود صح النكاح في الأربع الأول وثمة بك الاختان فالأول فيه تحقيق
والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث وتوجيه القولين ظاهر
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نكحة الكفار صحيحة تتعلق بها
الأحكام كعلق نكحة المسلمين مع قول مالك أيضا فاسد فالأول مختلف
على الكفار والثاني مستند وعليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه
الأول عدم تقدم من السلف للبحث عن النكحة في الفساد والصحة
ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
إسنان فهو رد ويكفي به عقد أحدهم إذا أسلم بسهولة ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز نكاح الأمة إلا بشروطين حوز العنت وعدم
الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز للحرى نكاح مع فقد الشرطين
وأما المانع عنده من ذلك أن يكون تحت زوجة حرة أو معتقة منه فالأول يتم
تشديد محمول على أهل الشرق والحب الذين يرون نكاح الأمة عند عدم عارا
ونقصا في النسب والثاني محقق محمول على أحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة
الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل للمسلم نكاح الأمة الكتابية
مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني

فيه

ccc

فيه تخفيف محمول على ما بين كما في المسئلة قبله فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ومن ذلك قول الثاني وأحمد أنه لا يجوز للحرى نكاح في نكاح
الأمة على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة وما لك أنه لا يجوز له أن يتزوج
من الأمازغ كما يتزوج من الحرى فالأول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للعبد أن يجمع بين الأربع سوى بين
زوجتين فقط مع قول مالك أنه طهر في جوار الجمع بين الأربع فالأول مستند
والثاني مختلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الثاني
أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمة زنا بها ويجوز له وطئها من غير استبراء ووجه
قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطئها من غير استبراء خاصة أو بوضع الحمل
أن كانت حاملا فالأول مختلف والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ومن ذلك قول مالك يكره التزوج بأمة مطلقا مع قول أحمد لا يجوز أن
يتزوجها إلا بشرطين وجود التوبة منها واستبراء بها بوضع الحمل أو بالأقرا
أو بالشهود فالأول مختلف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ويصح حمل الثاني على حال أهل الورع بعد توبتهم وحمل الأول على أحاد الناس
وذلك أن الناس يلوثون بأهل الورع إذا تزوجوا بها بنية قبل ظهور توبتها
الحالصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف إحدائهم الذين
يغيبون في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة أن نكاح المتعة باطل مع قول مالك
المتعة باطل بشرط يسقط ويصح النكاح على التوبة إذا كان بل فقط
الفرق وإن كان باطلا للمتعة فهو موقوف للبيعة في البطلان فالأول مستند
لنفي ظاهر المتعة باجتماع الأئمة والثاني مختلف بشرط الذي ذكره فرجع
الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الثاني وأحمد أن نكاح الكفار
باطل مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مستند والثاني
فيه تحقيق فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول أبي حنيفة
أنه إذا تزوجها على أن يحلها لغيرها مثلا بشرط أنه إذا وطئها
فهي طالق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وبطلان الأول
عنده روايات مع قول مالك أيضا لا يحل للأول إلا بعد نكاح صحيح
بصدور عن رغبة وصدق من غير قصد تحليل وبطلانها حلالا وهي
ظاهرة غير حاصلة فان شرط التحليل أو بقاء فسد العقد ولا يحل
للثاني ومع قوله الثاني في صحيح التولتين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد
لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
وكذلك الثالث والرابع مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
ووجه هذه الأقوال لا يخفى على العاقل ومن ذلك قول أبي حنيفة